

شِكْرُ الْأَسْمَوْنِ

على أنس بن مالك

المسمى «منهج السالك ، إلى أنس بن مالك»

حققه

محمد جعفر العبراني

الجُمُعُ الثَّالِثُ

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان



صفر الخير ١٣٧٥ م
الطبعة الأولى { ١٩٥٥ م - أكتوبر }

إعراب الفعل

(أَرْفَعْ مُضَارِّعًا إِذَا يُجَرِّدُ مِنْ تَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ)

يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذٍ، والرافع له التجريد المذكور، كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم القراء، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب، ولا حروف المضارعة كما نسب لـكشان، واختار المصنف الأول، قال في شرح السكافية: لسلامته من التفصي، بخلاف الثاني؛ فإنه ينتهي بفتح حَلَّ تَفْعَلُ، وجعلت أَفْعَلُ، ومالَكَ لَا تَفْعَلُ، ورأيتَ الَّذِي تَفْعَلُ؛ فإن الفعل في هذه الموضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها^(١)، فلو لم يكن الفعل رافع غيره وقوعه موقع الاسم لـكان في هذه الموضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجريد . اهـ .

ورد الأول بأن التجريد عديم الرفع وجودي ، والمدعى لا يكون علة للوجودي .

وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن التجريد من الناصب واللازم عديم؛ لأنه عبارة عن استعمال للمضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره ، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعديم .

﴿تنبيه﴾ : إنما لم يقييد المضارع هنا بالذى لم تباشره نون توكيده ولا نون إنانثى أكتفاء بتقدم ذلك في باب الإعراب .

(وَبِلَّنِ أَنْصِبَةَ وَكَيْ) أي: الأدوات التي تنصب المضارع أربع، وهي: إن، وكى، وأن، وإذن، وسيأتي الكلام على الآخرين .

فاما «لن» فحرف تبني تخص بالمضارع، وتخلصه لل المستقبل، وتنصبه كما تنصب

(١) أما المثال الأول فلأن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل ، وأما المثال الثاني فلأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا أفعالاً مضارعاً ، وأما المثال الثالث فلأن الساعة لم يرد بوقوع الاسم بعد «مالك» وأما المثال الرابع فلأن الصلة لا تكون إلا جملة .

«لا» الاسم، نحو «لن أضرِّبَ، ولن أقوِّمَ» فتنقِّبُ ما أثبتت بحرف التفليس، ولا تقيِّدُ تأييدَ النفي ولا تأكِيدُ خلافاً للزخْشري الأول في أنَّهُ مُؤَذَّحٌ والثاني في كشافه، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألفُ نوناً خلافاً للفراء، ولا «لأنَّ» فمحذفت المهمزة تحفيفاً، والألفُ لساكنين، خلافاً للخليل والكسائي.

﴿نبهات﴾ : الأول : الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو « زَيْدًا لَنْ أُخْرِبَ » و به استدلّ سيبويه على بساطتها^(١)، ومنع ذلك الأخفش الصغير .
 الثاني : تأثي «لن» للدعاء كأنت «لا» كذلك ، وفافق جماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، من ذلك قوله :

٩٩٥ - لَنْ تَرَوُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زَلَ

تُلْكَمَةُ خَالِدًا مُخْلُودَ الْجَبَالِ

وأَمَّا « فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ » فقيل : ليس منه ؟ لأن فعل الدعاء لا يُسند إلى التكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويردُّ قوله « نَمْ لَازِلتُ لَكُمْ ».

الثالث : زعم بعضُهم أنها قد تجزم كقوله :

٩٩٦ - [أيادي سبأ يا عز ما كُنْتْ بِمَدْكُومٍ]

فَلَمْ يَحْلِ لِلْعَيْنَ بَعْدَكَ مَنْظُرٌ^(٢)

وقوله:

٩٩٧ — لَنْ يَخِبَ الْأَنَّ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ .

حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْخَلْقَةُ

وَالْأُولُّ مُحْتَلٌ لِلْاجْتِزَاء بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلْفِ لِلضَّرْوَةِ .

• • •

وأما «كَيْ» فعلٌ ثلاثة أوجه :

(١) لأنها لو كانت مركبة من « لا » و « أن » المصدرية لبقي لها حكم « أن » المصدرية، و « أن » المصدرية لا يتقدم معمولها علية خلافاً للفراء.

(٢) أيدى سبا : متفرقاً متبدداً ، و « ما » مصدرية ظرفية ، و يروى « فلم يحل ». .

أحداها: أن تكون أسماء مختصرة من «كيف» كقوله :

٩٩٨ - كَيْ تَجْنِحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا شَرِّتُ
قَتْلَامَكُمْ وَلَظِي الْمَيَاجَاهَ تَضَطَّرِّمُ

والثاني : أن تكون بمثابة لام التعليل مفعى وعملا ، وهى الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة : كيـمة؟ بمعنى لـمه ، وعلى ما مصدرية كـاف قوله :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرٌّ؛ إِنَّمَا بُرْجٌ الْفَتَى كَيْمَا بَصْرٌ وَيَنْفَعُ

وقيل : ما كافية ، وعلى «أن» المصدرية مضمّنة نحو «جئت كـ تـكـرـيـتـيـ»
إذا قدرت النصب بـأـنـ ، ولا يجوز إلـهـارـ «ـأـنـ» بـعـدـهاـ ، وأـمـاـ قولـهـ :

[فَقَاتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا يَحْمِلُ
لَسَّاً إِنَّكَ كَمَا أَنْ تَفَرُّ وَتَخْدُعًا

فضورة

الثالث: أن تكون عزلا «أن» المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم، ويتحقق ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن. كاف نحو «لـكِنَّا تأسوا» ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها، فإن وقム بعدها «أن» كقوله:

٩٩٩ - أَرْدَتَ لِكِنَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي
 [فَتَفَرَّكَمَا شَنَّا بَيْدَاهُ بَلَقْمَرُ]

الأمران في نحو **جِئْتُ كَيْ**: تَفْعَلَ «**كَيْ لَا يَكُونُ دُوَّلَةً**» فإن جعلت جارة كانت **«أَنْ**» مقدرة بعدها، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها.

﴿تنبيهات﴾: الأول : ما سبق من أن **«كَيْ**» تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائمًا ، وتأولوا **«كَيْنَةً**» على تقدير كي تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، وما برد قوله :

١٠٠٠ - فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَسْرَرَ ضُوهَا
[وَأَخْرَجْتُ كَنْبِي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ]

وقوله :

١٠٠١ - كَيْ إِتْقَضَيْنِي رُقَيْةً مَا وَعَدْتِنِي غَيْرَ مُخْتَلِسٍ
لأن لام الجر لا تصل بين الفعل وناصبه ، وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائم ،
وقل عن الأخشن .

الثاني : أجزاء السكاني تقديم معمول معهومها عليها ، نحو **«جِئْتُ النَّخْوَ كَيْ أَتَعْمَلْ**» ومنه الجمهور .

الثالث : إذا فصل بين **«كَيْ**» والفعل لم يبطل عملها ، خلافا للسكاني ، نحو **«جِئْتُ كَيْ فِيْكَ أَرْغَبْ**» والسكاني يمحى بالرفع لا بالنصب . قيل : وال الصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار .

الرابع : زعم الفارسي أن أصل **«كَا**» في قوله :

١٠٠٢ - وَطَرَفْتَ إِمَّا جِئْنَا فَأَخْبِسْتَنِهُ
كَما يَحْسِبُوا أَنَّ الْمَوْى حَيْثُ تَنْظُرُ

«كما» فحذفت الياء ونصب بها ، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ، ودخلها معنى التعلييل فنَصَّبَتْ ، وذلك قليل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله :

١٠٣ - لَا تَشْبِهِ النَّاسَ كَمَا لَا تَشْتَمُ

الخامس : إذا قيل «جئْتُ لِتَكْرِمَنِي» فالنَّصَبُ بـأَنْ مضمراً ، وجوز أبو سعيد كونَ المضرِّرَ كـي ، والأول أولى ؛ لأنَّ أَمْكَنَ فـعِلَ النَّصَبُ مـنْ غـيرـهـا ؟ فـعـى أـفـوى عـلـى التـعـوزـ فـيـهـا بـأـنـ تـحـلـ مـضـمـرـةـ .

و (كَذَا بـأـنـ) أي من نواعض المضارع «أن» المصدرية ، نحو «وَأَنْ تَصُومُوا» «والذـى أطـمـعـ أـنـ يـغـوـى لـى خـطـيـئـتـىـ» (لـا بـغـدـ عـلـمـ) أي وـنـحـوـهـ من أـفـالـ لـلـيـقـينـ ؛ فـيـهـا لـا تـنـصـبـهـ ؛ لـأـنـهـ حـيـنـذـ الـحـقـقـةـ مـنـ التـقـيـلـ ، وـاسـهـا ضـمـيرـ الشـائـرـ ، نحو «عـلـمـ أـنـ سـيـكـونـ» «أـفـلـا يـرـؤـنـ أـنـ لـا يـرـجـعـ» أـيـ أـنـهـ سـيـكـونـ ، وـأـنـهـ لـا يـرـجـعـ ، وـأـمـا قـرـاءـةـ بـحـصـهـمـ «أـنـ لـا يـرـجـعـ» بـالـنـصـبـ ، وـقـوـلـهـ :

٤ - نـرـضـيـ عـنـ أـنـهـ لـا يـنـظـرـ مـنـ أـنـ النـاسـ قـدـ عـلـمـوـا

أـنـ لـا يـدـأـنـيـنـاـ مـنـ خـلـقـهـ بـشـرـ

فـهـاـ شـذـ ، نـعـمـ إـذـ أـوـلـ الـعـلـمـ بـغـيرـهـ جـازـ وـقـوعـ النـاصـبـ بـعـدـهـ ، وـلـذـكـ أـجـازـ سـيـبوـيـهـ «مـاءـلـمـ إـلـاـ أـنـ تـقـوـمـ» بـالـنـصـبـ ، قـالـ : لـأـنـهـ كـلـامـ خـرـجـ مـخـرـجـ الإـشـارـةـ خـيـرىـ مـجـرـىـ قـوـلـكـ «أـشـيرـ عـلـيـكـ أـنـ تـقـوـمـ» قـيـلـ : يـجـوزـ بـلـأـنـوـيـلـ ، ذـهـبـ إـلـيـهـ الـفـرـاءـ وـأـنـ الـأـنـبـارـىـ ، وـالـجـهـورـ عـلـىـ الـمـنـعـ .

(وـالـقـيـ مـنـ بـعـدـ ظـلـنـ) ، وـنـحـوـهـ مـنـ أـفـالـ الرـجـحانـ (فـانـصـبـ بـهـاـ) المضارعـ اـنـ شـتـتـ ، بـنـاءـ عـلـىـ أـنـهـ النـاصـبـ لـهـ (وـالـرـفـعـ صـحـحـ وـاعـتـقـدـ) حـيـنـذـ (تـحـقـيقـهـ مـنـ أـنـ) التـقـيـلـةـ (فـهـوـ مـطـرـدـ) وـقـدـ قـرـىـ بالـجـهـنـ «وـحـسـيـبـوـاـ أـنـ لـا تـكـوـنـ فـتـنـةـ» قـرـأـ أـبـوـ عـرـوـ وـحـزـةـ وـالـكـسـائـ بـرـفعـ «تـكـوـنـ» وـالـيـاقـونـ بـنـصـبـهـ . نـعـمـ النـصـبـ هـوـ الـأـرجـحـ عـنـدـ عـلـمـ الـفـصـلـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ الـفـعـلـ ، وـلـذـاـ اـنـقـوـاـ عـلـيـهـ فـقـوـلـهـ تـعـالـىـ «أـسـبـبـ النـاسـ أـنـ يـتـكـوـنـ كـوـاـ»

﴿تبهات﴾ : الأول : أجرى سبويه والأخفش «أن» بعد المخوف مجرّها بعد العلم ، لـتقيق المخوف ، نحو «خفت أن لا تفعل» ، «خشيت أن تقوم» ومنه قوله :

١٠٠٥ - [ولَا تَدْرِي فِي الْفَلَةِ إِلَىٰ نِعْمَةٍ] أَخَافُ إِذَا مَأْتَ أَنْ لَا أَذْوَقَهَا
ومنع ذلك الفراء .

الثاني : أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها ، مستشهدًا بقوله :

١٠٠٦ - رَبِّيْتُهُ حَتَّىٰ إِذَا تَمَدَّداً كَانَ جَزَائِيْ بِالْمَصَا أَنْ أُجْلَدَا

قال في التسهيل : ولا حجّة فيها استشهد به لن دوره أو إمكان تقدير عامل مصر .

الثالث : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ، نحو

«أَرِيدُ أَنْ عِنْدَكَ أَقْدَمَ» ، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا ، كقوله :

١٠٠٧ - لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقاتِلاً

أَدْعَ القِتَالَ وَأَشَهَدَ الْمُبَيَّحَ ،^(١)

والتقدير ان أدع القتال مع شهود المبيحاء مدة رؤية أبي يزيد .

الرابع : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله الحمياني عن بعض بنى صباح

من ضبة ، وأنشدوا :

١٠٠٨ - إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا :

تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ هَطِيبٌ

وقوله :

١٠٠٩ - أَخَادِرُ أَنْ تَعْلَمَ هَبَا فَتَرَدَّهَا فَتَقْتُرُ كَمَا تِقْلَادَ حَلَّ كَمَا هِيَا

(١) أصل الكلام في هذا البيت : لن أدع القتال مارأيت أبا يزيد مقاتلا ، ففصل بين «ان» و منصوبها - وهو «أدع» - بقوله «ما رأيت أبا يزيد مقاتلا» ثم أدمغ نون «ان» في ميم «ما» المصدرية الظرفية .

وفي هذا نظر ؟ لأن عطف المتصوب - وهو « فتركتها » - عليه يدل على أنه سُكِن للضرورة ، لا بجزوم .

الخامس : تأتي « أن » مُفسّرة ، وزائدة ، فلا تنصب المضارع .

فالمفسّرة هي المسبيقة مُلْهَة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْبَنِ الْفَلَكَ » ، « وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا » .

والزائدة هي التالية للـ « ما » ، نحو « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ » ، والواقعة بين السكاف ومحوروها ، كقوله :

[وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُّقْسَمٍ] كأنْ ظَبَيْةً تَنْظُرُ إِلَى وَارِقِ السَّمَاءِ

ف رواية الجر ، وبين القسم « ولو » كقوله :

١٠١٠ - فَاقْسِمْ أَنْ لَوْ تَقْنَيْنَا وَأَنْ لَمْ لَكَمْ يَوْمٌ مِّنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
وأجزاء الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسمع كقوله تعالى « وَمَا نَا أَلَا نُقَاتِلَنَّ »
وبالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة في ذلك ؟ لأنها في الآية مصدرية ؟ فقيل :
دخلت بعد « ما نَا » لتأوله بما مَنَّقَنا ، وفيه نظر ؟ لأنَّه لم يثبت إعمال الجار والمحرور
في المفعول ، ولأنَّ الأصل أن لا تكون لازمة ، والصواب قول بعضهم : إنَّ الأصل
وَمَا نَا فِي أَنْ لَا نُقَاتِلَ .

والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باقٍ مع الزيادة ، بخلافها ؟ فإنها قد
وليهما الاسمُ في البيت الأول والحرفُ في الثاني .

(وَبِعِصْمِهِمْ) أي بعضُ العرب (أَهْلَلَ أَنْ تَحْلَلَ عَلَيَّ * مَا أَخْتِهِ) أي المصدرية
(حَيْثُ اسْتَحْقَتْ عَمَلاً) أي وجباً ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن ، كقراءة
أبن مُحييصن « لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمِّمَ الرِّضَاةَ » وقوله :

١٠١١ - أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْنَاءَ وَيَنْحَكِمَا
مِنِّ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

هذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فهى عندم مخففة من الثقيلة .

ـ (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن إدراها مقيس .

(وَتَصَبُّوا يَادَنْ الْمُسْتَقْبَلَأَ إِنْ صُدُرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلًا
أَوْ قَبْلِهِ التَّيْمِينَ) أى شروط النصب يادن ثلاثة :

الأول : أن يكون الفعل مسنقبلاً؛ فيجب الرفع «إذا تصدق» جواباً من قال :
أنا أحبك .

الثاني : أن تكون مصدراً؛ فإن تأخرت نحوه أنا كرمك إذا «أهملت ، وكذا
إن وقت حشوأ ك قوله :

١٠١٢ - لَئِنْ عَادَ لِي عَنْدَ التَّغْزِيزِ يَعْتَلُهَا وَأَنْكَسَنِي مِنْهَا إِذَا لَا أُفْلِيَهَا
فاما قوله :

١٠١٣ - لَا تَنْكِنْ كَنْ فِيهِمْ شَطِيرًا إِنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطْبِرَا
فضرورة ، أو الخبر محفوظ ، أى إنى لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف إذن أهلك ،
فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتي .

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ؛ فيجب الرفع في نحو «إذن
أنا أكرمك» ويفتر الفصل بالقسم كقوله :

١٠١٤ - إِذَنْ وَاللهِ تَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشَيِّبُ الطَّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ
وأجاز ابن باشاذ الفصل بالنداء والدعا ، وابن عصفور الفصل بالظرف ،
والصحيح اللهم ؛ إذ لم يستمع شيء من ذلك .

وأجاز السكائني وهشام الفصل بعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند السكائني
النصب وعند هشام الرفع .

(وَأَنْصِبْ وَارْفَعُمَا * إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ) بالواو والفاء (وَقَمَا) وقد قرئ
شادا «وَإِذَا لَا يُلْبِسُوا خَلْفَكَ» «فَإِذَا لَا يُؤْتُوا النَّاسَ نَقِيرًا» على الإعمال. نعم الفالبُ
الرُّفعُ على الإهمال ، وبه قرأ السبعة .

﴿تبنيهات﴾ : الأول : أطلق المطاف ، والتحقق أنه إذا كان المطاف على مانه محل الغيت ، فإذا قيل «إنْ تَزَرِّنِي أَرْكُ وَإذَنْ أَخْسِنُ إِلَيْكَ» فإن قدرت المطاف على الجواب جزمت وأهللت إذن لوقوعها حشوا ، أو على الجملتين معاً جاز الرفع والتخصب وقيل : يتعين التخصب ؛ لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المطوف على الأول أول ، ومثل ذلك «زيد يقوم وإذن أَخْسِنُ إِلَيْهِ» إن عطفت على الفعلية رفت ، أو على الأسمية فالمعنىان .

الثاني : الصحيحُ الْذِي عَلَيْهِ الْجَمْعُ أَنْ «إِذْن» حَرْفٌ . وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِينَ إِلَى أَنْهَا الْاسْمُ ، وَالْأَصْلُ فِي «إِذْن أَكْرَمْكَ» إِذَا جَئْنَتِي أَكْرَمْكَ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْجَلْلَةُ ، وَعُوْضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ ، وَأَضْمَرَتِ أَنْ . وَعَلَى الْأُولَى فَالصَّحِيحُ أَنْهَا بِسِيَّطَةٍ ، لَا مَرْكَبَةٌ مِنْ «إِذْ» وَ«أَنْ» ، وَعَلَى الْبَسَاطَةِ فَالصَّحِيحُ أَنْهَا النَّاصِبَةُ ، لَا أَنْ مَضْمُرَةٌ بَعْدَهَا كَمَا أَنْهِيَهُ كَلَامَهُ .

الثالث : معندها عند سيبويه الجوابُ والجزاءُ ، فقال الشلوبين : في كل موضع ،
وقال الفارسي : في الأكثَر ، وقد تتمحض للجواب ؛ بدليل أنه يقال « أحبك » فتقول
« إذن أخْلِك صادقاً » إذ لا يجوز هنا .

الرابع : اختلف في لفظها عند الوقف عليها ، وال الصحيح أن نوَّهَا تبدل ألفاً ،
تشبيهاً لها بـبنون المصوب . وقيل : يوقف بالذو ف ؟ لأنَّها كثيرون لَنْ ، وأنْ ، روى
ذلك عن المازني والمبرد ، وينبئ على هذا الخلاف خلافٌ في كتابتها ، والجمهور يكتتبونها
بـالألف ، وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالـبنون ، وعن القراء إنَّ علمت
كتبت بـالألف ، وإلا ككتبت بالـبنون للفرق بينها وبين إِذَا ، وتبعد ابن خروف .

الخامس: حكى سيبويه وعيسي بن عمر أنَّ من المرتب من يلغيها مع استيفاء الشروط، وهي لغة نادرة ، ولكنها القياس ؛ لأنَّها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حلا على ظنَّ ، لأنَّها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتتأخرها عنها وتتوسطها بين جزأيها ، كما حلت «ما» على ليس ، لأنَّها مثلها في نفي الحال ، اهـ .

(وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرَ التُّرْزِمْ * إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً) نحو «إِنَّا لَيَكُونُ النَّاسُ عَلَيْكُمْ حِجَةٌ» «إِنَّا لَيَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابَ» لا في الآية الأولى نافية، وفي الثانية مؤكدة زائدة (وَإِنْ عُدِمْ لَا فَأَنْ أَعْمِلَ مُظْهِرًا أوْ مُضْمِرًا) لا: في موضع الرفع بعدم ، وأن: في موضع النصب بأعميل ، ومظهرا ومضمرا: نصب على الحال ، إما من أنْ كانَ اسْمَى مفعول ، أو من فاعل أعميل المستتر إنْ كانَ اسْمَى فاعل .

أى يجوز إظهار أنَّ وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كونٌ ناقص ماضٍ منفي ، ولم يقترن الفعل بلا ؟ فالإضمار نحو «وَأَمْرَتْنَا لِنَسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» ، والإظهار نحو «وَأَمْرَتْ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ» فإن سبقها كونٌ ناقص ماضٍ منفي وجوب إضمار أنَّ بعدها ، وهذا أشار إليه بقوله : (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتَّمًا أَضْمِرَأ) أى نحو «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ» ، «لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ» ، وتسمى هذه اللام لامَ الجحود ، وسماها التعالى لام النفي ، وهو الصواب ، والتي قبلها لام كى ؛ لأنَّها السبب كأنَّ كى للسبب .

وحاصل كلامه أن لأنَّ بعد لام الجر ثلاثة أحوال : وجوب إظهارها مع المترون بلا ، ووجوب إضمارها بعد نفي كأن ، وجواز الأمرتين فيما عدا ذلك . ولا يجب الإضمار بعد كان التامة ؛ لأنَّ اللام بعدها ليست لامَ الجحود ، وإنما يقييد كلامه بالناقصة اكتفاءً بأنَّها المفهومة عند إطلاق «كان» لشهرتها وكثيرتها في أبواب النحو . ودخل في قوله «نفي كان» نحو «لم يكن» أى المضارعُ المنفي بل كرأيت ؛ لأنَّ لم تنفي المضارع ،

وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان ، خلافاً لمن أجازه من إخواتها قياساً ، ولم يجزأ في ظننت .

﴿نَتِيجهات﴾ : الأول : ما ذكره - من أن اللام التي يُنْصَبُ الفعلُ بعدها هي لام الجر ، و النصب بأن مضررة - هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام فاصلة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناسبة بنفسها لقيامتها مقام أن ، والمخالف في اللامين ، أعني لام الجمود ، ولام كـ .

الثاني : أختلف في الفعل الواقع بعد اللام ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه خبر «كان» واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر مخدوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المخدوف ، وقدروه «ما كان زيد مُرِيداً ليفعل» ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر ، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر ، إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ؟ فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيyan : ليس بقول بصري ولا كوفي ، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة ؟ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هاماً أو مستعداً لأن يفعل .

النالث : قد تُحذف «كان» قبل لام الجمود كقوله :

١٠١٥ - فَمَا جَمِعَ لِيُنْفَلِبَ جَمِيعَ قَوْمِي
مَقَاتِلَةً وَلَا فَرَزْدَ لَفَرَزْدِ

أى فا كان جمع ، ومنه قول أبي الدرداء في الركتين بعد العصر « مَا أنا
لأدعهما »

الرابع : أطلق النافى ، ومراده ما ينفي الماضى ، وذلك ما و لم دون «لن» لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك «لا» لأن شى غير المستقبل بها قليل ، وأماماً فما فإنها وإن

كانت تتفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال ، وأما إنْ فهى بمعنى « ما » وإطلاقه بشملها ، وزعم كثير من الناس في قوله تعالى « وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزَوَّلْ مِنْهُ الْجَبَالُ » في قراءة غير السكساني أنها لام الجحود ، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ، والذى يظهر أنها لام كى وأنْ إن شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإنْ كانَ مكْرُهُمْ اشدته مدة الأجل زوال الأمور المظايم المشهدة في عظمها بالجبال ، كما يقال: أناأشجع من فلان ، وإنْ كانَ ممداً للنوازل .

الخامس : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود ، وإظهار « أنْ » مستدلاً بقوله تعالى « وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفَتَّرَى » والصحيح المنع ، ولا حجة في الآية؛ لأنْ « أَنْ يُفَتَّرَى » في تأويل مصدر هو الخبر .

(كذاك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو ألا أو خفي)
«أن» مبدأ ، وخفى : خبره ، وكذاك وبعد : متعلقة انتحفى ، وحتى : فاعل يصلح ،
وإلا : عطف عليه .
أى : كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح في موضعها حتى تحو «لأنْ منك أو تقضيَّني
حق» قوله :

**١٠١٦ - لَأَسْتَسْهِلَنَ الصَّفَبْ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى
فَأَنْ كَادَتِ الْآمَالُ إِلَاصَابِرِ**

أو ألا كدولك « لَا قُتْلَنَ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلَمْ » ، قوله :

**١٠١٧ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمَ
كَسَرْتُ كَعُوبَهُمَا أَوْ سَقَيْمَا**

ويحتمل الوجهين قوله :

**١٠١٨ - فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْنِكِ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا
نَحَاوِلُ مُنْكًا أَوْ تَمُوتَ فَمَنْذِرًا**

واحترز بقوله «إذا يصلاح في موضعها حتى أو إلا» من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ؛ فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبًا جاز إظهار أن ، كقوله :

١٠٢٠ - **وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامِ أَعِزَّةٍ وَآلُ سَبِيعٍ أَوْ أَسْوَاعِ عَلَقَمَ**

«نبهات» : الأول : قال في شرح السكافية : وتقدير إلا وحتى في موضع «أو» قدير لحظة فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر ، وبعدها «أن» ناصبة للفعل ، وهو في تأويل مصدر معطوف بأو على المصدر قبلها ، فتقدير «لأنه أو يقدم» ليكون انتظاره أو قدم ، وتقدير «لأنه أو يسلم» ليكون قتله أو إسلامه ، وكذا العمل في غيرها .

الثاني : ذهب الكسائي إلى أنه «أو» المذكورة ناصبة نفسها ، وذهب الفراء ومن واقفه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمحافة ، والصحيح أن النصب بأن مضمورة بعدها ؛ لأن «أو» حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرًا مقدرا على مصدر متوجه ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها .

الثالث : قوله «إذا يصلاح في موضعها حتى أو إلا» أحسن من قوله في التسهيل : بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن ؛ لأن حتى معنيين كلما يصح هنا ؛ الأول : الغاية مثل إلى ، والثاني التعليل مثل كي ، فيشمل كلامه هنا نحو «لأنه الله أو يغفر لـ» بخلاف كلام التسهيل ؛ لأن المعنى حتى يغفر لـ ، بمعنى كي يغفر لـ . وقد بان ذلك أن قول الشارح «يريد حتى يعنى إلى ، لا التي بمعنى كي» لا وجده له ، وكلنا العبارتين خير من قول الشارح «بعد أو بمعنى إلى أو إلا» فإنه يورث أن «أو» ترادي الحرفين ، وليس كذلك ، بل هي أو العاطفة كما مر .

* * *

(وبعد حتى هكذا إضمار أن * حتم) أي واجب ، والغالب في حتى حينئذ أن

تكون للغاية نحو «أَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفَيْنَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوْسَى» وعلامة أن يصلح في موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل (كجذح حتى تسر ذاحرَنْ) وعلامة أن يصلح في موضعها كـ ، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن ك قوله :

١٠٢١ - لَيْسَ الْقَطَاطِه مِنَ الْفَضُولِ سَماحةً

حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَنِكَ قَلِيلٌ

وهذا المعنى على غرابةه ظاهر من قول سيبويه في تفسير قوله «وَالله لا أفعل إلا أنْ تفعل» : المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخضراوي، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في «وَمَا يُعَلِّمَنَّ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا» والظاهر في هذه الآية خلافه ، وأن المراد معنى النهاية . نعم هو ظاهر في قوله:

١٠٢٢ - وَالله لا يَذْهَبُ شَيْئَنِي بِأَطْلَالٍ حَتَّى أَبِرَ مَالِكًا وَكَاهِلاً لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه .

﴿تنبيه﴾ : ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة نفسها ، وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود .

(وَتَلَوْ حَتَّى حَالًا أُوْمُؤَ وَلَا * بِهِ) أي بالحال (ازفَنْ) حتى (وَأَنْصِبِ المستقبلاً) أي لا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله حقيقيا - بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم - فالنصب واجب ، نحو «لَا سِيرَنَ حَتَّى أَدْخُلَ المَدِينَة» وكالآية السابعة وإن كان غير حقيقي - بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة - فالنصب جائز ، لا واجب ، نحو «وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ» فإن قوله إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا ، فالرفع - وبه قرأ نافع - على تأويله بالحال ، والنصب - وبه قر غيره - على تأويله بالمستقبل ؛ فال الأول يقدر

النصف المخبر عنه - وهو الرسول والذين آتمنا منه - بالدخول في القول ، فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال ، والثاني يقدر اتصانه بالعزم عليه ، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال .

ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو « سرت حتى أدخلها » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو « حتى يقول الرسول » في قراءة ثانية ، والرفع حينئذ جائز كامر .

الثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها؛ فيمتنع الرفع في نحو « لأسرى حتى تطلع الشمس » ، وما سرت حتى أدخلها ، وأسررت حتى تدخلها ؟ « لانتفاء السبيبة ؛ أما الأول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلان السبب لم يتمحق ، ويجوز الرفع في « أبْهُم سار حتى يدخلها ؟ ومنتى سرت حتى تدخلها ؟ لأن السير متحقق ، وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان . وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي ، على أن يكون أصل الكلام إيجابا ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأمرئه ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطًا على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك .

الثالث : أن يكون فضلة ؛ فيجب النصب في نحو « سيرى حتى أدخلها » وكذا في « كان سيرى أنس حتى أدخلها » إن قدرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً .

» تنبهات) : الأولى : تجبي حتى في الكلام على ثلاثة أضرب : جارة ، وعاطفة ،
٢ - الأسمونى (٢)

وقد مررتا ، وابتداية ، أى حرف تُبتدأ بعده الجملة ، أى تستأنف ، فتدخل على الجملة الأسمية كقوله :

١٠٢٣ - فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَجْعَلُ دِمَاءَهَا
بِدِجلَةٍ حَتَّى مَاهِ دِجلَةَ أَشْكَلُ

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله :

١٠٢٤ - يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُثُ كَلَابِهِمْ
[لَا يَسْأَلُونَ عَمَّنِ السُّوَادِ لِلتَّقْبِيلِ]

و قوله نافع « حتى يقول الرسول » وعلى الفعلية التي فعلها ماضي ، نحو « حتى عَفُوا وَقَاتُلُوا » وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ، ونُوزِع في ذلك .

الثاني : إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به حتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلاً أو مؤولاً به فهي الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم .

الثالث : علامه كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جمل الفاء في موضع حتى ، وبحسب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مُسَبِّباً عما قبلها ، انتهى .

(وَبَمَدَّ فَاجَوَابٍ تَنْفِي أَوْ طَلَبٍ مُحْضَيْنِ أَنْ ، وَسَرْتُهَا حَتَّمٌ ، نَصَبٌ)
أن : مبتدأ ، ونصب : خبرها ، وسرتها حتم : مبتدأ وخبر ، في موضع الحال من
فاعل نصب ، وبعد : متعلق بنصب .

يعنى أن أن تنصب الفعل مضمراً بعد فاء جواب نفي ، نحو « لا يُفْعَلَ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا » أو جواب طلب ، وهو إما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضير
أو تمنٌ ؛ فالأمر نحو قوله :

١٠٢٥ - يَا نَاقَ سِيرِي عَنْقًا فَسِيمَعَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَلَمَّا تَرَيْحَا

والنهي نحو « لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُشَحِّسْكُمْ بِعِذَابٍ » وقوله :

١٠٢٦ - لَا يَخْدُعُنَّكُمْ مَأْنُورٌ وَإِنْ قَدَّمْتُ

تِرَائِهِ فَيَحْقِقُ الْحُزْنَ وَالنَّدَمَ^(١)

والداعاء نحو « رَبَّنَا أَطْمِسْنَ حَلَّ أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدَّ حَلَّ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى
يَرَوُا الْعِذَابَ الْأَلِيمَ » وقوله :

١٠٢٧ - رَبُّ وَقْتِنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

وقوله :

١٠٢٨ - فَيَارَبُّ عَجَّلْنَ مَا أُوذِلُ مِنْهُمْ

فَيَذْفَأُ مَغْرُورٌ، وَيَشْبَعُ مُرْزِلٌ

والاستفهام نحو « فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَاعَةٍ فَيَشْفَعُونَا لَنَا » وقوله :

١٠٢٩ - هَلْ تَغْرِي فُونَ لَبَانَاتِي فَأَزْجُوَ أَنْ

تُخْضِي فِيْرَنَدَ بَقْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

والعرض نحو قوله :

١٠٣٠ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذَنُ فَتَبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّنُوكَ فَمَا رَأَاهُ كَمَنْ سَمِعَاهُ

والتضييق نحو « لَوْلَا أُخْرَتِنِي إِلَى أَجَلِ قَرِيبٍ فَأَصْدِقَ وَأَكُونَ مِنَ
الصالحين » وقوله :

(١) الترات في قوله « قدمت ترائاه » بتاءين إحداها في أوله والثانية في آخره ، وهو جمع ترة - بوزن عدة وصفة وزنة - وهي الحمد والإحمة والمداوة والتأثر ، والأنوار : الذي قد آثرت نفسك عليه ، وربما كان تصحيف متواتر

١٠٣١ - لَوْلَا تَعْوِجِينَ يَا سَلَّمَى طَلَّ دَنِيفٍ
فَتَخْمِدِي نَارٌ وَجَدِ كَادَ يُفْنِي

والمعنى نحو « يالىتني كُفْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزَ فَوْزًا عَظِيمًا ». قوله :

١٠٣٣ - يَا لَيْتَ أَمْ خَلَدْ وَاعْدَتْ فَوَّاتْ
وَدَامْ لِي وَلَمَا عُمْرْ فَنَصْ طَحِبَا

واحتزز بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد المطلب نحو « ما تأتينا فتحدثنا » بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ؟ فيكون الفعلان مقصوداً فَيُهُما ، وبمعنى ما تأتينا فأنتم تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ؛ فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني ، وإذا قُصِّدَ الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً ؛ فيكون المقصود نفي اجتماعهما ، أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ فيكون المقصود نفي الثاني لاتفاق الأول .

واحتز بمَحْضِيْنِ عن النَّفْعِ، الَّذِي لَيْسَ بِمَحْضٍ، وَهُوَ الْمُتَقْبَضُ بِالْأَوْلَى وَالْمُتَلَوُّ بِنَفْيِهِ،
كَمَا أَنْتَ تَأْتِي بِالْأَفْتَحْدَنَاتِ» وَنَحْوِ «مَا تَرَزَّلَ تَأْتِيَنَا فَتَحْدَنَاتِنَا». وَمِنَ الْطَّلْبِ الَّذِي
لَيْسَ بِمَحْضٍ، وَهُوَ الْطَّلْبُ بِاِسْمِ الْفَعْلِ، أَوْ بِالْمُصْدَرِ^(۱)، أَوْ بِمَا لَفَظَهُ خَبْرُ نَحْوِ «صَهَّ
فَأَكْرِمْكَ» وَ«حَسَبْكَ الْحَدِيثُ فِينَامُ النَّاسِ»، رَنْحُوْ «سَكُوتَانَا فِينَامُ النَّاسِ» وَنَحْوِ
«وَرَقَنَ اللَّهُ مَالًا فَأَنْفَقَهُ فِي الْخَيْرِ» فَلَا يَكُونُ لِشَيْءٍ مِّنْ ذَلِكَ جَوابًا مُنْصَوبٌ، وَسِيَّانِي
النَّسِيَّةُ عَلَى خَلْفِ فِي بَعْضِ ذَلِكَ.

﴿تبهّيات﴾ : الأول : مَا مَثَلَّ بِهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيِّ جُوَابُ النَّفِيِّ الْمُنْتَقِضُ «مَأْفَامٌ فِي كُلِّ إِلَّا طَعَمَهُ». قَالَ : وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٠٣٣ وَمَا قَامَ مِنْ أَقْسَمٍ فِي نَدِينَاهُ فَيَنْتَهِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ^(٢)

(١٦) قال ابن هشام: لحق أثر المصدر الصريح إذا كان لاطلب ينصب ما يعده.

٤) الندى — يوزن غنى وعلى — مجلس القوم ومكان حدثهم

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك ، واعتراضها المرادي ، وقال : إنـ النـى
إذا انتقض يـالـاـ بعد الفاء جـازـ النـصـبـ ، نـصـ على ذلك سـيـويـهـ ، وـعـلـىـ
الـصـبـ أـنـشـدـ :

* قـيـنـطـقـ إـلـاـ بـالـتـىـ هـىـ أـغـرـفـ *

الثـانـىـ : قد تضـمرـ «أـنـ» بعد الفاء الـواـقـعـةـ بـيـنـ مـجـزـوـمـىـ أـدـأـ شـرـطـ ، أوـ بـعـدـهاـ ، أوـ
بعد حـضـرـ يـاـنـاـ اختـيـارـاـ ، نـحـوـ «إـنـ تـأـتـىـ فـتـخـسـتـ إـلـىـ أـكـاـفـكـ»ـ وـنـحـوـ
«مـتـىـ زـرـتـنـىـ أـخـسـنـ إـلـيـكـ فـأـكـرـمـكـ»ـ وـنـحـوـ «إـذـاـ قـضـىـ أـمـرـاـ فـيـنـاـ يـقـولـ لـهـ كـمـ
قـيـكـوـنـ»ـ فـيـ قـرـاءـةـ منـ نـصـبـ ، وـبـعـدـ الحـضـرـ يـالـاـ وـالـخـبـرـ المـثـبـتـ الـخـالـىـ منـ الشـرـطـ
اضـطـرـارـاـ ، نـحـوـ «مـاـأـنـتـ إـلـاـ تـأـتـىـنـاـ فـتـحـدـنـاـ»ـ ، وـنـحـوـ قـوـلـهـ :

١٠٣٤ - سـأـلـكـ مـتـزـلـىـ لـبـنـىـ نـيمـ
وـأـلـفـقـ بـالـحـجازـ فـأـشـتـرـحـاـ

الـثـالـثـ : يـلـحـقـ بـالـنـفـىـ التـشـبـيـهـ الـوـاقـعـ مـوـقـعـهـ ، نـحـوـ «كـأـنـكـ وـالـ عـلـيـنـاـ فـتـشـتـمـنـاـ»ـ ،
أـيـ مـاـأـنـتـ وـالـ عـلـيـنـاـ ، ذـكـرـهـ فـيـ التـسـهـيلـ ، وـقـالـ فـيـ شـرـحـ السـكـافـيـةـ : إـنـ غـيـرـاـ قدـ تـفـيدـ
نـهـيـاـ فـيـكـوـنـ لـهـ جـوـابـ مـنـصـوبـ كـالـنـفـىـ الصـرـيـعـ ؟ـ فـيـقـالـ «غـيرـ قـائـمـ الزـيـدانـ فـتـكـرـ مـهـماـ»ـ
أـشـارـ إـلـىـ ذـكـرـ اـبـنـ السـرـاجـ .ـ ثـمـ قـالـ : وـلـاـ يـجـوزـ هـذـاـعـنـدـيـ ،ـ قـلـتـ : وـهـوـعـنـدـيـ جـائزـ ،ـ
وـالـلهـ أـعـلـمـ .ـ هـذـاـ كـلـامـ بـمـحـروـفـهـ .

الـرـابـعـ : ذـهـبـ بـعـضـ الـكـوـفـيـنـ إـلـىـ أـنـ سـاـ بـعـدـ الفـاءـ مـنـصـوبـ بـالـخـالـفـةـ ،ـ وـبـعـضـهـمـ
إـلـىـ أـنـ الفـاءـ هـىـ النـاسـيـةـ كـمـاـ تـقـدـمـ فـيـ أـوـ ،ـ وـالـصـحـيـعـ مـذـهـبـ الـبـصـرـيـنـ ؟ـ لـأـنـ
الفـاءـ عـاطـفـةـ فـلـاـ عـلـمـ لـهـ ،ـ لـكـنـهـ عـطـفـتـ مـصـدـرـاـ مـقـدـراـ عـلـىـ مـصـدـرـ مـتوـهـمـ ،ـ وـالـقـدـيرـ
فـيـ نـحـوـ «مـاـتـأـتـىـنـاـ فـتـحـدـنـاـ»ـ مـاـيـكـوـنـ مـنـكـ إـبـيـانـ فـتـحـدـيـتـ ،ـ وـكـذـاـ يـقـدـرـ فـيـ
جـيـعـ الـوـاضـعـ .

الخامس : شَرَطَ فِي التسبيل فِي نصْب جواب الاستفهام أَنْ لَا يَتَضَمَّنْ وقوع الفعل
أَحْتَارًا مِنْ نَحْوِ « لَمْ ضَرَبْتَ زِيدًا فِي جَازِيكَ » لَأَنَّ الْفَرَب قد وَقَع فِيمِكَنْ سَبَكُ
مُصْدِرِ مُسْتَقْبِلِ مِنْهُ ، وَهُوَ مُذَهَّبُ أَبِي عَلِيٍّ ، وَلَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ الْمَغَارِبَةَ . وَحَكَى ابْنُ كَيْسَانُ
« أَنَّ ذَهَبَ زَيْدَ فَتَبَيَّنَهُ ؟ » بِالنَّصْبِ ، مَعَ أَنَّ الْفَعْلَ فِي ذَلِكَ مَحْقُوقُ الْوَقْعِ ، وَإِذَا لَمْ
يَمْكُنْ سَبَكُ مُصْدِرِ مُسْتَقْبِلِ مِنَ الْجَمْلَةِ سَبَكُنَاهُ مِنْ لَازِمَاهَا ؛ فَالْتَّقْدِيرُ : لِيَكُنْ مِنْكَ إِعْلَامُ
بِذَهَابِ زَيْدَ فَاتِبَاعِ مَنَا .

(وَالْوَاوُ كَالْفَاءُ) فِي جَمِيعِ مَا تَقْدِمُ (إِنْ تَفْعَدْ مَفْهُومَ مَعَ) أَيْ يَقْصُدُ بِهَا الْمَاصِحَّةُ
(كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرْ الْجَزْعَ) أَيْ لَا تَجْمِعَ بَيْنَ هَذِينَ ، وَقَدْ سَمِعَ النَّصْبُ مَعَ الْوَاوِ
فِي خَسْتَةِ مَا سَمِعَ مَعَ الْفَاءِ .

الأول : التَّقْيَى ، نَحْوِ « وَلَمَّا يَقْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَقْلَمَ الصَّابِرِينَ »

الثَّانِي : الْأَمْرُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

١٠٣٥ — قَلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو ؛ إِنْ أَنْدَى

صَوْتِي أَنْ يَنْادِي دَاعِيَاتِ

الثَّالِثُ : الْمُهْمَنِي ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

١٠٣٦ — لَا تَنْهَى عَنْ خُلُقِي وَتَأْنِي مِثْلُهُ

عَارِ عَلَيْكَ إِذَا فَكَتَ عَظِيمُ

الرَّابِعُ : الْاسْتَفْهَامُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

١٠٣٧ — أَتَيْتُ رِيَانَ الْمُغْفُونَ مِنَ الْكَرَى

وَأَيْتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَسْوِعِ

وقوله :

١٠٣٨ - ألم أك جاركم ويسكون بنيتي
وبينكم المودة والإباء

الخامس : التنى نحو « ياليتنا نردد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين » في قراءة حزة وحفص ، وبقى الباقى .

قال ابن السراج : الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد القاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم تُرِد الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في القاء وأضمرت أن ، وتكون الواو في هذا معنى ممَّ فقط .

ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنياً على مبتدأ مخدوف ؟ لأنَّه متى كان كذلك وجبار فمه ، ومن ثم جاز فيها بعد الواو من نحو « لأنَّا كل السمك وشربَّ اللبن » ثلاثة أوجه : الجزم على التشير به بين الفعلين في النهي ، والنصب على النهي عن التجمع ، والرغم على ذلك المعنى . ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن .

﴿تنبيه﴾ اختلاف في الواو كاختلاف في القاء ، وقد تقدم .

(وَبَنَدَ غَيْرِ النَّفِيِّ جَزْمًا اعْتَمِدْ) جزماً : مفعول به مقدم ، أي اعتمد الجزم (إنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجُزْءُ أَهْدَى قُصْدٍ) أي انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها ، بشرط أن يقصد الجزا ، وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

رقائقكِ من ذِكْرِي حبيب ومتزيل [يُسْقُطُ الْوَتْيَ بَيْنَ الدُّخُولِ خَوْمَلٍ]
وكذا بقية الأمثلة ، أما النفي فلا يجوز جوابه ؛ لأنَّه يحتضن تحقق عدم الواقع كـ

يقتضى الإيجاب تحقق الواقع ؟ فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال «وبعد غير التقى» واحترز بقوله «والجواب قد مُقدَّس» عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم بل يرفع : إما مقصوداً به الوصف نحو «لَيْتَ لِي مَا أَنْفَقَ مِنْهُ» أو الحال ، أو الاستئناف ويختلها قوله تعالى «فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَدْسَمُ لَا تَخَافُ دَرَ كَا» وقوله :

١٠٣٩ - كُرُوا إِلَى حَرَّ تَيْكُمْ تَمْرُونَهَا
كَاتَكَرُ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقْرُ

﴿تنبيهان﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : الجزم عند التعرّى من الفاء جائز بإجماع .

الثاني : اختلف في جازم الفعل حينئذ ؟ فقيل : إن لفظ الطلب ضمّن معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره المصنف ، ونسبة إلى الخليل وسيبوبيه . وقيل : إن الأمر والنهي وباقيهما نابت عن الشرط ، أي حذفت جملة الشرط وأنيئت هذه في العمل مثناً بها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور . وقيل : الجزم بشرط مُقدَّس دل عليه الطلب ، وإليه ذهب أكثر المتأخرین ، وقيل : الجزم بلا مقدمة ؟ فإذا قيل «أَلَا تَنْزِلْ تُصِيبْ خَيْرًا» ثُمَّنَاه لتصيب خيراً ، وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجوز وتتكلف ، والختار القول الثالث ، لأن مذهب إليه المصنف ؛ لأن الشرط لا بد له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا نضمنا له مع معنى حرف الشرط ؟ لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدراً بعده ، لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط ، مخالف إظهاره معه ؟ لأنه يستلزم أن يكون العامل جملة ، وذلك لا يوجد له نظير ، انتهى .

(وَشَرْطٌ جَزِيمٌ بَعْدَ تَهْنِي) فيما سأله بصح (أنْ تَعْضَعْ + إنْ) الشرطية

(قبلَ لَا) النافية (دُونَ تَخَالُفٍ) في المعنى (يَقْعُمْ) ومن ثم جاز « لا تَدْنُ من الأَسْدِ تَسْلُ » ، وامتنع « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسْدِ يَا كَلْكَ » بالجزم ، خلافاً للكسائي .

أما قولُ الصحابي « يا رسولَ الله لا تُشَرِّفْ يُصِبِّكَ سَهْمُ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ النَّوْمِ » فجزمه على الإبدال من فعل النهي ، لا على الجواب ، على أن الرواية المشهورة في الثاني « يُؤْذِنَا » بثبوتِ الآية .

﴿ تنبهان ﴾ : الأول : قال في شرح السكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادي : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

الثاني : شرطُ الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تَفْعَلْ ، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تَفْعَلْ ، فيمتنع الجزم في نحو « أَحْسِنْ إِلَى لَا أَحْسَنْ إِلَيْكَ » فإنه لا يجوز « إن تُخْسِنْ إِلَى لَا أَحْسَنْ إِلَيْكَ » لكونه غير مناسب ، وكلام التسهيل يوم إجراء خلاف الكسائي فيه ، انتهى .

(والأَمْرُ إِنْ كَانَ يَقْنِيرُ أَفْعَلْ) بأن كان بلغت الخبر ، أو باسم قفل ، أو باسم غيره (فلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ) مع الفاء ، كما تقدم (وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا) عند حذفها ، قال في شرح السكافية : بإجماع ، وذلك نحو قوله تعالى « تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، يَغْفِرُ لَكُمْ ذَنْبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ » وقوله : اتقى الله أمرُه فقلَّ خيراً يُنَبَّأَ عَلَيْهِ ، وقوله

١٠٤٠ - [وَقَوْلِي كَلَّا جِئْنَاتٍ وَجَاءَتْ]

مَكَانَكِ تُخْمِدِي أو تَسْتَرِيجِي

وقولهم : حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يُنَمِّي النَّاسَ ؛ فَإِنَّ الْعَنْفَ آمَنُوا وَلَيْقَ وَأَنْبِقَ وَأَكْفَفَ .

﴿ تنبهان ﴾ : الأول : أجاز الكسائي النصب بعد الفاء الجاب بها اسمُ فعل أمر

نحوَهُ ، أو خبر بمعنى الأمر نحوَ حَسْبُك ، وذكر في شرح الكافية أن السكاني افترَد بجواز ذلك ، ولكن أجازه ابن عصوف في جواب نَزَّالِ ونحوه من اسم الفعل المشتق ، وحكاً ابن هشام عن ابن جعفر ، فالذي افترَد به السكاني ماسوٰ ذلك .
الثاني: أجاز السكاني أيضاً نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ، نحوَ غَفَرَ الله لزيد فَيَدْخُلُهُ الجنةَ .

(وال فعلُ بعْدَ الفاءِ فِي الرَّجَأِ نَصْبٌ كَنْصَبٍ مَا إِلَى التَّقْنِيِّ يَنْتَسِبُ)
وفقاً للقراءة ؛ لثبت ذلك سماعاً كقراءة حفص عن عامِم « لعلى أَبْلَغُ الْأَسْنَابَ أَسْنَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلِعْ » وكذلك « لعله يذكر أو يذكُر فتنفعه الذكرى » ، وقول
الراجز أنشده القراء :
١٠٤١ - قَلْ صُرُوفُ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا

تُدِلُّنَا اللَّهُمَّ مِنْ لَيَاهَا

* فَتَنَقْرِيْعَ النَّفْسِ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا بذلك بما فيه بعد ،
وقول أبي موسي : وقد أشرَبَهَا معرفة ليت منْ قرأ « فَأَطْلَعْ » نصباً يقتضي تفصيلاً^(١) .
• (تنبيه) : التعباسُ جوازُ جزءِ جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند منْ أجاز
النصب ، وذكر في الارشاف أنه قد سُمع الجزم بعد الترجي ، وهو بدل على صحة ما ذهب
إليه القراءاته .

(وَإِنْ حَلَّ أَسْمَ خَالِصٍ فِيلْ عَطِيفْ يَنْصِبُهُ أَنْ ثَانِيَتَا أَوْ مُنْحَدِفْ)

فعل : رفع بالثانية بفعل مضمر يفسره الفعل بعده ، وينصبه: جواب الشرط ، وأن .

(١) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التي نصب الفعل التالي للفاء في
جوابه ، وإن لم يشرب معنى التي نصب لم ينصلب ..

بالفتح: فاعلٌ ينصبه ، ونابتاً : حال من أنْ ، ومنحذف : عَطَّفُ عليه ، وقف عليه
بالسكون للفضورة .

أى يُنْصَبُ الفعلُ بـأَنْ مضمِّنةً جــوازاً موضعــ ، وهــ خــمة ، كــا يــنصــب
بــها مضمــنةً وجــوباً فــ خــمة موضــعــ وقد مــرــت ؟ فــالأــول مــن موضــعــ الجــوازــ :
بعد اللــام إــذا لم يــسبــقــها كــونــ ناقــصــ ماــيــضــ منــفــ وــلــم يــقــترــنــ الفــعلــ بلاــ ، وــلــقد ســبــقــ فــي قولــهــ
« وــإــن عــدــمــ لــا فــانــ أــعــملــ مــظــهــراً أوــ مــضــمــراً » والأــربــبة الــباقيــة هــى المرــادــةــ بــهــذــاـ الــبــيــتــ ،
وــهــى أــن تــمــطــفــ الفــعلــ عــلــ اســمــ خــالــصــ بــأــحــدــ هــذــهــ الــحــروــفــ الــأــرــبــعــةــ : الواــوــ ، وأــوــ ،
والــيــاءــ ، وــمــمــ ، نحوــ قولــاـ .

١٠٤٣ - لَبْسُ عَبَادَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيْيَ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ
ونحو «أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا» فـ قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وَخِيَا ،
ونحو قوله :

١٠٤٣ - لَوْلَا تَوْقُّعُ مُغْتَرَّ فَازِضِيَّةٌ مَا كُنْتُ أُونِزَّ إِبْأَاعَلَى تَرَبٍ^(١) وَكَفُولَهُ :

٤٤ - إِنِّي وَقْتَلْتُ سُلَيْمَانَ ثُمَّ أَغْفَيْهُ
كَالثُورِيزْ يُضْرَبُ لَكَ عَافَتِ الْبَقَرُ

والاحتراز بالخصوص من الاسم الذي في تأويل الفعل ، نحو « الطَّاَرُ فَيَفْضَبُ زَيْدُ
الذِبَابِ » فيغضب : واجب الرفع ؛ لأن الطائر في تأويل الذي يطير ، ومن المطاف على
المصدر المتوم ؛ فإنه يجب فيه إضمار أن كامر .

(١) إثاباً : أراد غنى ومسيرة ، وترب - بفتح التاء والراء، جميعاً - مصدر « ترب الرجل » بوزن فرح - أى لصقت يده بالتراب من الفقر ؟ ولا تلتفت إلى غير ذلك من التفسير ، والمغنى لو لا أنتي أن توقيع أن يقصدني ويتجه نحوى من يتعرض لسؤال الناس من غير أن ينطق وأنتي أحب أن أرضيه ما كنت أو قررتى على الفقر .

﴿نبهات﴾ : الأول : إنما قال « على اسم » ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر ؟ فإن ذلك لا يختص به ؟ فتقول . « لولا زيد و يُحْسِن إلى ملْكَتْ » .

الثاني : يجوز في قوله « فعل عطف » فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر .

الثالث : أطلق العاطف ، ومراده الأحرف الأربع ؛ إذ لم يُسم في غيرها .

(وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سَوَى مَا مَرَّ، فَاقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلْ رَوَى)

أى حذف « أَنْ » مع النصب في غير الموضع المشرة المذكورة شاذ . لا يقبل منه إلا ما نقله العدول ، كقولهم : حذ اللص قبلاً يأخذك ، ومزه يخفرها ، وقول بعضهم : تسمع بالمعيدي خيراً من أن تراه ، وقراءة بعضهم : « أَنْ قَذِفَ يَلْقَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُه » وقراءة الحسن « قُلْ أَفَنَيَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَيُأْبُدْ » ومنه قوله :

[فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدَّا
وَنَهَمَتْ نَفِيسَ بَعْدَ مَا كَدَتْ أَفْلَهَهَ^(١)]

﴿نبهات﴾ : الأول : أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع ، لا يجوز التباس عليه ، وبه صرّح في شرح الكافية ، وقال في التسوييل : وفي القياس عليه خلاف .

الثاني : أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم .

الثالث : كلامه يشعر بأن حذف أَنْ مع رفع الفعل ليس بشاذ ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسوييل ؟ فإنه جمل منه قوله تعالى : « وَنِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرَقَ

(١) قدر هذا البيت في ماب أفعال المقاربة (ش ٢٣٧) .

خوفاً وطمئناً» قال : فير يكم صلة لأن حذفت وبقي بريكم مرفوعا ، وهذا هو القياس ؛ لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، هذا كلامه ، وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن ، أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه ، وجعل منه قوله تعالى : « قل : أَفَقَنْدِيزَ اللَّهُ تَأْمُرُنِي أَعْبُدُ » ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا ، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل : وهو الصحيح .

الرابع : ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ ليس على باطلاقه لما سمعته في قوله في باب الجوازات « والفعل من بعد الجرا إن يقترن لغ » اه .

عوامل الجزم

(بلا ولام طابها ضع جزما في الفعل) طالبا : حال من فاعل ضع المستتر ، وجزما : مفعول به .

أى تجرم لا واللام الطالبيتان الفعل المضارع ، أما « لا » ف تكون لنهى ، نحو « لا تُشْرِكِ بِاللَّهِ » وللدعاء نحو « لا تُؤَاخِذْنَا » وأما اللام ف تكون للأمر نحو « لِيُنْفِقْ » وللدعاء ، نحو « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهى والدعاء ، والاحتراز به عن غير الطالبيتين ، مثل لا النافية والزاده ، واللام التي ينصب بعدها المضارع ، وقد أشرت كلامه أنهم لا يجزمان فعل التكلم ، وهو كذلك في لا ، وندراً قوله :

١٠٤٥ - لَا أَعْرِقَنْ رَزْبَا حُمَّ— ورَا مَدَامِهَا
مُرَدَّفَاتِ هَلَّ أَعْقَابِ أَكْنَوارِ

وقوله :

١٠٤٦ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا تَعْذِّبْ

لَهَا أَبْدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاضِيمُ

نعم إنْ كَانَ لِلْمَفْعُولِ جَازَ بِكُثْرَةِ نَحْوِ «لَا خَرَجَ» وَ «لَا تَخْرَجَ» لِأَنَّ النَّهْيَ غَيْرَ الْمُتَكَلَّمِ،
وَأَمَّا الْلَّامُ فَيَعْزِمُهَا لِفَعْلِ الْمُتَكَلَّمِ مِنْبَيْنِ لِلْفَاعْلِ جَازِفِ السَّمَةِ ، لِكَثِيرٍ قَلِيلٍ ، وَمِنْهُ :
«قَوْمُوا فَلَا عَسْلَ لَكُمْ» «وَلَا تَحْمِلُونَ حَطَابَيَاكُمْ» وَاقْلَعَ مِنْهُ جَزْمُهَا فَعْلَ الْفَاعْلِ
الْمُخَاطَبُ كِفْرَاءُ أَبِي وَأَنْسٍ «فِيْنَلَكُ فَلَمْ تَفْرَحُوا» وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «لَا تَأْخُذُوا
مَصَافِكُمْ» وَالْأَكْثَرُ الْإِسْتَفْنَاءُ عَنْ هَذَا بِفَعْلِ الْأَمْرِ .

﴿نَهْيَات﴾ : الْأُولُّ : زَعْمٌ بِعِضْهُمْ أَنْ أَصْلَى «لَا» الْطَّلِبِيَّةُ لَامُ الْأَمْرِ زَيْدَتْ
عَلَيْهَا أَلْفٌ فَانْفَتَحَتْ ، وَزَعْمٌ بِعِضْهُمْ أَهْمَاهَا لَا النَّافِيَّةُ ، وَالْجَزْمُ بَعْدَهَا لَامُ الْأَمْرِ مَضْمُرَةٌ
عَلَيْهَا ، وَحُذِفَتْ كَرَاهَةُ اجْتِمَاعِ الْأَمِينِ فِي الْفَظْلِ ، وَهَا ضَعِيفَانِ .

الثَّانِي : لَا يُفَصَّلُ بَيْنَ لَا وَمَجْزُوهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

١٠٤٧ - وَقَالُوا أَخَانَا لَا تَخْمَسْ مِنْ الظَّاهِرِ

عَزِيزٌ ، وَلَا ذَاهِقٌ قَوْمِكَ تَنْظِيمٌ^(١)

فَضُرُورَةٌ ، وَأَجَازَ بِعِضْهُمْ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ نَحْوِ «لَا الْيَوْمَ تَنْفَرِبُ» .

الثَّالِثُ : حِرَكَةُ لَامِ الْطَّلِبِيَّةِ الْكَسْرُ ، وَفَتْحُهَا لَنَةٌ ، وَيُحَوَّلُ تَسْكِينُهَا بَعْدَ الْوَالِو
وَالْفَاءِ وَنَمْ ، وَتَسْكِينُهَا بَعْدَ الْوَالِو وَالْفَاءِ أَكْثَرُ مِنْ تَحْرِيكِهَا ، وَلَيْسَ بِضَعِيفٍ بَعْدَ ثُمَّ ،
وَلَا قَلِيلٌ ، وَلَا ضُرُورَةٌ ، خَلَالًا لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ .

الرَّابِعُ : تَحْذِفُ لَامُ الْأَمْرِ وَيَبْقَى عَلَيْهَا ، وَذَلِكُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْطَرِبْ : كَثِيرٌ مُطَرَّدٌ ،
وَهُوَ حَذْفُهَا بَعْدَ أَمْرٍ بِقُولِنَّ نَحْوِ «قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آتَمْنَا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» وَقَلِيلٌ جَازَ
فِي الْإِخْتِيَارِ ، وَهُوَ حَذْفُهَا بَعْدَ قُولِ غَيْرِ أَمْرٍ ، كَقُولِهِ :

(١) لَا : نَاهِيَّةٌ ، وَتَنْظِيمٌ : مَحْزُومٌ بِهَا ، وَ«حَقْ قَوْمِكَ» مَرْكَبٌ إِضَافَى مَفْعُولٍ بِهِ
تَنْظِيمٌ تَقْدِيمٌ عَلَيْهِ ، وَ«ذَا» اسْمٌ إِشَارَةٌ مَنَادِي بِحَرْفٍ نَدَاءٌ مَعْدُوفٌ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ : وَلَا
تَنْظِيمٌ حَقْ قَوْمِكَ يَا هَذَا وَلَا تَأْبِي بِغَيْرِ هَذَا التَّحْقِيقِ

١٠٤٨ - قُلْتُ لِبَوَابِ الْدَّيْنِ دَارُهَا :
تِئْذَنْ فَإِنِّي تَحْمِلُهَا وَجَارُهَا

قال المصنف : وليس مضطراً ؛ لتركته من أن يقول ائذن ، قال : وليس لقائل أن يقول : هذا من تسکن للتحرك ، على أن يكون الفعل مستحضاً للرفع ، فسكن اضطراراً ؛ لأن الراجح لو فصّل الرفع لتوصّل إليه مستفيها عن الفاء ، فكان يقول « تاذن إني » . وقليل مخصوص بالاضطرار ، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه ، كقوله :

١٠٤٩ - مُحَمَّدٌ تَفَدِّي نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَنْ يَبَالُ

وقوله :

١٠٥٠ - فَلَا تَسْتَطِلُنَّ مَنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي .
وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

انتهى .

* * *

و (مَكَذَّا بِمَ وَلَمْ) أي لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطليبيتين ، نحو « لم يَلِدْ قَمَ يُولَدْ » و نحو « وَلَمَّا يَنْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ » « وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مُّثِلُّ الَّذِينَ خَلُوَا مِنْ قَبْلِكُمْ » وبشكلان في الحرفة ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للمعنى ، وتفرد لم بمصاحبة الشرط نحو « وإن لم تَعْمَلْ فَمَا يَلْفَتَ رِسَالَتَهُ » وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ، كقوله :

١٠٥١ - إِنْ كُنْتُ مَا كُوْلَافَكُنْ خَيْرٌ آكِلٌ
وَإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أُمْزِقِ

ومن ثم جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع « لما يكن ثم كان » ، والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا ، كقوله :

١٠٢٥ - فَذَاكَ وَلَمْ يُذَاكَ تَحْنُ أَمْتَرِينَا

تَسْكُنُ فِي النَّاسِ يُدْرِكُ الْمَرَأَةِ

وقوله :

١٠٥٣ - فَاضْحَتْ مَقَانِيهَا قَفَارًا رُسُومَهَا

كَانَ لَمْ يَوَدِي أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ

وأنها قد تلغى فلا يجزم بها . قال في التسهيل : حملًا على لا ، وفي شرح السكافية : حلا على ما ، وهو أحسن ؟ لأن ماتتفق الماضي كثيرا ، بخلاف لا ، وأنشد الأخفش على إهالما قوله :

١٠٥٤ - لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأَسْرَهُمْ

يَوْمَ الصُّلُبِيَّ نَاهٌ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم ، وتفرد لما يجوز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله :

١٠٥٥ - فَجِئْتُ قَبْـ وَرَهُمْ بَدْأَ وَلَا

فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِهِ

أى ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى سيدا ، وتقول : قاربتُ المدينةَ ولما ، أى ولما دخلها ، وهو أحسن ماخرج عليه قراءة من قرأ « وإنْ كَلَّا لَمَّا^(١) » ولا يجوز ذلك ف لم ، وأما قوله :

١٠٥٦ - أَحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ أَتِيَ أَسْتُوْدِعْتَهَا

يَوْمَ الْأَعْزِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

(١) قال ابن الحجاج : لما هذه جازمة حذف مجزومها ، والتقدير : وإن كلما بهمروا ، وقال ابن هشام : الأولى أن يكون التقدير : وإن كلما يوفوا أعمالهم ، أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها .

فضررة، وبِكُونِ مُنْهَبِها يَكُونُ فِرَيْبًا مِنَ الْحَالِ، وَلَا يُشْرِطُ ذَلِكَ فِي مَنْفَعِ «لَمْ» تَقُولُ : لَمْ يَكُنْ زِيدًا فِي الدَّامِ الْمَاضِي مَقِيمًا، وَلَا يَجُوزُ «لَا يَكُنْ» :

وقال المصنف : كون منفي لما يكون قريباً من الحال غالب لا لازم
وبكون منفيه يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم ، الآرى أن معنى «بل لما يذوقوا عذاباً»
أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزمخشري في «ولما»
يدخل الإيمان في قلوبكم : ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا
فيما بعد ، انتهى .

وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فاما بالنسبة إلى الماضي فهما سيناريو في التوقع وعدمه ، مثال التوقع « مال قلت ولم تقم » أو « ولست أنت » . ومثال عدم التوقع أن يقول ابتداء : لم يقم ، أو لما يقم .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : قال في التسهيل : ومنها لمَّا ، ولما أختها ، يعني من الجواز ، فقد لما بقوله «أختها» احتراً من لما يعني إلا ، ومن لما التي هي حرف وجود وجود وكذلك فعل الشارح ، فقال : احترزت بقولي أختها من لما الحينية ، ومن لما يعني إلا ، هذا كلامه . وإنما لم يقيدها هنا بذلك ، وكذلك فعل في السكافية ، لأنَّ هاتين لا يليهما المضارع ؛ لأنَّ التي يعني إلا لتدخل إلا على جملة اسمية نحو «إنْ كُلُّ نفسٍ لما عليه حافظ» في قراءة من شدَّ اليم ، أو على الماضي لفظاً لامني نحو : «أنشَدُكَ اللهَ لما فعلت» أى إلا فعلت ، والمعنى ما أسألك إلا فعلتك ، والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماضٍ لفظاً ومعنى ، نحو «ولما جاء أفرُّنا نجَّينا هُوداً» وأما قوله :

أقول لِعَبْدِ اللهِ : لَمَا يَسْقُّوا نَارًا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

فَقَدْ قَدِمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ، وَتَسْمِيَةُ الشَّارِحِ لِمَا هَذِهِ حَسِينَةٌ هُوَ مَذْهَبُ

ابْنِ السِّرَاجِ وَتَبَعَهُ الْفَارَسِيُّ، وَتَبَعَهُمَا ابْنُ جَنِيٍّ، وَتَبَعَهُمْ جَمَاعَةٌ، أَيْ أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى حِينٍ،
 (٢ - الْأَشْوَانِي٢)

وقال المصنف : يعنى إذ ، وهو أحسن ؛ لأنّها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف .

الثاني : حكى الأَخْيَانِي عن بعض العرب أنه ينصب بـلْ ، وقال في شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بـلْ لغة ، اغتراراً بقراءة بعض السلف « أَلْ نَشَرَّحَ لَكَ صَدُورَكَ » بفتح الحاء ، وبقول الراجز :

١٠٥٧ - فِي أَيْ يَوْمٍ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ

أَيْوَمَ لَمْ يُقْدِرْ أَمْ يَوْمَ قَدِيرْ

وهو عند العلامة محمود على أن الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونوبت ، هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكييد النفي بـلْ ، وحذف النون غير وقف ولا ساكنين .

الثالث : الجھور على أن لما مرکبة من لم وما ، وقيل : بسيطة .

الرابع : تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيّران المَ وَالْمَا باقيتين على عملهما ، نحو « أَلْ نَشَرَّحْ » ، « أَلْمَ يَحِدُوكَ يَتَّمِا » ونحو قوله :

[هَلْ حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ هَلْ الصَّبَابَا]

وقلت : أَلْمَا أَضْحَى وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟^(١)

* * *

ولما فرغ مما يجزم فعلاً واحداً انقل إلى ما يجزم فعليه فقال : (وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَمْمَا * أَيْ مَتَى إِيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا وَحِينَما أَنَّى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين ، نحو « وَإِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبُوكُمْ بِهِ اللَّهُ » ، « وَإِمَّا يَنْزَغُكَ مِنَ الشَّيْءِ طَائِرٌ نَزْغٌ فَإِنْ تَعْذِيزَ اللَّهَ » ونحو « مَنْ يَعْمَلْ سُوَّا يُجْزَى بِهِ » .

(١) مبني في باب الإضافة رقم ٦١٩

وقوله :

- ١٠٥٨ - أَرَى الْعُمَرَ كُنْزًا نَاقِصًا كُلَّ لَيْلَةٍ
وَمَا تَنْقُصُ الْأَيَّامُ وَالدَّهْرُ يَنْفَدُ
وَنَحْوُ « وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ تَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا كَنْهُنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ »
وقوله :

- ١٠٥٩ - وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ أَمْرِيْءٍ مِنْ خَلْقِيْهِ
وَإِنْ خَالِمًا تَخْفِي عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ
وَنَحْوُ « أَيَّامًا تَدْعُوا فِلَهَ الْأَسْمَاءِ الْحَسَنَى » ، وَقُولُه :
١٠٦٠ - [مَا تَمْكِنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعُمُ]
فِي أَيِّ نَحْنُ يُمْلِأُوا دِينَهُ يُمْلِي
وقوله :

- ١٠٦١ - مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوْقَدٌ
وقوله :

- ١٠٦٢ - مَتَى مَا تَلْقَيْ فَرَدَنِيْ تَرْجُفُ
رَوَافِيْ أَلْيَنِيْكَ وَتَشَكَّلَ طَارَا
وَنَحْوُ قُولُه :

- ١٠٦٣ - أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمِنَ غَيْرَنَا ، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَا لَمْ تَزَلَ حَذِيرَا
وقوله :

١٠٦٤ - إِلَّا النَّعْجَةُ الْأَذْمَاءُ كَانَتْ بِقُفْرَةِ []

فَإِيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرُّبْعُ تَنْزِيلٌ

وَحْسُو قُولَهُ :

١٠٦٥ - أَيْنَ تَصْرِيفٌ بِنَا الْمُدَاهَةُ تَجِدُنَا

تَصْرِيفُ الْعِيسَى تَخْوِهَا لِلتَّلَاقِ

وَحْسُو قُولَهُ تَعَالَى : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْأَوْتُ » وَقُولَهُ :

١٠٦٦ - صَفَدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَارِ

أَيْنَمَا الرُّبْعُ تَمِيلُهَا تَمِيلٌ

وَحْسُو قُولَةَ

١٠٦٧ - وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتَ مَا أَنْتَ آمِرٌ

بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

وَحْسُو قُولَهُ :

١٠٦٨ - حَيْنِيَا نَسْقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نِجَاحًا فِي غَابِ الْأَزْمَانِ

وَحْسُو قُولَهُ :

١٠٦٩ - خَلِيلٌ أَنِي تَأْنِيَانِي تَأْنِيَا

أَخَا غَنِيرَ مَا يُرْضِيكَا لَا يُحَاوِلُ

(وَحْرَفُ إِذْمَا) أَى إِذْ ما حرف (كَلَانْ) معنى وَفَاقَا اسْبِيُوهُ ، لَا ظرف

زَمَانٌ زِيدَ عَلَيْهَا مَا كَادَ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَرْدُ فِي أَحَدٍ قُولَهُ ، وَابْنُ السِّرَاجِ وَالْفَارَسِيِّ (وَبَاقِ

الْأَدَوَاتِ أَنْمَا) ، أَمَا مِنْ وَمَا وَمَقَى وَأَى وَأَيَّانَ وَأَيْنَ وَأَنَى وَحِينَهَا فِي اتِّفَاقٍ ، وَأَمَا مِنْهَا

فِلِ الأَصْحَاحِ

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف؛ فغير الظرف من وما ومهما، فمن لتعيم أولى العلم، وما لتعيم ما تدل عليه وهي موصولة^(١)، وكلثها مبنية في أزمان الربط، ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الأسمية، خلافاً لمن زعم أنها تكون حرقاً، ولا عن الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً، ولا تخرج بإضافة ولا بحرف جر، بخلاف من وما، وذكر في السكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرف زمانٍ . وقال في شرح السكافية: جميع النحوين يجعلون ما ومهما مثلَّـ منْـ فـ لـ زـومـ التـجـرـدـ عـنـ الـظـرـفـيةـ معـ أـنـ اـسـتـعـامـهـاـ ظـرـفـيـنـ ثـابـتـ فـ أـشـعـارـ الـمـصـحـاهـ مـنـ الـعـرـبـ ،ـ وـ أـشـدـ أـيـاتـاـ ؛ـ مـنـهاـ فـ ماـ قـوـلـ الفـرـزـدقـ :

١٠٧٠ - **وَمَا تَحْنَى لَا أَزْهَبْ وَإِنْ كُنْتُ جَارِيَا
وَلَوْ عَدْ أَعْدَانِي طَلَقْ لَمْ دَخْلَأَ^(٢)**

وقول ابن الزبير :

١٠٧١ - **فَمَا تَحْنَى لَا نَسَأْمَ حَيَاةً ، وَإِنْ تَمَتْ
فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا أَتِيشُ أَجْمَعًا**

وفي مهما قول حاتم :

١٠٧٢ - **وَإِنَّكَ مَهْمَا تُنْظِرِ بَطْنَكَ سُوَّاهَ
وَفَرَّجَكَ نَالَ مُنْهَى الدُّمَ أَجْمَعًا**

وقول طفيف الفنوی :

١٠٧٣ - **بَيْتَنْتُ أَنْ أَبَا شَتِيمَ يَدْعِي
مَهْمَا يَعْشُ يَسْمَعْ يَمَا لَمْ يُسْمَعْ**

(١) هذه الجملة حاصل من الضمير المستتر في « تدل » أي هي لتعيم مدلولها في حال موصوليتها.

(٢) الدخل - بفتح الذال للمعجمة وسكون الحاء المهملة - التأثر، وخطأ ضبط هذه الكلمة بدل مهملة وخاء معجمة ونفسه بالقدر والخدعة .

قال ابنه : ولا أرى في هذه الآيات حجّة ؟ لأنّه يصح تقديرها بالمصدر ، اه .

وأصل مهما « ما ما » الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، فقبل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها « مه » بمعنى أكمف نويدت عليها ما ، خدلت بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه وقيل : إنها بسيطة

واما أى فهى عامة في ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهو ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهو ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى غيرها فهو غير ظرف .

واما الظرف فينقسم إلى زماني ومكانى ؟ فالزماني : متى ، وأيان ، وها لتعجم الأزمنة ، وكسر هزة أيان لغة سليم ، وقرى لها شادزا ، والمكانى : أين وأنى ، وحيانا ، وهى لتعجم الأمكنة .

﴿ تبيهات ﴾ : الأول : هذه الأدوات في لحاق « ما » على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز إلا مقتربنا بها ، وهو حيث وإذا ، كا اقتضاه صنيعه ، وأجاز الفراء الجزم بهما بدونها . وضرب لا يلحقه ما ، وهو من وَمَا وَمَهْنَا وَأَنِّي ، وأجازه الكوفيون في من وأنى . وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إن وأى وَمَتَى وَأَيْنَ وأَيَّانَ ، ومنع بعضهم في أيان ، والصحيح الجواز .

الثاني : ذكر في الكافية والتسهيل أن « إن » قد تهمل حملها على لون ، كقراءة طلحة « فَإِنْ تَرِبَّنَ » بيان ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملها على إذا ، ومثله بالحديث « إِنْ أَبَا بَكْرَ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنْ مَتَى يَقُولُ مَقَامَكَ لَا يُشْعِمُ النَّاسَ » وفي الارشاف : ولا تهمل حملها على إذا ، خلافاً لمن زعم ذلك ، يعني متى .

الثالث : لم يذكر هنا من الجوازات إذا وكيف ولو .

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافاً لزاعم ذلك ، وقد صرخ بذلك في السكافية فقال :

وَشَاعَ جَزْمٌ إِذَا حَمْلًا عَلَى مَقْتَى، وَذَاقَ النُّثُرَ لَنْ يُسْتَقْبَلَ

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم إذا حمل على مقى ؛ فن ذلك إنشاد سيفويه :

١٠٧٤ - تَرْفَعُ لِي خِنْدِيفٌ وَاللهُ يُرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا حَمِدَتْ نِدَارُهُمْ تَقْدِيرًا

وكإشهاء الفراء :

١٠٧٥ - اسْتَقْنَفْنَ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفَقَ

وَإِذَا تُصِبِّكَ خَصَاصَةً فَتَحْكَمِ

لـ لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قوله، وهو ما صرّح به في التوضيح فقال : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير ، وحمل منه قوله عليه الصلة والسلام على وفاطمة رضي الله عنها « إذا أخذتما مصاحفكم تكبيراً أربعاً وتلارين » الحديث

وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملا ، خلافاً لـ كوفيين ، فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ، وواقفهم قطرب . وقيل : يجوز بشرط اقتراحها بها .

وأما لو نذهب قول ابن الشجاعى إلى أنها لا يجزم بها في الشعر ، وعليه مشى المصنف في التوضيح ، ورد ذلك في السكافية فقال :

وَجَوَزَ الْجَزْمَ بِهَا فِي الشِّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعْفَهَا مَنْ يَذْرِي

وتأول في شرحها قوله :

١٠٧٦ - **لَوْ يَشَاءُ مَا تَرَبَّا ذُو مَيْتَةٍ [لَا حِقُّ الْأَطَالِ نَهْذَدُ ذُو خُصْلٍ]**

وقوله :

١٠٧٧ - **تَامَتْ فَوَادِكَ لَوْ يَخْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ**
إِحْدَى سِنَاءَ بَنِي ذُهْلٍ بْنِ شِيبَانَ

ووقع له في التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقا ، والثاني ظاهره موافقة ابن الشجاعي .

(فَعَلَيْنِ يَقْتَضِينَ) أى تطلب هذه الأدوات فعلى (شَرْطٌ قُدْمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءُ)
أى يتبعه الجزاء . (وَجَوَابًا وُسْمًا) أى علم ، يعنى الجزاء جواباً أيضاً . وإنما قال
«فعلن» ولم يقل جعلين للتبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلن ، وإن كان
ذلك لا يلزم في الجزاء ، وأفهم قوله «يتلو الجزاء» أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أدلة الشرط
شيئه بالجواب فهو دليل عليه ، وليس إياه . هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون
والبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، وال الصحيح الأول ، وأفهم قوله «يقتضين» أن
أدلة الشرط هي الحازمة للشرط والجزاء مما لا يقتضاها لها ، أما الشرط فنقول الانفاق على
أن الأداة حازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال ، قيل : هي الحازمة له أيضاً كما اقتضاه كلامه ،
قيل : وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافي إلى سيبويه ، وقيل : الجزء
يتعلّم الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره في التسهيل ، وقيل : بالأدلة والفعل
معاً ، ونسب إلى سيبويه والخليل ، وقيل : بالجواب ، وهو مذهب الكوفيين .

(وَمَاضِيَنِ أَوْ مُضَارِّعِينِ * تُلْفِيْهِمَا) أى تجرّها (أو مُتَخَالِقِينِ)
هذا ماضٍ وهذا مضارع ؟ فمثال كونهما مضارعين - وهو الأصل - ضعيف
« وَإِنْ تَمُودُوا نَمْذَهْ » ومضارعين نحو « وَإِنْ عُدْتُمْ عُذْنَا » ومضارعاً فضارعاً

نحو « مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الْأُخْرَةِ تَرِدُ لَهُ فِي حَرَثِهِ » وعكسه قليل ، وخصّه الجمهور بالضرورة ، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار ، وهو الصحيح ؛ لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ يَقْرُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غَفَرَ لَهُ » ومن قول عائشة رضي الله عنها : إن أبا بكر رجل أسيف مني يقرّم مقامك رقّ ، ومنه « إِنْ نَشَاءُ نُنْزِلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ » ؛ لأن تابع الجواب جواب ، وقوله :

١٠٧٨ - مَنْ يَكْدِي سَيِّئًا كَفْتَ مِنْهُ
كَاشِجًا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله :

١٠٧٩ - إِنْ تَصْرِمُونَ أَوْ صَلَّاكُمْ ، وَإِنْ تَصْلِبُوا
مَلَائِمُ أَنفُسِ الْأَغْنَى دَاهِيْرَهَا

وقوله :

١٠٨٠ - إِنْ يَسْمُمُوا سَبَّةً طَارُوا سَهَا فَرَحَّا
مِنْيٍ ، وَمَا يَسْمُمُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

أورد له الناظم في توضيحه عشرة شوادر شعرية .

(وَبَمَدَّ مَاضِ رَفِعَكَ الْجُبْرَانَ حَسَنٌ) كقوله :

١٠٨١ - وَإِنْ أَتَاهُ خَالِيلٌ يَوْمَ مَسْفَقَةٍ
يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِيْلٌ وَلَا حَرَمٌ

وقوله :

١٠٨٢ - وَلَا بِالَّذِي إِنْ يَأْنَ عَنْهُ حَبِيبٌ

يَقُولُ - وَيُخْفِي الصَّبَرَ - إِلَى سَلَازَعِ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محيذاً وفا ، وذهب الكوفيون

والمرد إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ، ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي لم ، قوله : «إنْ لَمْ تَقُمْ أَقُوْم» وقد يشمله كلامه .

الثاني : ذهب بعض المؤخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ، والصواب عكسه ، كما أشر به كلامه . وقال في شرح الكافية : الجزم مختار ، والرفع جائز كثير .

(ورفعه) أي رفع الجزء (بعد مضارع وهن) أي ضعف ، من ذلك قوله :

١٠٨٣ - يا أَفْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعَ أَخْوَكَ تُضْرَعُ
وقوله :

١٠٨٤ - قَتَلْتُ تَحْمِلُ فَوْقَ طَوْفِكَ ؛ إِنَّهَا
مَطَبَّةٌ مِنْ يَأْتِهَا لَا يَضْرِبُهَا

وقراءة طلحة بن سليمان «أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ» وقد أشر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا في شرح الكافية ، وفي بعض نسخ التسهيل ، وصرح في بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؟ فإنه قال : وقد جاء في الشعر ، وقد عرفت أن قوله «بعد مضارع» ليس على إطلاقه ، بل محله في غير المنفي لم كا سبق .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : اختلف في تحرير الرفع بعد المضارع ؟ فذهب المرد إلى أنه على حذف للفاء مطلقا ، وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه

نحو « إنك » في البيت فال الأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون فال الأولى أن يكون على حذف الفاء ، وجوز العكس . وقيل : إن كانت الأداة اسم شرطٍ فعل إضمار الفاء ، وإلا فعل التقديم والتأخير

الثاني : قال ابن الأنباري : يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل « إن » كقولهم : « طمامكَ إنْ تَزَرَّنَا نأكل » تقديره : طمامكَ نأكل إن تزرنا .

الثالث : ظاهر كلامه موافقة المبرد ؛ لتسميته المرفوع حزاء ، ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار الأصل وهو الجزم ، وإن لم يكن جزاء إذا رفع .

(وَأَفْرَمْ بِفَاعِنَّا) أي وجوهاً (جَوَابًا وَجُمِلًا * شَرْطاً لِإِنْ أَوْغَيْرِهَا) من أدوات الشرط (لَمْ يَنْجِعْلِ) وذلك الجملة الاسمية نحو « وإنْ يَمْسِكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٍ » والطلبية نحو « إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَأَنْبِئُونِي بِحُبِّكُمُ اللَّهَ » ونحو « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخْفَظْ ظَلْمًا وَلَا هَضْمًا » في رواية ابن كثير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ » والتي فعماها جامد نحو « إنْ تَرَنِي أَنَا أَقْلَى مِنْكَ مَا لَا وَلَا دَائِرَةَ رَبِّي » أو مقررون بقدر نحو « إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلِ » أو تنفيس نحو « وإنْ خَفْتُمْ عَنِّي لَهُ فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمُ اللَّهُ » أو لن نحو « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكَفَّرُوهُ » أو ما نحو « فَإِنْ تَوَلِّمُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْزِي » وقد تمحذف للضرورة كقوله :

١٠٨٥ - مَنْ يَقْعِدْ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
[لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْمَانِ]

وقوله :

١٠٨٦ - وَمَنْ لَا يَرْزَلْ يَنْقَادُ لِغَنِيٍّ وَالصُّبْرَ بِمَا
سَيْلَفَ عَلَى طُولِ الْلَّامَةِ فَإِذَا

قال الشارح : أوندور ، ومثل لندور ما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم
لأنى من رب « فإن جاء صاحبها ولا استمتع بها » وعن البرد إجازة حذفها في
الاختيار ، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ و قوله :

١٠٨٧ - [بَنِي ثُمَّلْ لَا تَنْكِمُوا الْعَنْزَ شَرْبَهَا]
بَنِي ثُمَّلْ مَنْ يَنْكِمُ الْعَنْزَ ظَالِمٌ^(١)

وابنها وجب قرن الجواب بالفاء فيها لا يصلح شرطاً ليم الارتباط ؛ فإن
ملا يصلح للارتباط مع الانصال أحقه بأن لا يصلح مع الانصال ؛ فإذا قرن بالفاء
علم الارتباط .

أما إذا كان الجواب صالحاً لجعله شرطاً كما هو الأصل لم يحتاج إلى فاء يقترب
 منها ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجردًا من قد وغيرها ، أو مضارعاً مجرداً
 أو منفياً بلا أو لم .

قال الشارح : ويجوز اقتراحها ، فإن كان مضارعاً رفع ، وذلك نحو قوله
 تعالى : « إنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدْمٌ قَبْلِ فَصَدَقَتْ » وقوله : « وَمَنْ جَاء
 بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَّتْ » ، وقوله « فَمَنْ يُؤْمِنْ بِوَرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهْقًا »
 هذا كلامه

وهو عرض من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن قوله « ويجوز اقتراحها » يقتضي

(١) نبكع - من باب فتح - أي منع ، وتفسيره بمحدها لا يلائم مع صدر البيت .

ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء ، والتحقيق حينهذا أن الفعل خبر مبتدأ
محذف ، والجواب جملة اسمية ، قال في شرح السكافية : فإن اقترانه بها فعلى خلاف
الأصل ، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ ، ولو لا ذلك لحكم زيادة الفاء وجذم
الفعل إن كان مضارعاً ؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط ، لكن
الرب التزم رفع المضارع بعدها ، فلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ
مقدر كتدخل على مبتدأ مصري به . الثاني : ظاهر كلامه جواز اقترانه الماضي بالفاء
مطلقاً ، وليس كذلك ، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز
اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنـي ولم يقصد به وعد أو وعيد ، نحو « إنْ قامَ
رَيْدُ قَامَ عَمِّرُو » ، وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى ،
نحو « إنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ » وَقَدْ مِنْهُ مقدرة ، وضرـب يجوز اقترانه
بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنـي وقصدـ به وعد أو وعيد ، نحو « وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيْئَةِ
فَكَبَّتْ وَجْهَهُمْ فِي النَّارِ » . قال في شرح السكافية : لأنه إذا كان وعداً أو
وعيداً حَسْنَ أن يقدر ماضـي المعنى ؟ فعـولـ معـاملـةـ المـاضـيـ حـقـيقـةـ ، وـقدـ نـصـ عـلـ هـذـاـ
التـفصـيلـ فـشـرحـ السـكـافـيـةـ . الثالث : أنه مثلـ ما يجوز اقتراـنهـ بالـفاءـ بـقولـهـ تعالىـ :
« فَصَدَقَتْ » وليس كذلك ، بل هو مثالـ الـواجبـ كماـ مرـ .

(تنبيه) : هذه الفاء فاء السبب السكافية في نحو « يَقُومُ رَيْدٌ فَيَقُومُ عَمِّرُو » ،
وتبيـنـتـ هناـ للـربطـ لاـ للـتـشـريـكـ ، وزـعمـ بـعـضـهـمـ أنهاـ عـاطـفـةـ جـلـةـ عـلـ جـلـةـ ؟ فـلـمـ تـخـرـجـ عـنـ
المـطـفـ ، وـهـوـ بـعـيدـ .

(وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَهُ) في الـربـطـ ، إـذـاـ كـانـ الجـوابـ جـلـةـ اسمـيةـ غـيرـ طـلـبـيةـ
لمـ يـدـخـلـ عـلـيـهـ أـدـاءـ فـنـيـ وـلـمـ يـدـخـلـ عـلـيـهـ إـنـ (إـنـ تـجـهـذـ إـذـاـ لـنـ مـكـافـأـهـ) « وـإـنـ
تـصـبـحـهـمـ سـيـئـةـ إـيمـاـ قـدـمـتـ أـيـدـيـهـمـ إـذـاـ هـمـ يـقـنـطـوـنـ » لأنـهاـ مـثـلـهاـ فـعـدـ الـابـتـداءـ بـهـاـ ،

فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط ، فاما نحو « إنْ عَصَى زَيْدٌ فَوَبَلَّ لَهُ » ونحو « إنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا عَسَرُوا قَائِمٌ » ونحو « إنْ قَامَ زَيْدٌ فَإِنَّ عَمِراً قَائِمٌ » فيتعين فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه أن الربط ي إذا نفسها ، لا بالفاء مقدرة قبلها ، خلافاً لمن زعمه ، وأنها ليست أصلاً في ذلك ، بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجح بهما في الجواب

﴿ تنبهان ﴾ : الأول : أعطى القيود المشروطـة في الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطى اشتراطـها ؛ فـكان ينبغي أن يبيـنه .

الثاني : ظهر كلامه أن « إذا » يـربـطـ بها بعد « إنْ » وغيرها من أدوات الشرط وفي بعض نسخ التـسـمـيل « وقد تـنـوـبـ بعد إنـ إذا المـفـاجـأـةـ عنـ الفـاءـ » خـصـهـ بـيـانـ ، وـهـوـ ماـيـؤـذـنـ بـهـ تـقـيـلـهـ ، قالـ أبوـ حـيـانـ : وـمـوـزـدـ السـمـاعـ إـنـ ، وـقـدـ جـاءـتـ بـعـدـ إـذـاـ الشـرـطـيـةـ نحوـ « إـذـاـ أـصـابـ بـهـ مـنـ يـشـاءـ مـنـ عـبـادـهـ إـذـاـ هـمـ يـشـبـهـرـونـ » .

(والـفـقـلـ مـنـ بـعـدـ الـجـزـأـ) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابـها (إنـ يـقـنـنـ * بالـفـاءـ أوـ الـوـاـوـ بـيـتـلـيـثـ قـيـنـ) أـىـ حـقـيقـ ؟ فالـجـلـزـمـ بالـمـطـفـ ، والـرـفـعـ علىـ الاستـئـافـ ، والنـصـبـ بـأـنـ مـضـمـرـةـ وـجـوـبـاـ وـهـوـ قـلـيلـ ، قـرـأـ عـاصـمـ وـابـنـ عـامـرـ « يـحـاسـبـنـكـ بـهـ اللهـ قـيـقـفـرـ » بـالـرـفـعـ ، وـبـاقـيـهـمـ بـالـجـزـمـ ، وـابـنـ عـبـاسـ بـالـنـصـبـ ، وـقـرـىـءـ بـهـنـ « مـنـ بـعـضـلـ اللهـ فـلـاـ هـادـيـ لـهـ وـيـذـرـهـمـ فـيـ طـفـيـلـهـمـ » « وـإـنـ تـخـفـوـهـاـ وـتـوـلـوـهـاـ الـفـقـرـاءـ قـهـوـ خـيـرـ لـكـمـ وـنـكـفـرـ » وقد رـوـيـ بـهـنـ « تـأـخذـ » منـ قـوـلـهـ :

١٠٨٨ - فـإـنـ بـهـلـكـ أـبـوـ قـابـوسـ يـهـلـكـ
رـبـيعـ النـاسـ وـالـبـلـدـ الـحـرـامـ

وَتَأْخُذْ بَعْدَهُ بِنَابِ عَيْشِ
أَجَبُ الظَّاهِرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبى الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام . أما إذا كان اقتراحاً لفعل بعد الجزاء بثم فإنه ينتهي النصب ، ويحوز الجزم والرفع فإن توسط المضارع المقربون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويحوز النصب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(وجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِغَفْلٍ إِنْ فَآءٌ * أَوْ وَاوْ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَفَيَا)
فالجمل نحو «إِنَّهُ مَنْ يَتَقَبَّلُ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» وهو الأشهر ، ومن شواهد النصب قوله :

١٠٨٩ - وَمَنْ يَقْتَرِبُ مِنَاهُ وَيَخْضُعُ لَوْا
[ولا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَفَاءَ وَلَا هَضَمَ]

ولا يحوز الرفع ، لأنه لا يصبح الاستئناف قبل الجزاء ، وأحق السكوفيون ثم بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن « وَمَنْ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ هَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ » وزاد بعضهم أو

(والشرط يُعْنِي عَنْ جَوَابِ قَدْ عِلِمْ) أي بقرينة نحو « فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقَةً فِي الْأَرْضِ » الآية ، أي فاعل وهذا كثير ، ويجب ذلك إن كان الدلال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ، نحو « وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كسياني (والكسن) وهو أن يعني الجواب عن الشرط (قد يتأتى) قليلاً (إِنِّي أَعْنَى فِيهِمْ) أي دل الدليل على المدحوف ، كقوله :

١٠٩٠ - فَطَلَقْتَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْهَاءٍ وَإِلَّا يَنْلُ مَغْرِفَقَكَ الْحَسَانُ

أى و إلا أطلها يَقْلُ . و قوله :

١٠٩١ - مَتَى تُواخِذُوا فَسْرًا بِظُنْنِهِ عَامِرٍ
وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

أراد متى تُعْقِفُوا ثُرَدُوا

﴿نبهات﴾ : الأول : أشار بقد إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية ، لكنه في بعض نسخ التسهيل سُوى في الكلمة بين حذف الجواب وحذف الشرط المتفق بلا تالية إنْ كاف في البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة .

الثاني : قال في التسهيل : ويُحَذَّفَانْ بعد إنْ في الضرورة ، يعني الشرط والجزاء ، كقوله :

١٠٩٢ - قَاتَ بَنَاتُ الْقَمَّ يَا سَلَّمَيْ وَمَانِ
كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَاتَ وَمَانِ

التقدير : وإن كان فقيراً معدماً رضيته ؟ وكلمه في شرح الكافية يؤذن بمحواه في الاختيار على قلة ، وكذا كلام الشارح ، ولا يجوز ذلك — أعني حذف الجزءين معًا — مع غير إنْ .

الثالث : إنما يكون حذف الشرط قليلاً إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير ، من ذلك قوله تعالى : « فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ » تقديره : إن افترتم بقتلهم فلم تقتلهم أنتم ولكن الله قتلهم ، قوله تعالى : « فَاللَّهُ هُوَ الْوَلَى » تقديره : إن أرادوا ولها الحق فالله هو الولي بالحق لا ولـى سواه ، قوله تعالى : « يَا عَبَادِي الَّذِينَ آتَيْتُمْ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ » أصله : فإن لم يتأتْ أن تخلصوا العبادة لـى في أرض

فإيابي في غيرها فاعبدون ، وكذا إن حذف بعض الشرط ، نحو « وإن أحد من المشركين استخارك » ونحو « إن خيراً غير ». .

(واخذف لدئ اجتناع شرط) غير امتناعي (وقسم * جواب ما أخرت)
أى منها ؛ استغناه بجواب المتقدم (فهو) أى الحذف (ملزماً) بخواب القسم يكون
مؤكداً باللام أو إن أو منفيا ، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو بجزوم ؛ فثال تقدم
الشرط « إن قام زيد والله أكرمه ، وإن يقُم والله فلن أقوم » ، ومثال تقدم
القسم « والله إن قام زيد لا قومن ، والله إن لم يقم زيد إن عمراً ليقوم ، أو يقُوم ،
والله إن لم يقم زيد ما يقُوم غررو » وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولو فإنه يتبع
الاستغناء بجوابه ، تقدم القسم أو تأخر ، كقوله :

١٠٩٣ — فَافْسِمُ لَوْ أَنْدِي النَّدِي سَوَادَهُ

لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمُسَالَاتِ عَامِرٌ^(١)

وك قوله :

١٠٩٤ — وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَنَا

[ولَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا]

نص على ذلك في الكافية والتسهيل ، وهو الصحيح ، وذهب ابن عصفور إلى أن
الجواب في ذلك للقسم ؛ لتقديمه ، وزوم كونه ماضيا ، لأنه مبني عن جواب لو ولو ،
وجوابهما لا يكون إلا ماضيا ، وقوله في باب القسم في التسهيل : « وتصدر — يعني
جملة الجواب — في الشرط الامتناعي ولو أو ولو » يقتضي أن لو ولو وما دخلتا عليه
جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب
القسم ممحوف استغناء بجواب لو ولو ، والمذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولو

(١) أندى : أى أحضر ، والندي : أصلها مجلس القوم ، وسود الرجل : شخصه ،

ولمسالات : بجوانب اللحية ، يعني لوحضر المدوح لما جرأته عات على مسع طاهم .

(٤) — الأشموني ٢

أن الباب موضع الشرط غير الامتناعي ، والفاربه لا يسمون « لولا » شرطا ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن .

وهذا الذى ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر ، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا ، ومحذف جواب القسم ، تقدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(وَإِنْ تَوَلَّا مَا وَقَبْلُ ذُو خَبْرٍ فَالشَّرْطُ رَجِحٌ مُطْلَقاً بِلَا حَذْرَ)

وذلك نحو « زَيْدٌ إِنْ يَقْعُمْ وَاللهِ يُكْنِرُ مَكَّةَ ، وَزَيْدٌ وَاللهِ إِنْ يَقْعُمْ يُكْنِرُ مَكَّةَ ، وَإِنْ زَيْدًا إِنْ يَقْعُمْ وَاللهِ يُكْنِرُ مَكَّةَ ، وَإِنْ زَيْدًا وَاللهِ إِنْ يَقْعُمْ يُكْنِرُ مَكَّةَ » ، وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لأن سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها ، بخلاف القسم ؛ فإنه مسوق مجرد التوكيد .

والراد بذى الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه .

وأفهم قوله « رَجِحٌ » أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم ؛ فتقول « زَيْدٌ وَاللهِ إِنْ قَامَ - أو إِنْ لَمْ يَقْعُمْ - لَا كُنْتَ مَنَّهُ » وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم .

(وَرُبُّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسْمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبْرٍ مُقْدَمٌ)

كما ذهب إليه الفراء ؛ تمسكاً بقوله :

١٠٩٥ - لَئِنْ مُنْدَثَتَ بِنَاءَ عَنْ غَبَّ مَعْرَكَةٍ
لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

وقوله :

١٠٩٦ - لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا
أَصْمُمُ فِي نَهَارِ الْقَيْظَرِ لِلشَّمْسِ بَادِيًّا

ومن الجمود ذلك ، وتأولوا ما ورد على جمل اللام زائدة .

{تنبيهات} : الأول : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ ، أو مصارعا مجزوما بـ « نـ » وـ « لـ » سائلتهم من خلقهم ليقولوا الله ونحو « لـنْ لـمْ تـنـتـعـ لـأـزـجـهـنـكـ » ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقم لأقومن ، وأما قوله :

١٠٩٧ - [يُشَنِّي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ نَيَاهِ]
وَلَدِينِكَ إِنْ هُوَ بِشَتَّى ذَكَرٍ مَزِيدٌ

وقوله :

١٠٩٨ - لَئِنْ تَكُونَ قَدْ ضَافَتْ عَلَيْكُمْ بِبُيُوتِكُمْ
لَيَفْلِمَ رَبِّي أَنَّ بَنِيقَ وَاسِعٌ

ضرورة ، وأجاز ذلك السكوفيون إلا الفراء .

الثاني : إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جمل الجواب له ، والمحلة القسمية حينئذ هي الجواب ، وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطي القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ؛ فأجاز « إن تقم بعلم الله لأزورـنـكـ » على تقدير فعلم الله ، ولم يذكر شاهدا ، وينبغي أن لا يجوز ذلك ؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عنه الجمود إلا في الضرورة .

الثالث : لم يتبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصرا .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولها ، والثاني مُقيّد للأول كتفعيده
حال واقعه موقعة ، كقوله :

١٠٩٩ - إِنْ تَسْتَغْفِرُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَحْمِدُوا

مِنْا بِمَعْلِمٍ عِزَّ زَاهِيَّ كَرَمٌ

ولم تتواليا بسطف فالجواب لها مما ، كذا قاله المصنف في سرح الكافية ، ومثل له
ب قوله تعالى : « وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَنْقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ » الآية . وقال غيره : إن
توالى للشرطان بمعطف بالواو فالجواب لها نحو « إِنْ تَأْتِنِي وَإِنْ تُخْسِنْ إِلَيَّ أَخْسِنَ
إِلَيْنِكَ » أو بأو فالجواب لأحد هما نحو « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَوْ إِنْ جَاءَتْ هِنْدٌ فَأَكْرِمْهُ ،
أَوْ فَأَكْرِمْهَا » أو بالفاء فنصوا على أن الجواب لثانية ، والثانية وجوابه جواب الأول ،
وعلى هذا باطلاق المصنف محمول على العطف بالواو .

فصل لو

علم أن « لو » تأتي على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعرض نحو « لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا »
ذكره في التسهيل .

الثاني : أن تكون للتقليل نحو « تَصَدِّقُوا وَلَوْ بُطَّلَتِ الْخَرَقُ » ذكره ابن هشام
الأخْمَى وغيره .

الثالث : أن تكون للتميي ، نحو « لَوْ تَأْتِنَا فَتُحَمِّدَنَا » قيل : ومنه « لَوْ أَنْ
لَنَا كَرَّةً » ولهذا نصب « فنكرون » في جوابها ، واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ
وابن هشام الخضراء : هي قسم برأسها ، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ،

ولكن قد يؤتي لها جواب منصوب كجواب لَيْتَ ، وقال بعضهم : هي لو الشرطية أشربت معنى التني ؛ بدليل أنهم جعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام ، كقوله :

١١٠٠ - فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَّ كِبْرٍ
فِي خَيْرَةِ بِالذَّنَائِبِ أَيْ زِيرٍ
بِيَوْمِ الشَّفَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنَا
وَكَيْفَ لِقَاهُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ ١٤

وقال المصنف : هي لو المصدرية أفتنت عن فعل التني ، وذلك أنه أورد قوله الزمخشري : وقد تجلى لو في معنى التني نحو لو تأتفق فتحدثني ، فقال : إن أراد أن الأصل وددت لو يأتيني فيحدثني ، خذف فعل التني لدلالة لو عليه ، فأشبّهت ليت في الإشعار بمعنى التني ، فكان لها جواب كجوابها ؛ فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتنمية كلية فمنع ؛ لاستلزمها منع الجم بينها وبين فعل التني ، كما لا يجمع بينه وبين ليت . وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتفى عن التني ، فينصب بعدها الفعل مقوينا بالفاء ، وقال في شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

١١٠١ - سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جُمُوعٍ كَأَنَّهُمْ
جِبَالٌ شَرَوْرَى لَوْ تَعَانَ فَتَنَهَا

قال : فللت في « تنهدا » أن تقول : نصب لأنّه جواب تمن إنساني كجواب ليت ؛ لأنّ الأصل وددنا لوعان ، خذف فعل التني لدلالة لو عليه ، فأشبّهت ليت في الإشعار بمعنى التني درن لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندي هو الختار ، وللت أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء ، بل من باب العطف على المصدر ؛ لأنّ لو والفعل في تأويل مصدر ، هذا كلامه ، ونص على أنّ لو

فـ قوله تعالى : « لَوْ أَنَّ لَنَا كُرَّةً » مصدرية ، واعتذر عن الجمـ بـينـها وـبـينـ أنـ المصدرـيةـ بـوجـهـينـ ؟ـ أحـدـهـاـ :ـ أـنـ التـقـدـيرـ لـوـنـبـتـ أـنـ »ـ ،ـ وـالـآخـرـ أـنـ تـكـونـ مـنـ بـابـ التـوكـيدـ .

الرابع :ـ أـنـ تـكـونـ مصدرـيـةـ بـمـرـزـةـ أـنـ إـلـاـ أـنـهـاـ لـاـ تـنـصـبـ »ـ ،ـ وـأـكـثـرـ وـقـوعـ هـذـهـ بـعـدـ وـدـ أوـ يـوـدـ نـحـوـ «ـ وـدـوـ لـوـ تـدـهـنـ فـيـدـهـنـوـنـ »ـ «ـ يـوـدـ أـحـدـهـمـ لـوـ يـعـمـرـ »ـ بـمـنـ وـقـوعـهـاـ بـدـوـنـهـمـاـ قـوـلـ فـقـيـهـلـهـ :

١١٠٣ - مـاـ كـانـ ضـرـكـ لـوـ مـنـفـتـ ،ـ وـرـبـمـاـ
مـنـ الـفـ—ـتـىـ وـمـوـ المـغـيـظـ الـمـحـنـقـ

وقـولـ الأـعـشـيـ :

١١٠٤ - وـرـبـمـاـ فـاتـ قـوـمـاـ جـلـ أـمـرـمـ
مـنـ الـثـانـيـ وـكـانـ الـخـزـمـ لـوـ عـجـلـواـ

وـأـكـثـرـهـمـ يـشتـتـ وـرـوـدـ لـوـ مـصـدـرـيـةـ ،ـ وـمـنـ ذـكـرـهـاـ الـفـرـاءـ وـأـبـوـ عـلـيـ ،ـ وـمـنـ الـمـتأـخـرـينـ الشـبـرـيـزـيـ وـأـبـوـ الـبـقـاءـ ،ـ وـتـبـعـمـ الـمـصـنـفـ ،ـ وـعـلـامـهـاـ أـنـ يـصـلـحـ فـيـ مـوـضـعـهـاـ أـنـ ،ـ وـيـشـهـدـ لـلـمـشـيـقـيـنـ قـرـاءـةـ بـعـضـهـمـ «ـ وـدـوـ لـوـ تـدـهـنـ فـيـدـهـنـوـاـ »ـ بـحـذـفـ الـنـوـنـ ،ـ فـمـطـفـ يـدـهـنـواـ بـالـنـصـبـ عـلـىـ تـدـهـنـ لـمـاـ كـانـ مـعـنـاهـ أـنـ تـدـهـنـ »ـ ،ـ وـيـشـكـلـ عـلـيـهـمـ دـخـولـهـاـ عـلـىـ أـنـ فـيـ نـحـوـ «ـ وـمـاـ عـمـلـتـ مـنـ سـوـءـ تـوـدـ لـوـ أـنـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـهـاـ أـمـدـأـ بـعـيـداـ »ـ وـجـواـهـهـ أـنـ لـوـ إـنـاـ دـخـلـتـ عـلـىـ فـعـلـ مـحـذـفـ مـقـدـرـ بـعـدـهـاـ تـقـدـيرـهـ تـوـدـ لـوـ نـبـتـ أـنـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـهـ ،ـ كـاـ أـجـابـ بـهـ الـمـصـنـفـ فـيـ «ـ لـوـ أـنـ لـنـاـ كـرـةـ »ـ عـلـىـ رـأـيـهـ كـاـ سـبـقـ .ـ وـأـمـاـ جـواـهـهـ الـثـانـيـ -ـ وـهـوـ أـنـ يـكـوـنـ مـنـ بـابـ تـوـكـيدـ الـلـفـظـ بـمـرـادـفـهـ عـلـىـ حـدـ «ـ فـيـجـاجـاـ سـبـلاـ »ـ .ـ قـيـهـ نـظـرـ ؟ـ لـأـنـ تـوـكـيدـ الـمـصـدرـ قـبـلـ مـعـنـيـهـ صـلـتـهـ شـاذـ ،ـ كـفـرـاءـ زـيـدـ بـنـ عـلـىـ «ـ وـالـذـينـ مـنـ قـبـلـهـمـ »ـ بـفـتـحـ الـيـمـ .ـ

الخامس : أن تكون شرطية ، وهي المراد بهذا الفصل ، وهي على قسمين : امتناعية ، وهي للتعليق في الماضي ، وبمعنى إنْ وهي للتعليق في المستقبل ، فأشار للقسم الأول بقوله : (لَوْ حَرَفُ شَرْطٍ فِي مُفْتَحٍ) يعني أن لو حرف يدل على تعليق فعلٍ بفعلٍ فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محسوبةً بما تنازعه ؛ إذ لو قدر حصل لكان الجواب كذلك ، ولم تكن للتعليق في المضى ، بل للإيجاب ، فتخرج عن معناها ، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير ؛ لأنّه قد يكون ثابتاً من امتناع الشرط ، نعم الأكثرون كونه ممتنعاً .

وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً ، ثم إنْ لم يكن جوابها سبباً غيره لزم امتناعه نحو «وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ إِلَيْهَا» وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً ، وإلا لم يلزم ، نحو : لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً ومنه : نعم المرء صَدِيقٌ لو لم يخْفِ الله لم يغصِه .

فقد بانَ لكَ أنْ قوله «لو حرف امتناع لامتناع» فاسدٌ ؛ لاقضائه كون الجواب ممتنعاً في كل موضع ؛ وليس كذلك ، ولماذا قال في شرح الكافية : العبارة الجيدة في لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالي يلزم ثبوته ثبوت تاليه ؟ فقيام زيد من قولك «لو قام زيد لقام عمرو» محسومٌ باتفاقه فيما مضى ، وكونه مستلزمًا ثبوته ثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا يتعرض لذلك ، بل الأكثرون كون الأول والثاني غير واقعين ، اهـ . وعبارة سيبويه : حرف لما كان سبباً لوقوع غيره ، وهي إنما تدل على الامتناع الناشئ عن فقدم السبب ، لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى ، أى أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه ، وقد يكون ثابتاً لثبوته سبباً غيره .

وأشار إلى القسم الثاني بقوله : (وَيَقُلْ * إِيلَوْهَا مُسْتَقْبِلًا لَّكِنْ قَبْلَنْ) أى يقل إيلاه لو فعلاً مستقبلاً المعنى ، وما كان من حقها أن يليها ، لكن ورد المساغ به ؛ فوجب قوله ، وهى حينئذ بمعنى إنْ كما تقدم ، إلا أنها لا تجزم ، من ذلك قوله :

٤١١٠ - وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَأْوْنَا سَبَدَ مَوْتِنَا
وَمِنْ دُونِ رَمَسِنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبْ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كَفْتُ رَمَةً
إِصَوْتٍ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطَرَبُ

وقوله :

٤١١٠٥ - لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا
خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيَّنَا

وإذا ولها حينئذٍ ماضٍ أول بالمستقبل ، نحو « وليخشَ الذينَ لو تركوا » الآية ، قوله :

٤١١٦ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ وَدُونِي جَنَدَلْ وَصَفَانُجْ

وإن تلاها مضارع تخلَّصَ لل المستقبل ، كأنَّ إنِ الشرطية كذلك ، وأنكر ابن الحاج في نفيه على المقرب بمحى ، لو للتعميق في المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح ، وتتأول ما احتجوا به من نحو « وليخشَ الذينَ لو تركوا » الآية ، قوله : * ولو أنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ * وقال : لا حجة فيه ؛ لصحة حمله على المضى ، وما قاله لا يمكن في جميع الموضع المحتاج إليها ؛ فما لا يمكن ذلك فيه — وصرح كثير من النحوين بأنَّ لو فيه بمعنى إنْ — قوله تعالى : « وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنْ

لنا ولوْ كنا صادقينَ » ، « ليظره على الدين كله ولوْ كرّة المشرِّكونَ »
 « قل لا يستوي الحديث والطيب ولوْ أعجبك كثرة الحديث » « ولوْ أعجبتكم »
 « ولوْ أعجبكم » « ولوْ أعجبك حُسْنُهُنَّ » ، وهو « أطعوا السائل ولوْ جاءَهُ
 على فَرَسٍ » ، قوله :

١١٠٧ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَازِرَهُمْ
 دُونَ النَّسَاءِ وَلَوْ بَاتَ يَأْطِمَهُ

(وفى في الاختصاص بالمعنى كأن) أى : لو مثل إن الشرطية فى أنها لا يليها
 إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه :
 لوْ غَيْرُكَ قَاتَهَا يَا أَبَا عَبْيَدَةَ ، وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر ، إلا فى ضرورة ،
 كقوله :

١١٠٨ - أَخْلَائِي لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ
 عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا كَلَّ الْدَّفْرِ مَغْتَبْ

أو نادر كلام كقول حاتم : لو ذات سوار لطمتي ، والظاهر أن ذلك لاختص
 بالضرورة والنادر ، بل يكون فى فصيح الكلام ، كقوله تعالى « لو أنتم عملكون
 حزائين رحمة ربى » حذف الفعل فانفصل الضمير ، وأما قوله :

١١٠٩ - لَوْ يَغْفِرُ اللَّاهُ حَلْقِي شَرِقُ
 كُنْتُ كَالْفَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي

فقيل : على ظاهره ، وأن الجلة الاسمية وليتها شذوذ ، وقال ابن خروف : هو على
 إضمار « كان » الشائعة ، وقال الفارمى : هو من الأول ، والأصل لو شرق حلقى هو
 شرق ، حذف الفعل أولاً والمبتدأ آخرأ .

ثُمَّ نَبَهَ عَلَى مَا تَفَارَقَ فِيهِ لَوْ إِنَّ الشَّرْطِيَّةَ قَالَ (لِكِنْ) لَوْ أَنْ بَهَا قَدْ تَقْرَنْ (أَى)
تَخْتَصُ لَوْ بِمَباشَرَةِ أَنَّ نَحُوا «لَوْ أَنْهُمْ آمَنُوا» «وَلَوْ أَنْهُمْ صَبَرُوا» «وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ»
«لَوْ أَنْهُمْ قَاتَلُوا مَا يَعْظُمُونَ بِهِ» وَقُولُهُ :

وَلَوْ أَنْ مَا أَسْقَى لَأَذِنِي مَعِيشَةً

[كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلَبْ ، قَلِيلٌ مِّنَ الْمَالِ]

وَهُوَ كَثِيرٌ ، بِمَوْضِعِهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ رَفْعٌ ؛ فَقَالَ سَيِّدُوهُ وَجْهُورُ الْبَصَرِيَّينَ : بِالْأَبْدَاءِ ،
وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ؛ لَا شَتَالٌ صَلَتْهَا عَلَى الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ ، وَقَوْلٌ : الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ،
وَقَوْلٌ : يُقْدَرُ مَقْدِمًا ، أَى لَوْ ثَابَتْ إِيمَانُهُمْ ، عَلَى حَدٍّ «وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا» ،
وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : بَلْ يُقْدَرُ هَذَا مُؤْخِرًا ، وَيُشَهِّدُ لَهُ أَنَّهُ يَأْتِي مُؤْخِرًا بَعْدَ أَمَا ،
كَوْلُهُ :

**عِنْدِي أَصْطِبَارٌ وَأَمَا أَنِّي جَزِعٌ
بَوْمَ النَّوَى فَلَوْجَدْ كَادَ يَبْرِيفِي**

وَذَلِكَ لِأَنَّ لَمْ لَاقْمُ هَذَا ؛ فَلَا تَشْتَهِي أَنَّ الْمُؤْكَدَةَ إِذَا قَدِمَتْ بِالْتِي بِمَعْنَى لَعْلٍ ،
فَالْأُولَى حِينَئِذٍ أَنْ يُقْدَرُ الْخَبَرُ مُؤْخِرًا عَلَى الْأَصْلِ ، أَى لَوْ إِيمَانُهُمْ ثَابَتْ ، وَقَالَ
الْكَوَافِيُّونَ وَالْمِيرَدُ وَالرِّبَاحُ وَالرِّخْشَرِيُّ : فَاعْلَمَ ثَبَّتَ مَقْدِرَ كَمَا قَالَ الْجَمِيعُ فِي مَا وَصَلَتْهَا
فِي «لَا أَكَلَهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا» ، وَمِنْ ثُمَّ قَالَ الرِّخْشَرِيُّ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ
أَنَّ فَعْلًا ، لِيَكُونَ عَوْضًا عَنِ الْفَعْلِ الْمَحْذُوفِ ، وَرَدَّهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ بِقُولِهِ تَعَالَى
«وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَامٌ» وَقَالُوا : إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ الْمُشْتَقِ لِأَجْمَادِ
كَالَّذِي فِي الْآيَةِ ، وَقُولُهُ :

**۱۱۷ - مَا أَطْبَقَ الْقَنْيَشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَّى حَجَرٌ
تَنْبُو الْخَـ وَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ**

وقوله :

١١١ - ولو أنها عصفورة تحيط بها
مسوقة تدعوا عبيدا وأزنا

وردد المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسمها مشتقاً كقوله :

١١٢ - لو أن حيَا مدرك الفلاح
أذْكُرْهُ ملائِعُ الرّماح

وقوله :

١١٣ - ولو أن ما أبقيت مثني متعلق
يعود ثمام ما تأوه عودها

وقوله :

١١٤ - ولو أن حيَا فاتت الموت فاته
أخوه الخزب فوق القارب العدوان

* * *

(وابن مضاري ع تلاها صرفا إلى المضى نحو لو يرقى كفى)
أى لو وفى كفى ، ومنه قوله :

١١٥ - لو يسمون كما سمعت حدتها
خرروا لعزة ركعا وسجودا

وهذا في الامتناعية ، وأما التي بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى المستقبل ،
وإذا وقدها ماضي فهو مستقبل المضى .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : لغيبة دخول لو على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن

الشرطية ، وزعم بعضُهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله :

لَوْ بَشَّا طَارَ بِهَا ذُو مَيْمَةٍ [لَا حِقُّ الْأَطَالِ نَهْذُ ذُو خُصَلْ]

وقوله :

تَامَتْ فَوَادَكَ لَوْ يَمْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ
إِحْدَى نِسَاءِ بْنِي ذُهْلٍ بْنِ شَيْبَانَ

وخرج على أن صفة الإعراب سكتت تخفيفا ، كقراءة أبي عمرو « وينصركم »
و « يشركم » و « يأمركم » والأول على لغة من يقول شایشاً بالألف ثم أبدلت هزة ساكنة
كما قيل العالم والخاتم .

الثاني : جواب لـ إما ماضٍ معنٍ نحو « لَوْ لَمْ يَخْفَ اللَّهُ لَمْ يَعْصِيهِ » أو وضعا
وهو إما مثبت فاقتراه باللام نحو « لَوْ نَشَاءَ جَعَلْنَاهُ حُطَاماً » أكثر من تركها نحو
« لَوْ نَشَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا » وإما منفي بما فالأس بالعكس ، نحو « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ
مَا فَعَلَوْهُ » ونحو قوله :

١١٦ - وَلَوْ نُفِطَ الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا
وَلَسِكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْيَالِي

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيها أخرجه البخاري « لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ
ذَهَبَّا مَا يَسْرُئِنِي أَنْ لَا يَرَهُ عَلَىٰ مَلَاثٍ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ » فهو على حذف « كان »
أى ما كان يسرني ، قيل : وقد تجاذب لو بجملة اسمية نحو « وَلَوْ أَهْمُمْ آمَنُوا وَاتَّقُوا لِمَنْوَبَةً »
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جواب لقسم مقدر ، و « لَوْ » في الوجوهين
للتَّنَقِّي فَلَا جواب لها .

أما، ولو لا، ولوما

(أَمَا كَمَّمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ) أي أَمَا — بالفتح والتشديد — حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد.

أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو « فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ » الآية ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَفَإِنْ لَتَلِنُو تِلْنُوهَا وَجُوْبَا أَلِنَا) فا : مبتدأ خبره أَلِفَ ، ولعله متعلق بـألف ، ومعنى تلو تال ، ووجوبا : حال من الصمير في ألف .

وأشار بقوله :

(وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثَرٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُ مَعَهَا قَدْ نُبِّهَنَا)

أى طرح ، إلى أنه لا تُحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استثناء عنه بالقول ، فيجب حذفها معه نحو « فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدُتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ » أى : فيقال لهم أَكفرتم ، ولا تُحذف في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْنَاكُمْ
وَلِكُنْ سَيِّرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَارِكِ

أو نُدُورِ ، نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم . « أَمَا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ » ، وقول عائشة : أما الذين جَمَعُوا بين الحج والعمره طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة ، ومنه : « أَمَا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَغْتَلُونَ فِي التَّخْرِي » « وأما الغلام » « وأما الجِدَارُ » الآيات ، وقد يترك تكرارها استثناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يُذَكَّر بعدها

فـ موضع ذلك القسم ؛ فالأول نحو : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّنْ رَبِّكُمْ ، وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ، فَأُمِّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخَلُونَ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ » أى وأما الذين كفروا بالله فلم يألفوا ذلك . والثاني نحو : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنْ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخْرُ مُّذَشَّبَاتٍ » فأمّا الذين في قولهِمْ زَيْغٌ فَيَقُولُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أَبْيَقَاءَ الْفِتْنَةِ وَأَبْيَقَاءَ تَأْوِيلِهِ » أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلّون معناه إلى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمِنًا بِهِ كُلُّ مَنْ عَنْدَنَا » أى كل من المتشابه والممحكم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، فكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون ، وعلى هذا فالوقف على « إِلَاهُهُ » وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها .

وقد ثانى لنير تفصيل نحو « أَمَا زَيْدٌ فِي مَنْطَقَ ». .

وأما التوكيد فقال « مَنْ ذَكَرَهُ ، وَقَدْ أَحْكَمَ الزَّخْشَرِيُّ شِرْحَهُ فَإِنَّهُ قَالَ : فَإِنَّهُ أَمَا فِي الْكَلَامِ أَنْ تَعْطِيهِ فَضْلَ تَوْكِيدٍ ، تَقُولُ « زَيْدٌ ذَاهِبٌ » ، فَإِذَا قَصَدْتَ تَوْكِيدَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَا حَالَةَ ذَاهِبٌ ، وَأَنَّهُ بِصَدَدِ الْذَّهَابِ ، وَأَنَّهُ مِنْهُ عَزِيزٌ قَلْتَ « أَمَا زَيْدٌ ذَاهِبٌ » ، وَذَلِكَ قَالَ سَيِّدُهُ فِي تَفْسِيرِهِ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُذْلِّ بِفَائِدَتِينِ : بِيَبْيَانِ كُونِهِ تَوْكِيدًا ، وَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ ، انتهى .

﴿ تَبَيَّنَاتٌ ﴾ : الأول : ما ذكره من قوله « أَمَا كَمْهَا يَكُ ﴾ لا يريد به أن معنى أَمَا كَمْهَا وشرطها ؛ لأن أَمَا حرف ، فـ كـيف يـصح أن تكون بـمعنى اـسم وـ فعل ؟ وإنما المراد أن موضـها صـالـحـ لها ، وهـى قـائـمة مـقاـمـها ؛ لتـضـمنـها مـعـنى الشـرـطـ .

الثاني : يؤخذ من قوله « لَتَلْتُولُوهَا » أنه لا يجوز أن يـتقدـمـ الفـاءـ أـكـثرـ من اـسـمـ واحدـ ؛ فـلوـ قـلتـ « أَمَا زـيـدـ طـامـهـ فـلاـ تـأـكـلـ » لمـ يـجزـ ، كـماـ نـصـ عـلـيـهـ غـيرـهـ .

الثالث : لا يفصلُ بين «أما» والفاء بجملة تامة ، إلا إن كانت دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو «أما اليوم رَحِّكَ اللَّهُ فَالْأَمْرُ كَذَا» .

الرابع : يُفصلُ بين أما والفاء بوحد من أمورستة ؛ أحدها : المبتدأ كالآيات السابقة ، ثانيةها : الخبر ، نحو «أما في الدار فزيد» . ثالثها : جملة الشرط ، نحو «فاما إنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَرِ بَيْنَ فَرَوْحٍ وَرَيْحَانَ» الآيات . رابعها : اسم منصوب لفظاً أو مخلاف الجواب ، نحو «فَأَمَّا الْيَتَيمٌ فَلَا تَقْهِرْ» الآيات . خامسها : اسم كذلك معنول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو «أما زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ» وقراءة بعضهم «وَأَمَّا تَمُودَ فَهَذِينَاهُمْ» بالنصب ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء ، وقبل ما دخلت عليه ؛ لأنَّ أما نائبة عن الفعل فـكأنَّها فعل ، والفعل لا يلي الفعل . سادسها : ظرفٌ معنول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو لل فعل المحذوف ، نحو «أَمَّا الْيَوْمَ فَإِنِّي ذَاهِبٌ ، وَأَتَأْتَى فِي الدَّارِ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ» ولا يكون العامل ما بعد إن ؛ لأنَّ خبر إن لا يتقدم عليها فـكذلك معنوله . هذا قول سيبويه والمازني والجمهور ، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف .

الخامس : سُمِحَ «أَمَا الْعَيْدَ فَذُو عَيْدٍ» ، بالنصب ، «وَأَمَّا قَرَبَشَا فَإِنَّا أَنْضَلْنَاهُ» وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدَّرَ بهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بال محل ؛ إذ التقدير هنا مما ذكرت ، وعلى ذلك فيخرج «أَمَا الْعِلْمُ فَعَالَمُ ، وأَمَا عَالَمُ» ، فهو أحسن مما قيل : إنه معنول مطلق معنول لما بعد الفاء ، أو معنول لأجله إن كان مُعرفاً وحال إن كان منكراً ، وفيه دليل أيضاً على أنَّ أما ليست العاملة ؛ إذ لا يعمل الحرفُ في المعنول به .

السادس : ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى «أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» ، ولا التي في قول الشاعر :

أَبَا حَرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرَ [فَإِنَّ قَوْمَيْ لَمْ تَأْكُلُهُمُ الصَّبْعُ]

بل هي فيها كلثان ، والتي في الآية «أُم» المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت اليم
فـ اليم ، والتي في البيت هي «أن» المصدرية وما المزيدة ، وقد سبق الكلام عليهافي
باب كان .

السابع : قد تبدل ميم أما الأولى ياء ؛ استثنالا للتضعيف ، كقوله :

**١١٧ - رَأَتْ رَجُلًا أَنِيمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْنَحُ ، وَأَنِيمًا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضُرُ**

(لَوْلَا وَلَوْمَا بِلَزَمَانِ الْابْتِدَاءِ إِذَا امْتَنَاعَ بِبُوْجُودِ عَقْدَاً)

أى : لولا ولما استعمالان ؛ أحدهما : أن يدل على امتناع شيء بوجود غيره ،
وهذا ما أراده بقوله «إذا امتناعا بوجود عقدا» أى إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره
ولازما بينهما ، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملزما فيه حذف خبره غالبا ، وقد مر بيان ذلك
في باب المبتدأ ، وجوابا كجواب لو مصدرا باض أو مضارع محزوم بل ، فإن كان
الماء متبناها قرن باللام غالبا ، نحو «لَوْلَا أَنْتَ لَكُنَا مُؤْمِنِين» ونحو قوله :

**١١٨ - لَوْلَا الإِصْاحَةُ لِلْوُشَاءِ لَسَكَانَ لِي
مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرَّضَاءِ رَجَاءَهُ**

وإن كان متفيا تجردا منها غالبا ، نحو «لولا فضل الله عليكم ورحمة ما زكا
منكم من أحد أبدا» وقوله :

وَالله لَوْلَا الله مَا إِهْتَدَنَا [وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَيْنَا]

وقوله :

* لَوْلَا ابْنُ أُوفِي نَائِي مَا ضَيْمَ صَاحِبُهُ * ١١١٩

وقد يقترن بها المتنى كقوله :

أَوْلَا رَجَاهُ لِقاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا
أَبْقَتْ نَوَاهِمُ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا ١١٢٠

وقد يخلو منها المثبت كقوله :

أَوْلَا زُهْرَى جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا ١١٢١
[وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِإِسْلَمٍ إِنْ جَنَحُوا]

وقوله :

وَكُنْ مَوْطِنٍ أَوْلَادِي طِختَ كَا هَوَىٰ
بِأَجْرَاءِمِ مِنْ قُنْتَةِ النِّيقِ مُنْهَوِيٌ

وإذا دلَّ على الجواب دليلاً جاز حذفه ، نحو « ولولا فضلُ الله علیکم ورحمته
وأنَّ الله تواب حكيم » .

والاستعمال الثاني أن يدللاً على التخصيص ؛ فيختصان بالجمل الفعلية ، ويشار كما
في ذلك هلاً وألاً الموزنة لها وألاً بالتحفيف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَبِهِمَا التَّخْصِيصَ مِنْ ، وَهَلَّا أَلَا ، أَلَا ، وَأَوْلَئِنَّهَا الْفِعْلَانِ)

أى : المضارع أو ما في تأويله ، نحو « لولا تستغرون الله » و نحو « أَوْلَا أَنْزَل
عليها الملائكة » و نحو « لَوْمَا تَأْتَنَا بِالملائِكَةِ » و نحو قوله : هلا نُسلِم - أو لا نُسلِم ،
أو لا نُسلِم - فتدخل الجنة ، و نحو « أَلَا مُتَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكْثُوا أَيْمَانَهُمْ » :

والعرض كالتحصيص ، إلا أن العرض طلب بلدين ، والتحصيص طلب بحث
(٤ - الأشموني ٢)

(وَقَدْ يَلِيهَا) أي قديل هذه الأدوات (اسم بفعل مُضمر) * عُلَقَ أو بظاهره مُؤخر).

فالأول نحو قوله : هلا زيداً تضر به ، فزيداً : علق بفعل مضمر ، يعني أنه مفعول لفعل المضمر . والثاني نحو قوله : هلا زيداً تضر بـ ، فزيداً : علق بالفعل الظاهر الذي بعده ؛ لأنـه مقرّغ له .

﴿نبهات﴾ : الأول : ترد هذه الأدوات للقوبيخ والتديم : فتختص بالماضي أو ما في تأويله ظاهراً أو مضمراً ، نحو « لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَزْبَعَةٍ شَهَادَةٍ » ، « فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ أَتَخْذُلُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آتِمَةً » ، ونحو قوله :

١١٢٢ - تَمَدُّنَ عَقْرَ النَّيَّابِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي صَوْنَطَرَى لَوْلَا الْكَبِيْرِ الْمُقْنَعًا

أى لولا تعدون السكى ، بمعنى لولا عَدَتُمْ ؛ لأن المراد توبيخهم على ترك عَدَّه في
الملاضى ، وإنما قال تَعْدُون على حكاية الحال ، ونحو قوله :

١١٢٣ - أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْقِدْمَةِ مُوقَفًا
فَهَلَا سَعِيدًا ذَا الْحَيَاةِ وَالْفَنَاءِ
أَى فَهَلَا أَسْرَتَ سَعِيدًا .

الثاني : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ; فيقدر المضمر « كان » الثانية
كتقوله

أي : فهلا كان الشان نفس ايلى شفيعها .

الثالث: المشهور أن حروف التحضيض أربعة، وهي: نولا، ولوما، وهلا، وألا.

بالتشديد ، وهذا لم يذكر في التسهيل والكافية سواهن ، وأما «ألا» بالتخفيض فهى حرف عَرْض ، فذَكْرُهُ لِمَا مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتي التحضيض ، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لشاركتها لمن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن ، ويؤيده قوله في شرح السكافية : وألحى بمحرر التحضيض فى الاختصاص بالفعل «ألا» المقصود بها العَرْض ، نحو : ألا تزورنا .

خاتمة — أصل لولا ولوما لو ركبت مع لا وما ، وهلا مرَكبة من هَلْ ولا ، وألا يجوز أن تكون هلا فأبدل من الماء همزة ، وقد يلى الفعل لولا غير مفهومة تحضيضاً كقوله :

١١٢٤ — أَنْتَ الْمُبَارَكَةُ وَالْمَقِيمُونُ سِيرَتُهُ
لَوْلَا تُقْتَمُ دَرَنَ الْقَوْمِ لَا خَتَّلَوْا

فتقول بلوم ، أى لوم تقوم ، أو تجمل المختصة بالأسماء ، والفعل صلة لأن مقدرة على حد «تسَمَعُ» بالممعدى » واقه تعالى أعلم .

الإخبار بالذى والألف واللام

الباء في قوله «بالذى» للسيبة ، لا للتعدية ؛ لدخولها على الخبر عنه ؛ لأن «الذى» يحمل في هذا الباب مبدأ ، لا خبرا ، كما يستقر عليه ؛ فهو في الحقيقة خبر عنه ، فإذا قيل : أَخْبِرْ عن زيد من «قام زيد» ؛ فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذى .

وهذا الباب وضعه النحويون للتدریب في الأحكام ال نحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التربين في القواعد التصريفية ، وبعضهم يسمى هذا الباب «باب السُّبُك»

قال الشارح : وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص ، أو تقوّى الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة المتعذر ، انتهى .

والكلام في هذا الباب في أمرين ؛ الأول في حقيقة ما يُخبر عنه ، والثاني في شروطه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(مَا قِيلَ أَخْبَرَ عَنْهُ بِالذِّي خَبَرَ عَنِ الذِّي مُبْتَدَأً قَبْلَ اسْتَقْرَرَهُ)

ما : موصولة مبتدأ ، و « خبر » خبرها ، و « مبتدأ » حال من الذي الثاني ، و « الذي » الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة ؛ لأنّه إنما أراد تعليم الحكم على لفظهما ، لأنّهما موصولان ، والتقدير : ما قيل لك أخبر عنك بهذا اللفظ - أعني الذي - هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ استقراراً أولاً .

(وَمَا سِوَاهَا) أي ما سوى الذي وخبره (فَوَسْطَهُ صِلَهُ * عَائِدُهَا) وهو ضمير الموصول (خلف مفعلي التكملة) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما .

* * *

(نَحْنُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا، فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرِ الْمَاحِدَا)

أى إذا قيل لك : أخبر عن زيد من « ضربت زيداً » قلت « الذي ضربته زيد » ؟ فتصدر الجملة بالذي مبتدأ ، وتؤخر زيداً - وهو الخبر عنه - فتجعله خبراً عن الذي ، و يجعل ما بينهما صلة الذي ، وتجعل في موضع زيد الذي آخرته ضميراً عائداً على الموصول .

ولو قيل لك : أخبر عن الثناء من هذا المثال ، قلت « الذي ضرب زيداً أنا » ؟ ففعلت به ما ذكر ، إلا أن الثناء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال .

وإن قيل : أخبر عن زيد من قوله « زيد أبوك » قلت « الذى هو أبوك زيد »
أو عن أبوك قلت « الذى هو زيد أبوك » .

• • •

(وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبَرْتُ مُرَاعِيًّا وَفَاقَ الْمُشَبَّتِ)

وهو ما قيل لك : أخبر عنه ، في الثانية والجمع والثالث ، كما تراعى وفقة
في الإفراد والتذكرة .

إذا قيل لك : أخبر عن زيد بن من نحو « بَلَغَ الزِيدَانِ الْعَمْرِينَ رَسَالَةً » قلت :
« الَّذِي بَلَغَ الْعَمْرِينَ رَسَالَةً الزِيدَانِ » .

أو عن العمررين قلت « الَّذِينَ بَلَغُوكُمُ الْزِيدَانِ رَسَالَةَ الْعَمْرِينَ » .

أو عن الرسالة قلت « الَّتِي بَلَغَهَا الزِيدَانِ الْعَمْرِينَ رَسَالَةً » .

فتقدم الضمير ، وتصلبه ؛ لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل ،
وحينئذ يجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

نم أشار إلى الثاني — وهو ما في شروط الخبر عنه — بقوله :

(قَبُولُ تَأْخِيرِ وَتَعْرِيفِ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هُنَّا قَدْ حَتِّمَا)

(كَذَا الْفَنِيَ عَنْهُ يَأْخُذُنِي أَوْ بِضَمْرِ شَرْطٍ ، فَرَاجَ مَا رَعَوْا)

أعلم أن الإخبار إن كان بالذى ، أو أحد فروعه ؛ اشتغل للمخبر عنه
تسعة أمور :

الأول : قبوله التأخير ؟ فلا يخبر عن « أُبِّهُمْ » من قوله « أُبِّهُمْ فِي الدَّارِ »
لأنك تقول حينئذ « الذى هو في الدار أُبِّهُمْ » فيخرج الاستفهام عما له من وجوب
الصدرية ، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط و « كم » الخبرية و « ما »
التعجبية وضمير الشأن ؟ فلا يخبر عن شيء منها ؛ لما ذكرته .

وف التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير ، وذلك لأن الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ، ولكن يتاخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر .

الثاني : قبولة التعريف ؟ فلا يخبر عن الحال والتبييز ؛ لأنهما ملازمان للتكلف ، فلا يصح جعل المضمر مكابنها ؛ لأنهما ملازمان للتعريف ، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : قبول الاستغناء عنه بأجنبى ؟ فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى ، ضميراً كان أو ظاهراً ، فالضمير كلامه من نحو « زيد ضربته » لأنه لا يستغني عنه بأجنبى كعمرو وبكر ، فلو أخبرت عنها لقلت : الذى زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلة بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذى كان متصلة ، فقصاته وأخريته ، ثم هذا الضمير المتصل وإن قدرته رابطا الخبر بالمبتدأ الذى هو زيد بقى الموصول بلا عائد ، وإنحرمت قاعدة الباب ، وإن قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة في نحو « ولباسه التقوى ذلك خير » ، وغيره مما حصل به الرابط ؛ فإنه لو أخبر عنه لزم المذور السابق ، وكالأسماء الواقعمة في الأمثال نحو « الكلاب » في قوله : « الكلاب على البقر » ؛ فلا يجوز أن تقول « التي هي على البقر الكلاب » ؛ لأن الكلاب لا يستغني عنه بأجنبى ؛ لأن الأمثال لا تغير .

الرابع : قبولة الاستغناء عنه بالضمير ؟ فلا يخبر عن الاسم المحروم حتى أو بعد أو بمنذ ، لأنهن لا يجزئن إلا الظاهر ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم ؛ ففي نحو قوله : « سر أبا زيد قرب من عمر و الكرم » يجوز الإخبار عن زيد ، ويتحقق عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يخلقهن : أما الأب

ف لأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ ف لأن الضمير لا يتعلق به جار ومحسوس ولا غيره ، وأما « عمرو » و « الـكـرـيمـ » ف لأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ، نعم إن أخبرتَ عن المضاف والمضاف إليه معا ، أو عن العامل والمعمول معا ، أو عن الموصوف وصفته معا ؛ جاز لصحة الاستعفاف حينئذٍ بالضمير عن الخبر عنه .

فتقول في الإخبار عن المضاف مع المضاف إليه : « الذي سرّه قُرْبٌ من عمرو الـكـرـيمـ أبو زيدٍ » .

وعن العامل مع المعمول « الذي سرّ أبا زيدٍ قُرْبٌ من عمرو الـكـرـيمـ » .

وعن الموصوف مع صفتة « الذي سرّ أبا زيدٍ قُرْبٌ منه عمرو الـكـرـيمـ » .

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ؛ فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند .

السادس : جواز وروده في الإثبات ؟ فلا يخبر عن أحدٍ ودينار وغريب ؟ للا بخرج عالمته من الاستعمال في النفي .

السابع : أن يكون في جملة خبرية ؟ فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية ؛ لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة ، والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين ، نحو زيد من قوله : « قام زيد وقد عمرو » ، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقرَّ أنه الصلة بغير الفاء ، فإن كانتا غير مستقلتين — بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء ، وكما لو كان العطف بالفاء ، أو كان في الأخرى ضمير الاسم الخبر عنه — جاز الإخبار ؛ لاتفاق المذكور ؛ ففي نحو « إنْ قَامَ زَيْدًا قَامَ عَمْرُو » تقول في الإخبار عن زيد « الذي إنْ قَامَ قَامَ عَمْرُو زَيْدًا » وعن عمرو « الذي إنْ قَامَ زَيْدًا قَامَ عَمْرُو » .

وفي نحو «قام زيد فقعد عمرو» تقول في الاخبار عن زيد : «الذى قام فقعد عمرو زَيْدُ» ، وعن عمرو : «الذى قام زيد فقعد عمرو» لأن ما في الفاء من معنى السبيبة زَلَّ الجلتين مزلاة الشرط والجزاء .

وفي نحو «قام زيد وقعد عنده عمرو» تقول في الاخبار عن زيد : «الذى قام وقعد عنده عمرو زَيْدُ» ، وعن عمرو : «الذى قام زيد وقعد عنده عمرو» .

وفي نحو «ضربني وضربت زيداً» وفي «أكرمني وأكرمته عمرو» تقول في الاخبار عن زيد : «الذى ضربني وضربته زَيْدُ» ، وعن عمرو : «الذى أكرمني وأكرمته عمرو» .

الثالث : إن كَانَ الاسم——نفاده ؛ فلا يُخْبِرُ عن اسم ليس تحته معنى ، كثوانى الأعلام نحو بكر من أبي بكر ؛ إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء .

» تنبهات) : الأول : الشرط الرابع في كلامه مُفْنِي عن اشتراط الثاني ؛ لأن مالا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار ، وقد نبه في شرح السكافية على أنه ذكره زيادة في البيان .

الثاني : أو في قوله «أو بضم» بمعنى الواو ؛ لما بَأَنَّ لَكَ أن الشروط المذكورة في النظم أربعة ، وأن الثالث والرابع لا يعني أحدُها عن الآخر ، وقد عطف في السكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وَشَرْطُ الاسمِ مُخْبِرٌ عَنْهُ هُنَا
جَوَازُ تَأْخِيرِ وَرْفَعِ وَغَيْرِهِ
عَنْهُ بِأَجْنِبِيَّةِ أَوْ بِعُضُمِيَّةِ
أَوْ مُثْبَتِ أَوْ عَادِمِ التَّنَكِيرِ

مع عَدْه كلامها في الشرح شرطاً مستقلاً .

الثالث : سُكِّت في الكافية أيضاً عن ثلاثة الأخيرة ، وقد ذكرها في التسهيل .

(وأخْبِرُوا هُنَا بِأَنْ) أى الموصولة (عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقدَّمَ) أى يشرط لجواز الإخبار عن أول ثلاثة شروط زيادة على ما سبق في الذي وفروعه .

الأول : أن يكون الخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل ، وهي الفعلية ، وإلى هذا الإشارة بقوله « فيه الفعل قد تقدما » .

الثاني : أن يكون ذلك الفعل متصرفاً .

الثالث : أن يكون مُثبّتاً .

فلا يخبر عن زيد من قوله « زيد أخوك » ، ولا من قوله « عسى زيد أن يقوم » ، ولا من قوله « ماقام زيد » .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله: (إِنْ صَحَّ صَوْغُ صَلَةٍ مِنْهُ لِأَنْ) إذا لم يصح صوغ صلة لأجل من الجامد ، ولا من المنفى .

نعم مثل لما يصح ذلك منه بقوله: (كصَوْغٍ وَاقِ مِنْ وَقَ اللَّهُ الْبَطَلُ) فإن أخبرت عن الفاعل قلت « الواقي البطل الله » ، أو عن المفعول قلت « الوايقه الله البطل » ، ولا يجوز لك أن تمحض الماء؛ لأن عائد الآلف واللام لا يمحض ، إلا في الضرورة كقوله :

مَا الْمُسْتَقِرُّ الْهَوَى بِحَمْدَ عَاقِبَةٍ

[وَلَوْ أَتَيْتَهُ صَفْوَهٍ بِلَا كَدَرٍ]

(وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ ضِلَّةً أَلْْ— ضَمِيرًا غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرُ أَلْ (أَبْيَانَ وَانْفَصَلَ)،
وَإِنْ رَفَعْتَ ضَمِيرًا أَلْ وَجَبَ اسْتِتَارَهُ.

ففي نحو قوله : « بلغتُ من أخويك إلى الزيدين رسالة » إن أخبرتَ عن التاء
فقلت « المباعُ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا » كان في المبلغ ضمير مستتر ؛ لأنَّه
في المعنى لآل ، لأنَّه خلَقَ من ضمير المتكلَّم ، وأل للتكلَّم ، لأنَّ خبرها ضمير
المتكلَّم ، والمبتداُ نفسُ الخبر ، وإن أخبرت عن شيءٍ من بقية أسماء المثال وجَبَ
إبدَاعُ الضميرِ وانفصاله ؛ بجريان رافعه على غير ما هو له ، تقول في الإخبار عن
الأخرين : « المبلغ أنا منها إلى الزيدين رسالة أخيك » ، وعن الزيدين : « المبلغ
أنا من أخويك إليهم رسالة الزيدون » وعن الرسالة « المبلغها أنا من أخويك إلى
الزيدين رسالة » ؟ فالمبلغ خالٍ من الضمير في هذه الأمثلة ؛ لأنَّه فعل المتكلَّم ، وأل
فيهن لغير المتكلَّم ؛ لأنَّها نفسُ الخبر الذي أخرته ، فأنا : فاعل المبلغ ، وضمير الغيبة
هو العائد ، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة ؛ فتقول في الإخبار عن ضمير الفائب
الفاعل من نحو « زيدٌ ضربَ جاريته » : « زيدٌ الضاربُ جاريته هو » ،
ففي الضارب ضمير أل مستتر بجريانه على ما هو له ، فإنَّ أخبرت عن الجارية
قلت « زيدٌ الضاربُها هو جاريته » ؟ فلا ضمير في الضارب ، بل ذاعله الضمير المنفصل
جريانه على غير ما هو له .

﴿ خاتمة ﴾ : يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها ؛ فتقول في نحو « كان زيدٌ
أخاك » : « السَّكَانُ — أو الَّذِي كَانَ — أخاك زيدٌ » ، وأما الخبر فيه خلاف ،
والصحيح الجواز ، نحو السَّكَانُهُ — أو الَّذِي كَانَهُ زيدٌ — أخوك » ، وإن شئتَ
جعلته منفصلاً ، فقلت « السَّكَانُ — أو الَّذِي كَانَ زيدٌ إِيَاهُ — أخوك » ،
ومن الظرف المتصرف ؛ فيجاء مع الضمير الذي يختلفه بني ؛ كقولك خبراً عن

يوم الجمعة من « صُمْتُ يوم الجمعة » : « الذي صمت في يوم الجمعة » ، فإن توسيع في الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخالقه مجردًا من في ، فتقول ، « الذي صمت يوم الجمعة » .

واعلم أن باب الإخبار طويلٌ الذلِّي ، فلما كثفت بما تقدم ، والله أعلم .

العدد

(ثلاثةٌ بالباء قُل لِّلْعَشَرَةِ * فِي عَدَّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ * فِي الضَّدِّ) وهو ما آحاده مؤثثة ولو مجازاً (جرّد) من التاء ، نحو « سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَنِيَّةً أَيَّامٍ » هذا إذا ذكر المدود ، فإن قصد ولم يذكر في اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر ؛ فتقول : « صُمْتْ خمسة » تزيد أيامًا ، و « سِرْتْ خَسْعًا » تزيد ليالي ، ويجوز أن تمحى التاء في المذكر ، ومنه : « وَأَنْبَعَهُ بِسْتَ مِنْ شَوَّالٍ » أما إذا لم يقصد معدود ، وإنما قصد العددطلق كانت كلها بالباء ، نحو : « ثَلَاثَةُ نَصْفٌ سَتِّيَّةٌ » ولا تصرف ؛ لأنها أعلام ، خلافاً لبعضهم ، وأما إدخال الـ أـلـ علىـهاـ فيـ قولـمـ « الثـلـاثـةـ نـصـفـ السـتـةـ » فـكـدخـولـهاـ عـلـىـ بعضـ الأـعـلامـ كـقولـمـ إـلـاهـةـ ، وـهـوـ اـسـمـ الشـمـسـ حـينـ قـالـواـ : إـلـاهـةـ ، وـكـذـلـكـ قـولـمـ : شـعـوبـ ، وـالـشـعـوبـ ، لـلـنـيـةـ ، وـهـذـهـ لـمـ يـشـمـلـهاـ كـلامـ ، وـشـمـلـ الـأـوـلـيـنـ .

﴿ تنبیهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « ما آحاده » أن المعتبر تذکیرُ الواحد وتأنيته ، لا تذکیرُ الجم وتأنيته ؟ فيقال « ثلاثةٌ حماماتٌ » خلافاً للبغداديين ، فإنهم يقولون : « ثلاتٌ حماماتٌ » فيعتبرون لفظ الجم . وقال السكاني : تقول مررت بثلاثٌ حماماتٌ ، ورأيت ثلاثةٌ سجّلاتٌ ، بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكراً ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء .

الثاني : اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسمًا فبلفظه ، تقول « ثلاثة أشخاص » قاصدَ نسوة ، و « ثلاثة أعين » قاصدَ رجال ؛ لأن لفظ شخص مذكر ولنفط عين مؤنث . هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى .

فالأول كقوله :

١١٢٥ - [فَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِيٌّ]
ثلاثٌ شُخُوصٌ كاعِبَاتٍ وَمُقْصِرٌ

وقوله :

١١٢٦ - وَإِنْ كَلَابًا مُذِدِهِ عَشْرُ أَبْطُنٌ
وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرُ

وجعل منه في شرح الكافية « وَقَطْفَنَاهُمْ أَنْذَنَى عَشَرَةً أَسْبَاطًا أُمَّا » قال : فبذكر أسم ترجح حكم التأنيث ، لكنه جعل أسلوبًا في شرح التسهيل بدلاً من اثنى عشرة ، وهو الوجه كاسياتي .

والثاني كقوله :

١١٢٧ - ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثَ ذُؤُودٍ
[لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى حِيَالٍ]
فإن النفس كثرا استعمالها مقصوداً بها إنسان .

وإن كان صفةً فبموصوفها النوى ، لا بها ، نحو : « فَلَهُ عَشْرُ أَمْنَالِهَا » أي عشر حسناً ، وتقول : « ثلاثة ربات » إذا قصدت رجالاً ، وكذا تقول : « ثلاثة دواب » إذا قصدت ذكوراً ؛ لأن الذابة صفة في الأصل .

الثالث : إنما تكون العبرة في التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمجم ، أما مع اسم الجنس والجمع فالعبرة بحالهما ؛ فيعطي العدد عكس ما يستحقه ضميرها ؛ فنقول : « ثلاثة من القوم ، وأربعة من الفئران » بالباء ؛ لأنك تقول : قوم كثيرون ، وغم كثير ، بالتذكير ، و« ثلاثة من البط » بترك الباء ؛ لأنك تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث ؛ و« ثلاثة من البقر » أو « ثلاثة لأزف البقر لفتين : التذكير ، والتأنيث ، قال تعالى « إن البقر تشابه علينا » وقرىء « تشابهت » . هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالمراعي هو المعنى ، أو يمكن نائباً عن جمع مذكر ؛ فال الأول نحو « ثلاثة إثاث من الفئران » و « ثلاثة ذكور من البط » ولا أثر للموصف التالى آخر كقولك : « ثلاثة من الفئران إثاث ، وثلاثة من البط ذكور » . والثانى نحو « ثلاثة رجالة » ، فرجلة : اسم جم مؤنث ، إلا أنه جاء نائباً عن تكسير راجل على أرجاله ، فذكر عدده كما كان يفعل بالمتروب عنه .

الرابع : لا يعتبر أيضاً لفظ المفرد إذا كان علماً ؛ فنقول : « ثلاثة الطلحات ، وخمسة المندفات » .

الخامس : إذا كان في المدود لفستان التذكير والتأنيث ك الحال جاز الحذف والإثبات تقول : « ثلاثة أحوال ، وثلاثة أحوال » اه .

(والمميز أجرِ) * جمماً بلفظ فلة في الأكثـر أي ميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجروراً ؛ فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بن ، نحو « خذ أربعة من الطير » و « مررت ثلاثة من الرهـط » . وقد يجر بإضافة الصدد ، نحو « و كان في المدينة تسعة رهـط » وفي الحديث « ليس فيها دون سبـع ذؤـيد صدقة » قوله :

ثلاثة نفس وثلاث ذؤـيد [لقد جـار الزـمان على عـيـالي]

وَالصَّحِيفُ قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا فِي إِضَافَةِ الْعَدِ إِلَيْهِ، وَحَقُّهُ حِبْنَتُ
أَنْ يَكُونَ جَمَّاً مَكْسُرًا مِنْ أَبْنِيَةِ الْفَلَةِ نَحْوَ «ثَلَاثَةُ أَعْبُدٍ»، وَثَلَاثُ آمٌ» وَقَدْ يَتَخَلَّفُ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْثَلَاثَةِ فِي إِضَافَةِ الْمُفَرِّدِ، وَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَائَةٌ نَحْوَ ثَلَاثَةُ، وَسَبْعَمِائَةُ،
وَشَدَّدَ فِي الضرورةِ قُولَهُ :

١١٢٨ - نَلَاثٌ مِثْنَى لِلْمُلُوكِ وَفِي بَهَا
[رَدَائِيٌّ، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَامِّ]

ويضاف بجم التصحيح في ثلاثة مسائل :

أحداها: أن يُهمل تكسير الكلمة نحو «سبع سَمَاوَاتٍ» و«خَمْسُ صَلَواتٍ» و«سبعمَبَرَاتٍ».

والثانية: أن يجاور ما أهل تكسيره نحو « سُنْبُلَاتٍ ». فإنه في التزيل مجاور لسبعين بقرات.

والثالثة: أن يقل استعمال غيره نحو «ثلاث سعادات»؛ فيجوز لغة سعادات، ويجوز ثلاث سعادات أيضاً، بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحیح، ويتبعن فالأولى، لإهمال غيره.

فإن كثراً استعمال غيره ولم يجاور ما أهل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلاً، نحو «ثلاثة أحدين»، وثلاث زينبات»، والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو «ثلاثة صالحين»؛ فالأحسن الإتباع على النعت، ثم المنصب على الحال.

ويضاف أبناء الكثرة في مسألتين :

إحداها: أن يُهتم بناء القلة نحو «ثلاث» جوار، وأربعة رجال، وخمسة داراهم».

والثانية : أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سبباً؛ فينزل لذلك منزلة المدوم فالأول نحو « ثلاثة قروء » فإن جمع قرء بالفتح على أفراء شاذ ، والثاني نحو « ثلاثة شسوع » فإن أشساعاً قليلاً الاستعمال .

(ومائة وألألف للفزد أضف) نحو « عندى مائة درهم ، ومائتا ثوب ، وثلاثمائة دينار ، وألف عبد ، وألفاً أمّة ، وثلاثة آلاف فرس » (ومائة بالجمع تزراً قد رُدِف) في قراءة سجزة والكساني « ثلاثة سفين » .

{نبه} : شذ تمييز المائة بفرد منصوب ، كقوله :

١١٢٩ - إذا عاش الفتى مائتين عاماً

[فقد ذهب اللذادة والفتاء]

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابن كيسان المائة درهما والألف ديناراً .

(وأحد أذكرون وصلنته بشر) مجرداً من التاء (مركتباً) لها (فاصد معدود ذكر) نحو « أحد عشر كوباً » وهمزة أحد مبدلة من واو ، وقد قيل « واحد عشر » على الأصل ، وهو قليل . وقد يقال « واحد عشر » على أصل العدد (وَقُل لَدَي التَّائِيْثِ « إِحْدَى عَشَرَةِ امْرَأَةٍ ») أي مع المؤنث ؛ فيقالون « إِحْدَى عَشَرَةَ، وَإِنْتَ عَشَرَةَ » (والشين فيها عن تيم كشرة) أي مع المؤنث ؛ وبضمها يفتحها وهو الأصل ، إلا أن الأفضل التسكين ، وهو لغة المجاز ، وأما في التذكرة فالشين مفتوحة ، وقد تسكن عين عشر فيقال « أحد عشر » ، وكذلك أخوانه ؛ لتوالي الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة صاحب حفص « إننا عشر شهراً » وفيها حم بين ساكنين (و) أما (مع غير أحد وإحدى * ما معهمما فقلت) في الشارة : من التجريد من التاء مع المذكر ، وإنماها مع المؤنث (فأقبل قصداً) .

والحاصل أن العشرة في التركيب عكسٌ لما قبله ، فتحذف التاء في التذكير وثبتت في التأنيث .

(وَلِشَلَانَةِ وَتِسْعَةِ وَتَمَاثِيلَهَا إِنْ رُكَّبَ مَا قَدُّمَا)
أى في الأفراد ، وهو ثبوتٌ التاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث .

(وَأُولِ عَشْرَةَ أَنْتَى ، وَعَشْرَةَ أَنْتَى ، إِذَا أَنْتَ نَشَأْ وَذَكَرَ)
فتقول « جاءتني أنتنا عشرةً امرأة ، واثنا عشرَ رجلاً » .

(وَأَنْتَا لِنَفِيرِ الرَّفْعِ) وهو النصب والجر (وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ) كـ رأيت ، وأما الجزء الثاني فإنه مبني على الفتح مطلقاً (وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَى سِوَاهُمَا) أى سوى اثنى عشرة وأثنى عشر (أَلْفُ) أما العجزُ فعلةٌ بناءً تضمنه معنى حرف المطف ، وأما الصدر فعلةٌ بناءً وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح ، ولذلك أعرب صدر اثنى عشر وأثنى عشرة ؛ لوقع العجز منها موقع النون . وما قبل النون محل إعراب ، لاحمل بناء ، ولموقع العجز منها موقع النون لم يضافا ، بخلاف غيرها ، فيقال « أَخَدَ عَشَرَكَ » ولا يقال أنا عشرك .

﴿ تَبَيَّنَاهُ ﴾ : الأول : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه ، بل يتبع العطف ؟ فتقول « خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ » ولا يجوز « خَمْسَةٌ عِشْرُينَ » ولله للإلباس في نحو « رأيتُ خمسةً عشرينَ رجلاً » فإنه يحتمل خمسةً لعشرينَ رجلاً ، وقيل غير ذلك .

الثاني : أجاز السـكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون : « هذه خمسة عشر » ، واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو « خَمْسَةٌ عَشَرَكَ » .

(وَمِيزَ العِشْرِينَ) وبابه (لِلسُّعْيَنَا * بواحدٍ) منكراً منصوباً (كَأَرْبَعَيْنَ حِينَا)، وخمسين شهراً. ويقدم النيف بحالته، أى بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في الثانية، ثم يذكر العقد معطوفاً على النيف، فيقال في المذكر «تَلَاهَةُ وَعِشْرُونَ رَجُلاً» وفي المؤنث «تَسْعَ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً».

(وَمِيزَ وَأَرْبَعَ كَمَا يَعْدُ مَا * مِيزَ عِشْرُونَ) وبابه، أى بمفرد منكراً منصوباً (فَسَوْيَهُمَا) نحو «أَحَدَ عَشَرَ كَمَا» و«أَنْذَنَى عَشَرَةَ عَيْنَانَ» وأما «وَقَطَمَنَا هُمْ أَنْذَنَى عَشَرَةَ أَسْبَاطًا» فأساططاً: بدلٌ من اثنى عشرة، والتمييز محذوف، أى اثنى عشرة فرقاً، ولو كان أسباطاً تميزاً لذكر المددان وأفرد التمييز؛ لأن السبط مذكر، وزعم الناظم أنه تميز، وأن ذكر «أَنَّا» رجحة حكم الثانية.

﴿تمبيهات﴾ : الأول : يجوز في نعت هذا التمييز من مرااعة اللفظ نحو «عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ظَاهِرِيَا ، وَعِشْرُونَ دِينَارًا نَاصِرِيَا» . ومرااعة المعنى ؛ فتقول : «ظاهرية وناصرية» ، ومنه قوله :

١١٣٠ - فِيهَا أَنْذَنَاتٍ وَأَرْبَعَوْنَ حَلْوَةٌ سُودَا كَخَافِيَةُ الْفُرَابِ الأَسْخَمِ

الثاني : قد يضاف العدد إلى مستحق المدود ، فيستغني عن التمييز ، نحو «هذه عِشْرُو زَيْدٌ» ، وي فعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثنى عشر ، فيقال «أَحَدَ عَشَرَكَ ، وَهَلَاهَةَ عَشَرَكَ» ولا يقال «اثنَى عَشَرَكَ» لأن عشر من اثنى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر ؟ فلا تجتمع الإضافة ، ولا يقال «اثنَاكَ» لثلا يلتبس بإضافة اثنين بـ ترکيب .

الثالث : حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرها مطلقاً إن وجد المقل ، نحو «عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا جَارِيَةً ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ جَارِيَةً وَعَبْدًا» ، وإن فقد (٦ - الأشموني^٢)

فللسابق بشرط الاتصال ، نحو «عندى خمسة عشر جَلَّا ونَاقَةً ، وَخَمْسَ عَشَرَةَ نَاقَةً وَجَلَّا» ، وللمؤنث إن فُضلا ، نحو «عندى سِتَّ عَشَرَةَ مَا بَيْنَ نَاقَةً وَجَلَّ ، أَوْ مَا بَيْنَ جَلَّ وَنَاقَةً» وفي الإضافة لسابقاً مطلقاً ، نحو «عندى ثَمَانِيَّةُ أَغْبُدٍ وَآمِ ، وَثَمَانُ آمٍ وَأَغْبُدٍ» .

ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كلاماً من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

الرابع : لا يجوز فَضْل هذا التمييز ، وأما قوله

١١٣١ - مَلَى أَنْتِي بَفْدَ مَا قَدْ مَضَى

تَلَائِونَ لِلْمَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

فضرورة .

(وَإِنْ أَضِيفَ عَدْدُ مُرْكَبٌ * يَبْقَى الْمِفَاسِ) في الجزءين على حاله ، نحو «أَحَدَ عَشَرَةَ مَعَ أَحَدَ عَشَرَ زَيْد» بفتح الجزءين ، هذا هو الأَكْثَر ؛ لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع ، فكذا مع الإضافة ، والثاني أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعائك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو «أَحَدَ عَشَرَةَ مَعَ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ» ، وإليه أشار قوله : (وَعَجْزٌ قَدْ يُعرَبُ) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور ، وزعم أنه الأفضل ، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها في الإعراب ، ومنع في التسهيل القياس عليه ، وقال في شرحه : لا وجه لاستحسانه ؛ لأن المبني قد يضاف نحو «كَمَ رَجُلٌ عِنْدَكَ» ، و «مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ» وفيه مذهب ثالث ، وهو : أن يضاف صدره إلى عجزه مُزَ الْأَبْناؤُهُمَا ، حكى الفراء أنه سمع من أبي فَقْعَسِ الأَسْدِي وَأَبِي الْمِيمِ الْعَقِيلِي «مَافَعَلْتَ خَمْسَةَ عَشَرَةَ» وذكر في التسهيل أنه لا يُقَاسُ عليه ، خلافاً للفراء .

﴿نبهات﴾ : الأول : قال في التسهيل : ولا يجوز بإجماع « ثمانى عشرة » إلا في الشعر ، يعني بإضافة الأول إلى الثاني ، دون إضافة المجموع ، كقوله :

١١٣٣ - كُلْتَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَفَوَتِهِ

بِذَنْتَ ثَمَانِي عَشَرَةَ مِنْ حِجَّةِهِ

أى من عامه ذلك ، وفي دعوه الإجماع نظر ؛ فإن الكوفيين يحيزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطابقاً كما سبق التنبية عليه .

الثاني : في « ثمانى » إذا ركب أربع لغات : ففتح الياء ، وسكونها ، وحذفها مع كسر النون وفتحها ، ومنه قوله :

١١٣٤ - وَلَفَدَ شَرِبَتْ ثَمَانِيَاً وَثَمَانِيَاً

وَثَمَانِيَ عَشَرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعاً

وقد تمحذف ياوها أيضاً في الأفراد ، ويحمل إعرابها على النون ، كقوله :

١١٣٤ - لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعَ حِسَانٌ

وَأَرْبَعَ فَنَفَرٌ رُهَامٌ

وهو مثل قراءة بعض القراء « وَلَهُ الْجُنُوارُ الْمُنْشَآتُ » بضم الراء .

الثالث : قال في شرح السكافية : ليضمنه وبضم حكم تسمة وتسع في الأفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه ، نحو « ابنتُ بضعةَ أَعْوَامٍ » ، وبضم سينين » ، و « عندى بضعةَ عَشَرَ غَلَاماً » ، وبضم عَشَرَةَ أَمَةَ ، وبضم عشرون كتاباً ، وبضم وعشرون صَحِيفَةً » . ويراد بهضمة من ثلاثة إلى تسعة ، وبضم من ثلاثة إلى تسعة ، انتهى .

(وَصُنْعَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ) أى فما فوقهما (إلى * عَشَرَةَ) وضناً (كفأعل)

أى على وزن فاعل (مِنْ فَمَلَأَ) كضرب ، نحو ثانٍ وثالث ورابع ، إلى عاشر ،

وأما واحد قليس بوصف ، بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (وأختتمه في الثانية
بالتَّوْمَى وَذَكَرْتَ) أي صفتة لما ذكر (فاذْكُرْ فَاعِلًا بِفَيْرِ تَا) فتقول في الثانية :
ثانية ، إلى عشرة ، وفي التذكرة : ثان ، إلى عشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو
ضارب وضاربة ، وإن مدته على هذا مع وضوحيه ثلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد
الذى صيغ منه .

(وإن ترد) بالوصف المذكور (بعض) العدد (الَّذِي مِنْهُ بُنِي * تُصْبِحُ إِلَيْهِ
مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ) أي كما يضاف البعض إلى كلِّه ، نحو « إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا
ثَانِيَ اثْنَيْنِ » « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةَ » وتقول : ثانية اثنين ،
وثالثة ثلات ، إلى عشرة عشرة ، وعاشرة عشر ، وإنما لم ينتصب حينئذ لأنَّه ليس
في معنى ما ي العمل ، ولا مفرعا عن فعل ، فالالتزامت بإضافته ؛ لأنَّ المراد أحد اثنين ،
وإحدى اثنين ، وأحد عشرة ، وإحدى عشر ، فتضييفه ، كما تقول : بعض هذه
العددة ، بالإضافة ، هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقطُّرُب والكساني وتعلب
إلى أنه يجوز إضافتها الأول إلى الثاني ، ونصبه إياه ، كما يجوز في « ضارب زيد » فيقولون
ثان اثنين ، وثالث ثلاثة ، وفصل بضمهم فقال : يعمل ثان ، ولا يعمل ثالث
وما بعده ، وإلى هذا ذهب في التمهيل ، قال : لأنَّ العرب تقول « ثَانِيَتُ الرِّجَلَيْنِ »
إذا كنت الثاني منها ، فن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر ؛ لأنَّ له فعلا ، ومن قال
ثالث ثلاثة لم يعذر ، لأنَّه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أحوال .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في السكافية :

وَتَعْلَبُ أَجَازَ تَحْوُ « رَابِعٌ أَرْبَعَةٌ » وَمَا لَهُ مُتَابِعٌ

وقال في شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصب به ، وأجاز ذلك تعلب وحده ،
ولا حجة له في ذلك ، هذا كلامه ، فعمم المثل ، وقد فصل في التمهيل ، وخص الجواز
بتعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيره عن الكسانى وقطرب كما تقدم اهـ .

(وَإِنْ تُرِدْ جَفْلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا * فَوْقُ) أى إذا أردتَ بالوصف المُصوَّغ من العدد أنه يَجْعَل ما هو تحتَ ما اشتَقَ منه مساوياً له (فَحُكْمُ جَاءَ لِهِ اخْسَانُه) فإنَّ كَانَ بِمَعْنَى الْمُضَافِ وَجَبَتْ إِضَافَتُه ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوِ الْاسْتِقْبَالِ جَازَتْ إِضَافَتُه وَجَازَ تَنْوِينُه وَإِعْالَاهُ ؛ فَتَقُولُ « هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةُ ، وَرَابِعٌ ثَلَاثَةُ » أى هَذَا مُضَيَّرٌ الثَّلَاثَةُ أَرْبَعَةُ ، وَتَؤْتُ الْوَصْفَ مَعَ الْوَزْنِ كَمَا سَبَقَ ، فَالْوَصْفُ الْمُذَكُورُ حِينَئِذٍ اسْمٌ فَاعِلٌ حَقِيقَةٌ ؛ لَأَنَّكَ تَقُولُ « ثَلَاثَتُ الرَّجُلَيْنِ » إِذَا انْضَمَتْ إِلَيْهِمَا فِي صِرَاطِهِمْ ثَلَاثَةٌ ، وَكَذَلِكَ « رَبْعَتُ الثَّلَاثَةِ » إِلَى « عَشَرَتُ النَّسْعَةِ » فَقَاعِلُهَا بِمَعْنَى جَاعِلٍ ، وَجَارٍ مُجْرَاهٍ ؛ لِمَساوِيَتِهِ لِهِ فِي الْمَعْنَى وَالتَّفْرِعِ عَلَى فَلْلٍ ، بِمُخْلَفِ فَاعِلٍ الَّذِي يَرَادُ بِهِ مَعْنَى أَحَدٍ مَا يَضَافُ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّ الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَاهُ لَا يَعْلَمُ لَهُ وَلَا تَفْرِعُ لَهُ عَلَى فَلْلٍ ، فَالْتَّرْزُمَتْ إِضَافَتُهُ كَمَا سَبَقَ .

﴿تَنْبِيهَاتٌ﴾ : الأول : الْوَصْفُ حِينَئِذٍ لَيْسَ مَصْوَغًا مِنْ أَلفاظِ الْعَدَدِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ النَّلَاثِ وَالرَّبْعِ وَالْعَشَرِ عَلَى وَزْنِ الْفَرِبِ ، مَصَادِرُ الْنَّلَاثِ وَرَبْعِ وَعَشَرَ عَلَى وَزْنِ الْفَرِبِ ، وَمَصَارِعُهَا عَلَى وَزْنِ يَضْرِبُ ، إِلَّا مَا كَانَ لَامَهُ عِيْنَا وَهُوَ رَبْعٌ وَسَبْعٌ وَسَعْ ؟ فَإِنَّهُ عَلَى وَزْنِ شَفَعَ بَشْفَعَ

الثَّانِي : لَا يُسْتَعْمَلُ هَذَا الْاسْتِعْمَالُ ثَانِي ؛ فَلَا يَقُولُ « ثَانِي وَاحِدٌ » وَلَا « ثَانِي وَاحِدًا » وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ ، وَحَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ .

الثَّالِثُ : أَنْهُمْ كَلَامُهُ جُوازُ صَوْغِ الْوَصْفِ الْمُذَكُورِ مِنْ الْعَدَدِ الْمَعْلُوفِ عَلَيْهِ عَقْدُ الْمَعْنَيْنِ الْمُذَكُورَيْنِ ، فَمَقَالُهُ : « هَذَا ثَالِثٌ ثَلَاثَةُ وَعَشْرَيْنِ » بِالْإِضَافَةِ ، وَ« هَذِهِ رَابِعَةٌ ثَلَاثَانِ وَثَلَاثَيْنِ » بِالْإِعْمَالِ ، وَ« رَابِعَةٌ ثَلَاثَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ » بِالْإِضَافَةِ ، اهـ .

(وَإِنْ أَرِدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرْكَبًا فَجِيءَ بِثَرْكِيْبَيْنِ) أى إذا أردتَ صَوْغَ الْوَصْفِ الْمُذَكُورِ مِنْ الْعَدَدِ الْمَرْكَبِ ، بِمَعْنَى بَعْضِ

أصله ، كثاني اثنين ، فجئ بتركيبين صدر أوهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث ، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعجزُها عشر في التذكير وعشرة في التأنيث ؛ فتقول في التذكير : « ثانٍ عشر اثنتي عشر » ، إلى « تاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفي التأنيث : « ثانِيَةَ عَشَرَةَ اثنتي عشرةَ » إلى « تاسِعَةَ عَشَرَةَ تِسْعَةَ عَشَرَةَ » ، بأربع كلمات مبنية ، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثانى إلى اثنين ، وهذا الاستعمال هو الأصل .

وراءه استعمالان آخران :

الأول منها : أن يقتصر على صدر الأول ؛ فيعرب لعدم التركيب ، وبضاف إلى المركب باقياً بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله : (أو فاعلاً بحالته) يعني التذكير والتأنيث (أضفت * إلى مركب بما تنوى يفي) يعني : جواب أضفت ؛ فهو مجزوم أشبعت كسرته ، والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وفي الكلام بالمعنى الأول الذي نويته ؛ فتقول في التذكير : « ثانٍ اثنتي عشر » إلى « تاسِعَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفي التأنيث : « ثانية اثنتي عشرةَ » إلى « تاسِعَةَ تِسْعَةَ عَشَرَةَ » .

والثاني منها : أن يقتصر على صورة التركيب الأول ، بآن يحذف العقد من الأول والنيف من الثاني ، وإليه أشار بقوله : (وشاع الاستغناء بمحادى عشرًا * وتحويه) أي « ثانٍ عشر » إلى « تاسِعَ عشرَ » ، وفي التأنيث : « حادية عشرةَ » إلى « تاسِعَةَ عشرةَ » فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤثرهما مع المؤنث ، وفيه حينئذ وجهان ؛ الأول : أن يعرب الأول وبيني الثاني ، حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ، ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدر الثاني فبناء ، ولا يقياس على هذا الوجه لقائه ، وزعم بعضهم

أنه يجوز بناؤها لحلول كل منهما محل المذوف من صاحبه ، وهذا مردود ، بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرَبَ الأول . والثاني : أن تعرِبَما معاً مَدْرَأً حذفَ عجزِ الأول وصَدَرِ الثاني ؛ لزوال مقتضى البناء فيما حينئذ ؟ فَيُجَزِّي الأول على حسب العوامل ويُجَزِّي الثاني بالإضافة ، أما إذا اقتصرت على التركيب الأول - بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصال بمعناه مقيداً بمحاجنته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شَرَحُ الشَّارِح - فإنه يتعمَّن بقَاءُ الجِزْءَيْن على البناء .

﴿تبنيهان﴾ : الأول : إنما يَمْلِأ بمحادى عشر دون غيره ليتضمن التَّشِيلُ فائدةً التَّبْنِيَةِ على ما التزموه حين صاغوا أحدهما وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام ، فقالوا «حادي عشر ، وحادية عشرة» والأصلُ واحد وواحدة ، فصار حاديو وحادِيَة ، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، فوزَّعُهما عالفاً وعالفة ، وأما ما حكاه الكسائي من قول بعضهم «واحدَ عَشَرَ» فشاذُّته به على الأصل المرفوض ، قال في شرح الكافية : ولا يستعمل هذا القلبُ في واحد إلا في تبييف ، أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته .

الثاني : لم يذكر هنا صَوْغُ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل ؛ لـ كونه لم يسمع ، إلا أن سيبو به وجاءةً من المتقدمين أجازوه قياساً ، وذهب السُّكوفيون وأكثر البصريين إلى المَنْعَ ، وعلى الجواز فتقول : «هذا رابعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ» ، أو «رابعُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ» ، ولا يجوز أن تمحَّفِفَ النيف من الثاني مع حذف المقد من الأول للالباس ، ويتعمَّن أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض ، قال في أوضح المسالك : بالإجماع ، لكن قال المرادي : أجاز بعض النحوين «هذا ثانٌ

أحد عشر ، وثالث عشر بالتنوين ، وهو مصادم لحكایة الإجماع .

(وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْ كُرَا وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْمَدْحُوكَيْفِ) من التذکیر والتاذیث (قَبْلَ وَاوِ يُعْتَمَدْ) يعني أن العشرين وبابه إلى النسرين يُعطّف على اسم الفاعل بمحالته ؛ فتقول : « الحادى والعشرون » إلى « التاسع والتسعين » ، و « الحادية والعشرون » إلى « التاسعة والتسعين » . ولا يجوز أن تمحذف الواو وتركب فتقول : « حادى عشرين » كما تقول : « حادى عشر » إلخاً لـ كل فرع بأصله ، فإنه يجوز « أحد عشر » بالتركيب ، ولا يجوز « أحد عشرين » بالتركيب كما صر .

﴿نبیه﴾ : لم يذكروا في العشرين وبابه اسمًا مشتقًا ، وقال بعض أهل اللغة « عَشْرَنَ وَتَلَاثَنَ » إذا صار له عشرون أو ثلاثة ، وكذلك إلى التسعين ، واسم الفاعل من هذا مُعْشِرُنَ وَمُتَشَعِّنَ ، اه .

﴿خاتمة﴾ : يؤرخ بالليالي لسبتها ؛ فحق المؤرخ أن يقول في أول الشور « كُتِبَ لأول ليلة منه ، أو لفترة ، أو مُهَلَّة ، أو مُسْتَهْلَة » ثم يقول « كُتِبَ لليالٰة خَلَتْ ، ثم لليالٰتين خَلَتا ، ثم لثلاثٰ خَلَوْنَ ، إلى عَشَرَ » ، ثم « لإحدى عشرة خَلَتْ إلى النصف من كذا ، أو متقضها ، أو انتصافها » ، وهو أجود من تلمسَ عشرة خَلَتْ ، أو بقيت ، ثم « لأربعَ عَشَرَةَ بَقِيَّةٍ ، إلى تسْعَ عَشَرَةَ » ، ثم « لعشرين بَقِيَّنَ ، أو ثمان بَقِيَّنَ ، إلى ليلة بقيت » ، ثم « لآخر ليلة منه ، أو سِرَارِه ، أو سَرَرِه » ثم « الآخر يوم منه ، أو سَانِدَه ، أو اسْلَادَه » وقد تختلف النون التاء ، وبالعكس ، والله أعلم .

كم، وكأين، وكذا

هذه ألفاظ يُكتفى بها عن العدد ، ولهذا أردَّفَ بها بابَ العدد .

أما كم فاسمٌ لعددٍ مِنْهُم الجنس والمقدار ، وهي على قسمين : استفهامية بمعنى أي عدد ، وخبرية بمعنى عَدَدٌ كثير ، وكلٌّ منها يفتقر إلى تمييز ؛ أما الأولى فتمييزها كميزة عشرين وأخواته في الإفراد والنصب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(مَيْزَنٌ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ يَعْتَلِي مَا
مَيْزَنٌ عِشْرِينَ كَمْ شَخْصًا سَمَا)

أما الإفراد فلازم مطلقاً ، خلافاً للكوفيين فإنهم يحيزون بحثه مطلقاً ، وفصل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات نحو « كم غلامانا لك » إذا أردت أصنافاً من الفلان — جاز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الأخفش .

وأما النصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه لازم مطلقاً ، والثاني : ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقاً حلا على الخبرية ، وإليه ذهب القراء والزجاج والسيراف ، وعليه تحَمَّلَ أكثرُهم .

كَمْ نَعَمَةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ
[قَدْعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي]

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرفُ جر ، وراجح على الجر إن دخل عليهما حرف جر ، وهذا هو المشهور ، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليهما حرف جر ، وإلى هذا الإشارة بقوله :

(وَأَجَزَّ أَنْ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرَّ مُظَاهِرًا)

فيجوز في «بكم ذهبت أشتريت» النصب وهو الأرجح، والجر أيضاً، وفيه قولان؛ أحدهما: أنه بن مضمرة كاذكر، وهو مذهب الخليل وسيبوه والفراء وجاء، والثاني: أنه بالإضافة، وهو مذهب الزجاج.

وأما الثانية - وهي الخبرية - فميزها بستعمال تارة كميزة عشرة فيكون جمماً، محوراً، وتارة كميزة مائة فيكون مفرداً محوراً، وقد أشار إلى ذلك قوله:

(وَأَنْتَ قِيلْنَا مُخْبِرًا كَعَشَرَةَ أَوْ مِائَةَ كَكْمَنْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةَ)

ومن الأول قوله:

١١٣٥ - كم ملوك باد ملوكهم
[وَنَمِيمٌ سُوقَةَ بَادَا]

ومن الثاني قوله:

١١٣٦ - وَكَمْ لَيْلَةَ قَدْ رَبَّهَا غَيْرَ آنِيمْ
[سَاجِيَةُ الْجَلَنِينِ رَيَانَةُ الْقُلُوبِ]

وقوله:

كم عَمَّةٌ لك يا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَذَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

ويرى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً؛ أما النصب فقيل: إن لغة تميم تضيّب تميز الخبرية إذا كان مفرداً، وقيل: على تقديرها استفهامية استفهاماً بهم، أي أخبرني بعد عماتك وخلافتك اللاتي كُنْ يخدممني فقد نسيته، وعليهمما فسركم مبتدأ خبره «قد حَلَبَتْ»، وأفرد الضمير حملاً على لفظكم، وأما الرفع فعل أنة مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بذلك وبقدعاء ممحونة مدلولاً عليها بالمد كورة كما حذفت لاث من صفة خالة مدلولاً عليها بذلك الأولى، والخبر «قد حَلَبَتْ»، ولا بد من تقدير «قد حَلَبَتْ»

آخرى ؛ لأن الخبر عنه حينئذ متعدد لفظاً ومعنى ، نظير « زينب وهند قامت » كم على هذا الوجه ظرف أو مصدر ، والتمييز ممحض ، أى كم وقت أو حلبة .

» تنبهات) : الأول : إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفضل من جمه ، وليس الجمع بشاذ كالزعم بعضهم .

الثانى : الجُرُّ هنا بإضافة كم على الصحيح ؛ إذ لا مانع منها . وقال الفراء : إنه من مقدرة ، ونقل عن السکوفيين :

الثالث : شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال ، فإن فصل نصب ، حسلاً على الاستفهامية ؛ فإن ذلك جائز فيها في السعة ، وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور ، كقوله :

١١٣٧ - كَمْ دُونَ مَيْةَ مَوْمَةٍ يَهَالُ لَهَا
إِذَا تَيَمَّمَاهَا الْخَرْبَتُ ذُو الْجَلَدِ

وقوله :

١١٣٨ - كَمْ يَجُودُ مَقْرِفٌ نَالَ الْمُلَاءَ
وَكَرِيمٌ بُخَلٌ قَدْ وَضَمَّ

وقوله :

١١٣٩ - كَمْ فِي بَنِي بَكْرٍ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ
ضَخْمٌ الدَّسِيَّةٌ مَاجِنَدٌ تَفَاعٌ

والصحيح اختصاصه بالشعر ، ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبيهه ، وقد مر ، وذهب السکوفيون إلى جوازه في الاختيار . وقيل : إن كان الفصل بناة من نحو « كم اليوم جائعأتَى » و « كم بك مأخوذه جاءنى » جاز ، وإن كان بتام لا يجوز ،

وهو مذهب يونس ، فإن كان الفصل بجملة كقوله :

١٤٠ - كَمْ نَا لَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا حَلَى عَدَمِ

[إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْأَفْتَارِ أَخْتَمِلُ]

او بظرف وجار و مجرور معاً كقوله :

١٩٤١ - تَوْمَ سِنَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحَمْدًا وَبَاغْرَمُهَا

تعين النصب ، قاله المصنف ، وهو مذهب سيبويه .

الرابم : الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور ، ويفتقان في عمانية أمور :

فيفتقان في أنهم اسماه ودليله واضح ، وأنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون ،

وقد سبق ذلك في أول الكتاب ، وأنهما يفتقران إلى عيز لإبهامها ، وأنهما يجوز حذف

يميزها إذا دل عليه دليل ، خلافاً لمن منع حذف تميز الخبرية ، وأنهما يلزمان الصدر

فلا يعمل فيها ما قبلهما إلا الخاء، وحرف الجر، وأئمها على حد واحد في وجوه الإعراب،

فمک بقسمیها ان: تقدّم علیها حرفُ جر أو مضاف فهمي مجرورة، وإلا فإن كانت

كناية عن مصدر أو ظرف مخصوص به على المصدر أو على الظرف ، وإلا فإن لم يملأها

فُلْ أَوْ لِيْهَا وَهُوَ لَازِمُ أَوْ رَاغِبٌ ضَمِيرُهَا أَوْ سَبِيلُهَا فَهُنَّ مُبْتَدَأٌ ، وَإِنْ وَلِيْهَا فُلْ مُتَعَدٌ

ولم يأخذ مفعوله فهى متدا إلا أن يكون ضميرا يعود عليها

ففيها الابتداء والنهاية

ويقترقان في ييز الاستفهامية أسلأه الله سبحانه وتعالى أسلأه الجزء، وفي أن

تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مقدراً وجمعاً، وفي أن التمثيل بين الاستفهامية

و بين ميزها جائز في السنة ، ولا يُفصَّل بين الخبرية وميزها إلا في الفبرورة على مامر ،

وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتکثير ، خلافاً لابن طاهر وتلميذه

بن خروف ، وفي أن الطبرية تختص بالماضي كُرْبَ ؟ فلا يجوز «كم غلمان لي ساملـ كـهـم»

كما لا يجوز «رب غمام سأملكم» ويجوز «كم عبداً سأشتريه»، وفي أن الكلام

مع الخبرية محتمل للتصديق والتکذیب بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الكلام مع

الخبرية لا يستدعي جواباً بخلافه مع الاستفهامية ، وفـأنـ الاسم المـبـذـلـ من الخبرية لا يقتـرن بالهمزة بخلاف المـبـدـلـ من الاستفهامـيـةـ ؛ فـيـقـالـ فيـ الـخـبـرـيـةـ «ـكـمـ عـبـيدـ لـىـ، خـمـسـونـ بـلـ سـقـونـ» ، وـفـيـ الـاسـتـفـهـامـيـةـ «ـكـمـ مـالـكـ أـعـشـرـونـ أـمـ ثـلـاثـونـ» اـهـ .

(ـكـمـ) يـعـنـيـ هـذـهـ ، أـيـ الـخـبـرـيـةـ فـيـ الدـلـلـاتـ ظـلـىـ تـكـثـيرـ عـدـدـ مـبـهـمـ الجـنـسـ والـقـدـارـ (ـكـاـينـ وـكـذاـ ، وـيـنـتـصـبـ * تـمـيـزـ ذـيـنـ ، أـوـ يـهـ صـلـ مـنـ تـصـبـ) بـلـ خـلـافـ تـمـيـزـ كـمـ الـخـبـرـيـةـ ؟ فـتـقـولـ «ـكـاـينـ رـجـلـاـ رـأـيـتـ» ، وـمـنـهـ قـوـلـهـ :

١٤٢ - وـكـاـينـ لـنـاـ فـضـلـاـ عـلـيـكـمـ وـمـنـهـ
قـدـيـمـاـ ، وـلـاـ تـذـرـوـنـ مـاـ مـنـ مـفـعـمـ

وقـوـلـهـ :

١٤٣ - اـطـرـدـ الـيـأسـ بـالـجـاءـ ، فـكـاـئـنـ
آـلـمـ حـمـ بـسـرـهـ بـعـدـ عـسـرـ

وـتـقـولـ : «ـكـاـينـ مـنـ رـجـلـ لـقـيـتـ» ، وـمـنـهـ «ـوـكـاـينـ مـنـ نـبـيـ فـاقـلـ مـتـهـ رـبـيـوـنـ كـثـيـرـ» ، «ـوـكـاـينـ مـنـ آـيـةـ فـيـ السـمـوـاتـ وـالـأـرـضـ يـمـرـوـنـ عـلـيـهـاـ» وـتـقـولـ : «ـرـأـيـتـ كـذـارـ جـلـاـ» .

﴿ـتـبـيـهـاتـ﴾ : الـأـوـلـ : تـوـافـقـ كـلـ وـاحـدـةـ مـنـ كـاـينـ وـكـذاـ كـمـ فـيـ أـمـورـ ، وـتـخـالـفـهـاـ فـيـ أـمـورـ :

أـمـاـ كـاـينـ فـإـنـهـاـ تـوـافـقـ كـمـ فـيـ خـسـةـ أـمـورـ ، وـتـخـالـفـهـاـ فـيـ خـسـةـ ؛ فـتـوـافـقـهـاـ فـيـ الإـبـاهـ ، وـالـأـفـقـارـ إـلـىـ التـمـيـزـ ، وـالـبـنـاءـ ، وـلـزـومـ التـصـدـيرـ ، وـإـفـادـةـ التـكـثـيرـ تـارـةـ — وـهـوـ الـفـالـبـ — وـالـاسـتـفـهـامـ أـخـرىـ ، وـهـوـ نـادـرـ ، وـلـمـ يـثـبـتـهـ إـلـاـ اـبـنـ قـتـيـبـةـ وـابـنـ عـصـفـورـ وـالـمـصـنـفـ ، وـاستـدـلـ لـهـ بـقـوـلـ اـبـنـ كـمـبـ لـاـبـنـ مـسـعـودـ «ـكـاـينـ تـقـرـأـ سـوـرـةـ الـأـحـزـابـ آـيـةـ» فـقـالـ : ثـلـاثـاـ

وـسـبـعـينـ .

وتحاليفها في أنها مركبة كم بسيطة على الصحيح، وتركيبها من كاف التشبيه وأى المفونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالفون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه الفون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً، ومن وقف بمحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو المحذف في الوقف، وفي أن ميزها مجرور بمن غالباً، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده مابق، وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمود وقد مضى، وفي أنها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور أجاز «بِكَأْ بَنْ تَبِعُ هَذَا التَّوْبَ» وفي أن ميزها لا يقع إلا مفرداً.

وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور، وتحاليفها في أربعة؟ فتوافقها في البناء، والإبهام، والافتقار إلى المميز، وإفاده التكثير. وتحاليفها في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية، وأنها لاتلزم التنصير؛ فتقول «قبضت كذا وكذا درهما»، وأنها لاستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كقوله :

١٤٤ - عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُوْسَكَ ذَادِ كِرَأً
كَذَا وَكَذَا لُطْفًا يَهِ نُسِيَ الْجَنْدُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا «كذا درهما» ولا «كذا كذا درهما» بدون عطف، وذكر الناظم أن ذلك مسموع، ولكنه قليل، وعبارة التسهيل: «وقل» و«رُوْدُ كذا مفرداً ومكرراً بلا واو، وأهيا يحب نصب تميزها فلا يجوز جرّه بمن اتفقاً، ولا بالإضافة خلافاً لـلكوفيين فإيمانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال «كذا ثوب» و«كذا ثواب» قياساً على العدد الصربيح، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزمهم بقوله «عندى كذا درهماً» مائةً، وبقوله «كذا دراهم» ثلاثةً، وبقوله «كذا كذا درهماً» أحد عشرَ، وبقوله «كذا درها» عشرون، وبقوله «كذا وكذا درها» أحد عشرَ وعشرون، حلاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصربيح، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي بالإضافة المبردة والأخفشُ وابنُ كيسان والسيرافي وابن عصفور، ووهم ابن السيد؛ فنقل اتفاق النحوين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر منه. وعبارة التسهيل: «وكني به ضمهم بالفرد المترتب

بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالفرد المميز بمفرده عن مائة وبابه ، وبالذكر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، والمسكر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه .

الثاني : قد بان لك أن قوله « أو به صل من تصب » راجع إلى تمييز « كـ » دون « كـ » ؟ فلو قال :

كـكمـ كـأـيـنـ وـكـذـاـ ، وـنـصـبـاـ وـقـيلـ كـأـنـ بـعـدـهـ مـنـ وـجـبـاـ

لـكانـ أـحـسـنـ مـنـ أـوـجـهـ ؛ أـحـدـهـ النـصـيـصـ عـلـىـ الـخـلـفـ السـابـقـ ، ثـانـيـهـ التـنبـيـهـ عـلـىـ اـخـتـصـاصـ كـأـيـنـ بـنـ دـوـنـ كـذـاـ ، ثـالـثـاـ إـنـهـ أـنـ وـجـودـ مـنـ بـعـدـ كـأـيـنـ أـكـفـرـ مـنـ عـدـهـهـ ؛ جـلـريـانـ خـلـفـ فـيـ وـجـوـبـهـ ، رـابـعـهـ إـفـادـهـ أـنـ كـأـنـ لـغـةـ فـيـ كـأـيـنـ ، وـفـيـهاـ خـسـ لـنـاتـ ، أـفـصـحـهـ كـأـيـنـ ، وـبـهـ قـرـأـ السـبـعـةـ إـلـاـ بـنـ كـثـيرـ ، وـبـلـيـهـ « كـأـنـ » عـلـىـ وـزـنـ كـاعـنـ ، وـبـهـ قـرـأـ بـنـ كـثـيرـ ، وـهـيـ أـكـثـرـ الشـعـرـ مـنـ الـأـوـلـيـ وـإـنـ كـانـ الـأـوـلـيـ هـيـ الـأـصـلـ ، وـمـنـ الـبـيـتـانـ السـابـقـانـ ، وـقـولـهـ :

١١٤٥ - وـكـأـنـ بـالـأـبـاطـعـ مـنـ صـدـيقـ يـرـأـيـ لـوـ أـصـبـتـ هـوـ الـمـصـابـاـ

والثالثة : كـأـيـنـ مـثـلـ كـعـيـنـ ، وـبـهـ قـرـأـ الـأـعـمـشـ وـبـنـ حـيـصـنـ ، وـالـرـابـعـةـ كـيـيـنـ بـوـزـنـ كـيـيـنـ ، وـالـخـامـسـةـ كـأـنـ عـلـىـ وـزـنـ كـنـ ، وـسـبـبـ تـلـمـيـهـ بـهـذـهـ الـكـلـمـةـ كـثـرـ الـاسـتـعـمالـ .

الثالث : ثـالـثـىـ كـذـاـ هـذـهـ - أـعـنـ الـمـرـكـبـةـ - كـنـيـاهـ عـنـ غـيرـ الـمـدـ ، وـهـيـ الـحـدـيـثـ مـفـرـدـةـ وـمـطـوـقـةـ ، وـيـكـنـىـ بـهـاـ عـنـ الـعـرـفـ وـالـفـسـكـرـةـ ، وـمـنـهـ الـحـدـيـثـ « يـقـالـ لـلـعـبـدـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ أـتـذـكـرـ يـوـمـ كـذـاـ وـكـذـاـ » وـتـكـوـنـ كـذـاـ أـيـضـاـ كـلـيـنـ عـلـىـ أـصـلـهـماـ - وـهـاـ كـافـ الـتـشـيـهـ وـذـاـ إـشـارـيـةـ - نـحـوـ « رـأـيـتـ زـيـداـ فـاضـلـاـ وـعـمـراـ كـذـاـ » وـمـنـهـ قـولـهـ :

١١٤٦ - وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَلَا طَرَبٌ وَلَا أَنْسٌ
وتدخل عليها ها التنبية نحو «أهـ كذـ اعـ شـكـ».

﴿خاتمة﴾ : يكتفى عن الحديث أيضاً بكثرة وكثافة، وذئبـة وذئـبـة ، بفتح التاء وكسـرـها ، والفتح أـشـهـرـ ، وهو مـخـفـقـتانـ منـ كـيـةـ وـذـيـةـ ، وـقـالـواـعـلـىـالأـصـلـ : كـانـ مـنـ الـأـمـرـ كـيـةـ وـكـيـةـ وـذـيـةـ وـذـيـةـ ، وـلـيـسـ فـيـهـماـ حـيـنـذـ إـلـاـ الـبـنـاءـ عـلـىـ الـفـتـحـ ، وـلـاـ يـقـالـ كـانـ مـنـ الـأـمـرـ كـيـتـ ، بـلـ لـاـ بـدـ مـنـ تـكـرـرـهـاـ ، وـكـذـلـكـ ذـيـتـ ؟ لـأـنـهـاـ كـنـايـةـ عـنـ الـحـدـيـثـ ، وـالـتـكـرـرـ يـرـ مشـعـرـ بـالـطـولـ :

الحكـيـةـ

هـذـاـ الـبـابـ لـلـحـكـيـةـ بـأـيـ ، وـبـنـ ، وـالـقـلـ بـعـدـ مـنـ .

(أـحـلـ بـأـيـ مـاـ لـمـنـكـورـ سـيـلـ . عـنـهـ يـهـاـ فـيـ الـوـقـفـ أـوـ حـيـنـ تـصـلـ.)

أـيـ يـحـكـيـ بـأـيـ وـصـلـاـ وـوـقـنـاـ مـاـ لـمـنـكـورـ مـذـ كـورـ مـسـنـوـلـ عـنـهـ بـهـاـ ، مـنـ إـعـرـابـ وـتـذـكـرـ وـإـفـرـادـ وـفـرـوـعـهـمـ ؟ فـيـقـالـ لـمـنـ قـالـ رـأـيـتـ رـجـلـاـ وـأـمـرـأـ وـغـلـامـينـ وـجـارـيـتـينـ وـبنـينـ وـبنـاتـ : أـيـاـ ، وـأـيـةـ ، وـأـيـنـ ، وـأـيـتـنـ ، وـأـيـنـ ، وـأـيـاتـ ، هـذـاـ فـيـ الـوـقـفـ ، وـكـذـاـ فـيـ الـوـصـلـ . فـيـقـالـ : أـيـاـ يـاهـذـاـ ، وـأـيـةـ يـاهـذـاـ ، إـلـيـ آخـرـهـ .

وـاعـلـمـ أـنـهـ لـاـ يـحـكـيـ بـهـاـ جـمـعـ تـصـحـيـحـ إـلـاـ إـذـاـ كـانـ مـوـجـودـاـ فـيـ الـمـسـؤـلـ عـنـهـ أـوـ صـالـحاـ لـأـنـ يـوـصـفـ بـهـ نـحـوـ رـجـالـ ؟ فـإـنـهـ يـوـصـفـ بـجـمـعـ التـصـحـيـحـ ، فـيـقـالـ : رـجـالـ مـسـلـمـونـ ، هـذـهـ الـلـفـةـ الـفـصـحـىـ .

وـفـيـ لـغـةـ أـخـرـيـ يـحـكـيـ بـهـاـ مـالـهـ مـنـ إـعـرـابـ وـتـذـكـرـ وـتـأـيـنـ قـطـ ، وـلـاـ يـتـنـىـ وـلـاـ يـجـمـعـ ، فـيـقـالـ «أـيـاـ» أـوـ «أـيـاـ يـاهـذـاـ» لـمـنـ قـالـ : رـأـيـتـ رـجـلـاـ أـوـ رـجـلـيـنـ أـوـ رـجـالـاـ ، وـ«أـيـةـ» أـوـ «أـيـةـ يـاهـذـاـ» لـمـنـ قـالـ : رـأـيـتـ امـرـأـةـ أـوـ امـرـأـتـيـنـ أـوـ نـسـاءـ .

(وَوَقْفًا أَخْكِ مَا لِنَسْكُورِ يَمِنَ وَالثُّونَ حَرَكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعَنَ)

فتقول من قال قام رَجُل : مَنُّ ، ولمن قال رأيت رجلاً : مَنَا ، ولمن قال مررت برجل : مَنِي ، هذا في المفرد المذكر (وَقُلْ) في المثنى المذكر (مَنَانِ وَمَنَنِ بَعْدَ) قول القائل (لِي * إِلْفَانِي مَانِنِي) وضرب حُرَّانِ عَبْدَنِي ، فَمَنَانِ : حَكَايَةُ المرفوع ، وَمَنَنِ : حَكَايَةُ المجرور والمتصوب . (وَسَكَنْ) آخرها (تَعْدِيلِ) وإنما حرك في النظم للضرورة (وَقُلْ) في المفرد المؤنث (لِمَنْ) قال أَتَتْ بِنْتَ مَنَهُ) بفتح الثون وقلب التاء هاء ، وقد يقال « مَنْتْ » ياسكان الثون وسلامة التاء ، وقل في المثنى المؤنث من قال لي زوجتان مع مَنَنِ ، أو ضَرَبَتْ حُرَّتان رفيقتين : مَنَانَ وَمَنَنِينَ ، فَمَنَنَاتْ : حَكَايَةُ المرفوع ، وَمَنَنِينَ : حَكَايَةُ المجرور والمتصوب . (وَالثُّونُ قَبْلَ تَأْمَنَيْ مُسْكَنَهُ * وَالْفَتْحُ) فيها (نَزَرْ) أى قليل ، وإنما كان الفتح أشهر في المفرد ، والإسكان أشهر في الثنوية ؛ لأن التاء في « مَنْتْ » متطرفة ، وهي ساكنة الموقف ، حرك ما قبلها لثلا يلتقي ساكنان ، ولا كذلك مَنَنَاتْ ، (وَصَلِيلُ التَّأْمَنَيْ وَالْأَلْفِيْنِ * يَمِنَ) في حَكَايَةِ جَمْعِ الْمَؤْنَثِ السَّالِمِ ؛ قَلْ (يَافِرِ) قول القائل (ذَا بِنْسَوَةَ كَافِتْ) : مَنَاتْ ، ياسكان التاء (وَقُلْ) في حَكَايَةِ جَمْعِ المَذْكُورِ السَّالِمِ (مَنَوْنَ وَمَنَنَ مُسْكَنَهَا) آخرها (إِنْ قَيْلَ : جَاقَوْمُ لِقَوْمِ فُطَنَا) أو ضرب قوم قوما ، فَمَنُونَ : المرفوع ، وَمَنَنِينَ : المجرور والمتصوب .

{تنبيه} : في الحَكَايَةِ يَمِنَ لفتان ؛ إِحداهما — وهي الفُضْحَى — أن يحكى بها ما المسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم ، ولم يذكر المصنف غيرها . والأخرى : أن يُمحَكَى بها إعراب المسئول عنه فقط ، فيقال من قال : قام رجل أو رجلان أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : حَمْنُو ، وفي النصب : مَنَا ، وفي الجر : مَنِي .

(وَإِنْ تَصِلْ فَلَفَظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ) فتقول : «مَنْ يَا فَتِي؟» في الأحوال كلها ، هذا هو الصحيح ، وأجاز يonus إثبات الزواائد وَضلاً ؛ فتقول : «مَنُو يَا فَتِي» وتشير إلى الحركة في «مَنْت» ولا تفون ، وتكسر نون المتنى ، وتفتح نون الجمع ، وتفون مناتِ ضما وَكَسْرًا ، وهو مذهب حكاه يonus عن بعض العرب ، وَحَلَّ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

١١٤٧ - أَتَوْنَا نَارِي ، فَقَلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ؟

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين ؛ أحدهما : إثبات العلامة وَضلاً ، والآخر : تحريك النون ، وقال ابن المصنف : والآخر أنه حَكَى مقدراً غير مذكور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله : (وَنَادَرُ مَنُونٌ فِي كَنْظِمٍ عَرِفٌ) وهو لغابط شرا ، ويقال : لشمر الفَسَانِي ، وَعَمَامَه :

فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قَلْتُ : عِمُوا ظَلَاماً !

ويروى «عموا صباحاً» ويغلط المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجي ففاط من أنسد «صباحاً» وليس الأمر كما يظن ، بل كل واحدة من الروايتين صحيحة ؛ فهو على رواية «عموا ظلاماً» من أبياتِ رواها ابنُ دُرَيْدَ عن أبي حاتم السُّخْتَيَانِي عن أبي زيد الأنصاري أو هُمَا :

وَنَارٌ قَدْ حَضَأْتُ بِعَيْنِي وَفِنِي بِدَارٍ مَا أُرِيدُ بِهَا مَقَاماً

وهي مشهورة ، وعلى رواية «عموا صباحاً» من أبياتِ مَفْزُوهَةَ إلى خديج بن سنان الفساني أو هُمَا :

أَتَوْنَا نَارِي ، فَقَلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قَلْتُ : عِمُوا صَبَاحَـ

نَرَلَتُ بِشَفَبِرٍ وَادِي الْجِنِّ لَمَّا رَأَيْتُ الْأَنْيَلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَـ

قيل : وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب .

(والقَمَ أَخْكِنْهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَفْتَنْ)

فتقول لمن قال جاء زيد : من زَيْدٌ؟ ورأيت زيداً : من زَيْدٌ؟ ومررت بزيد : من زَيْدٍ؟ وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يحيطون بالعلم المسؤول عنه بعد من مرفوعاً مطلقاً؛ لأنه مبتدأ خبره من ، أو خبر مبتدأه من ، فإن افترفت بماطلاً نحو « ومن زَيْدٌ » تعين الرفع عند جميع العرب .

﴿ تنبهات ﴾ : الأول : يشرط حكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيناً؛ فلا يقال « من الفرزدق » بالجر ، لمن قال : سمعت شعر الفرزدق ؟ لأن هذا الاسم تُعْقِنُ انتفاء الاشتراك فيه .

الثاني : شمل كلامه العلم المطوف على غيره والمطوف عليه غيره ، وفيه خلاف منه يonus وجوزه غيره ، واستحسناته سليوية ، فيقال لمن قال « رأيت زيداً وأباه » : من زَيْدًا وأباه؟ ومن قال « رأيت أخا زيد وعمراً » : من أخا زيد وعمراً؟.

الثالث : أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياساً على العلم ، والصحيح المنع .

الرابع : لا يحكي العلم موصفاً غير ابن مضاف إلى علم ؛ فلا يقال من زيداً العاقل ، ولا من زيداً ابن الأمير ، لمن قال : رأيت زيداً العاقل ، أو رأيت زيداً ابنَ الأمير ، ويقال « من زيد بن عمرو » لمن قال : رأيت زيد بن عمرو .

الخامس : فهم من قوله « أَحَكِنْهُ » أن حركاته حركات حكاية ، وأن إعرابه مُقدَّر ، وقد صرَح به في غير هذا الكتاب ، والجهوَرُ على أن من مبتدأ ، والعلم بعدها خبر ، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرة ؛ لاشفال آخره بحركة الحكاية .

السادس : قد بان لك أن من تختلف أيّاً في باب الحكاية في خمسة أشياء؛ أحدها :

أن من تختص بحكاية العاقل ، وأى عامة في العاقل وغيره . ثانية : أن من تختص بالوقف ، وأى عامة في الوقف وفي الوصل . ثالثها : أن من يجب فيها الإشباع فيقال : مَنُو ، وَمَنِ ، وَمَنِّ ، بخلاف أى . رابعها : أن من يحski بها النكرة ويحكي بعدها الفعل ، وأى تختص بالنكرة . خامسها : أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح ، تقول أية وأياتان ، وفي من يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

﴿خاتمة﴾ : الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد .

فاما حكاية الجملة فضر بان : حكاية ملفوظ ، وحكاية مكتوب ؛ فالمفهوم نحو قوله تعالى : « وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ » وقوله :

١١٤٨ — سَمِعْتُ النَّاسَ يَتَجَرَّبُونَ غَيْرَهَا
فَقُلْتُ لَهُمْ نِيَّدَحَ : اتَّجِعِي بِلَا

والمسكتب نحو قوله : قرأت على فصه محمد رسول الله ، صل الله عليه وسلم ، وهي مطردة ، ويجوز حكايتها على المعنى ؛ فتقول في حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح .

واما حكاية المفرد فضر بان ؟ ضرب بأداة الاستفهام وبمعنى الاستثناء بأى أو بمن ، وهو ما نقدم ، وضرب بغير أداة ، وهو شاذ ، كقول بعض العرب — وقد قيل له : هاتان تمرتان — : « دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ » ، قال سيبويه : وسمعت أمرا يسا وسأله رجل فقال : إنهم أقرشيان ، فقال : « ليس بقرشيان » قال : وسمعت عربا يسا يقول لرجل سأله : أليس فرشيا ؟ قال : « ليس بفرشيا » وافق أعلم .

التأنيث

(عَلَامَةُ التَّأْنِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلْفٌ) فالتاء على قسمين : متعركة ، وتحتصر بالأسماء كقافية ، وساكنة ، وتحتضر بالأفعال كقامت ، والألف كذلك : مفردة — وهي المقصورة — كَعُبْنَى ، وألْفُ قبْلَهَا أَلْفٌ فتقلب هي همزة — وهي المدودة — كَحَمْزَاءَ بَعْ

واعلم أن التاء أكثر وأظاهر دلالة من الألف ؟ لأنها لا تتلبس بغيرها ، بخلاف الألف ؟ فإنها تتلبس بغيرها ، فيحتاج إلى تمييزها بما يأتى ذكره ، وهذا قدّمتها في الذكر على الألف ، وإنما قال « تاء » ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدل في الوقف فزعها ، وعكس السكوفيون ، وإنما لم يوضع للتذكرة علامة لأنه الأصل فلم يحتاج لذلك .

(وَفِي أَسَامِ قَدْرُوا التَّاءُ كَالْكَتَيْفِ) واليد والعين ، وما خذله السماع (وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ) العائد على الاسم (وَنَحْوُهُ كَالْأَرْدَدُ فِي التَّضْعِيرِ) كيدية إلى ما هي فيه حسا ، والإشارة إليه بذى وما فى معناها ، ووجودها فى فعله ، وسقوطها من عدده ، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله ، والأمثلة واضحة .

(وَلَا تَلِي فَارِقةً فَوْلَاءً أَصْلَاءً، وَلَا لِمُفْعَلَ وَالْمُغْبَلَ)

أى لا تلي التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث ؟ فيقال : هذا رجل صبور ومهذار ومحظى ، وهذه امرأة صبور ومهذار ومحظى .

وفهم من قوله « ولا تلي فارقة » أنها قد تلى غير فارقة ، كقولهم « ملولة وفرقة » فإن التاء فيما هي بالغة ، ولذلك تتحقق المؤنث والمذكر .

واحتراز بقوله : « أَصْلًا » عن فَوْل بمعنى مفعول ، فإنه قد تلحّقه الناء نحو « كولة » بمعنى ما كولة ، و « رَكُوبَة » بمعنى مرکوبة ، و « حَلُوبَة » بمعنى محلوبة وإنما كان فَوْل بمعنى فاعل أصلًا لأن بنيت الفاعل أصل ، وقال الشارح : لأنه أكثر من فَوْل بمعنى مفعول ؛ فهو أصل له .

(كَذَاكَ مِفْعَل) أي لاتليه الناء فارقة ؟ فيقال « رجـل مِفْشَم » ، وامرأة مِفْشَم » .

(وَمَا تَلِيهِ تَالَفَرْقِ مِنْ ذِي) الأوزان الأربعة (فَشُذُوذٌ فِيهِ) نحو : « عدو وعدوة ، وemican وemicأنا ، ومسكين ومسكينة » ، وسُمع « امرأة مسكون » على القياس ، حكاه سيبويه .

(وَمِنْ فَيْلِ) بمعنى مفعول (كَفْتِيل) بمعنى مقتول ، وجَرِيج بمعنى مجروح (إنْ تَبِعْ * مَوْصُوفَةً غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ) فيقال : « رجـل قـتـيل وجـرـيج ، وامرأة قـتـيل وجـرـيج » .

والاحتراز بقوله « كـتـيـل » من فـيـل بـعـنـى فـاعـلـيـ نـحـوـ « رـحـيمـ وـظـيـفـ » فإـنـه تـلـحـقـهـ النـاءـ ؟ فـتـقـولـ « اـمـرـأـةـ رـحـيـمـةـ وـظـيـفـةـ » .

وبقوله : « إنْ تَبِعْ مَوْصُوفَةً » من أن يستعمل استعمال الأسماء غير جاري على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل ؛ فإنه تلحّقه الناء ، نحو « رأيت قـتـيلا وـقـتـيـلة » فراراً من اللبس ، ولو قال :

وَمِنْ فَيْلِ كَفْتِيلِ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفَةً غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعَ ذَفَ لـكانـ أـجـبـودـ ؛ ليـدـخـلـ فـيـ كـلـامـهـ نـحـوـ « رـأـيـتـ قـتـيـلاـ مـنـ النـاسـ » فإـنـهـ ماـ يـحـذـفـ فـيـ النـاءـ للـعـلـمـ بـمـوـصـوفـ ؟ وـهـذـاـ قـالـ فـيـ شـرـحـ الـكـافـيـةـ ؛ فإـنـ قـصـدـتـ الـوـصـفـةـ وـعـلـمـ الـمـوـصـفـ جـرـدـ مـنـ النـاءـ .

وأشار بقوله : « غالباً » إلى أنه قد تلحّقه تاء الفرق حلا على الذي يعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذميمة ، وحصلة حميدة ، كما حُلَّ الذي يعنى فاعل عليه في التعدد نحو « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ » ، « قَالَ مَنْ يُخْبِي الْمِظَامَ وَهِيَ رَسِيمٌ » .
 (تبيه) : الأصل في لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات ، نحو « مسلم ومسلمة ، وظريف وظريفة » وهو في الأسماء قليل ، نحو « رَجُلٌ ورَجُلَةٌ ، وَاسْرَى وَاسْرَأَةٌ ، وَإِنْسَانٌ وَإِنْسَانَةٌ ، وَغُلَامٌ وَغُلَامَةٌ ، وَفَتَاهٌ وَفَتَاهَةٌ » .

وتكتثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات ، نحو « تمر وتمرة ، ونخل ونخلة ، وشجر وشجرة » .

وقد تزداد لتمييز الجنس من الواحد نحو « جَنَّةٌ وَجَنَّةٌ ، وَكَمَّةٌ وَكَمَّةٌ » ولتمييز الواحد من الجنس في الصنوعات ، نحو « جَرَّةٌ وَجَرَّةٌ ، وَلَبِنٌ وَلَبِنَةٌ ، وَقَلْنَسُوٌّ وَقَلْنَسُوَةٌ ، وَسَقِينٌ وَسَقِينَةٌ » .

وقد يجاجها المبالغة كراوية لـ كثير الرواية .

ولنا كيد المبالغة كعلامة ونَسَابَة .

وقد تجّه معاقبة لياء مفاعيل كـ نادقة وجحاجحة ؛ فإذا جيء باللياء لم يجأ بها ، بل يقال : زناديق ، وجحاجيج ، فاللياء والهاء متّعاقبان .

وقد يجّاه بها دالة على النسب ، كقولهم : أشْفَنْيُّ وأشاعنة ، وأزرق وأزارقة ، ومُهَبَّيُّ وَمَهَابَة .

وقد يجّاه بها دالة على تعرّيف الأسماء المعجمة ، نحو كيلجة وكياجلة ، وموزج وموازجة ، والـ سكيلجة : مقدار من السكيل معرف ، والـ موزج : الخلف .

(١) هذا أصل هذه الكلمة ، ولكنها لا تستعمل هكذا ، بل يجب قلب ضم السين كسرة ، ويتبعه قلب الواو ياء ، فيقال قلنـس ، واعـراهـكـهـضـونـغـازـ .

وقد تكون لجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قَرْيَةٍ وَبَلْدَةٍ
وَغُرْفَةٍ وَسِقَايَةٍ .

وتجيء عِوَضًا من فاء نحو عِدَّةٍ ، أو من عَيْنٍ نحو إِقَامَةٍ ، أو من لَامٍ
نحو سَنَةٍ

وقد عوضت من مدة تَعْمِيل في نحو تَزْكِيَةٍ وَتَنْمِيَةٍ وَتَنْزِيَةٍ .

وقد تكون التاء لازمةً فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كَرَبَّةً للمعتدل القامة من
الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهْمَةً وهو الشُّجاعُ .

وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لأنَّا كيد تأنيثه كنفعَةٍ ونافَةٍ ، ومنه نحو حِجَارةٍ
وَصُقُورَةٍ ، وَخُوَولَةٍ وَعُومَةٍ ، فإنها لأنَّا كيد التأنيث اللاحق للجمع .

(وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ دَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدَّةٍ ، نَحْوُ أَنَّى الْفُرُّ)

أى غَرَاءً ، والمقصورة هي الأصل ؛ فلهذا قدمها

(وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَىٰ) أى المقصورة (يُبَدِّيهِ) أى يظهره أوزانٌ .
الأول : (وَزْنُ') فُعَلٌ — بضم الأول وفتح الثاني — نحو (أَرَبَّيْ) لـ الداهية ،
وأَدَمَيْ وَشَعَّيْ لموضعين ، وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ، ويردع عليه أَرَنَيْ — بالتون —
لـ سبب يُفقد به اللَّبَن ، وجُنْفَقَ لـ موضع ، وجُمْبَيْ لـ نظام العمل^(١) .

﴿تنبيه﴾ : جمل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة ،
وهو الصواب ، ومنه مع المدودة : اسمًا خُشَّاءً للعزم الذي خلفَ الأذن ،
وصفةً ناقةً عُشرَيْنَ ، وامرأةً فَسَاءَ ، وهو في الجمِّ كثير نحو كُرَمَاءَ وَفُضَّلَاءَ وَخَلَفَاءَ .

(١) أى : لـ كباره

الثاني : **فُقلَّ** - بضم الأول وسكون الثاني - ومنه اسماء بهم لذبّت ، وصفة
نحو حُبْلٍ (والثُلْوِي) ، ومصدرأ نحو رُجْعَى وبُشْرَى .

الثالث : فَعَلَ - بفتحتين - ومنه اسم بَرَدَى لنهر بدمشق ، وأجل لوضع ،
و مصدرها بشكى وجزئي (ومترطى) ، يقال : بشكت الناقة ، وجزئت ومرطت :
أى أسرعت ، وصفة كحيدى .

﴿تنبيه﴾ : عَدَ فِي التَّسْهِيلِ هَذَا الْوَزْنُ مِنَ الْمُشْتَرِكِ ، وَمِنْهُ مَعَ الْمَدُودَةِ قَرَامَاءِ وَجِنَفَاءِ لِمَوْضِعَيْنِ ، وَإِنْ دَأَبَاءَ وَهِيَ الْأُمَّةُ ، وَلَا يَحْفَظُ غَيْرَهَا .

الرابع فَعْلٌ — بفتح الأول وسكون الثاني — وقد أشار إليه بقوله : (وَوَزْنُ فَعْلٍ جَمِعاً) نحو جَزَحَى (أو مصدرأ) نحو نَجَوَى (أو صفة) لأنني فَنَلَانَ (كشبيع) فيإن كان فَعْلٍ اسمأ لم يتمين كونُ ألفه للتأنيث ولا قَصْرُها ، بل قد تكون مقصورة كَسْلَى ورَضْوَى ، وتكون ممدودة كَالْمَوَاء ، وهي منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمد ، وتكون للتأنيث كما مر ، واللألاق ، وما فيه الوجهان أَرْطَى ، وَعَلْقَى ، وَتَرَى .

الخامس : فَعَالٍ - بضم أوله - ويكون اسمًا كُسْمَانِي ، (وَكَحْبَارِي) لطَّارِين ،
وَجَمِيعاً كُسْكَارِي ، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفردا ، وحكي قوله
جمل عَلَادَى .

ال السادس : فعلٌ — بعض الأول وتشديد الثاني مفتوحاً — نحو (سمّه) للباطل.

الثامن : قلٰي' - بكسر الأول وسكون الثاني - مصدر أنحو (ذِكْرَى) وجمع نحو حجليٰ وظريفٰ ، جم حجّلة وظار باع على وزن قطران ، وهي دويبة تشبه المرة مُنتَهية

الفَسْوَ ، ولا ثالث لها في المجموع . فإنَّ كَانَ فِيْلِيْ غير مصدر أو جمع لم يتعين كونُ أَنْفُه للتأنيث ، بل إنَّ لَمْ ينون في التشكير فهو للتأنيث ، نحو ضِئْزَى بالمرنة ، وهي القسمة الجائزَة ، والثَّيْزَى وهو خَبَب يصبح منه الجفان ، والدِّفْلِيْ وهو شجر ، وإنَّ نون فَالْفَه لللأْحَاق ، نحو رَجُل كِيَصِي وَهُوَ الْمُولَعُ بِالْأَكْلِ وَحْدَه ، وَعِزْهَى وهو الَّذِي لا يَلْهُو ، وإنَّ كَانَ ينون في لَفَةٍ ولا ينون في أَخْرَى فَقِيْ أَنْفُه وجهاً ، نحو ذِفْرَى ، وهو الوضع الَّذِي يَعْرُقُ خَلْفَ أَذْنِ البعير ، وَالْأَكْثَرُ فِيهِ مِنْ الصِّرْف ، وَمِنْهُمْ أَيْضًا مِنْ نون دِفْلِيْ وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ أَنْفُه لللأْحَاق .

الحادي عشر : قَعْيَلَى — بـ كسر الأول والثاني مشدد — نحو مِجَبَرَى للعادة (وِحْشَيَّى)
مصدر حَثَّ ، ولم يجيء الا مصدرًا .

﴿تنبيه﴾ : عَدَ هَذَا الْوَزْنَ فِي التَّسْهِيلِ مِنَ الْمُشْتَرِكِ ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ مَعَ الْمَدْوَدَةِ قَوْلَمْ :
هُوَ عَالَمٌ بِدِخْيَلَاتِهِ أَى بِأَمْرِهِ الْبَاطِنِ ، وَخِصْيَاصَ لِلَاخْتَصَاصِ ، وَفِخَيْرَاءِ الْفَخْرِ ،
وَسِكِينَاءِ الْتَّمْكِنِ . وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ تَمَدَّ وَتَقْصُرُ . وَجَمِيلُ الْكَسَانِيُّ هَذَا الْوَزْنُ مَقْيَسًا ،
وَالصَّحِيحُ قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ .

العاشر : قُمْلَى — بضم الأول والثاني وتشديد الثالث — نحو حُذْرَى وَبُذْرَى ، من الخدرَ
والتبذير (مع الْكَفْرَى) وهو وعاء الطَّلَعُ ، وهو بفتح الثاني أيضًا مع تثليث الـ كاف .

﴿تنبيه﴾ : حَكِيَ فِي التَّسْهِيلِ سُلْحَفَاءَ^(١) بِالْمَدْ ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْقَطَاعِ ، فَمَلِيَ هَذَا يَكُونُ
مِنَ الْأَوْزَانِ الْمُشْتَرِكَةِ ، وَحَكِيَ الْفَرَاءُ سُلْحَفَاءَ ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ أَفْ الـ سُلْحَفَاءَ لَيْسَ لِلتَّأْنِيَّةِ
إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ شَادِا مِثْلَ بُهْمَاءَ .

الحادي عشر : قَعْيَلَى — بضم الأول وفتح الثاني مشددًا — نحو قَبَيْطَى للنَّاطِفِ^(٢) ،
(كذاك خَلْيَطَى) للاختلاط ، وَغَيْزَى للغَزَ .

﴿تنبيه﴾ : سَمِعَ مِنْهُ مَعَ الْمَدْوَدَ هُوَ عَالَمٌ بِدِخْيَلَاتِهِ ، وَلَمْ يَسْمَعْ غَيْرَهُ .

(١) لِلشَّهُورِ أَنَّ الْلَامَ فِي سُلْحَفَاءَ مَفْتُوحَةٌ ، وَصَنَعَهُ بِفَيْدٍ ضَمِّنَهَا

(٢) النَّاطِفُ : نَوْعٌ مِنَ الْحَلَوَاتِ .

الثاني عشر : فُعَالٌ - بضم الأول وتشديد الثاني - نحو خبازى (مع الشفافى)
لبنين ، وحضارى لطائر .

(وَاعْزُ) أى انسُب (لغير هذه) الأوزان في مبانى المقصورة (استندارا)
فما ندر قيئلى كخيسترى للخسارة ، وفلوى كهرنوى لنبيتى ، وفونولى كفونولى
لضرب من مشى الشيخ ، وفيهولى كفينوضوى ، وفونولى كفونوضوى المفاوضة ،
وفعلايا كبرحایا للعجب ، وأفعلاوى كأربماوى لضرب من مشى الأرنب ،
وفعلوى كرهبوبى للرعب ، وفلولى كحنندوقى لنبت ، وفيميل كهميغى لمشية
تبختر ، ويفعلى كيهيرى للباطل ، وإفقللى كايبحلى لموضع ، وفمقلى كمكوزرى
لتنظيم الأرنبة من الدواب ، وفجعللى كمرقدى لاسكتير الرقاد ، وفونعلى كدوددرى
لامظيم الخصيتين ، وفعلنلى كشفصللى لحل بنت ، وفقلينا كمرحایا للمرح ،
وفعللايا كبردرایا ، وفونعالى كحو ولايا ، رهдан لمواضعين ، وفي كون هذه كلها
نادرة نظر .

* * *

(لِدَّهَا) أى لألف العائين الممدودة أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة ، وقد ذكر
من المشهورة سبعة عشر وزنا :

الأول : (فَعْلَاه) كيف أى ، اسمًا كصحراء ، أو مصدرًا كرغباء ، أو جمًا
في المعنى كطوفاء ، أو صفة لأنثى أفعال كحمراء ، أو لغيره كديمة هطلاه^(١).
والثاني والثالث والرابع : (أَفْعِلَاهْ مُلْتَقَيَنْ) كأربقاء وأربقاء وأرباع
- بفتح الباء وكسرها وضمها - للرابع من أيام الأسبوع ، نعم هو بفتح العين من
المشترك ، ذكره في التسميل ، ومن المقصورة قوله : أُجْفَلَى لدعوة الجماعة .

(١) وردت هذه الكلمة لامریء القيس بن حجر الكندي ، في قوله :
دِيْمَةْ هَطْلَاهْ فِيهَا وَطَفْ طَبَقَ الْأَرْضِ تَحْرِي وَتَدْرِي .

والخامس : (فَعْلَاءُ) كمفرد باء لـ مـكان ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة فـ زـئـنـى اسم امرأة .

(نـ) السادس : (فِعَالـاـ) كـقـصـاصـاءـ للـقصـاصـ ، كـ حـكـاهـ انـ دـرـيدـ ، ولا يـحـفـظـ غـيرـهـ .

والسابع : (فُعْلَاءُ) - بضم الأول - كـقـرـفـصـاءـ ولمـ يـجـبـ إلاـ اسمـاـ ، وـحـكـىـ ابنـ القـطـاعـ أـنـ يـقـالـ : قـمـدـ الـقـرـفـصـىـ ، بالـقـصـرـ ؟ـ فـعـلـىـ هـذـاـ يـكـوـنـ مشـتـرـكـاـ ، وـيـجـوـزـ فيـ ثـالـثـةـ الفـتـحـ وـالـضـمـ .

والثامن : (فَاعُولـاـ) كـمـاـشـورـاءـ ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة بـادـولـىـ اسمـ مـوـضـعـ .

والنinth : (فَاعِلـاـ) كـقـاصـيمـاءـ لأـحدـ بـائـنـ جـحـرـةـ الـبـرـبـوعـ .

والعاشر : (فِعَلِيـاـ) - بـكسرـ الأولـ وـسـكـونـ الثـانـىـ - كـكـبـرـيـاءـ .

والحادي عشر : (فَمَفُولـاـ) كـشـيـوـخـاءـ جـمـاعـةـ الشـيـوخـ .

والثانـىـ عـشـرـ والـثـالـثـ عـشـرـ وـالـواـبعـ عـشـرـ : فـعـالـاءـ وـفـعـيلـاءـ وـفـمـولـاءـ ، وـإـلـيـهـ أـشـارـ بـقولـهـ : (وـمـطـلـقـ الـمـيـنـ فـعـالـاءـ)ـ وـالـفـاءـ مـفـتوـحةـ فـيـهـ ؟ـ فـعـالـاءـ نـحـوـ بـرـاسـاءـ ، يـقـالـ :ـ ماـ أـدـرـىـ أـيـ الـبـرـاسـاءـ هوـ ، أـيـ أـيـ النـاسـ هـوـ ، وـبـرـآـكـاهـ الـقـتـالـ :ـ شـدـتـهـ ، وـقـدـ أـنـبـتـ ابنـ القـطـاعـ فـعـالـىـ مـقـصـورـاـ فـيـ أـلـفـاظـ :ـ مـنـهـ خـزـازـىـ اـسـمـ جـبـيلـ ؟ـ فـعـلـىـ هـذـاـ يـكـوـنـ مشـتـرـكـاـ ، وـفـعـيلـاءـ نـحـوـ بـرـيـسـاءـ ، وـتـمـ قـرـيـشـاءـ وـكـرـيـشـاءـ لـنـوـعـ مـنـهـ ، وـعـدـهـ فـيـ التـسـهـيلـ مـنـ المشـتـرـكـ ، وـمـنـ المـقـصـورـةـ كـثـيـرـىـ ، وـفـمـولـاءـ نـحـوـ دـبـوقـاءـ الـعـذـرـةـ ، وـحـرـوـرـاءـ لـمـوـضـعـ تـنـسـبـ إـلـيـهـ الـخـرـودـيـةـ^(١)ـ .

﴿تـنبـيـهـ﴾ـ :ـ عـدـّـ فـيـ القـسـهـيلـ هـذـاـ الـوـزـنـ فـيـ الـخـتـصـ بـالـمـدـوـدـةـ ، وـأـنـبـتـ ابنـ القـطـاعـ

(١) الـخـرـودـيـةـ :ـ جـمـاعـةـ مـنـ الـخـوـارـجـ .

فعُولَى بالقصر ، من ذلك حضورَى لوضع ، ودَبُوقَى لفنة في دَبُوْقَاء بالمدّ ، ودَفُوقَى لقرية بالبعرين ، وقطورَى قبيلة في جُرْمُم ، وفي شِعر امرىء القيس « عَقَابٌ تَنُوفَ »^(١) ، وعلى هذا فهو مشترك ، وهو الصحيح .

والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر : فَعَلَاء — مثلث الفاء ، والعين مفتوحة فيها — وإليها أشار بقوله : (وَكَذَا * مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءٍ أَخْذَا) فالفتح نحو جَنَفَاءِ اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر نحو سِيرَاءَ وهو ثوب يُحاطَطُ يُعمل من الفز ، والضم نحو عَشَرَاءَ وَنَسَاءَ ، وقد تقدم أنه من المشترك .

﴿ قَنْبِيه ﴾ : كلامه يوم حصر أوزان المدودة المشهورة فيما ذكره ، وقد بقي منها أوزان ذكرها في غير هذا الكتاب ، منها فِي قَلَاءٍ نحو دِيَسْكَسَاء لقطمة من الفم ، وفِي قَلَاءٍ نحو يَنَابِعَاه لِكَافٍ ، وفِي قَلَاءٍ كَثْرَكَضَاء لشيءٍ للتباين ، وفِي قَلَاءٍ نحو بَرْنَاسَاءً بهي بَرَاسَاءَ وهم الناس ، وفِي قَلَاءٍ نحو بَرْنَسَاءَ بمعناه أيضاً ، وفِي قَلَاءٍ نحو طِرْمَسَاء لليلة المظلة ، وفِي قَلَاءٍ نحو خَنْفَسَاءَ وعَنْصَلَاءَ وهو بَصَلُ الْبَرِّ ، وفِي قَلَاءٍ نحو مَغْكُوكَاه وبَغْكُوكَاه للشر والجَعْة ، وفِي قَلَاءٍ نحو عَشُورَاء لفنة في عَاشُورَاء ، وفِي قَلَاءٍ نحو مَشِيشَاء^(٢) للاختلاط ، وفِي قَلَاءٍ نحو مَزَيْقَيَاء لعمرو بن عامر ملك اليمن .

(١) ذلك في قوله :

كَانَ دِنَاراً حَلَقَتْ بِلَبْوِنِهِ عَقَابٌ تَنُوفَ لَا عَقَابٌ القَوَاعِلِ

وقد سبق الاستشهاد بهذه البيت في عطف النسق .

(٢) ويصل بنقل كسرة الياء إلى الشين الساكرة قبلها .

﴿خاتمة﴾ : الأوزانُ المشتركة بينهما فَعَلَا بفتحتين ، وَفَعَلَا بضم ثُمَّ فتح ، وَفَعَلَا بفتح الأول والثالث وسكون الثاني ، وَفَعِيلَا بفتح الأول وكسر الثاني ، وَفِيمِيلَا بكسر الأول والثاني مشدداً ، وَفِيمِيلَا بضم الأول وفتح الثاني مشدداً ، وَفَاعُلَا ، وقد تقدم التنبيه عليها .

ومنها أيضاً : إفعيلاً نحو إنجيرى وإنجيراء وهى العادة ، وفَوْعَلَا نحو خَوْزَلَى لضرب من المشى ، وَحَوْصَلَى للحوصلة ، وَقِيمَلَا نحو خَيْزَلَى بمعنى خَوْزَلَى ، وَدِبْنَكَسَاء بمعنى دِيكَسَاء ، وَفِيلَا بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث نحو زِيمِكَى وزِيمِكَاء لمعنى ذنب الطائر ، وَفَعَنْلَا بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو جُلَنْدَى وجُلَنْدَاء ، وَفَعَالِلَا نحو جُخَادَى وجُخَادِيَّ وجُخَادِيَّاء لضرب من الجراد .

وأما فنلاه كعلماء وهو عرق في العنق ، وحرباء وهو دويبة ، وسياء وهو حَقِيقَار الظاهر ، والشيشاء وهو الشيسص ، وفناه كحواه وهو نبت واحدة حواة ، ومزاء وهو ضرب من المهر ، وقوباء وهو الخزار ، وخشاء وهو العظم الثاني خلف الأذن ؛ فكل هذه ألفها لللاحق بغير طاس وقرناس لأنها منونة .

المقصور والمدود

المقصور : هو الذي حرف إعرابه أَلْفٌ لازمة ، والمدود : هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلها قياسي وهو وظيفة النحوى ، وسامعى وهو وظيفة النحوى ، وقد أشار إلى المقصور القياسي بقوله :

(إذا أَسْمَ) صحيح (استوجبَ مِنْ قَبْلِ الْطَرْفِ * فَتَحَّا وَكَانَ ذَا نَظِيرِ)

من المثل (كالأسف) مثال للصحيح (فلِنَظِيرِهِ الْمُعَلَّ الْآخِرِ * ثُبُوتُ قَصْرِي
بِقِيَاسِ ظَاهِرِي) نحو جَوَى جَوَى ، وَعَيْنَ عَيْنَ ، وَهَوَى هَوَى ؛ فَهَذِه
وَمَا أَشْبَهُهَا مَفْصُورَة ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ مُسْتَوْجِبٌ فَتحَ مَا قَبْلَهُ أَخْرَهُ نَحْوَ أَسْفَ
أَسْفًا ، وَفَرَحَ فَرَحًا ، وَأَشَرَّ أَشَرًا ؛ لِمَا عَلِمْتُ فِي بَابِ أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ أَنَّ فِيلَ الْمَكْسُورَ
الْعَيْنَ الْلَّازِمَ بِابْنِهِ فَعَلَّ بَقْتَنِ الْعَيْنِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

١١٤٩ - إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُسْكَأَ

غِرَاءً ، وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ بُهْلُ

فِيرَاءً : مَصْدَرُ « غَارَتْ بَيْنَ الشَّيْنَيْنِ غِرَاءً » إِذَا وَالْبَيْتُ كَافَّهُ أَبْوَعَيْدَةُ ، لِمَصْدَرِ
« غَارَتْ بِالشَّيْنِ أَغْرَى بِهِ » إِذَا تَمَادَتْ فِيهِ غَضِيبُكَ (كَفِعْلٍ) بَكْسَرُ الْفَاءِ
(وَفَقْلٍ) بِضَمِّهَا ، وَالْعَيْنَ مَفْتُوحَتِهِمَا (فِي جَمْعِ مَاهٍ كَفِيلَةٍ) بَكْسَرُ الْفَاءِ (وَفَقْلَةٍ)
بِضَمِّهَا ، وَالْعَيْنَ سَاكِنَةٌ فِيهِمَا ، الْأُولُ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي ؛ فَالْأُولُ نَحْوُ فَرِيَةٍ وَفَرِيَ،
وَمِرِيَةٍ وَمِرِيَ، وَالثَّانِي (نَحْوُ) الدُّمِيَةِ وَ(الدُّمِيَ) ، وَمِدِيَةٍ وَمِدِيَ؛ فَإِنَّ نَظِيرَهَا
مِنَ الصَّحِيحِ قَرْبَةٌ وَقَرْبٌ بَكْسَرُ الْفَاءِ ، وَقَرْبَةٌ وَقَرْبٌ بِضَمِّهَا ، وَهُوَ مُسْتَوْجِبٌ فَتحَ
مَا قَبْلَهُ أَخْرَهُ ، وَكَذَا اسْمُ مَفْعُولٍ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ نَحْوَ مُعْطَى وَمُعْقَنْيَ ؛ فَإِنَّ
نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ مُسْكَرَمٌ وَمُخْتَرَمٌ ، وَهُوَ مُسْتَوْجِبٌ ذَلِكُ، وَكَذَلِكَ أَقْلَلُ صَفَةً لِتَفْضِيلِ
كَانَ كَالْأَقْصَى ، أَوْ لِغَيْرِ تَفْضِيلِ كَائِنِي وَأَعْشَى ؛ فَإِنَّ نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ الْأَبْعَدُ
وَالْأَعْمَشُ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ جَمَالُ الْفُعْلَى أَنِي الْأَفْعَلُ كَالْفُصُوَى وَالْفُصَى، وَالْدُّمِيَّا وَالْدُّمِيَ؟
فَإِنَّ نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ الْكُبِرَى وَالْكُبِرَى ، وَالْأُخْرَى وَالْأُخْرَى، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ
أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ دَالًا عَلَى الْجُمِيَّةِ بِالتَّجَرِدِ مِنَ النَّاءِ كَائِنًا عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ بِفَتْحَتِينِ ، وَعَلَى
الْوَحْدَةِ بِمَصَاحِبِهِ النَّاءِ كَحَصَّةَ وَحَصَّى ، وَقَطَّاءَ وَقَطَّا ؛ فَإِنَّ نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ شَجَرَةٌ
وَشَجَرَ ، وَمَدَرَةٌ وَمَدَرٌ . وَكَذَلِكَ الْمَفْعَلُ مَدْلُولاً بِهِ عَلَى مَصْدَرٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ

مُحْوِي مَلْهُى وَمَسْعَى ؛ فَإِنْ نَظِيرُهَا مِنَ الصَّحِيفِ مَذْهَبٌ وَمَسْرَحٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُفَسَّلُ
مَدْلُولاً بِهِ عَلَى آلَةِ نَحْوِ مِرْنَى وَمِنْهَدَى وَهُوَ وَعَاءُ الْمَدِيَةِ ؛ فَإِنْ نَظِيرُهَا مِنَ الصَّحِيفِ
مُخْصَصٌ وَمِنْزَلٌ .

نَمْ أَشَارَ إِلَى الْمَدْوَدِ الْقِيَاسِيِّ بِقَوْلِهِ : (وَمَا اسْتَحْقَ) أَيْ مِنَ الصَّحِيفِ (قَبْلَ آخِرِ
أَلِفٍ * فَأَلْمَدُ فِي نَظِيرِهِ) مِنَ الْمَعْقُلِ (حَتَّىَ عَرِفَ) وَذَلِكَ (كَمْصَدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي
قَدْ بَدِئَنَا * بِهِمْزٍ وَضَلِيلٍ كَازْعَوِي) ارْتِيَاءُ ، وَكَاسْتَقْصَى
اَسْتِقْصَاءُ ؛ فَإِنْ نَظِيرُهَا مِنَ الصَّحِيفِ اَنْطَلَقَ اِنْطِلَاقًا ، وَاقْتَدَرَ اَقْتَدَارًا ، وَاسْتَخْرَجَ
اَسْتِخْرَاجًا ؛ وَكَمْصَدَرِ اَفْعَلَ نَحْوَ اَعْطَى اِعْطَاءً ؛ فَإِنْ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيفِ اَكْرَامًا ! كَرَامًا
وَكَمْصَدَرِ فَعَلَ دَالًا عَلَى صَوْتِ أوْ مَرْضِ كَارِثَةِ وَالْتُّفَاهِ وَالْمَشَاءِ ؛ فَإِنْ نَظِيرُهَا مِنَ الصَّحِيفِ
الْبَعَانَمُ وَالدُّوَارِ ، وَكَفِيلٌ مَصْدَرُ فَاعْلَمَ نَحْوَ وَالِّيْلَاءِ ، وَعَادَى عِدَاءً ؛ فَإِنْ نَظِيرُهَا
مِنَ الصَّحِيفِ ضَارَبَ ضِرَابًا ، وَقَاتَلَ قَتَالًا ، وَكَفَرَدَ أَفْعَلَةَ نَحْوِ كَسَاءَ وَأَكْسِيَةَ ، وَرِدَاءَ
وَأَرْدِيَةَ ؛ فَإِنْ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيفِ حِرَارَ وَأَحِرَّةَ^(١) وَسِلاحٌ وَأَسْلَحةٌ ، وَمِنْ نَمْ
قَالَ الْأَخْفَشُ : أَرْحِيَةٌ وَأَفْقِيَةٌ مِنْ كَلَامِ الْمَوْلَدِينِ ؛ لَأَنْ رَحْيَ وَفَقَامَا مَقْصُورَانِ ،
وَأَمَا قَوْلُهُ :

١١٥ - فِي أَئِلَّةِ مِنْ جُهَادِيِّ ذَاتِ أَنْدِيَةٍ

لَا يُنِصِّرُ السَّكَلْبُ مِنْ ظَلَمَاهَا الْطَّنْبَيا

وَالْمَفْرُهُ نَدَى - بِالْقَصْرِ - فَضْرُورَةُ ، وَقِيلُ : جُمِيعُ نَدَى عَلَى نِدَاءِ كِبَحْمَلِ وَجَهَالِ ، ثُمَّ جَمِيعُ
نِدَاءِ عَلَى أَنْدِيَةِ ، وَيَعْدُهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ نِدَاءَ جَمِيعًا ، وَكَذَا مَا صَيَّبَ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى

(١) قَالَ الصَّبَانُ : قَالَ شِيخُنَا : كَذَا فِي النَّسْخَةِ ، وَالَّذِي بَخْطَ الشَّارِحَ فِي التَّوْضِيْعِ حِمَارٌ
وَأَحْمَرَةُ ، وَسِلَاحٌ وَأَسْلَحةُ ، اَه

تَقْعِيل ، وَمِنَ الْصَّفَاتِ عَلَى فَعَالٍ أَوْ مِفْعَالٍ لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ ، كَالْتَّفَعَادَ وَالْمَعَادَ وَالْمِنْطَاهَ ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ التَّذَكَّارُ وَالْخَبَازُ وَالْمِهْذَارُ .

* * *

(وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدًّا بِنَقْلٍ ، كَالْجِيَاجَا وَكَالْجِدا)

الْعَادِمُ : مُبْتَدَأ ، وَبِنَقْلٍ : خَبْرٌ ، وَذَا قَصْرٍ وَذَا مَدًّا : حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ
الْمُسْتَرِ فِي الْخَبْرِ ، وَهُوَ مِنْ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ ، وَفِيهِ مَا عُرِفَ
فِي مَوْضِعِهِ .

وَالْمَعْنَى أَنَّ مَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرًا اطْرَدَ فَتْحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فَقَصَرَهُ سَمَاعِي ، وَمَا لَيْسَ لَهُ
نَظِيرًا طُرِدَ زِيَادَةً أَلْفَ قَبْلَ آخِرِهِ فَدَهَ سَمَاعِي .

فَمِنَ الْمَقْصُورِ سَمَاعًا : الْفَتَّى وَاحِدُ الْفِتْيَانِ ، وَالسَّنَنُ الْضَّوْءُ ، وَالثَّرَى التَّرَابُ ،
وَالْجِيَاجَا الْمَقْلُ .

وَمِنَ الْمَدْدُودِ سَمَاعًا : الْفَتَّاءُ حَدَائِثُ الْسَّنِ ، وَالسَّنَاءُ الشَّرْفُ ، وَالثَّرَاءُ كُثْرَةُ الْمَالِ ،
وَالْجِداَءُ النَّعْلُ .

(وَقَصْرُ ذِي الْمَدِ اضْطَرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ) ؛ لِأَنَّهُ رَجُوعٌ إِلَى الْأَصْلِ ؛ إِذَا الْأَصْلُ
الْقَصْرُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١١٥١ - لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ
[وَلَوْ تَحَمَّنَى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرٍ]

وَقَوْلُهُ :

١١٥٢ - فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَغْرِفُونَهُ
وَأَفْلَلُ الْوَفَا مِنْ حَائِثٍ وَقَدِيمٍ
(٨ - الْأَشْمُونِي ٣)

{تنبيه} : منع الفراء، قصر ماله قياس يوجب مده نحو فاءً، أفال ؟ قبول المصنف « وقصر ذى اللد اضطراراً بجمع عليه » يعني في الجملة ، ويرد مذهب الفراء قوله :

١١٥٣ - وَأَنْتِ لَوْ بَاكْرَتِ مَشْمُولَةً
صَفْرًا كَلَّوْنَيْنِ الْفَرَسِ الْأَشْقَارِ

وقوله :

١١٥٤ - وَالْقَارِحُ الْعَدْوَكُلُّ طِيمَرَة

مَا إِنْ يَنَالُ يَدًا الطَّوْبِلَ قَذَّامَا

(والْمَكْسُ) وهو مد المقصور اضطراراً (بِخَلْفِ يَقَعْ) فمعنى جهور البصرين مطلقاً، وأجزاء جهور الكوفيين مطلقاً، وفصل القراء فأجاز مد ما لا ينجز به إلى ما ليس في أبنيةهم، فيجيئ مد مقلٍ بكسر اللام فيقول مثلاً لوجود مفتاح، ويتنع مد مؤنٍ لعدم مفعال بفتح اللام، وكذا يمد لحى بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال، ويعتبر في لحى بضم اللام؛ لأنّه ليس في أبنية الجموع إلا نادراً، والظاهر جوازه مطلقاً؛ لوروده، من ذلك قوله :

١١٥٥ - **وَلَرْأُ يُبْلِي** — بلاء السرّ بالٌ.
تَعَاقُّ الْأَهْلَال بَعْدَ الْأَهْلَال.

قوله:

١١٥٦ - سَيُغْنِيُ الَّذِي أَغْدَاكَ عَنِ
فَلَا قَرْبَ يَدُومُ وَلَا غَنَاءُ

وليس هو من « غانيمته » إذا فاخرته بالغنى ، ولا من الفتاء بالفتح بمعنى النعم كما قيل ؛ لا قراره بالفقر ، وقوله :

١١٥٧ - يَاللَّهِ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ
يَذْشَبُ فِي الْمَسَاءِ وَاللَّهُ أَعُوْزُ

ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن لاد وابن خروف، وزعما أن سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا مَنَابِير، قال ابن لاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الآية :

﴿تَبَيَّنَ﴾ : الكلام في هذه المسألة هو الكلام في صِرْفِ مَا لا ينصرف
للضرورة وعَكْسِهِ .

كيفية تثنية المقصور والممدود، وجمعهما تصحيحا

إنما اقتصر عليهمما لوضوح تثنية غيرها وجمعه .

(آخر مقصور تثنى أصله يا إن كان عن ثلاثة مرتقباً)

يا كان أصله أو واوا ، رابعاً كان نحو حُبْلٍ وَمُقْطَى ، أو خامساً نحو مُصْطَفٍ وَحُبْلَارِي ، أو سادساً نحو مُسْتَدْعَى وَقَبْعَرَى ، تقول : حُبْلَيَاْنَ ، وَمُصْطَفَيَاْنَ ، وَحُبْلَارَيَاْنَ ، وَمُسْتَدْعَيَاْنَ ، وَقَبْعَرَيَاْنَ ، وشد من الرباعي قولهم لطرف الآلية : مِذْرَوان ، والأصل مِذْرَيَاْن ؛ لأنَّه تثنية مِذْرَى في التقدير ، ومن الخامس قولهم : قَمَرَاتٍ وَخَوْرَلَانٍ ، بالحذف ، في تثنية قَمَرَى وَخَوْرَزَلى .

(كذا الذي إليها أصله) أي أصل ألينه (نحو الأنثى) قال تعالى : « وَدَخَلَ مَهَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ » وشد قولهم في حَمَّي « حَمَّوَان » بالواو .

(وَاجْلَامِدُ الَّذِي أَمْيَلَ كَمَتَى) وَبَلَى إِذَا سَمِيَ بِهِمَا ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي تَنْتِيهِمَا :
تَنْتِيهَانِ ، وَبَلَيَانِ .

وَ (فِي غَيْرِ ذَٰ) المَذْكُورُ أَنَّهُ تَقْلِبُ أَفْفَهُ يَاءً (تُقْلَبُ وَأَوْاً الْأَلِفُ)
وَذَلِكَ شَيْئًا :

الْأُولُ : أَنْ تَكُونَ أَفْفَهُ ثَالِثَةً بَدْلًا مِنْ وَاوْ ، نَحْوَ عَصَّا وَقَعَّا وَمَنَّا لَغَةُ فِي الْمُنْ
لَذِي يُوزَنُ بِهِ ؛ فَتَقُولُ : عَصَوَانِ ، وَفَقَوَانِ ، وَمَفَوَانِ ، قَالَ :

١١٥٨ - وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْمُعَذَّلِ عِنْدِي
عَصَّا فِي رَأْسِ — هَا مَنَّا حَدِيدِ

وَشَذْ قَوْلُهُمْ فِي رِضَا « رِضَيَانِ » بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مُغَيْرَةً مُبَدَّلةً وَلَمْ تُمَنَّ ، نَحْوَ أَلَا الْاسْتَفْتَاحِيَةِ وَإِذَا ، تَقُولُ
إِذَا سَمِيتَ بِهِمَا : أَلَوَانِ ، وَإِذَوَانِ .

﴿ تَنْتِيهَانِ ﴾ : الْأُولُ : فِي الْأَلِفِ الَّتِي لَيْسَتْ مُبَدَّلةً وَهِيَ الْأَصْلِيَةُ ، وَالْمَرَادُ بِهَا
مَا كَانَتْ فِي حَرْفٍ أَوْ شَبَهِهِ وَالْجَمِيعَةُ الْأَصْلِيَّةُ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٌ ؛ الْأُولُ — وَهُوَ
الْمُشْهُورُ — : أَنْ يُعْتَبَرَ حَالَهُمَا بِالْإِمَالَةِ ، فَإِنْ أَمْيَلَا ثُنْدِيَا بِالْيَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فِي الْوَاوِ ،
وَهَذَا مَذَهَبُ سَبِيُوِيَّهُ ، وَبِهِ جَزْمُ هَذَا . وَالثَّانِي : إِنْ أَمْيَلَا أَوْ قَلْبَا يَاءُ فِي مَوْضِعِ مَا ثُنْدِيَا
بِالْيَاءِ ، وَإِلَّا فِي الْوَاوِ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ ، وَبِهِ جَزْمُ فِي السَّكَافِيَّةِ ؛
فَعَلَى هَذَا يَنْتَهِي عَلَى وَلَدَى بِالْيَاءِ لَا تَقْلِبُ أَفْفَهُنَّ يَاءُ مَعَ الضَّمِيرِ ، وَعَلَى
الْأُولَى يَنْتَهِي بِالْوَاوِ ، وَالْقَوْلَانُ عَنِ الْأَخْفَشِ . وَالثَّالِثُ : الْأَلِفُ الْأَصْلِيَةُ وَالْجَمِيعَةُ
يُقْلِمَيَانِ يَاءُ مَطْلَقاً .

الثَّانِي : قَدْ يَكُونُ الْأَلِفُ أَصْلَانُ بِاعتِبَارِ لِفْتَيْنِ ؛ فَيُجْزَوُ فِيهَا وَجْهَانَ كَرَحَّى

فإنهما يائية في لغة من قال رَحِيْتُ ، ووارية في لغة من قال رَسَوْتُ ، فلن ثناها أن يقول : رَحِيَّانِ ورَحَوَانِ ، والياءُ أكثُرُ^(١) .

(وَأَوْلَاهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفُ) أى أول الواو المنقلبة إلَيْهَا الألفُ ما ألف
في غير هذا من علامه التثنية المذكورة في باب الإعراب .

(وَمَا كَصَحْرَاءَ) مما همزته بدل من ألف التأنيث (بِوَأَوْ ثُنْيَا) نحو صَحْرَاءُون
وَحَمْرَاءُون ، بقلب المهمزة واوا ، وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو يجب
تصحيح المهمزة ؟ لثلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتفعل في عَشْوَاءَ :
عَشْوَاءُون ، بالهمز ، ولا يجوز عَشْوَاءُون ، وُيجَوَّزُ الــكــفــيفــيونــ في ذلك الوجهين ،
وشذ حَمْرَاءِيَّانِ بقلب المهمزة ياء ، وَحَمْرَاءُون بالتصحيح ، كما شذ قَاصِمَانِ وَعَاشُورَانِ
في قاصِمَاءِ وَعَاشُورَاءِ ، بمحذف المهمزة والألف معا ، والجيد الجارى على القياس :
قَاصِمَاءُونِ وَعَاشُورَاءُونِ .

(وَنَحْنُ عِلْمَاءَ) وقوباء مما همزته بدل من حرف الإلحاد — والعِلْمَاءُ : عصبة
العقل — وما عِلْمَاءُون بينهما منبت العرف ، والقوباء : داء معروف ينتشر ويتسع
وي تعالج بالريق ، وأصلُهم عِلْمَاءِي وقوباءِي بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس ،
ونحو (كِسَاءَ) مما همزته بدل من أصل هو واو ؛ إذ أصله كِسَاءُ (و) نحو (حِيَا)
ما همزته بدل من أصل هو ياء ؛ إذ أصله حَيَّا ، يُنْتَهِي (بِوَأَوْ أَهَمْزِ) فتفعل :
عِلْمَاءُون وَكِسَاءُون وَحَيَّاءُون ، وعِلْمَاءُون وَكِسَاءُون وَحَيَّاءُون ، نعم الأرجحُ في الأول
الإعلالُ ، وفي الأخرين التصحیح ، هكذا ذكره المصنف وفقاً لبعضهم ،

(١) وعليه جاء قول الشاعر :

كَانَا غَدْوَةَ وَبَنِي أَبِيَّنَا يَحْنَبِ عَنْبَرَةَ رَحِيْمَا مَدِيرِ

ونص سيبويه والأخفش — وتبعهما الجُزُولى — على أن التصحیح مطلقاً أَخْسَنُ ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي لللأْخَافِ أَكْثَرُ منه في المُنْقَلَبَةِ عن أصل ، مع اشتراكهما في الفلة ، وشد كِسَابَيَان بقلب المِمْزَةِ ياءً ، كما شد ثِنَابَيَان بطرفِ القَالَ ، قالوا : عَقْلَ بعيره ثِنَابَيَنْ ، والقياس بثناوين أو بثناءين ؟ لأنَّه ثُنْيَةٌ ثَنَاءٌ على وزن كَسَاءٍ تقديرًا .

(وَغَيْرَهَا مَا ذُكِرَ) من المِمْزَةِ ، وهو ما هُنْزَتْهُ أَصْلِيَّةُ ، أَيْ غَيْرِ مِبْدَلَةٍ من شَيْءٍ ، نحو قُرْاءٍ وَوُضَاءٍ (صَحَّحَنْ) في الثُّنْيَةِ ؟ فَقُولُ : قُرْاءُانَ وَوُضَاءُانَ ، والقُرْاءُ : النَّاسُكَ ، وَالوُضَاءُ : الْوَاضِيَّ ، وشد قُرْأَوَانِ بقلب المِمْزَةِ الأَصْلِيَّةِ واوا . (وَمَا شَدَ) في ثُنْيَةِ المَقْصُورِ وَالْمَدُودِ مَا تَقْدِيمَ الثُّنْيَةِ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعِهِ (حَلَّ قُصِيرَنْ) فَلَا يَقْاسِ عَلَيْهِ .

﴿ ثُنْيَهُ ﴾ : جملة ما شد من المَقْصُورِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءُ :

الأول : قوله مِذْرَوَانِ والقياس مِذْرَيَانَ كَما تَقْدِيمَ ، وَعَلَةٌ تصْحِيحِهِ أَنَّه لم يستعمل إِلَّا مَشْتَى ، فَلَمَّا لَزِمَّتِهِ الثُّنْيَةُ صَارَتِ الْوَاوُ كَأَنَّهَا مِنْ حَشْوِ الْكَلْمَةِ ، وَمَثَلَهُ فِي الْمَدُودِ ثِنَابَيَانِ ، قَالَ فِي التَّسْهِيلِ : وَصَحَّحُوا مِذْرَوَنِينَ وَثِنَابَيَنْ تصْحِيحَ شَقَاوَةِ وَسِقَايَةِ لِلزَّوْمِ عَلَيِّ الثُّنْيَةِ وَالْتَّأْنِيَّةِ ، يَعْنِي أَنَّه لَمْ يَنْطِقْ بِمِذْرَوَنِينَ وَثِنَابَيَنِ إِلَّا مَشْتَى ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِشَقَاوَةِ وَسِقَايَةِ إِلَّا بِتَأْبِيَّةِ التَّأْنِيَّةِ ، فَلَمَّا بَنَيَتِ الْكَلْمَةَ عَلَى ذَلِكَ قَوَّيَ الْوَاوُ وَالْيَاءَ لِكَوْنِهِمَا حَشْوًا وَبَعْدًا عَنِ التَّطْرُفِ فَلَمْ يُعْلَمْ ، لَكِنْ حَكَى أَبُو عَبِيدَ عَنْ أَبِي عَمْرُو مِذْرَى مُفْرَداً ، وَحَكَى عَنْ أَبِي عَبِيدَةِ مِذْرَى وَمِذْرَيَانَ عَلَى القياسِ .

الثاني : حَوْزَلَانَ وَقَهْقَرَانَ ، وَقَاسَ عَلَيْهِ الْكَوْفِيُّونَ .

الثالث : رَضَيَانِ ، وَقَاسَ عَلَيْهِ الْكَسَانِيُّ ، فَأَجَازَ ثُنْيَةَ رِضَى وَعَلَّا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ الْمَكْسُورِ الْأَوَّلِ وَالْمَضْمُومِ بِالْيَاءِ .

والذى شذ من المدود خمسة أشياء :

الأول : **ـ حَمْرَاءـ** أن بالتصحيح ، حتى النحاس أن **ـ السَّكُوفِيْنـ** أجازوه ..

والثانى : **ـ حَمْرَايَانـ** بالياء ، وحكي بعضهم أنها لغة فزارة .

والثالث : نحو قاصمان بمحذف الممزة والألف ، وفاس عليه **ـ السَّكُوفِيْنـ** .

والرابع : **ـ كَسَائِيَانـ** ، وفاس عليه **ـ السَّكَائِيـ** ، ونقله أبو زيد عن لغة فزارة .

والخامس : **ـ قُرَأَوَانـ** بقلب الأصلية واوا ، وفي **ـ كَلَامـ** بعضهم ما يقتضى

أنه لم يسمع .

(ـ وَاخْدِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعِهِ حَدَّ الْمُتَنَى تَمَّ بِهِ تَكْمِيلًاـ)

يعنى إذا جمعت المقصور الجمجم على حد المتنى — وهو جم المذكر السالم — حذفت ما تكمل به — وهو ألف — لالتقاء الساكنين ، (ـ وَالْفَتْحـ) أي الذى قبل الآف المخدوفة (ـ أَبْقِيْ مُشْعَرًا بِمَا حُذِفَـ) وهو ألف نحو « **ـ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَـ** » **ـ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لِمَنَ الْمُضْطَفِنَـ** » .

﴿ـ تَبَيَّنَاتـ﴾ : الأول : أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما أللته زائدة وما أللته غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين ، وأما **ـ السَّكُوفِيْنـ** فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً ، ونقله المصنف عنهم في ذي الآلف زائدة نحو **ـ حُبْلَىـ** مسمى به ، قال في شرح التسهيل : فإن كان أعمجيا نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين ؛ لاحتمال الزيادة وعدمهها .

الثانى : إنما لم يذكر حكم المدود إذا جمع هذا الجمجم حالته على ما علم في الثنوية ؛ فإن الحكم فيما فيه على السواء ، فتقول في **ـ وُضَاءـ** و**ـ وُضَّاءـ** بالتصحيح ، وفي **ـ تَحْرَاءـ** علما لم ذكر **ـ تَحْرَأَوْنَـ** بالواو ، ويجوز الوجهان في نحو **ـ عِلْبَاءـ** و**ـ كِسَاءـ** على مذكرة .

الثالث : كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المقصوص تمحذف في هذا الجم وَكُسْرِهَا^(١) ، فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو جاء القاصُونَ ورأيت القاصِينَ .
 (وَإِنْ جَمْتَهُ) أى المقصورَ (بِتَاءٍ وَأَلْفٍ * فَأَلْفَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ)
 الألف : مفعول به لـأَلْفَ مـقـدـمـا ، وَقَلْبَهـا : نصب على المصدرية ، يعني
 أن المقصور إذا جمع بالألف والباء قلبت ألفه مثل قلبه إذا ثنى ؛ فتقول :
 حُبَّلَيَاتٌ ، وَمُضْطَعَفَيَاتٌ ، وَمُسْتَدَعَيَاتٌ ، وَفَتَيَاتٌ ، وَمَقَاتٌ في جمع مـقـى مـسـمـى بـهـا
 أـنـتـى بـالـيـاءـ ، وتـقـوـلـ : فـجـعـ عـصـاـمـاـ وـأـلـاـ وـإـذـاـ مـسـمـى بـهـنـ إـنـاثـ : عـصـوـاتـ وـأـلـوـاتـ
 وـإـذـوـاتـ بـالـاوـ ؛ لـمـاـ عـرـفـتـ فـالـثـنـىـ .

﴿تنبيه﴾ : حكم المدود والمقصوص إذا جمع هذا الجم حـكـمـهـماـ إذاـ ثـنـىـ أـيـضاـ ،
 فـلـمـ يـذـكـرـهـماـ إـحـالـةـ عـلـىـ ذـلـكـ ، وـإـنـاـ ذـكـرـ المـقـصـورـ وـإـنـ كـانـ كـذـلـكـ لـاـخـلـافـ حـكـمـهـ
 فـيـ جـمـيـعـ التـصـحـيـحـ كـاـ عـرـفـ .

(وَتَاءٌ ذِي الثَّانِيَةِ الْزِيَّانِ تَثْنِيَةً) تاء : مفعول أول بـالـزـمـنـ ، وـتـنـحـيـةـ : مـفـعـولـ
 ثـانـ ، أـيـ ماـ آخـرـهـ تـاءـ منـ المـقـصـورـ وـغـيرـهـ تـمحـذـفـ تـاؤـهـ عـنـ جـمـعـهـ هـذـاـ الجـمـ ،
 ثـلـاثـ يـجـمـعـ بـيـنـ عـلـامـتـيـ تـأـنـيـثـ ، وـيـعـالـمـ الـاسـمـ بـعـدـ حـذـفـهـاـ معـالـمـةـ الـعـارـىـ
 مـنـهـاـ ؛ فـتـقـوـلـ فـيـ مـسـلـمـةـ : مـسـلـمـاتـ ، وـإـذـاـ كـانـ قـبـلـهـاـ أـلـفـ قـلـبـتـ عـلـىـ حدـ
 قـلـبـهـاـ فـيـ التـثـنـيـةـ ، فـتـقـوـلـ فـيـ فـتـأـةـ : فـتـيـاتـ ، وـفـيـ قـنـأـةـ : قـنـوـاتـ ، وـفـيـ مـفـطـاـةـ :
 مـفـطـيـاتـ ، وـإـذـاـ كـانـ قـبـلـهـاـ هـرـةـ تـلـيـ أـلـفـاـ زـائـدـةـ صـحـحتـ إـنـ كـانـتـ أـصـلـيـةـ ، نـحوـ
 قـرـاءـةـ وـقـرـاءـاتـ ، وـجـازـ فـيـهاـ الـقـلـبـ وـالـتـصـحـيـحـ إـنـ كـانـتـ بـدـلاـ مـنـ أـصـلـ ، نـحوـ بـيـاءـةـ .
 فـيـقـالـ : بـيـاءـاتـ وـبـيـاءـاتـ كـاـفـ التـثـنـيـةـ .

* * *

(١) وـكـسـرـهـاـ : يـجـوـزـ أـنـ يـقـرـأـ بـالـضـمـ عـطـفـاـ عـلـىـ الضـمـيرـ الـمـسـتـترـ فـيـ «ـتـحـذـفـ»ـ وـبـالـضـبـ
 طـلـيـ أـنـهـ مـفـعـولـ مـعـهـ ، وـبـالـجـلـرـ عـطـفـاـ عـلـىـ الـمـصـدـرـ الـمـسـتـكـرـ مـنـ أـنـ وـمـعـواـهـ ، وـعـلـىـ كـلـ حـالـ
 فـالـعـبـارـةـ غـيرـ مـسـتـقـيمـةـ ؛ لـأـنـ الـمـكـسـورـ هـوـ مـاقـبـلـ الـيـاءـ ، لـاـ الـيـاءـ نـفـسـهـ .

(وَالسَّالِمُ الْعَيْنُ الْثَلَاثِيُّ اِنْهَا اُنْلَىٰ إِتْبَاعُ عَيْنِ فَاءَهُ بِمَا شُكِّلَنَ)

(إِنْ سَارَكَنَ الْعَيْنُ مُؤْنَثًا بَدَا) يعني أن ما جمع بالألف والناء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً.

والشروط المذكورة خمسة :

الأول : أن يكون سالم العين ، واحتزز به عن شيئاً ؛ أحدهما : المشددة نحو جنة وجنّة وجنة وجنة ؟ فليس فيه إلا النسرين ، والآخر : ما عينه حرف علة ، وهو ضربان : ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانية ، نحو تارة ودولة وديعة ؟ فهذا يبقى على حاله ، وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة ، وهذا فيه لفثان : لغة هذيل فيه الإتباع ، ولغة غيرهم الإسكان ، وسيأتي ذكره .

الثاني . أن يكون ثلاثة ، واحتزز به من الرباعي ، نحو جمفر وخرنق وفشنق أعلاه لإناث ؟ فإنه يبقى على حاله .

الثالث : أن يكون اهـماً ، واحتزز به من الصفة ، نحو ضخمة وحلقة وحلوة ؟ فليس فيه إلا النسرين .

الرابع : أن يكون ساكن العين ، واحتزز به من متحركها ، نحو شجرة ونبقة وسمرة ؟ فإنه لا يغير ، نعم يجوز الإسكان في نحو ثقبات وسمرات كما كان جائزًا في المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمجم .

الخامس . أن يكون مؤنثاً ، واحتزز به من المذكر ، نحو بيكر ؟ فإنه لا يجمع هذا الجمجم ، فلا يكون فيه الإتباع المذكور .

ولا يشترط للإتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله : (مُخْتَبِأً بِالتاءِ أَوْ مُجَرَّدًا) فمثال المستكمل للشروط المذكورة مختلفاً بالباء جفنة وسدرة

وغرفة ، ومثاله مجردًا منها دعْد وفِند وجُمل ، فتقول في جمعها الجمجم المذكور : جَفَنَات ، وسِدِرَات ، وغُرُفَات ، ودَعَدَات ، وهِندَات ، وجُمُلات .

(وَسَكَنَ التَّابِلِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَفَةً بِالْفَتْحِ ؛ فَكُلُّاً قَدْ رَوَوا)
أى يجوز في العين بعد الفاء المضومة أو المكسورة وجهان مع الإتباع ، وهو
الإسكان والفتح ؛ ففي نحو سِدِرَة وهِندَة من مكسور الفاء وغُرْفَة وجُملَة من مضومها
ثلاث لفافات : الإتباع ، والإسكان ، والفتح .

﴿تبهان﴾ : الأول : أشار بقوله : « فَكُلَا قد رووا » إلى أن هذه اللفافات
متقولة عن المرء ، خلافاً لمن زعم أن الفتح في نحو غُرَفَات إما هو على أنه جمع غُرَف ،
ورُدُّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهلاً من ادعاء جمع الجمجم ، ورد السيرافي بقولهم :
ثلاث غُرَفَات^(١) بالفتح .

الثاني : أفهم كلامه أن نحو دَعْد وجَفَنَة لا يجوز تسكينه مطلقاً ، واستثنى من ذلك
في التسهيل مقتل اللام كظَبَّيات ، وشبه الصفة ، نحو أهل وآهَلَات ؟ فجائز فيما
التسكين اختياراً .

(وَمَنَّعُوا اِتَّبَاعَ) الكسرة فيها لامه واو ، وإتباع الضمة فيها لامه ياء ، كما في (نَحْوِ
ذِرْوَه * وَزِبِيَّه) لاستئصال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ، ولا خلاف في ذلك
(وَشَدَّ كَسْرُ حِرْوَه) فيها حكاه يonus من قوله : حِرَوَات بكسر الراء ، وهو في غاية
الشذوذ ؛ لما فيه من الكسرة قبل الواو .

﴿تبهات﴾ : الأول : قد ظهر أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير
الشروط السابقة .

(١) وجَهَ رد السيرافي أنه لو كان « غرفات » جمع الجمجم لـكان أقل ما يصدق عليه
تسعة أفراد ، فلا يصح قوله « ثلاث غرفات » .

الثاني: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح في نحو (ذِرْوَةٍ وَزُبْيَةً) إذ لم يتعرض لمنع غير الإتباع ، وبه صرح في شرح الـكافية .

الثالث: فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ونحو خطوة ونحو خطوة ، ومنع بعض البصريين الإتباع في نحو خطوة ؟ لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى في التسهيل ، ومنع القراء إتباع الـكسرة مطلقاً فيما لم يسمع ، والصحيح جواز مطلقاً . قال ابن عصفور : كما لم يختلفوا بجتماع ضميين والواو ، كذلك لم يختلفوا بجتماع كسرتين والياء .

* * *

(وَنَادَرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَنَّاسٍ انتَقَى)
أى ما ورد من هذا الباب مخالف لما تقدم فهو إما نادر ، وإما ضرورة ، وإما لغة قوم من العرب .

فمن النادر قول بعضهم : كهـلـات بالفتح ، حـكـاه أبو حـاتـم ، وقياسـهـ الإـسـكـان ؛ لأنـهـ صـفـةـ ، ولا يـقـاسـ عـلـيـهـ ، خـلـافـاـ لـقـطـرـبـ ، ولا حـجـةـ فـيـ قـوـلـمـ : لـجـيـاتـ وـرـبـاتـ فـيـ جـمـعـ لـجـبـةـ وـرـبـنـةـ ؛ لأنـ منـ العـرـبـ مـنـ يـقـولـ لـجـبـةـ وـرـبـنـةـ ، فـاستـغـنـىـ بـجـمـعـ المـفـتوـحـ عـنـ جـمـعـ السـاـكـنـ .

ومن النادر أيضاً قول جميع العرب «عـيـراتـ» بكسر العين وفتح الياء جـمـعـ عـيـرـ ، وهـيـ الأـبـلـ الـتـىـ تـحـمـلـ الـمـيـرـةـ ، وـالـعـيـرـ مـؤـنـةـ ، وـذـهـبـ الـمـيـرـ وـالـزـجـاجـ إـلـىـ أـنـهـ عـيـراتـ بـفـتـحـ الـعـيـنـ ، قالـ المـيـرـ : جـمـعـ عـيـرـ وـهـوـ الـحـلـلـ ، وـقـالـ الزـجـاجـ : جـمـعـ عـيـرـ الـذـىـ فـيـ الـسـكـنـ أـوـ الـقـدـمـ (١) وـهـوـ مـؤـنـثـ ، وـمـنـهـ أـيـضاـ جـرـوـاتـ كـاـنـتـ تـقـدـمـ .

وـمـنـ الـفـرـوـرـةـ قـوـلـهـ :

(١) هو العظم الثاني في وسط الـكـنـفـ أو وسط الـقـدـمـ .

١١٥٩ - وَحَمِلَتْ زَفَرَاتِ الصُّبْحِيِّ فَأَطْفَلَهَا

وَمَالِي زَفَرَاتِ الْقَسْبِيِّ يَدَانِ

وقول الراجز :

* فَذَسْتُرِيعَ النَّفْسَ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

وقياسه الفتح .

ومن المتقى إلى قوم من العرب الإنبعاع في نحو بيضة وجوزة من المعتل العين ؟

فيها لغة هذيل ، ومنه قول شاعرهم :

١١٦٠ - أَخُو بَيْضَاتِ رَائِعٍ مَتَأْوِبٍ

[رَفِيقٌ يَمْسَحُ الْمَسْكِبَيْنِ سَبُوحٌ]

وبلغتهم قريء « ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ » ومن المتقى إلى قوم أيضا نحو ظبيات وأهلات ياسكان العين كما تقدم .

﴿ خاتمة ﴾ : يتم في الثناء والجمع بالألف والفاء من المذوف اللام ما يتم في الإضافة ، وذلك نحو قاض وشج وأخ وحمر وهن من الأسماء الستة ، يقول : قاضيان ، وشحيان ، وأبوان ، وأخوان ، وحموان ، وهنوان ، كما تقول : هذا قاضيك وشحيمك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك ، وشد أيان وأخان ، وما لا يتم في الإضافة لا يتم في الثناء ، وذلك نحو أسم وأبن ويد ودم وحر وغد وقم ، فتقول : أسمان ، وأبنان ، ويدان ، ودمان ، وحران ، وغدان ، وفمان ، كما تقول : اسمك وابنك ويدك دمك وحرك وغضبك وفمك ، وشد قمأن وفميان ، وأما قوله :

١١٦١ - يَدَيَانِ بَيْضَادَانِ عِنْدَ مَحَلِّمٌ

[قد تمنيتك أن تضام وتضهدأ]

وقوله :

١١٦٢ - [َلَوْ أَنَا مَلِ حَجَرٍ ذُخِنْتَا]
جرَى الدَّمَيَانِ يَأْخُذُهُ الْيَقِينِ

فضرورة .

جمع التكسير

جمع التكسير : هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير صيغة واحدة لفظاً أو تقديراً .

وَقَسَّمَ المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام ؛ لأنَّه إما بزيادة كثِنْوٍ
وَصِنْوَانٍ ، أو بنقص كثِنْمَة وَنُخْمَ ، أو تبديل شكل كَأَسَد وَأَسَد ، أو بزيادة
وتبديل شكل كَرْجُل وَرِجَال ، أو بنقص وتبديل شكل كَفَضِيل وَفُضِيل ،
أو بهنَّ كَفُلَام وَغِلَام .

وإما قلت « بصورة تغيير » لأن صيغة الواحد لا تغير حقيقة ؛ لأن الحركات
التي في الجمجمة غير الحركات التي في المفرد .

والتبديل المقدر في نحو فُلك وَلَاص وَهِجَان وَشَمَال للخلقية . قيل : ولم يرد غير
هذه الأربع ، وذكر في شرح السكافية من ذلك عِفتان وهو القوى الجاف ؟ فهذه
الألفاظ الخمسة^(١) على صيغة واحدة في المفرد والجمع ، ومذهب سيبويه أنها
جموع تكسير ، فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ، ففُلك
إذا كان مفرداً كُفُل ، وإذا كان جمماً كَبُذْن ، وعِفتان إذا كان مفرداً كِسِرْخَان ،
وإذا كان جمماً كِغِنمَان ، وكذا باقيها ، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فُلْكَانِ

(١) زاد بعضهم على هذه الخمسة لفظ « كنار » في قولهم : ناقة كنار بزنة كتاب ، ونوق
كنار بزنة جبال ، وزاد قوم لفظ « إمام » في قولهم : هذا إمام ، وهؤلاء إمام .

وَدِلَاءَ صَانِ ؟ فَعُلِمَ أَنْهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا بِهَا مَا قَصَدُوا بِنَحْوِ جُنْبٍ مَا اشْتَرَكَ فِيهِ الْوَاحِدُ وَغَيْرُهُ حِينَ قَالُوا : هَذَا جُنْبٌ ، وَهَذَا جُنْبٌ ، وَهُؤُلَاءِ جُنْبٌ ؟ فَالْفَارَقُ عِنْدَهُ بَيْنَ مَا يَقْدِرُ تَغْيِيرُهِ وَمَا لَا يَقْدِرُ تَغْيِيرُهِ وَجُودُ التَّقْنِيَّةِ وَعَدَمُهَا ، وَعَلَى هَذَا مَثْبُوتُ الْمَسْنَفِ فِي شِرْحِ الْكَافِيَّةِ ، وَخَالِفُهُ فِي النَّسْهِيلِ فَقَالَ : وَالْأَصَحُّ كُونُهُ — بَعْنِي بَابُ فُلُكَ — اسْمَ جَمْعِ مُسْتَقْبَلِيَا عَنْ تَقْدِيرِ التَّغْيِيرِ .

﴿تَنْبِيهٍ﴾ : لَا يَرِدُ عَلَى التَّعْرِيفِ الْمَذُورِ نَحْوُ جَمَاتٍ وَمُضَطَّفَاتٍ ؟ فَإِنَّ التَّغْيِيرَ فِيهَا لَا دَخْلٌ لَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمِيعِ ؟ فَإِنْ تَقْدِيرُ عَدَمِهِ لَا يَخْلُو بِالْجَمِيعِ .

وَاعْلَمُ أَنْ جَمْعَ التَّكْسِيرِ عَلَى نَوْعَيْنِ : جَمْعَ قَلْمَةٍ ، وَجَمْعَ كَثْرَةٍ ؛ فَدَلُولُ جَمْعِ الْقَلَةِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ إِلَى عَشَرَةً ، وَمَدْلُولُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ مَا فَوْقَ الْعَشَرَةِ إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ ، وَبِسْتَعْلَمُ كُلَّ مِنْهُمَا مَوْضِعُ الْآخِرِ مَجازًا كَمَا سَيَّلَ ، وَلِلْأُولَى أَرْبَعَةٌ أَبْنَيَّةٌ ، وَلِلثَّانِي ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ بَنَاءً ، وَقَدْ بَدَا بِالْأُولَى فَقَالَ :

(أَفْعِلَةُ أَفْعَلُ نِعَمٌ فِي قَلْمَةٍ نَعَمْتَ أَفْعَالَ مُجُوعٍ قِلْمَةً)

أَيْ كَأَسْلِحَةٍ وَأَفْلُسٍ وَفِتْنَةٍ وَأَفْرَاسٍ .

﴿تَنْبِيهَاتٍ﴾ : الْأُولَى : ذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنْ مِنْ جَمْعِ الْقَلَةِ فُعْلَلُ نَحْوُ ظُلَمَ ، وَفُعْلَلُ نَحْوُ نِعَمَ ، وَفُعْلَلَةُ نَحْوِ قَرَادَةَ ، وَذَهَبَ بِعِضُّهُمْ إِلَى أَنْ مِنْهَا فَعْلَةٌ نَحْوُ بَرَرَةَ ، نَفْلَهُ ابْنُ الدَّهَانَ ، وَذَهَبَ أَبُو زِيدُ الْأَنْصَارِيُّ إِلَى أَنْ مِنْهَا أَفْعَلَاءُ نَحْوُ أَصْدِيقَاهُ ، نَفْلَهُ أَبُوزَكْرِيَا التَّبرِيزِيُّ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ كُلُّهُ مِنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ .

الثَّانِي : ذَهَبَ ابْنُ السَّرَاجِ إِلَى أَنْ فُعْلَةً اسْمَ جَمْعٍ ، لَا جَمْعَ تَكْسِيرٍ ، وَشُبِّهَتْ أَنَّهُ لَمْ يَطْرُدْ .

الثَّالِثُ : يَشَارِكُ هَذِهِ الْأَبْنَيَّةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْقَلَةِ جَمِيعًا التَّصْحِيحُ .

الرابع : إذا قُرِنَ جمع القلة بـأي التي للاستفراغ ، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة ، نحو « إنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ » وقد جَمِعَ الأمرين قولُ حسان :

١٦٣ — لَنَا الْجَفَنَاتُ الْفُرُّ يَمْقُنُ فِي الصُّبْحِ
وَأَشِيفَنَا يَقْطُرُنَ مِنْ نَجْدَةِ دَمًا

(وَيَقْضِي ذِي بِكْثَرَةٍ وَضَمَّاً بِفِي) أي بعضُ هذه الأبنية يأتى في كلام العرب بالكثرة (كأَرْجُل) في جمع رِجْل ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ، ونظيره عُنق وأعناق ، وفُؤاد وأفُؤدة (وَالْمَكْسُنُ) من هذا وهو الاستفناه بيناء الكثرة عن بناء القلة (جَاء) وضما (كالصُّبْحِي) جمع صفة وهي الصخرة للمساء ، وكَرْجُل ورِجَال ، وقلب وقلوب ، وصُرَدٌ وصِرَدَان .

﴿تَبَيَّنَ﴾ : الأول : كـا يغنى أحدهما عن الآخر وضما كذلك يغنى عنه أيضًا استعمالا لتربينة مجازا نحو « ثلاثة قروء ». .

الثاني : ليس الصُّبْحِيُّ ما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة ؛ لورود جمع القلة على المبهرى وغيره صفة وأصنافه .

واعلم أن اصطلاح النحوين في المجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون : يجمع على كذا وكذا ، وعَكَسَ المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمجم فيقول : هذا الوزن يطرد في كذا وكذا ، ولكل وجه ، وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال :

(لَفَلِ إِنْتَمَا صَحَّ عَيْنَنَا أَفْعُلُ وَلَرَبَّابَاعِيْ أَسْمَاً أَيْضًا يُجْمَلُ)

يعنى أن أفعالاً أحداً جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات :

الأول : ما كان على فعل بشرطين : أن يكون اسماء ، وأن يكون محييـ العين ، فشمل نحو فَلْس وَكْفٌ وَدَلْوٌ وَرَظَبٌ وَوَجْهٌ ، فنقول في هذه : أَفْلُسٌ ، وَأَكْفٌ ، وَأَدْلِـ ،

وأنطِبْ ، وأُوجَهْ ، واحتَرَز بقوله « اسماً » من الصفة نحو ضَخْم ؛ فلا يجمع على أَفْعُل ، وأَمَا عَبْدٌ وأَعْبُدُ فـ« فَالغلبة الاسمية » ، وبقوله « صَحْ عَيْنَا » عن مقتل العين نحو بَكَرٍ وَبَيْتٍ وَثَوْبٍ ؛ فلا يجمع على أَفْعُلٍ ، وشذ قياساً قوْلُمْ أَعْيُنْ ، وقياساً وسِمَاعاً قوْلُه : *

١١٦٤ - لَكُلْ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتَ أَنُوْبَا
[زَيَّاتَةً وَأَيْمَنَةً الْمَعْصَبَا]
* [حَتَّى أَكَنْتَسَيْ الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشَيْبَا] *

وقوله :

١١٦٥ - كَانَهُمْ أَسِيفٌ بِيَضْ يَمَانِيَةٍ
[عَصْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثْرُ]

والثاني : ما كان رباعياً ، بأربعة شروط : أن يكون اسمًا ، وأن يكون قبل آخره مَدَّةً ، وأن يكون مؤنثاً ، وأن يكون بلا علامة ، وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله (إنْ كَانَ) أي الاسم الرابع (كالعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدَّ وَتَأْنِيَثٍ وَعَدَ الأَخْرُفِ) فشمل ذلك نحو عَنَاقٍ وَذَرَاعٍ وَعَقَابٍ وَيَمِينٍ ؛ فيقال فيها : أَغْنَقُ ، وَأَذْرَعُ ، وَأَعْقَبُ ، وَأَيْمَنُ ، فإن كان الرابع صفة نحو شُجَاعٍ ، أو بلا مَدَّة نحو خِنْصَرٍ ، أو مذكراً نحو حِمَارٍ ، أو بعلامة التأنيث نحو سَيَاحَة ، لم يجمع على أَفْعُلٍ . ونَدَرَ من المذكر طِحَالٌ وَأَطْحُلٌ ، وَغَرَابٌ وَأَغْرَبٌ ، وَعَتَادٌ وَأَعْتَدٌ ، وَجَنِينٌ وَأَجْنِنٌ ، وَأَنْبُوبٌ وَأَنْبِيبٌ ^(١) وَمَوْهَا .

﴿ تنبِيهات ﴾ : الأولى : ما ذكرته من الشروط وغيرها ما يأخذ من كلامه ؛ ففهم من تمثيله بالعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ أن حركة الأول لا يتشرط أن تكون فتحة ولا غيرها ؛ لتمثيله بالمفتوح

(١) السَّكَلامُ فِي الْرَّبَاعِيِّ ، وَحِرَوفُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ .

والكسور ، وفيهم من إطلاق قوله «في مد» «أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء ، وفهم الشرط الرابع – وهو التعرّى من العلامة – من قوله « وعد الأحرف » ؟ إذ لو لا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة ؛ لأنّه صرّح أولاً بالرّباعي .

الثاني : مما حفظ فيه أ فعل من الأسماء فَلَّ نحو جَلَّ وأجَبَلَ ، وَقَلَّ نحو ضَبَعْ وأضَبَعْ ، وَقَلَّ نحو قُفَلَ وأقْفَلَ ، وَقَلَّ نحو قُرْطَ وَأقْرَطَ^(١) ، وَقَلَّ نحو ضَاحَ وَاضْلَعَ وَقَلَّةَ نحو أَكْمَةَ وَآكِمَ ، وَقَلَّةَ نحو نِعْمَةَ وَآنِمَ ، وَفِي مِنْ مطلقاً أَنَّ اسْمَا وَصَفَةَ نحو ذِئْبَ وَأَذْوَبَ ، وَجِلْفَ وَأَجْلَفَ ؛ فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهَا . وَلَمْ يَسْمَعْ فِي مِنْ بَكْسَرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ، وَلَا فِي قَلَّ بِضمِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ إِلَّا قَوْلَمْ رَبِيعَ وَأَزْبَعَ .

الثالث : ليس التأنيث مصححاً لاطراد أفعال في فعل نحو قَدَم ، خلافاً ليونس ،
ولأن في فعل نحو قِدْر ، ولا في فعل نحو ضَلَع ، ولا ما قبله نحو قَدَم وضَبَع وغُول
وعنْق خلافاً للفراء .

三

(وَغَيْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطْرَدٌ مِنَ الظَّلَانِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ بَرَدٌ)

يعنى أن أفعالا يطرد فى جمع اسم ثالثى لم يطرد فيه أفعال ، وهو فعل الصحيح العين ، فاندرج فى ذلك فعل المعتل نحو باب ونوب وسيف ؟ وغير فعل من أوزان الثالثى ، وهى فعل نحو حزب وأحزاب ، وفعل نحو صلب وأصلاب ، وفعل نحو جمل وأجمال ، وفعل نحو واعل وأوزاعل ، وفعل نحو عاصد وأعضاً ، وفعل نحو عنق وأعناق ، وفعل نحو رطب وأرطاب ، وفعل نحو ابل وأبابا ، وفعل

(١) الصواب التحيل بعنق وأعنة؛ لأن القرط ساكن الوسط كالقفيل .
 (٢) — الأشخاص في

نحو ضلَعِ أَضْلَاعٍ ، واحترز بقوله «إِسْمَا» من الوصف ؛ فإنه لا يجمع على أفعالٍ إلا ما شد
 مما سيأتي التبييه عليه .

﴿تَبَيَّنَاتٍ﴾ : الأول : جَمَلٌ في التسهيل أفعالاً قليلاً في فَعَلَ المعتل العين نحو
باب و مال . و نادرًا في فُعْلٍ نحو رُطْبٍ و رَبْعٍ ، ولازما في فِعْلٍ نحو إِيلٍ ، و غالباً
في الباقي .

الثاني : لا يؤخذ من كلامه هنا حَكْمٌ جَمَعَ فَعَلَ الصَّحِيحَ العِينَ عَلَى أَفْعَالٍ ، وقد
سُمعَ منه قوله :

١١٦٦ - مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَانِخِ يَدِي مَرَّاخٍ
رُغْبِ الْخُواصِلِ لِأَبَاءِ وَلَا شَجَرُ

وقوله :

١١٦٧ - وَجَدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ
وَزَانْدُكَ افْتَبَ أَزْنَادَهَا

يجمع فَرْنَخ على أَفْرَانِخ و زَانْد على أَزْنَاد . ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس ، وعليه مشى
في التسهيل . وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو أَفْلَافُ أو وَأَوْ نَحْوُ وَهُمْ .
وظاهر كلامه في شرح السكافية موافقته على الثاني ؛ فإنه قال : إن أفعالاً أكثُرُ من
أَفْعَلٍ في فَعَلِ النَّذِي فاؤه واو كَوْفَتْ وأوقات ، وَوَصْفٌ وَأَوْصَافٌ ، وَوَقْفٌ وَأَوْقَافٌ ،
وَوَكْرٌ وَأَوْكَارٌ ، وَوَعْزٌ وَأَوْعَارٌ ، وَوَغْدٌ وَأَوْغَادٌ ، وَوَهُمْ وَأَوْهَامٌ ، فاستثنوا ضم عين
أَفْعَلٍ بعد الواو فمدلوا إلى أفعال ، كما عدلوا إليه فيما عينه متعللة ، وكاشذ في المعتل
أَعْيُنْ وَأَنْوُبْ كذلك شذ فيما فاؤه واو أَوْجَهُ ، هذا لفظه بمحروفة . ثم قال : إن المضاعف
من فَعَلِ الْكَالْذِي فاؤه واو في أن أفعالاً في جمعه أكثر من أَفْعَلٍ كَمْ وَأَعْمَامٌ ، وَحَدَّدَ

وأجداد ، ورَبَّ وأرباب ، وَبَرَّ وأبرار ، وشَتَّ وأشتات ، وفنَّ وأنفان ، وفَذَ وأنذاذ ،
هذا أيضاً لفظه .

الثالث : مما حفظ فيه أفعال فَعِيل بمعنى فاعل ، نحو شَهِيد وأشْهَاد ، وفاعل نحو
جاهل وأجْهَال ، وفعَال نحو جَيَان وأجيَان ، وفَوْلَ نحو عَدُو وأعداء ، وفَقَلَة نحو
هَضِبة وأهْضَاب ، وفَنَّة نحو نَضْوَة وأنضَاء ، وفَقَلَة نحو بُرْكَة وأبرَك ، والبركة طَارِ من
طَيْرِ الماء ، وفِعْلَة نحو نَمِرة وأنْمَار^(١) . وقالوا : جَافٌ وأجلاف ، وحُرٌّ وأخْرَار ، وفِعَاطٌ
وأفَاط ، وغُثَاء ، وأغْشَاء ، وأغْيَد وأغْيَاد ، وخَرِيدَة وأخْرَاد ، ووَادٌ وأوْدَاء ، ودَرَطَة
وأذْوَاط^(٢) ، ضرب من المناكب تلسم . وقالوا أيضاً : أموات لجمع مَيْتَة وَمَيْتَة ، وَكُلَّ
ذَلِكَ شَاذٌ لا يقاس عليه .

(وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ قِفْلَانُ فِي قُتْلٍ ، كَفَوْلَمِ صِرْدَانُ)
أى أن الفالب في قُتل — بضم الفاء وفتح العين — أن يجمع على فُقلان
بكسر الفاء — كفولم في صُرَد : صِرْدَانُ ، وفي جُرَد : جِرْدَان ، وفي نُفَرٍ : نِفْرَان ،
وأشعار بقوله : « غالباً » إلى ما شذ من ذلك نحو رُطب وأزطاب .
(نبنيه) : نص في غير هذا الكتاب على أن قِفلان مطرد في قُتل ، وَكَلامُه هنا
غير مُوفٍ بذلك .

(فِي أَسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيَّةٍ مَدَّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ إِنْمِ اطْرَدَ)

(١) النمرة — بفتح فكسر — ضرب من البسط .

(٢) ضبط اليماني اللوطة بضم الدال وسكون الواو ، والذى يؤخذ من القاموس أنه
يعنى الذال .

أفضلة : مبتداً ، واطرد : خبره ، وف اسم وعهم : يتعلقان باطرد ، وبمد : في موضع جر صفة لاسم ، وناث : صفة لمد .

يعنى أن أفعيلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بعد قبل آخره؛ نحو طعام وأطعمة، وَغَيْفٌ وَأَرْغَفَةٌ، وَعُمُودٌ وَأَنْعِمَّةٌ، وَاحترز بالاسم من الصفة، وَبالمذكر من المؤنث، وبالرباعي من الثنائي، وبالمد الثالث من العارى عنه؛ فلا يجمع شى من ذلك على أفعيلة، إلا ما شذ من قولهم صحيح وأشححة وهو صفة، وَعِقَابٌ وَأَعْقَبَةٌ وهو مؤنث، وَقَدْحٌ وَأَقْدَحَةٌ وهو ثلائى، وجائز واجوزة وليس مده ثالثا، والجائز : الخشبة المتدلة في أعلى السقف، وما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقايس عليه قولهم : نَجْدٌ وَأَنْجِدَةٌ، وَصُلْبٌ وَأَصْلِبَةٌ، وَبَابٌ وَأَبْوَبَةٌ ، وَرَمَضَانٌ وَأَرْمِضَةٌ ، وَعَيْلٌ وَأَعْوَلَةٌ ، وَجِزَّةٌ وَأَجِزَّةٌ ، وَنَضِيضةٌ وَأَنْضَنَةٌ ، وَقِنْ وَأَقِنَّةٌ ، وَخَالٌ وَأَخْوَلَةٌ ، وَفَقَانٌ وَأَقْيَنَةٌ ، والجزء : صوف شاة بجزورة، والنضيضة : المطرة القليلة .

(والرَّمْمَةُ) أي الجمَعُ على أَفْعَلَةٍ (فِعَالٍ) بالفتح (أَوْ فِعَالٍ) بالكسر
 (مُصَاحِّيٌّ تَضْعِيفٌ أَوْ إِعْلَالٌ) فالأول نحو بَقَاتٍ وَأَبْيَةٍ، وَزِمَامٍ وَأَزْمَةٍ، وَالثَّانِي نحو
 «قَبَاءٍ وَأَفْبَيَةٍ، وَإِنَاءٍ وَأَنَيَةٍ». وَشَذَّ مِنَ الْأَوَّلِ عِتَانٌ وَعَنْنٌ، وَحَجَاجٌ وَحُجُّجٌ،
 وَمِنَ الثَّانِي قَوْلَهُمْ فِي جَمْعِ سَمَاءٍ بِعْنَى الْمَطَرِ سُمَىٰ، وَسَمِعَ أَيْضًا أَنْتَيْهَا عَلَى
 الْقِيَاسِ، وَسَيَانِي تَقْيِيدٌ كَلَامُهُ هُنَا بِمَا ذَكَرْتُهُ فِي قَوْلِهِ «مَالٌ يَضَاعِفُ فِي الْأَعْدَى»
 ذُو الْأَلْفِ».

10

(ُفَلْ) بضم الفاء وسكون العين - جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسي ، وسماعي فالقياسي ما كان جمه (أَنْهَوْ أَنْهَرَوْ أَنْهَرَ) وصفين متقابلين ؛ فقول فيهما حمر ؛ أولاً فقل وفملاء

وصفين منفردين ملائخ في الخلقة ، نحو أَكْمَرُ لِلْعَظِيمِ الْكَمْرَة ، وَأَدَرَ ، وَرَتْقَاء ، وَغَفَّالَة؛
فتقول فيها : كُمْرٌ وَأَدْرٌ وَرَتْقٌ وَغَفَّلٌ ، فإن كانا منفردين ملائخ في الاستعمال خاصة نحو
رَجُلٌ آتَى امرأة عَجَزَاء ، إذ لم يقولوا : رَجُلٌ أَعْجَزٌ وَلَا امْرَأَةً أَلْيَاهُ ، في أشهر اللغات:
في اطّراد قُلْ حِينَئِذ خلاف ، نص في شرح السكافية على اطّراده ، وتبعه الشارح ،
ونص في التسهيل على أن فُعلًا في محفوظ ، وإطلاقه هنا يوافق الأول .

﴿نبهات﴾ : الأول : يجب كسرُ فاء هذا الجمُع فيما عينه ياه نحو بِيْضٍ ؛ لما سيدرك
في التصريف .

الثاني : يجوز في الشعر ضمُّ عينه بثلاثة شروط : صحة عينه ، وصحة لامه ، وعدم
التضييف ، كقوله :

١٦٨ - [طَوَى الْجَدِيدَ إِنِّي مَا قَدْ كُنْتُ أُشْرِمُ]
وَأَنْكَرَتِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النُّجُولَ

وهو كثير ؛ فإن اعتلت عينه نحو بِيْض وسُود ، أو لامه نحو عَيْنٍ وعَشْوٍ ، أو كان
مضاعفًا نحو غُرْ جمُع أَغَرٌ ؛ لم يجز الفم .

الثالث : من قسم الساعي من هذا الجمُع قولهم بَدَنَة وَبَدَنٌ ، وأَسْدَوْأَسْدٌ ، وَسَقْفٌ
وسَقْفٌ ، وَثَنِي وَثَنِي ، وَعَفْوٌ وَعَفْوٌ ، وَنَمُومٌ وَنَمٌ ، وَعَيْمَةٌ وَعُمٌ ، وَبَازِلٌ وَبَزْلٌ ،
وَعَانِدٌ وَعَوْذٌ ، وَحَاجٌ وَحَجَّ ، وَأَظَلٌ وَظَلٌّ ، وَنَقْوَقٌ وَنُقٌّ ، والنقوق : الصَّفَدَعَةُ الصَّبَيَاخَةُ
والنِّمُومُ : النِّمَامُ ، والعَيْمَةُ : النَّخْلَةُ الطَّوِيلَةُ ، والأَظَلُّ : باطنُ الْقَدْمِ ، والْعَانِدُ : النَّاقَةُ
التربيبة المهد بالنتائج .

* * *

(وَقَلْةٌ جَمِّا بَنْقَلٌ يَذْرَى) فِعْلَةٌ : مبتدأ خبره يَذْرَى ، وجَمِّا : مفعول

تلذ يُبَدِّرِي .

أى من جوع القلة فقلة كما عرفت ، ولم يطرد في شيء من الآية ، بل محفوظ
فستة أوزان : فَعِيلٌ نحو صَبِّيْ وصَبِّيْة ، وفَعَلٌ نحو فَتَّيْ وفَتِيْة ، وفَعَلٌ نحو شَيْئَنْ وشَيْئَة
وثَوْرٌ وثَيْرَة ، وفَعَالٌ نحو غَلَامٌ وغَلَمَة ، وفَعَالٌ نحو غَزَّالٌ وغَزَّلَة ، وفَعَلٌ نحو ثَنِيْ وثَنِيْة ،
والثَّنِيْفُ : هو الثاني في السيادة ، ومرجع ذلك كله الفعل لا القياس ، كما أشار إليه بقوله
« بنقل يُذْرَى » .

﴿تنيهان﴾ : الأول : فائدة قوله «جعماً» التعریض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ، ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع الفتاوى ؛ إذ لا خلاف فيها .

الثاني : لو قدّم قوله « وفلة جمعاً بنقل يدرى » على قوله « فعل نحو آخر وحراً » لكان أنسب لتوالي جموع الفلة .

* * *

(وَفَعْلٌ لَانْسِمْ رُبَاعِيَّ مَدْ فَذْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالًا فَقَدْ)

(مَا لَمْ يُضَاعِفْ فِي الْأَعْمَادِ) أَيْ مِنْ أَمْثَالِ جَمِيعِ الْكُتُرَةِ فُعْلَمْ بِضَمَّيْنِ -
وَهُوَ يُطَرَدُ فِي اسْمِ رِبَاعٍ بَعْدِ قَبْلِ لَامِ صَحِيحِ الْلَامِ ، وَهُوَ الرَادُ بِقَوْلِهِ « إِعْلَالًا قَدْ »
فَإِعْلَالًا : مَفْعُولُ مَقْدَمٍ ، فَإِنْ كَانَتْ مَدَّهُ يَا ، أَوْ وَا وَالْمُ بِشَرْطِ فِيهِ غَيْرِ الشَرْطِ الْمُذَكُورَةِ
نَحْوَ قَصْبِيْبُ وَقُضْبُ ، وَعَمُودُ وَعُمُدُ ، وَإِنْ كَانَتْ أَنْفَالًا اشْتَرَطَ فِيهِ مَعْنَى ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ
مَضَاعِفًا نَحْوَ قَذَالَ وَقَذَلُ ، وَحَارَ وَحُمَرُ ، وَاحْتَرَزَ بِالْأَسْمَاءِ عَنِ الصَّفَةِ فَإِنَّهَا لَا تَجْمِعُ عَلَى
فُعْلَمْ ، وَشَذَّ فِي وَصْفِ عَلَى فَعَلَلَ نَحْوَ صَنَاعَ وَصَنْعُ ، وَفِعَالَ نَحْوَ نَاقَةِ كَنَازَ وَنَوْقَ كَنَزْ .
وَحَكَى ابْنُ سَيْدَهُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : نَوْقَ كَنَازَ ، بِلْفَظِ الإِفْرَادِ ؛ فَيَكُونُ مِنَ
بَابِ دِلَاصِ ، وَقَدْ سَبَقَ الْسَّكَلَامَ عَلَيْهِ أَوْلَى الْبَابَ ، وَعَلَى فَمِيلَ نَحْوَ نَدِيرَ وَنَذَرُ ،
وَبِرَدَ عَلَيْهِ فَمِولَ لَابْعَضِ مَفْعُولِ نَحْوَ صَبُورَ وَغَفُورُ ، فَإِنَّهُ يُطَرَدُ فِي فُعْلَمْ نَحْوَ صَبُورَ وَغَفُورُ
وَسِيَانِي التَّنْبِيَهِ عَلَيْهِ ، وَاحْتَرَزَ بِالْأَسْمَاءِ مِنْ غَيْرِهِ نَحْوَ نَارَ وَفِيلَ وَسُورَ ، وَنَحْوَ قِنْطَارَ وَقَطْمَانِ .

وَعُصْفُور ، فَإِنَّه لَا يَجْمِعُ عَلَى فُعْلٍ شَيْءٍ مِنْهَا ، وَاحْتَرَزَ بِالْمَدَّ عَنِ الْخَالِي مِنْهُ ، فَإِنَّه لَا يَجْمِعُ عَلَى فُعْلٍ ، وَشَذَّ نَعِرَةً وَنَمْرًا ، وَبِكُونِه قَبْلَ الْلَّامِ مِنْ نَحْوِ دَافِقٍ وَعَيْسَى وَمُوسَى ؟ فَلَا يَجْمِعُ عَلَى فُعْلٍ ، وَبِصَحةِ الْلَّامِ عَنِ مَعْقَلِهِ نَحْوِ سِقَاءٍ وَكَسَاءٍ ، فَإِنَّه لَا يَجْمِعُ عَلَى فُعْلٍ ، وَبَعْدِهِ التَّصْعِيفُ فِي ذِي الْأَلْفِ عَنِ نَحْوِ بَيَّنَاتٍ وَزِمَامٍ فَإِنْ قِيَاسَهُ أَفْعَلَةً كَا مَرٌ ، وَشَذَّ عَيْنَانَ وَعَيْنَ ، وَحِجَاجٍ وَحِجَّاجٍ ، وَوَطَاطٌ^(١) وَوَطَاطٌ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولِهِ « فِي الْأَعْمَ » وَفِيهِمْ مِنْ تَخْصِيصِ ذَلِكَ بِذِي الْأَلْفِ أَنَّ الْمَضَاعِفَ مِنْ ذِي الْيَاءِ نَحْوِ مَرِيرٍ ، وَذِي الْوَادِ نَحْوِ ذَلِولٍ ، يَجْمِعُ عَلَى فُعْلٍ نَحْوِ سُرُورٍ وَذَلِيلٍ .

﴿ تَبَيَّنَاتٌ ﴾ : الْأُولُّ : لِاْفْرَقْ فِي الْأَسْمَ الرَّبَاعِيِّ الْجَامِعِ لِلشُّرُوطِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا كَامِنْ— لِ ، أَوْ مَؤْثَنًا مِثْلَ أَتَانِي وَأَتُونِ ، وَقَلُوصٌ وَقُلُصٌ ، وَكُلُّهَا يَطْرَدُ فِيهِ فُعْلٍ .

الثَّانِي : مَامِدَتْهُ أَلْفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْمَامٍ : مَفْتُوحُ الْأُولِ ، وَمَكْسُورُهُ ، وَمَضْمُومُهُ ؛ أَمَّا الْأُولُ وَالثَّانِي فَفُعْلُهُمَا مَطْرَدٌ وَتَقْدِيمُ تَمْثِيلِهِمَا ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُ هُنَّ اطْرَادُ فُعْلٍ فِيهِ ، وَبِهِ صَرَحَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ ، فَإِنَّه مَقْلٌ بِقَرْدٍ وَقَرْدٌ ، وَكَرْبَاعٌ وَكَرْبَعٌ فِي الْمَطْرَدِ ، وَتَبَعَهُ الشَّارِحُ ، وَذَكَرَ فِي التَّسْمِيلِ أَنَّ فُعْلًا نَادِرًا فِي فُعَالٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ ؟ فَلَا يَقُولُ فِي غَرْبَابِ غَرْبٍ وَلَا فِي عَقَابِ عَقْبٍ ، وَإِذَا قَلَّنَا بِاطْرَادِهِ فَيُشَرِّطُ أَلَا يَكُونَ مَضَاعِفًا كَمَا شَرَطَ ذَلِكَ فِي أَخْرَيِهِ .

الثَّالِثُ : يَجْبُ فِي غَيْرِ الضرُورَةِ تَسْكِينُ عَيْنِ هَذَا الْجَمِعِ إِنْ كَانَ وَا وَنَحْوِ سِوَارِ وَسُورٍ ، وَمِنْ ضَمَّهَا فِي الضرُورَةِ قُولِهِ :

١١٦٩ - أَغَرِّهُ الْمَنَالِيَّ أَحَمُّ اللَّاثَاتِ

يُمْسِهَا سُـوـرـكـ الإـسـحـلـ

وَيُجُوزُ تَسْكِينُ عَيْنِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ وَا وَنَحْوِ قُذْلٍ وَبُخْرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ يَاءٌ .

(١) الوَطَاطُ - بَزْنَةُ سَحَابٍ - الْضَّعِيفُ .

كسرت الفاء عند النسرين ، فتقول في سِيَال سِيَل وسِيَل ، فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه ؛ لما يؤدى إليه من الإدغام ، وندر قولهم : ذُبَاب وذُبَّ ، والأصل ذُبَب .

الرابع : قُلْ يطرد في نوعين ؛ أحدهما التقدم ، والآخر وصف على فعل لا يعنى مفعول ، نحو صَبُور وصَبِر ، فإن كان يعنى مفعول لم يجمع على فعل ، نحو رَكُوب ، ولم يذكره هنا ؛ فأوهم أنه غير مَقِيس ، وليس كذلك .

(وَفَعْلٌ بِجَمِيعِهِ لِفَعْلَةِ عُرِفٍ وَنَحْوِ كَبِيرٍ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل - بضم ثم فتح - ويطرد في نوعين :

الأول : قَلَةٌ - بضم الفاء - اسماء ، نحو غُرْفَة وغُرْفَ - ، فإن كان صفة نحو ضَخْكَة لم يجمع على فعل ، وشد قولهم رَجُلٌ بِهِمْ ورجال بِهِمْ .

الثاني : الفُلَى أنتي الأفضل ، نحو الْكَبِيرَى وَالْكَبِيرُ ، فإن لم يكن أنتي الأفضل ، نحو بِهِمْي وَرِجْحُى لم يجمع على فعل .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : أَخْلَى باشتراط الأسمية في قَلَةٌ ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراطُ كون فعل أنتي الأفضل ف Auxiliary بالمثال .

الثاني : اقتصر هنا وفي الـ كافية على هذين النوعين ، وقال في شرحها بعد ذكرها : وشد فيها سوى ذلك ، يعني قَعْلاً ، وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فَعْلَةُ اسماء نحو جُمْعَةٍ ، فإن كان صفة نحو امرأة شُلُّه - وهي السريعة - لم يجمع على فعل ، واستثنى بعض التمييزين والـ كلاسيين ضمّ عين فعل في المضاعف ، وجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا جُدَّد وذَلَّ بدل جُدُّد وذَلَّ ؟ وهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فعل .

الثالث : اختلف في ثلاثة أنواع آخر ؛ أولها فُعْلَى مصدرها ، نحو رُجْحَى ، وثانية فَعْلَةٌ فيها ثانية وأو سا كثنة نحو جَوْزَةٌ ، ففاسه الفراء في هذين النوعين ؟ فتقول في

جمعهما : رُجَّع وْجُوَزْ ، كَا قَالُوا فِي رُؤْيَا وَنَوْبَةٍ : رُؤَى وَنُوبَ ، وَغَيْرُه يَجْعَلُ رُؤَى وَنُوبَ
مَا يَحْفَظُ وَلَا يَقْاسِ عَلَيْهِ ، وَنَالَتْهَا فَعْلٌ مُؤْثِنَةٌ بَغْرِيْرَ تَاهٌ نَحْوُ جُجْلُ ، فَهَذَا يَجْمِعُ عَلَى فَعْلٍ
قِيَاسًا عَنْدَ الْبَرْدِ ، وَغَيْرُه يَقْصُرُه عَلَى السَّمَاعِ ، وَكَلَامُه فِي السَّكَافَةِ وَشَرْحُهَا يَقْتَضِي موافَقَةً
الْبَرْدِ ؟ فَإِنَّهُ قَالَ فِيهَا :

وَهِنْدُ مِثْلُ كِشْرَةٍ فِي فَعْلٍ وَجُجْلُ مِثْلُ بُرْمَةٍ فِي فَعْلٍ

وَقَالَ فِي شَرْحِهَا : وَيَلْحِقُ فَعْلٍ وَفَعْلٍ مُؤْثِنَةٍ بِفَعْلَةٍ وَفَعْلَةً فِيْيَا : هِنْدٌ وَهِنْدٌ ،
وَجُجْلٌ وَجُجْلٌ .

الرابع : مَا حَفِظَ فِيْهِ فَعْلٌ قُولُمْ : تَحْمَةٌ وَتَخْمَ ، وَقَرْبَةٌ وَقُرْبَى ، وَعَدْوُ وَعَدَى ،
وَنَقْوَقُ وَنَقْقَ ، وَحَكَى أَبْنُ سَيِّدِهِ فِي جَمْعِ نَفَسَاهُ نَفْسًا بِالْتَّحْفِيفِ ، وَنَفْسًا بِالْتَّشْدِيدِ ،
وَعَلَامَةُ جَمِيعِ فَعْلِ الدَّى لَهُ وَاحِدٌ عَلَى فَعْلَةٍ أَنْ لَا يَسْتَعْمِلَ إِلَّا مُؤْثِنًا ، تَعَصَّ عَلَى ذَلِكَ
سَيِّبُوهُ ؟ فَرَطَّابٌ عَنْدَهُ اسْمُ جِنْسٍ ؟ لِقَوْلُمْ : هَذَا رُطَّابٌ ، وَأَكْلَتْ رُطَّابًا طَيْيَا ، وَتَخْمٌ
عَنْدَهُ جَمْعٌ ؛ لَأَنَّهُ مُؤْنَثٌ أَهٌ .

(وَلِفَعْلَةِ فَعْلٍ) أَى مِثْلُ جَمْعِ السَّكَسَرَةِ فَعْلٍ — بَكْسَرُ أَوْلَهُ وَفَعْحَ ثَانِيهِ —
وَهُوَ مُطَرَّدٌ فِي فَعْلَةٍ اسْمَا تَامَا ، كَا قِيَدِهِ فِي التَّسْهِيلِ بِذَلِكَ ، نَحْوُ كِشْرَةٍ وَكِسَرٍ ، وَحِجَّةٍ
وَحِجَّاجٍ ، وَمِرْبَةٍ وَمِرَّى ، وَالْأَحْتَازَ «بِالْأَسْمَ» عَنِ الصَّفَةِ نَحْوَ صِفَرَةٍ وَكِبْرَةٍ وَعِبْرَةٍ
فِي الْأَفْاظِ ذَكَرَتْ فِي الْمُخْصَصِ ، وَذَكَرَ أَنَّهَا تَكُونُ هَكَذَا لِلْمُفْرَدِ وَالْمُتَقَدِّمِ وَالْمُجْمُوعِ ،
وَشَذْ رَجُلٌ صِمَّهُ وَرَجُلٌ صَمَّمُ ، وَأَمْرَأَةٌ ذِرَّبٌ بِهِ وَنَسَاءٌ ذِرَّبٌ ، وَالصَّمَّةُ : الشَّجَاعَ ، وَالذِرَّبَةُ :
الْحَدِيدَةُ الْلَّاسَانُ . وَ«بِالْأَنَامِ» عَنِ نَحْوِ رِقَّةٍ فَإِنَّ أَصْلَهُ وَرَقٌ ، وَلَكِنَّ حَذْفَ فَاؤِهِ ، فَإِنَّهُ
لَا يَجْمِعُ عَلَى فَعْلٍ . وَإِنَّمَا لِيَقِيدِ فَعْلَةٍ هَذِهِ بِهَذِينِ الْقِيَدَيْنِ لِقَلْمَةٍ مُجَيَّبَهَا صَفَةٌ ، حَتَّى أَدْعِي
بِعَضِهِمْ أَنَّهَا لَمْ تَجْبِيْ ، صَفَةً ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْحَ خَلَافَهُ كَمَا عَرَفْتُ ، وَلَأَنْ نَحْوَ رِقَّةٍ لَمْ يَبْقِ
عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ فَلَا حَاجَةٌ لِلْأَحْتَازَ عَنْهُ .

﴿نبهات﴾ : الأول : قاس الفراء فقلًا في فقلَّ اسما نحو ذِكْرٍ وذِكْرٍ ، وفي فقلة يائِي العين نحو ضئفة وضيَّعَ ، كما قاس فُعلًا في نحو رُؤْيَا ونُوبَة ، وفاسه البد في نحو هِنْدَ كَما قاس فُعلًا نحو بُجْلَ ، وقد تقدم ، ومذهب الجمُور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقام عليه .

الثاني : قال في التسهيل : ويحفظ — يعني فَعَلًا — باتفاق في فقلة واحد فَعَلَ أى نحو سِذَرَة وسِدرَ ، والموضع من لامه تاء ، أى نحو إِلَة وَإِيَّ ، وفي نحو مَعِدة وَقَشْعَ وَهَضْبَة وَقَامَة وَهَدْمَ صُورَة وَذِرَبَة وَعَدْدَة وَحِدَّة ، والقشْعَ : الجلد البالى ، والمَدْمُ : الشوب الخلاق .

الثالث : لا يكون فَعَلْ ولا فَعَالْ لما فاوه ياه ، إلا ما ندر كِيَعَارَ ، قاله في التسهيل ، واليَعَارَ : جمع يَعِزُّ وَيَعِزَّة ، واليَعِزَّ : الجذى يُرَبَطُ في الرُّبَيَّةِ للأسد .
(وقد يجيء جمِعه) أى فقلة بالكسر (على فَعَلْ) بالضم ، قال في شرح الكافية : وقد ينوب فَعَل عن فَعَل ، وفَعَل عن فَعَلِي ، فالأول كِحْلِيَّة وَحُلَّي ، وَلِحْيَة وَلِحَّي ، والثانى كصُورَة وصِورَة وَفُوَّة وَفُوَّي .

(في نَخْوَرَامِ ذُو اطْرَادِ فُعلَة) فُعلَة : مبتدأ خبره : ذو اطْرَاد .

أى من أمثلة جمع الـكثرة فَعَلَة — بضم الفاء — وهو مطرد في فاعل وصفاً لمذكر عاقل معقل اللام ، نحو رَامِ ورَمَّة ، وَقَاضِ وَقَضَة ، وَغَازِ وَغَزَّة ، وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل ؛ فخرج نحو مُشْتَرِ وَوَادِ وَرَامِيَّة وَضَارِ — وصف أَسَد — وَضَارِب ، فلا يجمع شيء من ذلك على فَعَلَة ، وشد كَمَى وَكَمَّة ، وَبَازِ وَبَزَّة ، وهَادِر وَهَدَّرَة — وهو الرجل الذى لا يعتقد به — كَما ندر غَوِي وَغَوَّة ، وَعَرِيَانِ وَعَرَّة ، وَعَدْدَة وَعَدَّة ، وَرَذَبِي وَرَذَّة^(١) .

(وَشَاعَ نَخْوَ كَامِلِ وَكَمَلَة) أى من أمثلة جمع الـكثرة فَعَلَة — بفتح الفاء —

(١) الرذبى - على فقيل - البعير المنقطع من الإعفاء .

وهو مطرد في فاعل وصفاً لما ذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كامل وكالة ، وبأثره وبأثره ، وقد أشار أيضاً بالمثال إلى الشروط ، فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق — وصف فرض — وراثة ؟ فلا يجمع شيء منها على فصلة ، وشد سيد وسادة ، وخبيث وخبطة ، وبأثره وبأثره ، ونأاعق ونفقة ، وهي للغurban .

«تنبيه» : لا يلزم من كونه شائعاً أن يكون مطرباً ، فكان الأحسن أن يقول : «كذاك نحو كامل وكمله» .

• • •

(فَنَلِي لِوَضْفٍ كَتْقِيلٍ وَزَمِنٍ وَهَالَاتٍ ، وَمَيْتٍ يَهُ قَمَنٌ)

أى من أمثلة جمع الكثرة قَتْلٌ ، وهو مطرد في وصف على فَعِيل بمعنى مفعول
دال على هلك أو تَوَجُّع أو تشتت ، نحو قَتَيْلٌ وَقَتْلٌ ، وجَرِيع وجَرْحَى ، وأَسِيرٌ
وَأَسْرَى ، ويُحمل عليه ما أشباهه في المعنى من فَعِيل كَزَمَنْ وَزَمَنَى ، وَفَاعِل كَهَالِكَ
وَهَلْكَى ، وَقَبِيلَ كَمِيتْ وَمَوْنَى ، وَفَعِيل لَا بمعنى مفعول كَرِيش وَمَرْضَى ،
وَأَفْعَل كَاتْحَق وَحَمْقَى ، وَفَعْلَانْ كَسَكْرَانْ وَسَكْرَى ، وبه قرأ حزنة والكساني
« وَتَرَى النَّاسَ سَكَرَى وَمَا هُمْ بِسَكَرَى » وما سوى ذلك محفوظ ، كقولهم :
كَيْسٌ وَكَيْسَى ؟ فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسنان ذَرْب وَسِنَة ذَرْبَى ،
ومنه قوله :

١١٧٠ - إِنِّي أَمْرُوُ مِنْ عَصْبَةِ سَعْدٍ يَهُ
ذَرْبَنِي الْأَسْنَةَ كُلَّ بَوْمٍ تَلَاقِ

• • •

(لِفُتْلٍ أَسْتَأْ صَعَ لَامَا فَقْلَهَ

وَالْوَاضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلْمَةٌ

أى من أمثلة جمع الكثرة فـَسْلَةُ ، وهو لأبْسِمٍ- صحيح اللام على فعل كثيرة ،

نحو درجة و درجة ، وكوز و كورة ، و دب و ببة ، وعلى فعل و فعل قليلاً فال الأول نحو غرد و غردة ، وزوج وزوجة ، والثاني نحو قرد و قردة ، و حسنه و حسنة - والحسنة الضب - وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك ، كقولهم لضد الأنثى : ذَكَرْ و ذَكْرَة ، و قوله : هادر و هدرة .

واحتذر بالاسم من الصفة ، وندر في علجم علجة ، وبالصحيح اللام من نحو عضو وظبي ونجني ، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة .

* * *

(و فعل لفاعل و فاعلة و صفين نحو عاذل و عاذلة)

أى من أمنة جمع الكثرة فعل ، وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة ، نحو عاذل و عذل و عاذلة و عذلة .

واحتذر بوصفين من الاسمين ، نحو حاجب العين ، وجاذرة البيت ؛ فلا يجمعان على فعل .

(و منه) أى مثل فعل (الفعال فيما ذكرنا) أى في المذكر خاصة ؛ فيطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل و عذل ، وندر في المؤثر كقوله :

١٧١ - أبصرهُنَّ إِلَى الشَّبَابِ مَائِلَةُ

وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِ الْغَيْرِ صَدَادِ

وتؤله بعضهم على أن « صداد » في البيت جمع صاد ، وجعل الضمير للأبصار ؛ لأنّه يقال : بصر صاد ، كما يقال : بصر حاد .

(وَذَانِ) أى فعل و فعل (في المعلم لاما ندر) نحو غاز و غزى و غزاء ، وندر أيضاً في سخيل سخال و سخال ، وفي نساء ننس و نفاس ، وندر فعل أيضاً في نحو أغزل و عزل ، و سرو و سري و خربدة و خرد ..

﴿تنبيه﴾ : سمي في التسهيل المعتل اللام منها قليلاً ، وما بعده نادراً .

(فعل وَفَشْلَةُ فِعَالٌ لَهُمَا) باطرا د ، اسمين كانا أو وصفين ، نحو كعب وكماع ، وصفب وصعاب ، وقضمة وقصاع ، وخدلة وخدال (وقل فيما عينه اليها منها) أي نحو ضيف وضياف ، وضئمة وضياع .

﴿تنبيه﴾ : قل أيضاً فيما فاؤه الياء منها ، ومن القليل قولهم في جمع يغز ويغزه يمار كما قدمته ، وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية .

* * *

(وَقَلْ أَيْضًا لَهُ فِعَالُ مَالْمَ يَكْنُونُ فِي لَأْمَهُ اعْتِلَالُ)

أى يطرد فعال أيضاً في فعل ، نحو جبل وجبال ، وجمل وجمال

وإنما يطرد فعال في فعل بشروط ثلاثة ؛ الأول : أن يكون صحيح اللام ؛ فلا يطرد في نحو قتي ، وإلى ذلك وأشار بجز البيت ، والثاني : أن لا يكون مضعفاً ، فلا يطرد في نحو طلال ، والثالث : أن يكون اسمها لاصفة ، نحو بطل ، وإلى الثاني الإشارة بقوله (أو يك مضموناً) ، وأما الثالث فذكره في التسهيل .

(وَمِثْلُ فَعَلِ ذُو التَّأْ) منه نحو فعلة ، فيجمع على فعال باطرا د ، نحو رقبة ورقب ، وبشرط فيها ما يشترط في فعل (وفعلن مع فعل) أى يطرد فيما أيضاً فعال (فأقبل) نحو قذح وقذاح ، ورمح ورماح ، وبشرط لا طرا د فيهما أن يكونا اسمين كما مثل ، احترازا من نحو جلف وحلو ، وبشرط في ثانيهما أن لا يكون واوى العين محوت ، ولا يائى اللام كذلك (وفي فمبل وصف فاعيل ورد) أيضاً فعال (كذلك في أنثاه) أى أنثى فمبل ، يعني فعيلة (أيضاً أطرد) بشرط صحة لامهما ، نحو ظريف وظراف ، وظريفة وظراف ، واحتراز عن فمبل وصف مفعول وأنثاء ، نحو جريح وجريحة ؟ فلا يقال فيما جراح ، والاحتراز بصحة اللام

عن نحو قَوْيٍ وَقَوِيَّةً ؛ فَلَا يقال فِيهِمَا قِوَىٰ . (وشاع) : أى كثُرَ فِعَالٌ (فِي وَصْفٍ حَلَى فَعْلَانَا) بفتح الفاء (وأثنية) : أى أثني فَعَلَانَ ، وَهَا فَقْلٌ وَفَعْلَانَةٌ ، نحو غَضْبَانٍ وَغَضْبَانَ وَغَضْبَانَ وَغَضْبَانَ وَنَدْمَانَ وَنَدْمَانَ (أو) وصف (حَلَى فَعْلَانَا) بضم الفاء . (ومثله) أثناه (فَعَلَانَةٌ) ، نحو حُمْصَانٍ وَحِصَاصٍ ، وَحُمْصَانَةٍ وَحِصَاصَةٍ .

» تنبية) : أفهم بقوله « وشاع » أنه لا يطرد فيها ، وهو ما صرخ به في شرح السكافية ، وكلمه في التسبيب يقتضي الاطراد .

(والزَّمْهُ) أى فِعَالًا (فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَقِيٍّ) والمراد بفتحها ما كان عينه واوا ولا مه صححة من فَعِيلٍ بمعنى فاعل ، وفَعِيلة أثناه ؛ فتقول فيها : طَوَال ، ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز في نحو طَوِيل وَطَوِيلَة ، إلا إلى التصحح نحو طَوِيلِينَ وَطَوِيلَاتٍ .

» تنبية) : قد اتضحت ما تقدم أن فِعَالًا مطرد في نمانية أوزان : فعل كَصَبْ ، وَقَلْةٌ كَقَصْفَةٌ ، وَفَعَلْ كَجَبَلٍ ، وَفَعَلَةٌ كَرَقَبةٌ ، وَفَعَلْ كَذَبْ ، وَفَعَلْ كَرْمَعْ ، وَفَعِيلٌ وَفَعِيلةٌ . وشائع في خمسة أوزان : فَعَلَانَ كَفَضْبَانٍ ، وَفَعَلَى كَفَضْبَانٍ ، وَفَعَلَانَةٌ كَنَدْمَانَةٌ ، وَفَعَلَانَ كَحُمْصَانَ ، وَفَعَلَانَةٌ كَحُمْصَانَةٌ ، وما يحفظ فيه فَعَولَ كَحَرُوفٍ وَخَرَافٍ ، وَفَعَلَةٌ كَلْفَحَةٌ وَلِقَاحٍ ، وَفَعَلَ كَنَمَرٌ وَنَمَارٌ ، وَفَعَلَةٌ كَنَمَرَةٌ وَنَمَارَةٌ ، وَفَعَالَةٌ كَبَاءَةٌ وَعِباءٌ . وفي وصف على فاعل كَصَامٌ وَصِيَامٌ ، أو فاعلة كَصَامَةٌ وَصِيَامٌ ، أو فَعَلَى كَرْبَىٰ وَرِبَابٍ ، أو فَعَالَ كَجَوَادٌ وَجِيَادٍ ، أو فَعَالَ كَهْجَانٌ المفرد والجمع ، أو فَعَلَى كَرْبَىٰ وَرِبَابٍ ، أو فَعَالَ كَجَوَادٌ وَجِيَادٍ ، أو فَعَالَ كَهْجَانٌ المفرد والجمع ، أو فَعِيلٌ كَخَيْرٌ وَخِيَارٌ ، أو أَفْعَلٌ كَأَعْجَنَّ وَعِجَافٍ ، أو فَعَلَاهُ كَجَفَاءٌ وَعِجَافٍ ، أو فَعِيلٌ بمعنى مفعول كَرَبِيطٌ وَرِبَاطٌ . وفي اسم على فَعَلَةٌ كَجُرْمَةٌ وَرِبَامٌ ، أو فَعَلَ كَرْبَعٌ وَرِبَاعٌ ، أو فَعَلَ كَجَمْدٌ وَجِمَادٌ ، أو فَعَلَانَ كَسِرْحَانٌ وَسِرَاحٌ ، أو فَعِيلٌ كَفَعِيلٌ وَفِصَالٌ ، أو فَعَلَ كَرَجْلٌ وَرِجَالٌ .

(وَبِفُؤُلْ فَعِلْ نَحْوُ كَبِدْ * يُخَصُّ غَالِبًا) أى من أمثلة جمع التكثرة فمُول ، وهو مطرد في اسم على فعل نحو كبد وگبود ، ونمير ونمور ، وأشار بقوله « غالباً » إلى أنه قد لا يجاوز فمولاً إلى غيره من جموع التكثرة غالباً . وأشار بقوله « غالباً » إلى أنه قد يجمع على غير فمُول نادراً نحو نمير ونمار أيضاً كما في (كَذَاكَ يَطْرُدْ * في قفل آتِيَّا مُطْلَقَ الْفَاءَ) أى يطرد أيضاً فمُول في اسم على فعل أو فعل أو فعل ، وهو معنى قوله « مُطْلَقَ الْفَاءَ » نحو كتب وكوب ، وحمل وحمول ، وجند وجند . واحترز بالاسم عن الوصف نحو صَفَبْ وَجِلْفْ وَحَلْوْ؛ فلا يجمع على فمُول ، إلا ما شد من ضَيْفْ وَضِيْفْ .

﴿تنبيه﴾ : اطراد فمُول في قُفل مُشْرُوطٌ بأن لا تكون عينه واواً ، كخوض ، وشد فووج في فوج ، ومشروط في قُفل بأن لا تكون عينه واواً أيضاً كحوتٍ ، ولا لامهياه كمذى ، وأن لا يكون مضاعفاً نحو خفت ، وشد نشيئي في نوى ، ومنه قالت :

١١٧٢ - خلت إلا أيامِ رأو نشيئا [تَحَايْرُهَا كَاشِرَةِ الإِضِيْنِ]^(١)

والنوى : حفيرة حول الخباء لثلاثة ماه المطر ، وشد حصن وحصوص ، والمحصن - بالهملتين - وهو الوزن .

(وَفَعَلْ لَهُ) فعل : مبتدأ ، وله : خبره ، والضمير لفمُول ، أى فعل من أفراد فمُول نحو أسد وأسود ، وشجن وشجون ، وندب وندوب ، وذكر وذكور .

(١) الأيامر : جمع أيام ، وهو جبل قصير يشد إلى وتد ، والإضين : جمع أضنة ، وهي القدر .

﴿تنبيهات﴾ : الأول تردد كلام المصنف في أن فُمُّلاً مقيس في فعل أو محفوظ ؟ فشي في التسهيل على الأول ، وفي شرح الكافية على الثاني ، وبه جزم الشارح . وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل ؟ فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما^(١) يذكر غيره بشير إلى عدم اطراذه غالباً بقد أو نحو قَلْ أو نَدَرْ ، وأما قول الشارح « ويحفظ فُمُّول في فعل ولذلك قال — يعني المصنف — وَفَعَلْ له ، يعني له فُمُّول ، ولم يقيده باطراذه ، فلم أنه محفوظ » ففيه نظر ؛ لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بَيْنَ من صنيعه .

الثاني : إذا قلنا إن فُمُّلاً مقيس في فعل ذلك بشرطين : أن يكون اسمًا ، وأن لا يكون مضاعفاً ؟ فلا يقال في نصف نصُوفُ ، ولا في لَبَبِ الْلُّبُوبِ ، وشذ في طلل طلول .

الثالث : جعل المصنف فُمُّولاً في التسهيل على ثلاثة مراتب : مقيساً في الأوزان الأربع المذكورة في النظم بشروطها المذكورة ، ومسمواً في فاعل وصفاً غير مضاعف كرَادَةً ولا معتل العين كفائم ، نحو شاهِيد وشَهُودْ ، وفي نحو فَسْل وفَوْج وساق وبَدْرَة وشَعْبة وَقْتَة ، وشاذة في نحو ظريف وَأَنْسَة وحص وَأَسِينَة^(٢)

(ولاءِمَالِ فِي لَانْ حَصَلْ) أي من أمثلة جمع الكثرة فقلان — بكسر الفاء — وهو مطرد في اسم على فعل نحو غَرَاب وغيره بـان ، وغلام وغلامان ، وقد تقدم عند قوله : « وغالباً أغناهم فقلان في فعل » التنبيه على اطراذه في فعل نحو صَرَد وصِرَدان (وَشَاعَ) أي كثرة فقلان (فِي حُوتٍ وَقَاعِ مَمَّا * ضَاهَاهُمَا) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين ؟ فالأول نحو حُوتٍ وحيتان ، ونُونٍ وينيان ، وكُورْ وكيزان ، والثاني نحو قَاعٍ وقيعان ، وتاج وَتِيجان ، وجاري وجيزان .

(١) هذا تعبير عامى فاسد في العربية .

(٢) الأسينة : السير يضرف ليتخذ عنانا .

﴿تنبيه﴾ : هو مطرد في الأول من هـ ذين ، كما صرخ به في شرح الكافية

وافتضاه كلام التسهيل

(وقل في غيرِهِما) أي بمحى فُعلَانَ في غير ما ذكر قليل ، يحفظ ولا يقاس عليه
فمن ذلك في الأسماء قِنْوَان وقِنْوَان ، وصِوَار وصِيرَان - والصُّوَار : قطيع بقر الوحش ،
- وغَزَال وغَزْلَان ، وحَرَف وحِزْفَان ، وظَلِيم وظِلْمَان ، والظَّلِيم : ذكر النعام ،
وحَائِط وحِيَطَان ، ونِسْوَة ونِسْوَان ، وعِيد وعِيدَان ، وبرُوكَة وبرُوكَان ، والبركة
- بالضم - اسم بعض طيور الماء - وقضفة وقضفَان ، والقضفة - بالفتح -
الأَكْمة ، وفي الأوصاف : شَيْخ وشِيخَان ، وشَجَاع وشِجْعَان .

﴿تنبيه﴾ : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية - وعليه مشى الشارح - أن
فَعْلَانَا لا يطرد في فعل صحيح العين كخَرَب وحِزْبَان ، وأنه وإنما يطرد
في التسهيل اطراده فيه ، وانحرَب : ذكر الحبارى .

(وَفَعْلًا إِنَّمَا وَفَعْلَيْلاً وَفَعْلَنَ غيرَ مُعْلَمِ الْعَيْنِ فُعلَانَ شَمِيلٌ)

أى من أمثلة جمع الكلمة فُعلَان - بضم الفاء - وهو مقيس في اسم على
فعل نحو بطن وبطنان وظهر وبطْهَان ، أو فَعَيل نحو قضيب وقضبَان ورَغيف
ورُغْفَان ، أو فعل صحيح العين نحو ذَكَر وذُكْرَان وجَلْ وجمَلَان . وخرج
بقوله «إنما» نحو ضَخم وجمِيل وبطل ، وبقوله «غير معلم العين» نحو فُوذ فلا يجمع
شيء منها على فُعلَان .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة
(١٠ - الأشموني ٣)

فعلٌ نحو جَدَعْ وَجُذَعَانْ ، وَذَكْرٌ فِي التَّسْهِيلِ أَنْ قُتْلَانَ يُحْفَظُ فِي جَدَعْ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ صَفَةٌ .

الثَّانِي : اقْتَضَى كَلَامُهُ أَنْ حَمْوَذِبْ وَذُؤْبَانْ غَيْرُ مَقِيسٍ ، وَصَرَّحَ فِي شِرْحِ الْكَافِيَّةِ بِأَنَّهُ قَلِيلٌ ، لِكَثْرَتِهِ فِي التَّسْهِيلِ عَدَهُ مِنَ الْمَقِيسِ .

الثَّالِثُ : اقْتَضَى كَلَامُهُ أَيْضًا أَنْ قُتْلَانًا مَقِيسٌ فِي نَحْوِ سَيْفٍ وَقَوْسٍ وَقَاعٍ وَعَوْبِلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشَرِّطْ صِحَّةَ الْمِيزَانِ إِلَّا فِي الْأَخِيرِ وَهُوَ فَعَلَ بِفَقْتِهِنِينَ .

الرَّابِعُ : مَا يُحْفَظُ فِيهِ قُتْلَانَ فَاعِلٌ كَحَاجِزٍ وَحُجَّازَانْ ، وَأَفْعَلٌ فَعَلَاءَ كَأْسَوَادَ وَسُودَانَ وَأَعْنَى وَعَنْيَانَ ، وَفَعَالٌ كَحُوَارٍ وَحُورَانَ وَزُقَاقٍ وَزُقَانَ ، ذَكْرُهَا سَيِّبُوهُ . وَفَعَلَةَ كَفَضَةٍ وَكَفْضَانَ ، وَفَعُولٌ كَقَعُودٍ وَقَعْدَانَ .

(وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُلَانَ كَذَانِيَا ضَاهَاهُمَا قَذْجِلَا)

أَيْ مِنْ أَمْثَالِهِ جَمْعُ الْكَثْرَةِ قُتْلَانَ ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي فَعِيلٍ وَصَفَّا لِمَذْكُورِ عَاقِلِ بِعْنَى اسْمِ فَاعِلٍ غَيْرِ مَضَاعِفٍ وَلَا مُعْتَلِ اللَّامِ ؟ فَشَمِلَ النَّذِيرُ بِعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ مَا كَانَ بِعْنَى فَاعِلٍ نَحْوَ كَرِيمٍ وَبَخِيلٍ وَظَرِيفٍ ، وَمَا كَانَ بِعْنَى مُفْعِيلٍ نَحْوَ سَيِّعٍ بِعْنَى مُسْنِعٍ ، وَمَا كَانَ بِعْنَى مُفَاعِلٍ نَحْوَ خَلِيلٍ بِعْنَى خَلَاطٍ ، فَكَلَامًا تَجْمَعُ عَلَيْهِ قُتْلَانَ ، فَيَقُولُ : كَرْمَاءَ ، وَبُخَلَاءَ ، وَظَرَفَاءَ ، وَسَمَاءَ ، وَخُلَطَاءَ ، وَخَرْجٌ بِالوَصْفِ الْأَسْمُ نَحْوَ قَضِيبٍ وَنَصِيبٍ ، فَلَا يُقَالُ قُضِيَاءَ وَلَا نُصِيَاءَ ، وَبِالْمَذْكُورِ الْوَنْتُ نَحْوَ رَمِيمٍ وَشَرِيفَةَ ؟ فَلَا يُقَالُ عَظَامٌ رُمَاءَ ، وَلَا نَسَاءٌ شُرَفَاءَ ، وَأَمَا خُلَفَاءَ فِي جَمْعِ خَلِيفَةٍ وَنَسَاءَ سَفَهَاءَ فَبِطَرِيقِ الْحَلِّ عَلَى المَذْكُورِ ، وَالْمَعْاقِلُ غَيْرُ الْعَاقِلِ نَحْوَ مَكَانٍ فَسَيِّعٍ فَلَا

يقال في جمّه فسحاء ، وبكونه بمعنى فاعل ، نحو قتيل وجريح ؟ فلا يقال قتلاء ولا جرحا ، وشذ دفين ودفنا ، وسجين سجناء ، وجليب وجلباء ، وستير ، وستراء ، حكاهم الْجَيَانِي ، وندر أسراء ، وبكونه غير مضاعف نحو شديد ولبيب ؟ فلا يقال شداء ولا لباء ، وبكونه غير مقتل اللام نحو غنى وولى ؟ فلا يجمع على فعلاء ، وندر تقي وتفوء ، وسخين سخواه ، ومرى ومرؤاه .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : أشار بذلك المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمّل الشروط في الجمع على فعلاء .

الثاني : قوله «كذا لما ضاعهاهما» أي شا بهما يشمل ثلاثة أمور : المشابهة في الفظ والمعنى نحو ظريف وشريف وخبيث ولثيم ، والمشابهة في الفظ دون المعنى نحو قتيل وجريح ، وهذا غير صحيح لما عرفت ، والمشابهة في المعنى دون الفظ نحو صالح وشجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف من كل وصف دل على سُبْحَيَّة مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا ، وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يوهم أن كل وصف دل على سُبْحَيَّة مدح أو ذم يجمع على فعلاء ، وأن ذلك مطرد فيه ، وليس كذلك فيما : أما الأول فواضح البطلان ، وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاوم منه إلا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت وذكر فيه وفي شرح السكافية أن نحو جيـان وـتنـعـونـ وـخـلـمـ - وهو الصـدـيقـ - مما ندر جـمـفـهـ علىـ فـعـلـاءـ ، وكـذـلـكـ قـوـلـمـ فـجـمـعـ رـسـلـاءـ ، وـفـيـ جـمـعـ وـدـدـودـ وـدـدـاءـ ، فـكـلـ هـذـاـ مـقـصـورـ عـلـىـ السـمـاعـ .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دل على سُبْحَيَّة مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكم حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء هو مافي التسهيل كما تقدم ، واقتصر في شرح السكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح ، بل ذكر في السكافية أن فعـلـاءـ ما يقتصر فيه على السـمـاعـ ، انتهى .

(وَنَابَ عَنْهُ) أى عن فَعَلَاءَ (أَفْلَاءَ فِي الْمَقْلَنْ * لَامًا وَمُضَفًّ) من فَعِيلٍ المتقدم ذِكْرُه ؛ فالمعلم نحو غَسْفِي وأغْنِيَاء ، وولى وأولياء ، والمضاف نحو شَدِيدٍ وأشِدَّاء ، وخليل وأخِلَاء ، وهذا لازم إلا ما ندر ، وتقديم أنه ندر تقي وتفوأء ، وسخني وسخواء ، وسرى وسرؤاء ، وأشار به قوله : (وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ) إلى أن ورودَ أَفْلَاءَ في غير المضاف والمعلم قليل ، نحو صَدِيقٍ وأصْدِقاء ، وظَنَّينَ وأظَنَّاء ، ونَصِيبٍ وأنْصِباء ، وَهَيْنَ وَهُوَنَاء ؛ فلا يقاس عليه ، بخلاف الأول .

(فَوَاعِلٌ لِفَوَاعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ)

(وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فَوَاعِلٌ ، وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة : أولها فَوَاعِلٌ نحو جَوَاهِرٍ وجَوَاهِيرٍ ، وثانية فَاعِلٌ — بفتح العين — نحو طَابِعٍ وطَابِيعٍ ، وثالثها فَاعِلَاءَ نحو قَاصِمَاءَ وقوَاصِمَ ، ورابعها فَاعِلٌ اسمًا على أو غير علم نحو جَاهِرٍ وجَاهِيرٍ وَكَاهِلٍ وَكَاهِيلٍ ، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو ، وخامسها فَاعِلٌ صفة مؤنث عاقِلٍ ، نحو حَائِضٌ وَحَوَائِضٌ ، وسادسها فَاعِلٌ صفة مذكورة غير عاقِلٍ نحو صَاهِلٌ وصَاهِيلٌ ، وسابعها فَاعِلَةٌ مطلقاً نحو ضاربةٍ وضواربٍ وفاطمةٍ وفواطمٍ وناصِيةٍ ونَوَاصِي ، وزاد في الكافية ثامنًا وهو فَوَاعِلَةٌ نحو صَوْمَعَةٍ وصَوْمَاعَ ، وذكر في التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع ؟ فقال : فَوَاعِلٌ لغير فاعِلٌ الموصوف به مذكورة عاقِلٌ مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخمساتي ، واحترز بقوله : « غير ملحقة بخمساتي » من نحو خَوَرْنَقٍ ؟ فإنك تقول في جمعه : خَرَانِقٍ بمحذف الواو ، ولا خلاف في اطراد فَوَاعِلٌ في هذه الأنواع ، إلا السادس ؟ فقال جماعة من المؤخرین :

إنه شاذ ، ونسبهم في شرح **الكافية** إلى الفلط في ذلك ، وقال : نص سيبويه على أطّراد فواعل في فاعل صفة المذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ في نحو فارس وفوارس ، يعني فيما كان الفاعل صفة المذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَشَدَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَاتَّهُ) وذلك قوله في فارس ونواكس وهالك وغائب وشاهد : فوارس ، ونواكس ، وهوالك ، وغواب ، وشاهد ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطائف ؟ فيكون على القياس ؟ فيقدر في قوله : هالك في الموالث في الطائف الموالك ، قيل : وهو يمكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

﴿تَبَّأْلِيهُ﴾ : شذ أيضًا فواعل في غير ما ذكر ، نحو حاجة وحوانج ، ودخان ودواجن ، وعشان وعوان .

(وَبِعِمَائِلَةِ أَنْجَمْنَةِ فَعَالَةِ وَشِبَهَهَا دَاءُ مُرَّالَةِ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فمائلة ، وهو بكل رباعي مؤنث بمددة قبل آخره ، مختوماً بالباء أو مجرد منها ؟ فقللت عشرة أوزان : خستة بالباء ، وخستة بلا باء ، والتي بالباء فماله نحو سجابة وسجائب ، وفي ماله نحو رسالة ورسائل ، ومماله نحو ذؤابة وذؤائب ، وفعوله نحو حمولة وحمائل ، وفيمالية نحو صحيفه وصحائف ، والتي بلا باء فعال نحو شمال وشمائل ، وفعال نحو شمال وشمائل ، ومفال نحو عقاب وعقائب ، وفمول نحو عجوز وعجز ، وفيميل نحو سعيد - علم امرأة - يقال في جمعه : سمائـ . قال في شرح **الكافية** : وأما فمائـ جمع فقيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيها أعلم ، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كستـ جمع سعيد اسم امرأـ .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : شَرْطٌ هذه المثلِ المجردة من التاءُ أن تكون مؤثة ؟ فـوـكـانـتـ مـذـكـرـةـ لـمـ تـجـمـعـ عـلـىـ فـعـائـلـ إـلـاـ نـادـرـاـ ،ـ كـفـوـلـمـ : جـَزـُورـ وـجـَزـُأـرـ ،ـ وـسـمـاءـ بـعـنـىـ المـطـرـ وـسـمـائـىـ ،ـ وـوـصـيدـ وـوـصـائـدـ .

الثاني : شَرْطٌ ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما في المثل المذكورة ، كـذاـ فـيـ التـسـهـيلـ ،ـ وـلـمـ لـلـاحـتـازـ عـنـ اـمـرـأـ جـَبـائـهـ وـفـرـوقـةـ وـنـافـةـ جـَلـالـةـ - بـضمـ الجـَيمـ - أـىـ عـظـيمـ ؟ـ فـلاـ تـجـمـعـ هـذـهـ الأـوـصـافـ عـلـىـ فـعـائـلـ ،ـ وـشـرـطـ فـعـيلـةـ أـنـ لاـ تـكـوـنـ بـعـنـىـ مـفـعـولـةـ اـحـتـراـزاـ مـنـ نـحـوـ جـَرـيـحةـ وـقـتـيـلـةـ ؟ـ فـلـاـ يـقـالـ جـَرـائـعـ وـلـاـ فـتـائـلـ ،ـ وـشـدـ قـوـلـمـ ذـيـحـةـ وـذـبـاعـ .

الثالث : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية اطرادُ فـعـائـلـ في هـذـهـ الأـوزـانـ العشرة ، وـذـكـرـ فـيـ التـسـهـيلـ أـنـ المـجـرـدـاتـ منـ التـاءـ سـوـىـ فـعـيلـ يـحـفـظـ فـيـهـاـ فـعـائـلـ ،ـ وـإـنـ أـحـقـنـ بـهـ فـعـولـ ،ـ وـأـمـاـ فـعـيلـ فـلـمـ يـذـكـرـ فـيـ التـسـهـيلـ ؟ـ لـأـنـهـ لـمـ يـحـفـظـ فـيـهـ فـعـائـلـ كـمـاـ تـقـدـمـ ،ـ وـهـذـاـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ فـعـائـلـ غـيرـ مـطـرـدـ فـيـ الـأـوزـانـ المـجـرـدـةـ ،ـ وـتـبعـهـ فـيـ الـارـتـشـافـ .

الرابع : ذـكـرـ فـيـ التـسـهـيلـ أـنـ فـعـائـلـ أـيـضاـ لـنـحـوـ جـَرـائـضـ ،ـ وـقـرـيـشـاءـ ،ـ وـبـرـأـكـاءـ ،ـ وـجـَلـولـاءـ ،ـ وـحـبـارـىـ ،ـ وـحـزـائـيـةـ إـنـ حـذـفـ مـازـيدـ بـعـدـ لـامـيـهـماـ^(١)ـ ،ـ وـلـنـحـوـ ضـرـةـ ،ـ وـطـنـةـ^(٢)ـ ،ـ وـحـرـةـ ،ـ وـظـاهـرـهـ الـاطـرـادـ فـيـهـاـ وـازـنـ هـذـهـ الـأـنـفـاظـ ،ـ وـإـنـاـ قـيـدـ حـبـارـىـ وـحـزـائـيـةـ بـحـذـفـ ثـانـيـ زـانـيـهـماـ لـلـاحـتـازـ عـنـ حـذـفـ أـوـلـ الزـانـيـنـ ،ـ فـتـقـولـ عـنـدـ حـذـفـهـماـ :ـ حـبـائـرـ وـحـزـائـبـ ،ـ وـإـنـ حـذـفـتـ الـأـوـلـ فـقـطـ قـلـتـ حـبـارـىـ وـحـزـائـيـةـ اـهـ .

(١) لـامـ حـبـارـىـ وـهـىـ الرـاءـ وـلـامـ حـزـائـيـةـ وـهـىـ الـبـاءـ .

(٢) الطـنـةـ - بـفتحـ الطـاءـ الـمـهـملـةـ - ضـربـ منـ الـرـطـبـ .

(وِبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي مُجْمِعًا تَخْرَاهُ وَالْمَذْرَاهُ ، وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا)

أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر ، والفعالي بالفتح ، ولما
اشتراك وانفراد .

فيشتراكن في أنواع : الأول فقلاء اسماء ، نحو صحراء وصحاري وصحارى ،
والثاني فعلاء اسماء ، نحو علائق وعلاق وعلاق ، والثالث فعلاء اسماء ، نحو
ذفري وذفار وذفارى ، والرابع قتلاء وصفا لا لأتنى أفل ، نحو حبلان وحبال
وحبالى ، والخامس فقلاء وصفا لأننى ، نحو عذراء وعداز وعدارى ، وهذه كلها
مقيسة كما أشار إليه بقوله : « والقياس اتبعا » إلا فقلاء وصفا لأننى نحو عذراء
فإن الفعالى والفعالى غير مقيسين فيه ، بل محفوظان كما نص عليه في التسهيل ، بخلاف
ما اقتضاه كلامه هنا وفي شرح السكافية ، ويشتراكن أيضا في جمع مهربى ، قالوا :
مهار ومهارى ، ولا يقاس عليهما .

ويفرد الفعالى بالكسر في نحو حذرية ، وسلامة ، وعرفوة ، والمساق ،
وفيا حذف أول زانديه من نحو حبنطى ، وغفرنلى ، وعدولى ، وقهوة باه ،
وبلهنية ، وقلنسو ، وحبارى ، وندر في أهل ، وعشرين ، وليلة ، وكككة ،
وهي البيضة .

ويفرد فعالى بالفتح في وصف كل فقلان نحو سكران وغضبان ، وعلى
فنلى نحو سكرى وغضبى ، ويحفظ في نحو حبط ، ويتيم ، وأيم ، وظاهر ،
وشاة ، ورئيس ، وهي التي أصيب رأسها .

واعلم أن فعالى - بضم الفاء - في جمع نحو سكران وسكرى راجع
على فعالى بفتحها ، وفي غير يتيم من نحو قديم وأسر مستنقى به عنه ، وفي غير
ذلك مستنقى عنه .

﴿نبهات﴾ : الأول : إنما يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بعد « وفعال وشبهه انتقاً » وسيأتي بيانه ، ولكنه أخل « بفعالي بعض الفاء فلم يذكره .

الثاني : قالوا في جمع صحراء وعذراء أيضًا صحراري وعذاري
بالتشديد ، وسيأتي .

الثالث : فعالي — بالتشديد — هو الأصل في جم صحراء ونحوها ، وإن كان محفوظًا لا يقاس عليه ؛ لأن وزن صحراء فضل ، فبمعه على فعالي بقلب ألف التي بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها ، وبقلب ألف التأنيث — وهي الثانية في نحو صحراء — ياء ، وتدمغ الأولى فيها . ثم إهم آثرًا التخفيف ، خذفوا إحدى الياءين ، فلن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر ، وهذا هو الغالب ، ومن حذف الأولى قال الصحاري بالفتح ، وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين .

(واجعل فعالي لغير ذي نسب . جدة كالكغرمي تتبع العرب)

أى من أمثلة جم الكسرة فعالي ، وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب ، نحو كرمي وكرامي ، وكريكي وكريكي .

واحترز بقوله « لغير ذي نسب جدد » من نحو ثُركي ؛ فلا يقال فيه تركي . وأما « أنامي » فجمع إنسان لا إنسى ، وأصله أناصين ، فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرائي ، وعلامة النسب المتعدد : جواز سقوط الياء ، وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

﴿تبهات﴾ : الأول : قد تكون الياء في الأصل للنسبة الحقيقى ثم يكتفى استعمال ما هي حتى يصير النسبة منسياً أو كالمنسى ؟ فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً ، كقولهم : في مَهْرَىٰ مَهْارِيٌّ ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَةَ قبيلة بالين ، ثم كثُر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل .

الثاني : ذكر في التسهيل أن هذا الجم أيضاً نحو علباء وقوباء وحولايا ، وأنه يحفظ في نحو صَحْرَاءَ وَعَذْرَاءَ وإنسان وظَرِيَّان .

الثالث : هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به . وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أحد وعشرون بناءً .

وزاد في الكافية أربعة أبنية : فَعَالٌ ، وفَعِيلٌ ، وفَعَالٌ ، وفَعْلٌ .

أما فَعَالٌ فنحو سُكَارَىٰ ، وهو لوصف على فَعْلَانٍ وفَعْلَىٰ ، وقد تقدم ذكره ، وأنه يرجح على فَعَالٌ بالفتح في بين الوففين .

وأما فَعِيلٌ وفَعَالٌ بضم الفاء نحو عَبِيدٌ جمع عَبَدٌ ، وظَوَّارٌ جمع ظَرْشٌ ؛ ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنها اسماء جمع على الصحيح ، وقال في التسهيل : الأصح أنها مثلاً تكسير ، لا اسمها جمع ؛ فإن ذكر فَعِيلٌ فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتي بيانه .

وأما فَعْلٌ فلم يسمع جمعها ، إلا في حِجْلٍ جمع حَجَلٍ ، وظَرِيَّ في جمع ظَرِيَّان ، ومذهب ابن السراج أنه اسم جم لا جمع ، وقال الأصمعي : الحِجْلُ لغة في الحِجَلِ .

وذهب الأخفش إلى أن نحور رَكْبَرْ وصَخْبَرْ جمع تكسير ، ومذهب سيبويه

أنه اسم جمع ، وهو الصحيح ، لأنه يصفر على لفظه ، وذهب الفراء إلى أن كل ماله واحد مولفق في أصل اللفظ نحو ثَمَرٍ وثِمارٍ جمع تكسير ، وليس بصحيح .

(وَبِعَالِلَ وَشِبْهِ أَنْطِقَا فِي جَمْعِ مَافُوقِ الْثَّلَاثَةِ ازْتَقِي)

أى من أمثلة جمع الكسرة فَعَالِلُ وَشِبْهُ ، والمراد بشبه ما يماثله في العدة والميئنة ، وإن خالقه في الوزن ، نحو مَقْاعِلُ وَفَيَاعِلُ ، أما فَعَالِلُ فيجمع عليه كل مازادت أصوله على ثلاثة ، وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثة متزيد إلا ما أخرجه بقوله : (مِنْ غَيْرِ مَا تَمَغَّى) أى وهو باب كُبُرٍ وسَكُرٍ ، وأنحر وثخاء ، وزَامِ وَكَامِ . ومحوها ما استقر تكسيره على غير هذا البناء .

وشنل قوله « مافوق الثلاثة » الرُّباعي « وما زاد عليه ؛ أما الرباعي فإن كان مجرد جمع على فَعَالِل نحو جَفَرٌ وَجَعَافِرٌ ، وَزَبْرِيجٌ وَزَبَارِجٌ ، وَبَرْتُونٌ وَبَرَائِنٌ ، وَسَبَطَرٌ وَسَبَاطَرٌ ، وجُحْذَبٌ وَجَحَذَابٌ . وإن كان بزيادة جمع على شبه فَعَالِل ، سواء كانت زيادةه للالحاد نحو جَوَهَرٌ وَجَوَاهِيرٌ ، وصَيْرَفٌ وَصَيَارِفٌ ، وَعَلَقَى وَعَلَاقٍ ، أم لغيره نحو أَضْبَعٌ وَأَصَابِعٌ ، وَمَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ ، وَسُلْمٌ وَسَلَامٌ ، مالم يكن ما تقدم استثناؤه . وأما الختامي فهو أيضاً إما مجرد وإما بزيادة ، فإن كان مجرد فقد أشار إليه بقوله :

(وَمِنْ خَمَاسِيْ جُرْدَ الْآخِرَ أَنْفِ بِالْقِيَاسِ) الآخِرَ : مفعول مقدم لافِ ، ومن خماسي : متعلق بانفِ ، وكذلك بالقياس ، أي أنف الآخر - أى أحذفه - من الخماسي المجرد عند جمعه قياساً لتوصل بذلك إلى بناء

فَعَالَ ؟ فَتَقُولُ فِي سَفَرْجَلْ : سَفَرْجَلْ ، وَفِي فَرَزْدَقْ : فَرَازْدَقْ ، وَفِي خَوَارِنْ : خَوَارِنْ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ رَابِعُ الْخَامِسِ شِبِيهًـ بِالْزَائِدِ لِفَظًا أَوْ تَحْرِيْجًا جَازَ حَذْفَهُ وَإِبْقَاءِ الْخَامِسِ ، وَإِلَى ذَلِكَ الإِشَارَةُ بِقُولِهِ :

(وَالرَّابِعُ الشَّدِيدُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحَذَّفُ دُونَ مَا يَبْقَى تَمَّ الْعَدَدُ)

أَيْ دُونَ الْخَامِسِ ، مَثَالٌ مَا رَابِعُهُ شِبِيهًـ بِالْزَائِدِ لِفَظًا خَوَارِنْ ؟ فَإِنَّ النُّونَ مِنْ حُرُوفِ الْزِيَادَةِ ، وَمَثَالٌ مَا رَابِعُهُ شِبِيهًـ بِالْزَائِدِ تَحْرِيْجًا فَرَزْدَقْ ، فَإِنَّ الدَّالَّ مِنْ مُخْرِجِ النَّاهِ وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْزِيَادَةِ ، فَلَكَ أَنْ تَقُولَ فِيهِمَا : خَوَارِقْ وَفَرَازِقْ ، لَكِنَّ خَوَارِنْ وَفَرَازِدْ أَجْوَدُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ سِبْطَارِيٍّ . وَقَالَ الْمَبْرُدُ : لَا يُحَذَّفُ فِي مَثَلِ هَذَا إِلَّا الْخَامِسُ وَخَوَارِقْ وَفَرَازِقْ غَلْطٌ . وَأَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ حَذْفَ الْثَالِثِ ، كَأَنَّهُمْ رَأَوْهُ أَسْهَلًـ لِأَنَّ الْفَلْجَمَ تَحْلِيْلٌ مُحَلَّهُ ، فَيَقُولُونَ : خَوَارِنْ وَفَرَادِقْ .

وَأَمَّا الْخَامِسُ بِزِيَادَةِ فِيَهُ يُحَذَّفُ زَائِدًا ، آخِرًا كَانَ أَوْ غَيْرُ آخِرٍ ، نَحْوُ سِبْطَارِيٍّ وَسَبَاطَارِيٍّ^(١) ، وَفَدَوْكَسْ وَفَدَأَكَسْ^(٢) ، وَمُدَخِّرِجْ وَدَحَارِجْ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولِهِ :

(وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبِاعِيِّ احْذِفْهُ) أَيْ أَحْذَفُ زَائِدَ مُجاوِزَ الرَّبِاعِيِّ (مَا * لِمْ يَكُ لَيْنَا إِنْرَمْ الَّذِي خَتَمَ) الَّذِي : لِفَظٌ فِي الذِّي ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَصَلْتُهُ خَتَمًا ، وَإِنْرَمْهُ : طَرْفٌ هُوَ الْحَبْرُ .

(١) السبطاري: مشية فيها تبختر، وتقول «اسبطر فلان» إذا اضطجع، و«اسبطرت الأبل» أي أسرعت.

(٢) الفدوكس - على مثال سفرجل - الأسد، والرجل الشديد.

أى إنما يحذف زائد الخامس إذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كارأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف ، بل يجمع على فماليل ونحوه ، نحو عصفور وعصفير ، وقرطاس وقراطيس ، وقنديل وقناديل .

وتشمل قوله « وزائد العادى الرابعى » نحو قبئترى ما أصله خمسة ، فهذا ونحوه إذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الأصول ؛ فتقول فيه : قبأعث .

وتشمل قوله « لينا » ما قبله حركة مجانية كما مثل ، وما قبله حركة غير مجانية نحو غُرْئيق ، وفِرَدَوْس ؛ فتقول فيما : غَرَائِيق وفَرَادِيس ، وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو كَنْهُور وَهَبَيْغ ؛ فإن حرف العلة فيه لا يقلب ياء ، بل يحذف ، فتقول : كَنَاهِر وَهَبَانْ ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين .

وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد ؛ فإنه لا يقال فيما مخاتير ومنقاد بقلب الألف ياء ، لأنها ليست زائدة ، بل منقلبة عن أصل ؛ فيقال : مَخَاتِير وَمَنَاقِد ، لما سبق .

(والسِّينُ وَالتَّاءُ مِنْ كَمْسُتَدْعَى أَزِلَّ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعُ بَقَاءُهَا يَخْلِلُ)

يعنى أنه إذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقوه بثنال الجمع — وهو فعال وفعاليل — توصل إليه ما يحذفه ، فإن تائى أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض أبيق ماله مزية في المعنى أو اللفظ ، فتقول في مستدعى : مَدَاع ، بحذف السين وانتاء معًا ؛ لأن بقاءها يخل ببنية الجمع ، وأبقيت الياء لأن لها مزية في المعنى عليهم ؛ لكون زيادتها لمعنى مختص بالأسماء ، بخلافهما ، فإنهما يزادان في الأسماء والأفعال ، وكذلك تقول في استخراج : تَخَارِيج ، فتوثر تاء استخراج بالبقاء على سينه ؛ لأن التاء لها مزية في اللفظ على السين ؛ لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير ؛ لأن تهـين موجود في الكلام كـتائيل

بخلاف السين ؟ فإنها لازداد وحدتها ، فلو أفردت بالبقاء لقيـل سخاريج ، ولا نظير له ، لأنـه ليس في الكلام سـفـاعـيل .

ومن المـزـيـةـ الـلـفـظـيـةـ أـيـضـاـ قولـكـ فيـ جـمـعـ مـرـمـيـسـ : مـرـارـيـسـ ، بـحـذـفـ الـيمـ وـإـبـقاءـ الـراءـ ؛ لأنـ ذـلـكـ لاـ يـجـهـلـ معـهـ كـوـنـ الـاسـمـ ثـلـاثـيـاـ فـيـ الأـصـلـ ، وـلـوـ حـذـفـ الـراءـ وـأـبـقـيـتـ الـيمـ فـقـلـتـ مـرـامـيـسـ لـأـوـمـ كـوـنـ الـاسـمـ رـبـاعـيـاـ فـيـ الأـصـلـ ، وـأـنـهـ فـعـالـلـ لـافـاعـيلـ .

(والـيـمـ أـوـلـىـ مـنـ سـوـاهـ بـالـبـقـاـ) لـماـ لـهـ مـنـ المـزـيـةـ عـلـىـ غـيـرـهـ مـنـ أـحـرـفـ الـزـيـادـةـ ، وـهـذـاـ لـاـخـلـافـ فـيـ إـذـاـ كـانـ ثـانـيـ الـزـائـدـيـنـ غـيـرـ مـلـحقـ كـنـونـ مـنـطـاقـ ، فـتـقـولـ فـيـ جـمـعـهـ : مـطـالـقـ ، بـحـذـفـ الـنوـنـ وـإـبـقاءـ الـيمـ ، أـمـاـ إـذـاـ كـانـ ثـانـيـ الـزـائـدـيـنـ مـلـحقـاـ كـسـيـنـ مـقـعـدـيـسـ فـكـذـلـكـ عـنـدـ سـيـبـوـيـهـ ، فـيـقـالـ : مـقـاعـيـسـ ، وـخـالـفـ الـمـبـرـدـ ، خـذـفـ الـيمـ وـأـبـقـيـ الـلـلـحـقـ وـهـوـ الـسـيـنـ ، لـأـنـهـ يـضـاءـيـ الـأـصـلـ فـيـقـالـ : قـمـاسـ ، وـرـجـعـ مـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ بـأـنـ الـيمـ مـصـدـرـةـ وـهـيـ لـمـعـنـيـ يـخـصـ الـاسـمـ ، فـكـانـتـ أـوـلـىـ بـالـبـقـاـ .

{ تـبـيـهـ } : لـاـيـعـنـيـ بـالـأـوـلـيـةـ هـنـاـ رـجـحـانـ أـحـدـ الـأـمـرـيـنـ مـعـ جـواـزـهـماـ ؛ لأنـ إـبـقاءـ الـيمـ فـيـاـ ذـكـرـ مـتـعـيـنـ ، لـكـونـهـ أـوـلـاـ فـلـاـ يـعـدـ عـنـهـ .

(وـالـهـنـزـ وـالـيـاـ مـثـلـهـ) أـيـ مـثـلـ الـيمـ فـيـ كـوـنـهـماـ أـوـلـىـ بـالـبـقـاـ (إـنـ سـبـقاـ) أـيـ تـصـدـرـاـ كـافـيـ الـنـدـ وـيـنـذـدـ ؛ فـتـقـولـ فـيـ جـمـعـهـماـ : أـلـاـدـ وـيـلـاـدـ ، بـحـذـفـ الـنوـنـ وـإـبـقاءـ الـمـهـزـةـ وـالـيـاءـ ، لـتـصـدـرـهـماـ وـلـأـنـهـماـ فـيـ مـوـضـعـ يـقـعـانـ فـيـ دـالـيـنـ عـلـىـ مـعـنـيـ ، بـخـلـافـ الـنوـنـ ، فـإـنـهـاـ فـيـ مـوـضـعـ لـاـدـلـ فـيـهـ عـلـىـ مـعـنـيـ أـصـلاـ

* (تـبـيـهـ) * إـبـقاءـ الـيمـ وـالـيـاءـ وـالـمـهـزـةـ فـيـ الـمـثـلـ المـذـكـورـةـ مـنـ المـزـيـةـ الـمـعـنـوـيـةـ .

(وـالـيـاءـ لـأـوـاـوـ اـحـذـفـ إـنـ جـمـعـتـ مـاـ * كـحـيـزـ بـوـنـ) وـعـيـطـاـمـوسـ (فـهـوـ حـكـمـ حـيـاـ) فـتـقـولـ : حـرـآـيـنـ ، وـعـطـاـمـيـسـ ، بـحـذـفـ الـيـاءـ وـإـبـقاءـ -ـأـوـاـوـ ؛ فـتـقـلـبـ يـاهـ لـاـنـكـسـارـ

ما قبلها ، وإنما أثرت الواو بالبقاء في ذلك لأن الياء إذا حُذفت أُغنى حذفها عن حذف الواو ، لبقائها رابعة قبل الآخر ؛ فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حُذفت الواو أولاً لم ينـ حـذـفـهاـ عنـ حـذـفـ اليـاءـ ؛ لأنـهاـ لـيـسـ فـيـ مـوـضـعـ يـؤـمـنـهـ بـحـذـفـهـ .

(وَخَيْرُوا فِي زَائِدَى سَرَّانَدَى) وهم التون والألف (وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ) أي شابهـ في تضمن زـيـادـتـينـ لـإـلـاحـاقـ التـلـاثـيـ بالـثـامـيـ (كـاـلـمـلـنـدـىـ) والـجـبـنـطـىـ والـعـفـرـىـ ، فـلـاتـ أـنـ تـحـذـفـ ماـ قـبـلـ الـأـلـفـ وـتـبـقـيـ الـأـلـفـ فـتـقـلـبـ يـاءـ ، فـتـقـولـ : سـرـادـ وـعـلـادـ وـحـبـاطـ وـغـفارـ ، وـلـكـ عـكـسـهـ ، فـتـقـولـ : سـرـانـدـ وـعـلـانـدـ وـحـبـانـطـ وـغـفارـنـ . وإنـما خـبـرـواـ فـيـ هـذـيـنـ الزـائـدـيـنـ لـثـبـوتـ التـكـافـوـ يـيـنـهـماـ ؛ لأنـهـما زـيـداـ مـعـاـ لـإـلـاحـاقـ التـلـاثـيـ بالـثـامـيـ ، فـلـاـ مـزـيـةـ لـأـحـدـهـاـ عـلـىـ الـآـخـرـ .

* (خاتمة) * تتضمن مسائل :

الأولى : يجوز تعويض ياء قبل الطرف بما حذف ، أصلاً كان أو زائداً ، فتقول في سفرجل ومنطلق : سفاريج ومطاليق ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتي .

الثانية : أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفأعلى وحذفها من مماثل مفأعيل ؟ فيجيزون في جعافر جعافر ، وفي عصافير عصافير ، وهذا عندهم جائز في الكلام ، وجعلوا من الأول « وَلَوْ أَنَّقَ مَعَاذِيرَهُ » ومن الثاني « وَعِنْدَهُ مَقَاتِلُ الْقَيْمِ » ووافقوهـ في التسمـيلـ عـلـىـ جـوـازـ الـأـمـرـيـنـ ، واستثنـيـ فـوـاعـلـ فـلـاـ يـقـالـ فـيـهـ فـوـاعـيلـ إـلـاشـذـوـذاـ كـوـلـهـ :

١١٧١ - [عَلَيْهَا أَسْوَدُ ضَارِيَاتٍ لَبُوْسَمُ]

سَوَابِغُ رِيْضُ لَأَ يُخْرِقُهَا النَّبْلُ

ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مفأعلى وحذفها في مثل مفأعيل لا يجوز

إلا لضرورة .

الثالثة: قد تدعوا الحاجة إلى جمع الجم، كما تدعوا إلى تثنية، فكما يقال في جماعتين من المجال «حالآن» كذلك يقال في جماعات «حالات» وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما بشأ كله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره، كقولهم في أغبدي أعايد، وفي أسلحة أسلح، وفي أقوال أقاويل، شبهوها بأسود وأسود، وأجزاء وأجزاء، وأعصار وأعاصير، وقالوا في مفتران مصادر، وفي غير بان غرائب، تشبيها بسلامين وسلامين.

وما كان من الجموع على زنة مقاصل أو مقاعيل لم يجز تكسيره؛ لأنَّه لا نظير له في الآحاد فيحمل عليه، ولكنه قد يجمع بالواو والنون؛ كقولهم في نواكس: نواكسون، وفي أيامن: أيامون، أو بالألف والباء كقولهم في حدائد: حدائيد، وفي صواحب: صواحبات؛ ومنه الحديث «إنسُكْ لِأَنْتُنْ صَوَّاحِبَ يُوسُفَ».

الرابعة: إذا قصد جمع ماصدره ذو أو ابن من أسماء مala يعقل قيل فيه: ذواتٌ كذا، وبثباتٍ كذا؛ فيقال في جمع ذى القعدة: ذواتٌ القعدة، وفي جمع ابن عرس: بنات عرس، ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبؤن وبين العلم كابن آوى. والفرق بينهما أن ثاني الجزءين من علم الجنس لا يقبل أللخلاف اسم الجنس.

وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كبيرة نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعاً، فيقال: هم ذُوُّ بَرَقَ نحره، وفي الثنوية: هما ذَوَّا بَرَقَ نحره. ويساوى الجملة في هذا المركب دون إضافة على الصحيح، فيقال: هذان ذَوَا سَيْبوِيهُ، وهؤلاء ذُوُّو سَيْبوِيهُ، وما ذَوَا مَعْدِي كَرْبَ، وهم ذُوُّو مَعْدِي كَرْبَ.

وما صنع بالجملة المسجى بها يصنع بالمعنى والمجموع على حد سواء إذا ثناها أو جمعها؛ فيقال في تثنية زيدبن مسمى به: هذان ذَوَا زَيْدَيْنَ، كما يقال في تثنية كابتي الحداد: هاتان ذَوَاتَيْنَ كَلْبَيْنَ، ويقال في الجمع: ذُوُّو زَيْدَيْنَ، وذَوَاتُ كَلْبَيْنَ، وعلى هذا فلسفة.

الخامسة: الفرق بين الجمع وأسم الجموع وأسم الجنس الجماعي من وجهين: معنوي، ولغوي:

أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد المجنحة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالمعنى، وإما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وإما أن يكون موضوعاً للحقيقة مُمْلَأً فيه اعتبار الفردية؛ فال الأول هو الجم، وسواء كان له واحد من لفظه مستحمل كـ رجال وأسود، أم لم يكن كـ أبييل، والثاني هو اسم الجم، سواء كان له واحد من لفظه كـ ذب وصَخْبْ أم لم يكن كـ قَوْمْ ورَهْطْ، والثالث هو اسم الجنس الجملي، ويفرق بينه وبين واحدة بالبناء غالباً نحو تمر وتمر وجوذ وجوزة وكلمة ، وربما عكس نحو الكلمة، والجُبْ للواحد والـكَدَّةْ والـجَبْنةْ للجنس، وبعضهم يقولوا، للواحد كـأة، وللجنس كـم، علىقياس، وقد يفرق بينه وبين واحدة باء النسب نحو روم ورومى وزنج وزنجى .

أما اسم الجنس الإفرادي نحو لَبَنْ وماه وضرَبْ، فإنه ليس دالاً على أكثر من اثنين؛ فإنه صالح للقليل والكثير. وإذا قيل ضربة فالباء للتنصيص على الوحدة. وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو أبييل وعبداديد، أو غالب فيه نحو أَعْرَابْ فهو جمع واحد مقدر، وإن فهو اسم جمع نحو رَهْطْ وإِيلْ، وإنما قلنا إن أغرايا على وزن غالب لأن أفعالاً نادر في المفردات كـ قولهم بـرْمَةْ أو غشار. هذا مذهب بعض التحويين، وأكثرون يرى أن أفعالاً وزن خاص بالجمع، ويجعل قولهم بـرْمَةْ أو غشار من وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع. وليس الأعراب جمع عَرَبْ؛ لأن العَرَب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب يختص البادين، خلافاً لمن زعم أنه جمعه. وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يميز من واحدة باء النسب نحو روم، أو باء التأنيث ولم يتلزم تأنيتها نحو تمر، أو لا؟ فإن ميز بما ذكر ولم يتلزم تأنيتها فهو اسم الجنس الجملي، وإن التزم تأنيتها فهو جمع نحو تَخْمَ وثَهْمَ، حكم سيبويه بجمعيهما لأن العَرَب التزمت تأنيتهما،

والفالب على اسم الجنس الممتاز واحدٌ بالباء التذكير، وإن لم يكن كذلك فاما أن يوافق وزان الجموع الماضية أولاً، فإن وافقها فهو جمع، مالم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع؛ فلذلك حكم على غَزِيَ بأنه اسم جمع لفاز؛ لأنَه يساوى الواحد في التذكير، وحكم أيضاً على رِكاب بأنه اسم جمع لـرَكوبه؛ لأنَهم نسبوا إليه فقالوا : رِكابي، والجموع لا يُنْسَبُ إليها إلا إذا غلت أو أهل واحدُها كما سيأتي في بابه ، وإن خالف وزان الجمع الماضية فهو اسم جمع ، نحو صَحْب ورَكْب؛ لأنَّ قَفْلاً ليس من أبنية الجمع ، خلافاً لأبي الحسن ، والله أعلم .

التصدير غير

إنما ذكر هذا الباب إثر باب التكسير لأنهما — كما قال سيبويه — من وادٍ واحد؛ لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتى ذكرها .

(فُعَيْلًا أَجْعَلَ الثَّلَاثَيْنِ إِذَا * صَبَرْتَهُمْ نَحْنُ) فُلَيْسٌ فِي تَصْغِيرِ فَلْسٍ ، وَخَوْ (قَدَّى تَهْ) تَصْغِيرِ (قَدَّى) وَ (فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْلِيلٍ لِمَا * فَاقَ) الثَّلَاثَيْنِ (كَجَعْلِ دِرْهَمَ دُرِيْهَمَا) وَجَعْلِ دِينَارَ دُنِيْنِيْرَا .

والحاصل أن كل اسم متمكن قُصد تصفيهه فلا بد من ضم أوله وفتح ثانية وزِيادة ياء ساكنة بعده ؛ فإن كان ثلاثة لم يغير بأكثَر من ذلك ، وإن كان رباعيا فصاعدا كثِير ما بعد الياء ؛ فالأمثلة ثلاثة : فَعَيْلَ نَحْوَ فَلَيْسَ ، وَفُعَيْلَ لَنَحْوَ دُرَيْبِمْ ، وَفُقَيْلَ نَحْوَ دُنَيْبِرْ .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : للتصغير شروط : أن يكون اسماً ؛ فلا يصغر الفعل ولا الحرف ؛ لأن التصغير وصف في المعنى ، وشذ تصغير فعل التعجب ، وأن يكون متمكاناً ؛ فلا تصغير للضميرات ولا من وكيف ونحوها ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصلات كما سبقت ، وأن يكون قابلاً للتصغير ؛
 (١) - الأشموني

فلا يصغر نحو كَبِير وجَسِيم ولا الأسماء المُعْظَمَة ، وأن يكون خالماً من صبغ التصغير وشبهها ؛ فلا يصغر نحو الْكَمِيت من الخليل ، والْكَمِيت وهو البليل ، ولا نحو مُبَيْطِر ومهَيْمِن .

الثاني : وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاحاً خاص بهذا الباب اعتُبر فيه مجرد النقط تقريراً بقليل الأبنية ، وليس جارياً على اصطلاح التصريف ، الا ترى أن وزن أَخْتِير وَمُكْثِير وَسُبَّاح في التصغير فُقيِّيل ، وزنها التصريف أَفْيَل وَمُفْيَل وَفَعِيل .

الثالث : فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوم أنه كَبِير ، نحو جَبَّيل ، وتحقيق ما يتوم أنه عظيم نحو سُبَّيع ، وتقليل ما يتوم أنه كَثِير نحو دُرَّيْمات ، وتقريب ما يتوم أنه بعيد رَمَاناً أو حَمَلاً أو قَدْراً نحو قَبَّيل العصر ، وبُعيدِ الترب ، وفُويقِ هذا ، ودُؤَيْنِ ذاك ، وأصْيَغَ منك ، وزاد الكوفيون مفعى خامساً وهو التعظيم ، كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود : « كَثِيفٌ^(١) مُلِيءٌ عِلْمًا » وقول بعض العرب : أنا جَذَّابُهَا الْمُحَكَّكُ ، وعَذَيقَمَا الرَّجَبُ ، قوله :

١١٧٤ - وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَنِيهِمْ
دُؤَيْيَةً نَضَرَّ مِنْهَا الْأَنَاءِمُ

وقوله :

١١٧٥ - فُويقَ جَبَّيلٍ شَامِيخَ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ
لِّتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكَلَّ وَتَقَلَّ لَا

(١) تصغير كتف بكسر الكاف وسكون اللون تليها فاء ، وهو - كما في القاموس - وعاء أداة الراعي ، أو وعاء أسقاط التاجر ، شبه ابن مسعود به بجامع حفظ كل لما فيه ، اهـ صيان

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقيق ونحوه.

(وَمَا يُوْدِي) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجُمْنَعِ وُصِلٌ) فيما زاد على أربعة أحرف
(يُوْدِي إِلَى أَمْثِيلَةِ التَّصْنِيفِ صِلٌ) وللحاذف هنا - من ترجيح وتخيير - ما له هناك
فتقول في تصحير فرزدق : فُرِيزْد بحذف الخامس ، أو فُرِيزْق بحذف الرابع ؛
لما سبق في قوله : « والرابع الشبيه بالمزيد لِخ » ، وتقول في سِبَطْرَى : سُبَيْطَرٌ ،
وفي ذَوْكَس : ذُدَيْنَكَس ، وفي مُدَخِّرِج : دُخِيْرِج ، وتقول في عَصْنَفُوز وقرن طاس
وقِنْدِيل وفِرْدَوْس وغُرْبَنِيق : عَصِيفِير ، وفَرْيَنْطِيس ، وفَنِيدِيل ، وفَرِيدِيس ، وغُرْبَنِيق ،
وتقول في قَبْنَفَرَى : قُبَيْيَث ؛ لما سبق في قوله « وزائد العادي الرابع احْذَفْ لِخ »
وتقول في مُسْتَدِعٍ : مُدَيْع ، وفي استخراج : تُخَيْرِيج ؛ لما سبق في قوله « والسين
والتأمن كمستدع أَرْل لِخ » وتقول في مُنْتَلْقٍ وَمُفَقْدَنْسٍ : مُطَلِّقٍ وَمُقَيْسٍ ،
وفي أَنْدَد وَيَلَنْدَد : أَلْيَد وَيُلَيَّد ، بالإدغام؛ لما سبق في قوله « واليم أولى من
سواء باليقا لِخ » وتقول في حَيْزَبُون وَعَيْطَمُوس : حَزَبَنْبَن وَعَطَيْمِيس ، بحذف الياء
وإبقاء الواو مقلوبة ياه ؛ لما سرس ، وتقول في سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى : سُرَيْنَد وَعُلَيْنَد ،
أو سُرَيْنَد وَعُلَيْنَد ؛ لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

﴿تبنيه﴾ : يستثنى من ذلك هاء التأنيث ، وألف الممدودة ، وياء النسب ،
والألف والدلون بعد أربعة أحرف فصاعداً ؛ فلتنهن لا يمحذفون في التصغير ،
ولا يعتقد بهن كلامي .

(وَحَاطَّ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الْأَطْرَافِ) عن المذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْاِسْمِ فِيهِما) أى في الجمع والتصرير (الْأَنْدَفِ) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سَفَرْ جَلْ فَتَقُولُ فِي جَمِيعِهِ سَفَارِجُ، وَإِنْ عَوَضْتَ قَلْتَ سَفَارِيجُ، وَفِي تَصْرِيرِهِ سَفَرِيجُ، وَإِنْ عَوَضْتَ قَلْتَ سَفَرِيجُ، وَمَا حذف منه زائد نحو مُنْطَلِقُ، فَتَقُولُ فِي جَمِيعِهِ مَطَالِقُ وَمَطَالِيقُ، وَفِي تَصْرِيرِهِ مُطَالِقُ وَمُطَالِيقُ، عَلَى الْوَجْهِيْنِ، وَعَلَمْ مِنْ قَوْلِهِ « وجَازَ » أَنَّ التَّعْوِيْضَ غَيْرُ لَازِمٍ .

﴿نبيه﴾ : قال في التسهيل : وجائز أن يوضع بما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ، ملئ يستحقها لغير تعويض ، واحترز بقوله « لغير تعويض » من هو لفأغيفن جمع لفنيزى ؟ فإنه حذفت ألفه ولم يحتاج إلى تعويض ؟ ثبوت يانه التي كانت في المفرد .

(وَحَانِدُ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا * خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ) أى باب التكسير وباب التصغير (حُكْمًا رُسِّمَا) مما جاء مسماً مسماً ؛ فيحفظ ولا يقام عليه .

فما جاء حائداً عن القياس في باب التصغير قوله في المغرب : مُغَيْرِ بَانْ ، وفي العشاء : عَشَيَانْ ، وفي عَشِيهَةٍ : عَشَيْشِيَةٍ ، وفي إنسان : أَنْيَسِيَانْ ، وفي بَنُوزَ : أَبِينُونَ^(١) ، وفي ليسلة : لَيَسَلِيَةٍ ، وفي رَجُلٍ : رُوْنَجَلْ ، وفي صِبَيَةٍ : أَصَبَيَةٍ ، وفي غِلْمَةٍ : أَغَيْلَمَةٍ ؛ فهذه الألفاظ بما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل .

وما جاء حائداً عن القياس في التكسير ي جاء على غير لفظ واحد قوله : رَهْطٌ وَأَرَاهِطٌ^(٢) ، وَبَاطِلٌ وَأَبَاطِيلٌ ، وَحَدِيثٌ وَأَحَادِيثٌ ، وَكَرَاعٌ وَأَكَارِعٌ ، وَعَرَوْضٌ وَأَهَارِيسٌ ، وَقَطِيعٌ وَأَقَاطِيعٌ ؛ فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جموع المستعمل ، هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب بعض التحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جني إلى أن اللفظ يُغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع ، فيرى في أباطيل أن الاسم غير إلى أباطيل أو أبطول ثم جمع .

(١) ورد هذا التصغير في قول الشاعر :

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنْيَى إِمَّا أَمْتُ
بَسَدْدُ أَبِينُونَهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

(٢) ورد هذا الجماع في قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ الَّتِي وَضَمَّتْ أَرَاهِطَ فَأَسْتَرَاجَوْا

(لتَلِوْيَا التَّصْفِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمٍ * تَأْتِيَتِ أُوْمَدَتِهِ) أي مدة التأنيث (الفتح انْجَمَ) يعني أن الحرف الذي بعده ياء التصغير إن يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث، وهي التاء وألف التأنيث المقصورة، نحو قصمة وَصَيْمَة، ودرجة وَدُرِيَّة، وَحُبْلَى وَحَبْيَلِي، وَسَلْمَى وَسَلْيَنِي، وكذا ما قبل مدة التأنيث، وهي ألف المدودة التي قبل المزة، نحو صَحْرَاء، وَصُحْرَاء، وَسَحْرَاء، وَحَمْرَاء .

﴿نبیهات﴾ : الأول : أفهم كلامه أن الألف المدودة في نحو حَمْرَاء ليست علامة التأنيث ، وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة ، وقد تقدّم بيان ذلك في بابه ، ولذلك قال في التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله في شرح السکافیة « فإن اتصل بما ولی الياء علامة تأنيث ففتح ، ككتُبَرَة وَحَبْيَلَى وَحَمْرَيَاء » حيث يقتضى أن المدة في نحو حَمْرَاء مندرجة في قوله « علامة تأنيث » فإنه قد تتجاوز فيه ، والتحقيق ما تقدم .

الثاني : المراد بقوله « من قبل عَلَمَ تأنيث » ما كان متصلة كامثل ، فلو انفصل كثیر على الأصل نحو دُخْرَجَة .

الثالث : عجز المركب مُنْزَلٌ منزلة تاء التأنيث كما قاله في التسهيل ، فحكمه حكمها ، فتقول : بُعَيْلَبَكْ ، بفتح اللام .

(كَذَكَ مَامَدَةً أَفْعَالٍ سَبَقَنَ أَوْمَدَ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ التَّحْقَنُ)

أى يجب أيضاً فتح الحرف الذي بعده ياء التصغير، إذا كان قبل مدة أفعال ، أو مدة سَكْرَان وما به التحق بما في آخره ألف دون زائدتان لم يُعلَم جَمْعُ ما هما فيه على فعالين دون شذوذ ؛ فتقول في تصغير أفعال : أَجَهَّال ، وفي تصغير سَكْرَان :

سَكَّرَانْ : لأنهم لم يقولوا في جمعه : سَكَارِينْ ، وكذلك ما كان مثله ، نحو **خَبْشَانْ وَعَطْشَانْ** .

فإن جُمِع على فعالين دون شذوذ صُفر على فَعَيْلِينْ ، نحو سِرْخَانْ وَسُرْيَنْجِينْ ، وَسُلْطَانْ وَسُلَيْطِينْ ؟ فإنما يجمعان على سَرَاحِينْ وَسَلَاطِينْ .

وإن كان جمعه على فعالين شاداً لم يلتفت إليه ، بل يصفر على فَعَيْلَانْ ، مثلاً غَرْثَانْ وإنسان ؟ فإنهم قالوا في جمعهما : غَرَاثِينْ وأناسِينْ على جهة الشذوذ ، فإذا صفتا قيل فيما : غُرَيْثَانْ وأنِيستانْ .

فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يُعرَفْ : هل تقلب العرب ألفه يا أو لا ؟ حُمِيلَ على باب سكران ؟ لأنه الأكتر .

»تنبيه<« : أطلق الناظم أفعالاً ، ولم يقيده بأن يكون جمماً ، فشمل المفردة ، وفي بعض نسخ التسهيل « أو ألف أفعال جمماً أو مفرداً »؛ فتال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكترین ، إلا ما سعى به من الجمع ؛ لأن أفعالاً عندهم لم يثبتت في المفردات . قال سيبويه : فإذا حَقَرْتَ أفعالاً اسمَ رجل قلت أَفْيَعَالْ ، كما تمحقرها قبل أن تكون اسمًا ، فتحتير أفعال كتحثير عَطْشَانْ ، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً ، ولا يكون أفعال إلا جمماً ، هذا كلامه . وقد أثبتت بعض النحوين أفعالاً في المفردات ، وجعل منه قوله : بُرْمَة أَغْشَارْ ، ونوب أَخْلَاقْ وَأَتَمَالْ ، وهو عند الأكترین من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب مَنْ أثبته في المفردات ؟ ففتشي إطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل « جمماً أو مفرداً » أنه يصفر على أَفْيَعَالْ ، ومتى قول من قال من النحوين « أو ألف أفعال جمماً » كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصفر على أَفْيَعَالْ بالكسر . وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب : قيد بقوله « جمماً » احترازاً عما ليس بجمع ، نحو أَغْشَارْ فإن تصغيره أَغْيَشِيرْ وقال الشارح « أو ألف أفعال جمماً ، وعلى هذا نبه بقوله سبق « هذا لفظه ، قيده ، وحمل كلام

الناظم على التقيد ، وكأنه جمل « سبق » قيده لأفعال : أى أفعال السابق في باب التكسير ، وهو الجم ، أما تقييده فتتبع فيه أبا موسى ومن وافقه . وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى : هذا خطأ ؛ لأن سبويه قال : إذا حرفت أفعالاً اسمَ رجل قلت فيه أني عامل كما تمحقرها قبل أن تكون اسمًا ، وأما حمل كلام الناظم على التقيد فلا يستقيم ؛ لأن قوله « سبق » ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به ، بل هو صلة ماء ومدة : منحول لسبق تقدم عليه ، والتقدير : كذلك ما سبق مدة أفعال ، وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب ، بل صرخ بالتعيم في بعض نسخ التسبيل ؛ فعل هذا يحمل كلامه .

(وَالْفُتَّانِيَّشِ حَيْثُ مُدَا وَتَأْوِمُ مُنْفَصِـلَيْنِ عَدَا)

(كَذَا التَّزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ)

(وَهَكَذَا زِيَادَتَا قَفْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرْغَرَانَا)

(وَقَدْرِ افْتِصَالِ مَا دَلَّ هَلَى تَثْنِيَةِ أَوْجَمَعِ تَضْعِيفِ جَلَّا)

يعني لا يعتقد في التصغير بهذه الأشياء المائية ، بل تعد منفصلة ، أى تنزل منزلة كلمة مستقلة ، فيصغر ما قبلها كما يصغر غيره مقصوم بها .

الأول : ألف الثنائي المدودة ، نحو حمراء .

الثاني : تاء الثنائي ، نحو حنفالة .

الثالث : ياء النسب ، نحو عبقرى .

الرابع : عجز المضاف ، نحو عبد شمس .

الخامس : عجز المركب تركيب مزاج ، نحو بعلبك .

ال السادس : الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً ، نحو زعفران .

وَعَبْرَانَ راحترز من أن يكونا بعد ثلاثة ، نحو سَكْرَانَ وَمِرْحَانَ ،
وقد تقدم ذكرها .

السابع : علامة الثنية ، نحو مُسْلِمَيْنِ

الثامن : علامة جمع التصحيح ، نحو مُسْلِمَيْنَ وَمُسْلِماتَ .

فجميع هذه لا يعتد بها ، ويقدر تمام بذئبة التصغير قبلها ؛ فتقول في تصغيرها : حُمَيْرَاء ، وَحُنَيْظَة ، وَعَبَّيْرَى ، وَعَبَّيْدَشَمْس ، وَعَبَّيْلَبَكَ ، وَزَعْفِرَانَ ، وَعَبَّيْرَانَ ،
وَمُسْلِمَانَ ، وَمُسْلِمَيْنَ ، وَمُسْلِمَاتَ .

﴿تنبيهات﴾ : الأول هذا تقييد لإطلاق قوله « وما به لفته الجمجم وصل » وقد
تقدم التنبيه عليه .

الثاني : ليست الألف المدودة عند سيبويه كتابة الثانية في عدم الاعتداد بها من
كل وجه ؛ لأن مذهبها في نحو جَلُولَاء وَبَرَّاكَاء وَقَرِيشَاء — مما ثالثه حرف مذ —
حَذْفُ الواو والألف والياء ؛ فيقول في تصغيرها : جَلَيلَاء ، وَبَرَّيكَاء ، وَقَرَيشَاء ،
بالتحفيف ، بخلاف فَرُوقَة فإنه يقول في تصغيرها فَرِيقَة بالتشديد ، ولا يحذف ، فقد
ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه ، بخلاف الثانية . ومذهب البريد إبقاء الواو والألف
والياء في جَلُولَاء وأخْوَيْه ؛ فيقول في تصغيرها : جَلَيلَاء ، وَبَرَّيكَاء ، وَقَرَيشَاء ، بالإدغام
سوياً بين ألف الثانية وتأتها ؛ لأن ألف الثانية المدودة محكم لما هي فيه بحكم
ما فيه هاء الثانية . وحججة سيبويه أن ألف الثانية المدودة شَهَّا بهما الثانية وشَهَّا
بالألف المقصورة ، واعتبار الشهرين أولى من إفاء أحدهما ، وقد اعتبر الشهير بالهاء من
قبل مشاركة الألف المدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما ، فلا غنى
عن اعتبار الشهير بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جَلُولَاء وَنحوها ؛ فإنها
كألف حُبَّارِي الأولى ، وَسَقْوَطُها في التصغير معين عند بقاء الثانية ، فكذا يتبعين
سقوط الواو المذكورة وَنحوها في التصغير .

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث المدودة وتأئنه تقتضى موافقة للبرد ،
ولكنه صحيح في غير هذا النظم مذهب سيبويه .

الثالث : اختلف أيضاً في نحو « ثلاثة » علماً أو غير علم ، وفي نحو « جَدَلَيْنِ ،
وَظَرِيفَيْنِ ، وَظَرِيفَاتِ » أعلاماً ، مما فيه علامة التثنية وجمع التصحح وثالثه
حرف مدّ ، فذهب سيبويه الحذف ؟ فتقول : ثُلَيْثُون ، وجَدَبْرَان ، وَظَرِيفُون ،
وَظَرِيفَات ؛ لأن زبادته غير طارئة على لفظ مجرد ؟ فعوْل معاملة جَلُولَاء ،
ومذهب البرد إبقاء حرف المدّ في ذلك والإدغام كما يفعل في جَلُولَاء ، واتفقا
في نحو « ظَرِيفَيْنِ ، وَظَرِيفَيْنِ ، وَظَرِيفَاتِ » إذا لم يجعلن أعلاماً على التشديد ، ولم يذكر
هنا هذا التفصيل .

(وَالْأَلْفُ التَّأْنِيْثُ ذُو الْفَصْرِ مَتَ زَادَ عَلَى أَزْبَعَةِ لَنْ يَنْبُتَا)
أي إذا كانت ألف التأنيث خامسة فصادعا حذفت ؛ لأن بقاءها يخرج البناء
عن مثال مُعَيْمٌ وفُعَيْمٌ ؛ لأنهما لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ؟ فتقول
في نحو قَرَبَى وَلَقَبَى وَبَرَدَرَايَا : قَرَبَرَى ، وَلَقَبَرَى ، وَبَرَدَرَى .
فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث ، وجاز
عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ بَيْنَ الْحَبَيْرَى فَادْرِ وَالْحَبَيْرِ)
ومثله قرِيناً تقول فيه : قَرَيْنَا ، أو قُرَيْث ، أو قَرَيْث ، أي إن حذفت المدة قلت : الْحَبَيْرَى
وَقَرَيْنَا ، وإن حذفت ألف التأنيث قلت : الْحَبَيْرِ وَقَرَيْث ، بقلب المدة ياءً ثم تدغم ياءً
التصغير فيها .

(وَارْدُ لِأَصْلِ نَانِيَا لِيَنْقَلِبْ قَيْمَةً صَيْرُ قُوَيْمَةَ تُصِيبْ)

ثانياً : مفعول لاردد ، ولينا : نت ثانياً ، وقلب : في موضع التعت
ثانياً أيضاً .

يعنى أن ثانى الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان ليناً منقلباً عن غيره ؛ فتشمل ذلك
ستة أشياء :

الأول : ما أصله واو فاقبالت ياه نحو قيمة ، فتقول فيه : قُوَيْمَة .

الثانى : ما أصله واو فاقبلت ألفاً نحو باب ، فتقول فيه : بُوَيْب .

الثالث : ما أصله ياه فانقلبت واواً نحو موقن ، فتقول فيه : مَيْقَن .

الرابع : ما أصله ياه فانقلبت ألفاً نحو ناب ، فتقول فيه : نَيْب .

الخامس : ما أصله هرزة فانقلبت ياه نحو ذيـب ، فتقول فيه : ذُوـيـب بالهرزة .

ال السادس : ما أصله حرف صحيح غير هرزة نحو دينـار وقـيرـاط ؟ فإنـ

أصلهما دـيـنـار وقـيرـاط^(١) ، واليـاهـ فيما بـدـلـ منـ أولـ المـثـلـينـ ؟ فـتـقـولـ فيماـ : دـنـيـبـرـ وـقـيرـيـطـ .

وخرج عن ذلك ما ليس بين فإنه لا يرد إلى أصله ؛ فتقول في مـتـعـدـ : مـتـعـدـ ،
ياـبـقاءـ النـاءـ ، خـلـافـاـ لـلـزـاجـاجـ فإـيهـ يـرـدـ إـلـىـ أـصـلـهـ ؟ فـيـقـولـ : مـؤـيـدـ ، وـالـأـوـلـ مـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ ،
وـهـوـ الصـحـيـحـ ؟ لـأـنـهـ إـذـاـ قـيـلـ فـيـهـ مـؤـيـدـ أـوـهـمـ أـنـ مـكـبـرـهـ مـؤـعـدـ ، أـوـ مـؤـعـدـ ، أـوـ مـؤـعـدـ ،
وـمـتـعـدـ لـأـيـهـامـ فـيـهـ .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : مراده بالقلب مطلق الإبدال ، كما عبر به في التسهيل ؛

لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف
صحيح ، ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر .

وبستئني من كلامه ما كان ليناً مبدلـاـ من هرزة نـلـ هـرـزـ ، كـاـ استـشـنـاهـ فـيـ التـسـهـيلـ .

(١) بـدـلـيـلـ جـمـعـهـ عـلـىـ دـنـانـيـرـ وـقـيرـيـطـ .

كألف آدم وباء أيمَّة ؛ فإنهما لا يُرْدَان إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واوا ، وأما أيمَّة فيصغر على لفظه .

وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح السكافية « وهو - يعني الرد - مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين » غير محرج ، بل ينفي أن يقول « مبدلا من غير هزة تلي هزة » كافي التسليم .

الثاني : أجاز السكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياه ثُوبَنْ بالواو ، وأجازوا أيضاً إبدال الياء في نحو شِيَخ واوا ، وواقفهم في التسليم على جوازه جوازاً مرجحاً ، ويؤيد ذلك أنه سمع في بيضة بُويضة ، وهو عند البصريين شاذ .

الثالث : إذا صُغِرَ اسْمُ مقلوب صغر على لفظه ، لا أصله ، نحو جاء ؛ لأنَّه من الوجاهة قلب ، فإذا صغر قيل : جُوَيْه ، دون رجوع إلى الأصل ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك .

(وَشَدَّ فِي عِيدٍ عَيْدُ) حيث صفروه على لفظه ، ولم يردوه إلى أصله ، وفياسه عُيَيد ؛ لأنَّه من عَادَ يَعُود ، فلم يردوا الياء لثلا يتبس بتضييق عُودٍ بضم العين ، كما قالوا في جمه أعياد ، ولم يقولوا « أعود » لما ذكرنا .

(وَحِمْ) للجمع من ذَمَّا لِلتَّصصيرِ عُلْمٌ) يعني أنه يجب جمع التكسير من ردُّ الثاني إلى أصله ما وجب للتضييق ؛ فيقال في ناب وباب وميزان : أنياب ، وأبواب ، ومَوازِين ، إلا ما شذ كأعياد ، وقوله :

١١٧٦ — حَمَّ لَا يُحَلُّ الدَّهْرَ إِلَّا يَأْذِنَا
وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَنْدَ الْمَيَاتِقِ

يريد المآتقة .

» تنبية) : هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبق على ماهو عليه نحو قيمة وقيم ، وديمة وديم .

(وَالْأَلْفُ التَّانِي الْمُزِيدُ يُجْعَلُ « وَاوًا » نَحْوَ ضَارِبٍ وَضُوَيْرِبٍ ، وَمَاشٍ وَنُوبَسٍ (كَذَّا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كَأَلْفٍ صَابِرٍ وَعَاجِزٍ ؛ فَتَقُولُ فِيهِمَا : صُوَيْبٍ وَعُوَيْجٍ .

﴿ تَبَاهَانَ ﴾ : الْأُولُ : مَا يَجْعَلُ وَاوًا أَيْضًا الْأَلْفُ التَّانِي الْمُبَدَّلُ مِنْ هَمْزَةٍ تَلِي هَمْزَةَ كَادِمٍ ، تَقُولُ فِيهِ « أَوْبَدِمٌ » كَمَا تَقْدُمُ التَّنْبِيَّةُ عَلَيْهِ .

الثَّانِي : حَكْمُ التَّكْسِيرِ فِي إِبْدَالِ الْأَلْفِ التَّانِي حَكْمُ التَّصْفِيرِ ؛ فَتَقُولُ : ضَوَادِرٍ ، وَأَوَادِمٍ .

(وَكَمْلُ الْمَنْقُوصِ) وَهُوَ مَا حُذِفَ مِنْهُ أَصْلُ بَأْنَ تَرُدُّ إِلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنْهُ (فِي التَّصْفِيرِ) لِتَقْتَانِي بُنْيَةً فُعَيْلٍ . وَمَحْلُّ هَذَا (مَا * لَمْ يَغُو غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَما) أَصْلُهُ مَوَاهٌ ؛ فَتَقُولُ فِيهِ « مُوَاهٌ » بَرْدُ الْلَّامِ ، وَكَذَا تَفْعَلُ فِي « خُذْ » ، وَكُلْ ، وَمُذْ « أَعْلَامًا ، وَ « سَهْ » ، وَيَدِي ، وَحِرْ » ؛ فَتَقُولُ فِيهَا : أَخْيَذْ ، وَأَكَيْلْ – بَرْدُ الْفَاءِ – وَمُكَيْذْ ، وَسَنَيْهِ – بَرْدُ الْعَيْنِ – وَيَدَيَّهِ ، وَحُرَيْجٌ – بَرْدُ الْلَّامِ .

وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ وَالثَّالِثِ ثَالِثَةِ التَّائِبِ لَمْ يَعْتَدَ بِهَا ، وَيَكُلُّ أَيْضًا كَمَا يَكُلُّ التَّنْأَيِّ ، نَحْوَ عِدَّةِ وَسَنَةٍ ؛ فَتَقُولُ فِيهِمَا : وَعِيْدَةٌ وَسَنَيْهِ ، بَرْدُ قَاءِ الْأُولِيِّ وَلَامِ الثَّانِيِّ .

وَإِنْ كَانَ الْمَنْقُوصُ ثَالِثُ غَيْرِ الْيَاءِ لَمْ يُرَدُّ إِلَيْهِ مَا حُذِفَ ؛ لِعدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ بُنْيَةَ فُعَيْلٍ تَقْتَانِي بِدُونِهِ ؛ فَتَقُولُ فِي هِرْ وَشَاكِرٍ وَمَيْتَ : هُوَيْزٌ ، وَشُوَيْكٌ ، وَمُيَيْتٌ ، وَشَذْ هُوَيْرٌ ، بَرْدُ الْمَذْوَفِ .

وَأَشَارَ بِقُولِهِ « كَما » إِلَى أَنَّ التَّنْأَيِّ وَضَمًا يَكُلُّ أَيْضًا فِي التَّصْفِيرِ كَمَا يَكُلُّ الْمَنْقُوصَ تَوْصِلًا إِلَى بُنْيَةِ فُعَيْلٍ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا النَّوْعُ لَا يُعْلَمُ لَهُ ثَالِثٌ يَرُدُّ إِلَيْهِ ، بِخَلَافِ الْمَنْقُوصِ ، وَأَجَازَ فِي السَّكَافِيَّةِ وَالْتَّسْهِيلِ فِيهِ وَجَهِينٌ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُلُّ بِحْرَفِ عَلَةٍ ؛ فَتَقُولُ فِي

عنْ وَهَلْ مُسْمَى بِهَا : عَنْ وَهَلْ ، وَالآخَرُ أَنْ يَجْعَلُ مِنْ قَبْلِ الْمُضَاعِفِ ، فَتَقُولُ فِيهَا : عَنْدَنْ وَهَلْيَلْ ، وَصَرَحَ فِي التَّسْهِيلِ بِأَنَّ الْأُولَى^١ ، وَبِهِ جَزْمٌ بِعِصْمِهِ ، لَكِنَّهُ لَا يَظْهُرُ لِمَذِينِ الْوَجَهَيْنِ أَثْرَ فِي مَا الْأَسْمَى أَوْ الْحَرْفَيْةِ إِذَا سُمِّيَ بِهَا ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ عَلَى الْقَدِيرَيْنِ : مُؤَدِّيٌّ .

﴿تَنْبِيمَات﴾ : الْأُولَى : إِنَّمَا قَالَ : « غَيْرُ النَّاءِ » ، وَلَمْ يَقُلْ غَيْرُ الْمَاءِ لِيَشْمَلْ تَاءَ بِنْتَ وَأَخْتَ ؛ فَإِنَّهَا لَا يَعْتَدُ بِهَا أَيْضًا ، بَلْ يَقُولُ : بُنْيَةً ، وَأَخْيَةً ، بِرَدِ الْمَذْوَفِ .

الثَّانِي : يَعْنِي بِقُولِهِ « ثَالِثًا » مَا زَادَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَلَوْ كَانَ أَوْلَا أَوْ وَسْطًا ؛ قَالَ الْأُولَى كَقُولُكَ فِي تَصْفِيرِ يَرْسَى مُسْمَى بِهِ : يَرْسَى ، مِنْ غَيْرِ رَدِ ، اعْتَدَادًا بِحَرْفِ الْمَضَارِعَةِ ، مَوْجَازًا أَبُو عَمْرو وَالْمَازْنِي الرَّدُّ ؟ فَيَقُولُانِ : يَرْسَى ، وَيُونِسُ يَرْدَ وَلَا يَنْوُنُ عَلَى أَصْلِ مَذْهِبِهِ فِي يَعْنَيْلِ تَصْفِيرِ يَعْسَلَ وَنَحْوُهُ ، وَتَقْدِيمِ مَثَلِ الْوَسْطِ .

الثَّالِثُ : لَا يَعْتَدُ أَيْضًا بِهِمْزَةِ الْوَصْلِ ، بَلْ يَرْدَ الْمَذْوَفُ مَا هِيَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَاهِيَّةَ فِيهِ إِذَا صَغَرَ حُذْفَتْ مِنْهُ ؛ فَيُبَيِّنُ عَلَى حَرْفَيْنِ لِثَالِثِهَا ، حَوْا شَمْ وَأَبْنَ ، تَقُولُ فِي تَصْفِيرِهِمَا : سُمَىٰ ، وَبُنَىٰ ، بِحَذْفِ هِمْزَةِ الْوَصْلِ اسْتِفْنَاءُ عَنْهُمَا بِتَحْرِيكِ الْأُولَى .

الرَّابِعُ : قُولُهُ « كَا » إِنْ أَرَادَ بِهِ أَسْمَّ الْمَاءِ الْمَشْرُوبِ فَهُوَ تَمْثِيلٌ صَحِيحٌ ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا سَرَ الشَّرْحُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهَا الْكَلِمَةَ الَّتِي تَسْتَعْمِلُ مَوْصِلَةً وَنَافِيَّةً فَهُوَ تَنْظِيرٌ ، لَا تَمْثِيلٌ ؛ لِأَنَّ مَا — اسْمَىٰ — كَانَتْ أَوْ حَرْفَيْةً — مِنَ الثَّانِي وَضَمَّاً ، لَا مِنْ قَبْلِ الْمَفْوَضَ ، فَيُكَوِّنُ مَرَادَهُ أَنْ نَحْوَ « مَا » يَكُملُ كَمَا يَكُلُّ الْمَفْوَضَ لَا أَنَّهُ مَفْوَضٌ .

وَتَعْمَلُ الْقُولُ فِي هَذَا أَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا وَضَعَ ثَانِيَاً ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيَّهُ صَحِيحًا نَحْوَهُ ؟

وبل لم يُرَدْ عليه شئ حتى يصفر؛ فيجب أن يضعف أو يزداد عليه باه فيقال: هَلْنِيلُ، أو هَلْنِيُّ، فإن كان معتلاً وجوب التضييف قبل التصغير؛ فيقال في لو وكي وما أعلاها: لَوْ وَكَيْ ما تشدِيدُ، وماء الماء، وذلك لأنك زدت على الألف ألقا فالتقى الفان فأبدلَتِ الثانية هَرْزَةً، فإذا صفرن أعطين حكمَ دَوْهَيْ وَحَيْ وماء؛ فيقال لَوْيَيْ كَا يقال دُوَيْ، وأصلهما لَوْيَوْ دَوْيَوْ، ويقال: كَيْيَ بثلاث باآت كَا يقال حَيْيَ، ويقال: مُوَيْ كَا يقال في تصغير الماء المشروب مَوَيْهَ، إلا أن هذا لامه هاء فردت إليه كَا تقدم.

الخامس: قال في شرح السكافية: وقد يكون المذوف حرفاً في لغة وحرفاً آخر في لغة، فيصفر تارة بـرـدـهـذاـ، كـفـولـكـ في تصـيـفـرـسـنةـ: سـنـيـةـ وـسـنـيـهـةـ، وفي تصـيـفـرـعـضـةـ: عـضـيـةـ وـعـضـيـهـةـ، اـهـ.

* * *

(وَنْ بِرَخِيمْ يَصَفِّرُ اكْتَفِيْ بالأَصْلِ كَالْمَطَيْفِ يَقْنِي الْمَطَافَا)

أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترجم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صفر على قُعْنِيل، وإن كانت أربعة فقل قُعْنِيل، فتقول في مِعْنَفْ : عَطَيْفَ ، وفي أَزْهَرْ : رُزْبَرْ ، وفي حَامِدَ وَحَدَّانَ وَحَمَادَ وَمُحَمَّدَ وَأَحْمَدَ : حُمَيْدَ ، وتقول في قِرْطَاسَ وَعَصْفُورَ : قُرْيَطِسَ وَعَصَفِيرَ .

» {نبهات} : الأول: إذا كان المصغر تصغير الترجم ثلاثة الأصول ومسماه مثُونث لحقته الناء؛ فتقول في سَوَدَاء وَحْبَلَيْ وَسَعَادَ وَغَلَابْ : سُوَيْدَةَ ، وَحَبَّنَةَ ، وَسَعِيدَةَ ، وَغَلَبَةَ .

الثاني: إذا صفت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترجم قلت: حُيَيْضَ ، وَطَلَيْقَ؛ لأنها في الأصل صفة لمذكر .

الثالث : حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وسماعيل : بُرْئَهَا وسُمِّيَّا ، وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين ؛ لأن المزنة فيها واليم واللام أصول ، أما اليم واللام فباتفاق ، وأما المزنة ففيها خلاف : مذهب البرد أنها أصلية ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ؛ وينبغي عليهم تصغير الأسماء لغير ترخيم ، فقال البرد : أبىريه وأسيميه ، وقال سيبويه : بُرْئَهِيم وسُمِّيَّيل ، وهو الصحيح الذي سمه أبوزيد وغيره من العرب ، وعلى هذا يبني جمعهما ؛ فقال الخليل وسبويه : إِبْرَاهِيم وسَمَاعِيل ، وعلى مذهب البرد أباريء وأساميم ، وحكى الكوفيون بِرَاهِم وسَمَاعِيل بغير ياء ، وبِرَاهِمة وسَمَاعَة ، والماء بدل من الياء . وقال بعضهم : أباريء وأساميم ، وأجاز تعلب بِرَاهِم كا يقال في تصغيره بُرْئَه ، والوجه أن يجمعوا جم سلامة ؟ فيقال : إبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام ، خلافا للفراء وتعلب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : « يَجْرِي بِلَيْق وَيُدْم » مصغر أباق ، ومن كلامهم « جاءَ بَأْم الرَّئِيق عَلَى أَرْيَق » قال الأصمي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جل أوْرَق ، فقلبت الواو في التصغير هرزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد التي لللائق وغيرها ؛ فتقول في خفتند ومقتنسى وضفتند : خفَيْد ، وقُمَيْس ، وضَفَيْد ، بحذف الزوائد لللائق ، والخففتند : الظليم السريع ، والضفتند : الضخم الأحق .

(وَأَخْتَمْ بِيَنَّا التَّانِيَنِثِ مَا صَفَرْتَ مِنْ * مُؤَنْثِ عَلَيْ) من الناء (نُلَيْ) في الحال (كَسِنْ) ودار ؛ فتقول في تصغيرها : سَلَيْنَة ، ودُوَيْرَة ، أو في الأصل كَيْد ، فتقول في تصغيره : يُدَيْة ، أو في المال ، وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما كان رباعياً بمدّه قبل لام مماثلة ؟ فإنه إذا صغر تابعه الناء نحو سماء وسمية ، وذلك لأن الأصل فيه سُمَيَّ بثلاث آيات ؛ الأولى يا ، التصغير ، والثانية بدل للدة ، والثالثة بدل لام الكلمة

خُذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب ، فبقي الأسمُ ثلاثة ، فلحقته الناء كا تلحق الثلاثي المجرد ، والآخر ما صُغر تصغير الترجم مما أصلوه ثلاثة ، نحو حَبْلَى ، وقد تقدم بيانه .

ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما الناء ، أشار إلى الأول منها قوله : (مَا لِمْ يَكُنْ بِالثَّاَرِي ذَالَّبَنِي * كَشْجَرْ وَبَقَرْ) في لغة من أنهما (وَخَمْس) أى فإنه يقال فيها : شُجَّرْ ، وَبَقَرْ ، وَخَمْس ، بغير ناء ، ولا يقال شجيرة وبقيرة وخيسة بالناء ؛ لأنَّه يلتبس بتصغر شجرة وبقرة وخسة ، ومثل سَهْنَسْ بضم وَعَشْرْ ، فيقال فيما : بضَيْعْ وَعَشْرْ ، ولا يقال بضَيْعَة وَعَشْرَة ؛ لأنَّه يلتبس بعد المذكر ، وأشار إلى الثاني بقوله : (وَشَذَ تَرْكَهُ دُونَ لَبَنِي) أى شذ ترك الناء دون لبس ، في الفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهي دَوْدُ وشَوَانْ ونَابْ للمسين من الإبل ، وحَرْبْ وفَرَسْ وفَوْسْ ودرعُ الحديد وعِزْسْ وضُحَى وَتَلْ وَعَربْ وَنَصْفْ وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبير ، وبعضُ العرب يُذَكِّرُ الدرع وال Herb ؛ فلا يكونان من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق الناء في عِزْسْ وفَوْس ؟ فقال : عَرَبَّسْ وفَوَيْسَة .

(تنبيهات) : الأول : لم يتعرض في الكافية وشرحها والتسليل لاستثناء النوع الأول نحو شَجَرْ وَخَمْس .

الثاني : لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث ، بل تقول في رفع علم امرأة : رُمَيْحَة ، وفي عين علم رَجُل : عُيَيْنَ ، خلافاً لابن الأنباري في اعتبار الأصل ؛ فتقول في الأول : رُمَيْح ، وفي الثاني عِيَيْنَة ، ويونس يُجيزه ، واحتاج لذلك بقول العرب : نُوَيْرَة ، وعِيَيْنَة ، وأُذَيْنَة ، وفَهْيَة ، وهي أسماء رجال ، وليس ذلك بمحنة ؛ لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثاً بنت وأخت حَذَفَتْ هذه الناء ثم صفت وألحقت

ناء التأنيث ؟ فتقول : بُنْيَةً وَأَخِيَّةً ، وإذا سميت بهما مذكراً لم تلحق الناء ؟ فتقول : بُنْيَّا وَأَخَّى (وندر * لخافُ نَاءِ فِيهَا نَلَانِيَا كَثِرٌ) ثلاثةً : مفعول بكثير ، وهو فتح الناء معنى فاق ، أى ندر لخاف الناء في تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم في وراء وأمام وقدم : وُرَيْسَةً بالهزة ، وأمِيَّةً ، وفُدَيْدَيْةً .

{تنبيه} : أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبّارى ولغىزى : حبّيرَةً ولغَيْفِيرَةً ، في جاء بتاء عوضاً من الألف المدوقة ، وظاهر التسهيل موافقته ؛ فإنه قال : ولا تلحق الناء دون شذوذ غير ماذكر ، إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة ، ومراده المقصورة ؛ لقوله بعد ذلك : ولا تخفف المدوقة في موضوع منها خلافاً لابن الأنباري ، أى فإنه يحيى في نحو باقلاء وترتساء : بُوْيِقْلَاءَ ، وبرِينْسَاءَ ، والصحيح بُويْقِلَاءَ وبرِينْسَاءَ .

(وَصَنْرُوا شَذُوذًا الَّذِي أَتَى وَذَا ، مَعَ الْفُرُوعِ ، مِنْهَا تَأْوِيَةً)

يعنى لما كان التصغير بعض تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسمًا غير متمكن ، ولما كان في ذا والذى وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة بكونها توصف ويُوصَف بها استنبِيَح تصغيرها ، لكن على وجه خوف به تصغير المتمكن ، فترك أو لها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر ، ووافت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة ، فقيل في الذى والتي : اللذَيْا واللذَيْيَا . وفي تثنيةهما : اللذَيْانِ واللذَيْيَانِ ، وأما الجم فقال سيبويه في جم الذى اللذِيُّون رَدَمَا واللذِيَّيْنَ جرأ ونصبا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء ، وقال الأخفش : اللذِيُّونَ واللذَيْيَيْنَ بالفتح كالمصور . ومنشأ الخلاف من الثنوية ، فسيبوه يقول : حذفت ألف اللذَيْيَانَ في الثنوية ، تحفيقاً وفرقَا بين المتمكن وغيره ، والأخفش يقول : حذفت لانقاء اللذَيْيَانَ في الثنوية ، وفرقَا بين المتمكن وغيره ، والأخفش يقول : حذفت لانقاء

الساكنين . وقالوا في جمع الـ**اللَّتَيْنَ** ، وهو جمع الـ**اللَّتَيْنَ** تصغير الـ**اللَّتِي** ، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صفت غير الـ**اللَّذِي** و**اللَّتَيْنَ** وتنفيهما وجمعهما . وقال في التسهيل : **اللَّاتِي** و**اللَّوَيْنَ** في الـ**اللَّاتِي** ، و**اللَّوَيْنَ** في الـ**اللَّاتِي** والـ**اللَّاتِي** ، فزاد تصغير الـ**اللَّاتِي** والـ**اللَّاتِي** والـ**اللَّاتِي** . ظاهر كلامه أن الـ**اللَّاتِي** و**اللَّوَيْنَ** كلامها تصغير الـ**اللَّاتِي** ، أما الـ**اللَّوَيْنَ** فصحيح ، ذكره الأخفش ، وأما الـ**اللَّاتِي** فإنما هو جمع الـ**اللَّاتِي** كما سبق ، فتجوز في جمله تصغير الـ**اللَّاتِي** ، ومذهب سيبويه أن الـ**اللَّاتِي** لا يُضفر استثناء بجمع الـ**اللَّاتِي** ، وأجاز الأخفش أيضاً **اللَّوَيْنَ** في الـ**اللَّاتِي** غير مهموز .

وصغروا من أسماء الإشارة ذاوتاً، فقالوا: ذيّناً وَتَيّناً، وفي الثنية: ذيّان وَتَيّان .
وقالوا في أولىٰ بالتصر: أوَلَيَا ، وفي أولاء باللد: أوَلَيَاء ، ولم يصغروا منها غير ذلك .
} تنبهات } : الأول: لأنّماء الإشارة في التصغير من الثنية والخطاب ما لها في التكشير، قاله في التسهيل .

الثاني: قال في شرح السكافية : أصل ذيّاً وتيّاً ذيّيّاً وتيّيّاً، بثلاث ياءات ، الأولى عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوُسْطى ياء التصغير ، فاستبدل تواً إلى نلات ياءات ؛
قصد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يجُز حذفُ ياء التصغير لدلالتها على معنى ،
ولا حذفُ الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ماقبلها ، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهي
لام حرك لشبيهها بـألف التكسيـر ، فتعين حذفُ الأولى ، مع أنه يلزم من ذلك وقوع
ياء التصغير ثانية ، واغتفـر لـكونه عـاضـداً لما قـصدـ من مخالفة تصـغير ما لا تـمـكـنـ له
لتـصـغيرـ ما هو متـمـكـنـ .

الثالث : قول الناظم « وصفروا شذوذًا — البيت » معترضٌ من ثلاثة أوجه :
أولها : أنه لم يبين كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يُوهم أن تصغيرها كتصغير المتسكн .
ثانيتها : أن قوله « مع الفروع » ليس على عمومه ؛ لأنهم لم يصغروا جميعَ الفروع كما عرفت . ثالثتها : أن قوله « منها تلقى » يوماً أن تقي صغر كاصغرتا ، وقد نَصَّوا على

أئمَّهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تاً، وهو المفهوم من التس晁 ، فإنه قال : لا يصح من غير التمكّن إلا ذا والذى وفروعهما الآنى ذكرها ، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تاً.

الرابع : لم يصغر من غير التمكّن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما تقدم ، وأفضل في التعجب ، والمركب المزجى كبعيلك وسيبويه في لغة مَنْ بناتها ، فاما من أعرّهما فلا إشكال ، وتصغيرها تصغير التمكّن نحو : ما أَحْيِسْتَهُ
وَبَعْيَلْكَ ، وَسَبَيْبَوَيْهَ .

خامسة : يصغر اسم الجم لشبهه بالواحد ؛ فيقال في رَكْب : رُكْب ، وفي سَرَّاء : سُرَّاء ، وكذلك الجم الذي على أحد أمثلة القلة ، كقولك في أجال : أَجَيَّال ، وفي أَفْلَس : أَفَلَس ، وفي فُتْيَة : فُتْيَة ، وفي أَنْجِدَة : أَنْجِدَة . ولا يصغر جم على مثال من أمثلة الكثرة ؛ لأن بنيتها تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة ، فتنافياً ، وأجاز السكوفيون تصغير ماله ظظير من أمثلة الآحاد ؛ فأجازوا أن يقال في رُغْفَان : رُغْفَان ، كما يقال في عَمَان : عَمَان ، وجعلوا من ذلك « أَصَيْلَانَا » زعموا أنه تصغير أصلان و أصلان جم أصيل . وما زعموه مردود من وجهين ؛ أحدهما : أن معنى أصيلان هو معنى أصيل ؛ فلا يصح كونه تصغير جم ؛ لأن تصغير الجم جم في المعنى . الثاني : أنه لو كان تصغير أصلان قليل : أَصَيْلَان ؛ لأن قُملان وفِملان إذا كسر أقيل فيها فمائلين كمُصرَّان ومَصَارِين ، وخشنان وخشَامِين ، وعِقبَان وعَقَامِين ، وغيرَبَان وغَرَابِين . وكل ما كسر على فمائلين يصغر على فعَيْلَين ، فبطل كون أَصَيْلَان تصغير أصلان جم أصيل ، وإنما أصيلان من المصغرات التي جرى بها على غير بناء مُكَبِّرها ونظيره قولهم في إنسان : أَنْسِيَان ، وفي تقارب مُعَيْرَبَان ، ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مختلفة لبنية مكابرها ، كما وردت جموع مختلفة أبنيتها لأبنية آحادها .

والحاصل أن من قَصْد تصغير جمع من جموع الـكثرة ردَه إلى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاُول ، كقولك في غِلْمَان : غُلَيْمُون ، وبالألف والباء ن كان المؤنث أو المذكر لا يعقل ، كقولك في جَوَارِ وَدَرَاهِم : جُوَيْرِيَات وَدُرَيْهَمَات ، وإن كان لما قَصْد تصغيره جمع فَلَه جاز أن يُرَدَ إِلَيْه مصفرًا كقولك في فَتَيَانَ وَقَيْيَةَ، ويقال في تصغير سَنَين على لفظ من أعرابها بالواو والياء سَنَيَّات ، ولا يقال سَنَيُون لأن عرابها بالواو والياء إنما كان عوضًا من اللام ، وإذا صفت ردت اللام ؟ فلو بقى اعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع الموضع والموضع منه ، وكذا الأَرَضُون لا يقال في تصغيره إلا أَرْبَضَات ؛ لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعبو بضم من التاء ، فإن حق المؤنث الثلاني أن يكون بعلامة ، وملووم أن تصغير الثلاني المؤنث يُرَدَه ذا علامه ؟ فلو أعراب حينذ بالواو والياء لزم الحذور المذكور ، ومن جعل إعراب سَنَين على النون .. قال في تصغيره سَنَيَّن ، ويجوز سَنَين على مذهب من يرى أن أصله سَنَى بياءين ، أو لامها زائدة ، والثانية بدل من واو هي لام الـكلمة ، ثم أبدلت نونا ، فكما أنه لو صفر سَنَيَا لحذف الياء الزائدة وأبقى الـكلمة موضع اللام كذا إذا صفر سَنَيَّنا معتقداً كون النون بدلًا من الياء الأخيرة ، فعاملـ الكلمة بما كانت يعاملها لو لم تكن بدلًا ، وإن جعل سَنُونَ عَلَمًا وصفر فلا يقال إلا سَنَيُونَ رفعاً وسَنَيَّنَ جرًا ونصبًا ، برد اللام ، ومن جمل لامها هاء قال سَنَيْهُونَ ، والله أعلم .

النـسب

هذا هو الأَغْرَفُ في ترجمة هذا الباب ، ويسمى أيضًا باب الإضافة ، وقد سماه سيبويه بالتسميين .

ويحدث بالنـسب ثلاثة تغييرات ؟ الأولى لفظي ، وهو ثلاثة أشياء : إلـحـاقـ بـيـاءـ

مشددة آخر النسوب ، وكسر ما قبلها ، وتقل إعرابه إليها ، والثاني معنوي ، وهو صيرورته اسمًا لما يكن له . الثالث حكى ، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطرادي ، وقد أشار إلى التغيير اللغطي بقوله :

(ياء كِيَا الْكَرْمِي زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلَيَهُ كَشْرَهُ وَجَبْ)

يعني إذا قصدوا نسبة شيء إلى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جملوا حرف إعرابه ياء مشددة مكسورة ما قبلها ، كقولك في النسب إلى زَيْدٍ : زَيْدِي .

(تنبيه) أفهم قوله « كِيَا الْكَرْمِي » أسرارين : أحدهما : التغيير اللغطي المذكور ، والآخر أن ياء الكرمي ليست للنسب ؛ لأن المشبه به غير المشبه ، وقد ينضم إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر ؛ فمن ذلك ما أشار إليه بقوله :

(وَمِثْلَهُ إِمَّا حَوَاهُ اخْدِفْ ، وَتَأَنِيْثُ أَوْ مَدَّهُ لَا تُشْبِهُ)

يعني أنه يحذف لياء النسب كل ياء تمايلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا ، وتحصل ياء النسب مكانها ، كقولك في النسب إلى الشافعى : شَافِعِي ، وإلى المرزى : مَرْزِي ، يُقدَّر حذف الأولى وجمل ياء النسب في موضعها ؛ لثلا يجتمع أربع ياءات . ويظهر أثر هذا التقدير في نحو بخاتى في جمع بخاتى إذا سمي به ثم نسب إليه ؛ فإناك تقول : هذا بخاتى ، مصروفا ، وكان تقبل النسب غير مصروف .

ويحذف لياء النسب أيضًا تاء التأنيث ؛ فيقال في النسب إلى فاطمة : فَاطِمَةٌ وإلى مكة : مَكَّةٌ ؛ لثلا يجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأة إلى مكة . وأما قول

المتكلمين في ذات : ذاتٍ ، وقول العامة في الخليفة : خليفتي ، فلخنْ ، وصوابهما ذَوَوِي وَخَلَفِي .

ويحذف لها أيضاً مدة التأنيث ، والراد بها ألف التأنيث المقصورة ، وهي إما رابعة أو خامسة فصاعداً ، فإن كانت خامسة فصاعداً حُذفت وجهاً واحداً ، كقولك في حُبَارَى : حُبَارَى ، وفي قَبْقَرَى : قَبْقَرَى ، كما سُيَّانِي . وإن كانت رابعة في اسم ثانية متحرك حذفت كالخامسة ، كقولك في جَزَى : جَزَى . وإن كان ثانية ساكنة فوجهان : قَلْبُهَا وَأَوْ وَحْدَفُهَا ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ تَسْكُنْ تَرْبَعَ) أى تصيره ذات رابعة (ذَاتَانِ سَكَنْ * قَلْبُهَا وَأَوْ وَحْدَفُهَا حَسَنْ) ومثال ذلك حُبَلَى ، تقول فيها على الأول : حُبَلَوِي ، وعلى الثاني : حُبَلِي .

﴿تَبَيَّنَ﴾ : الأول : يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بـألف زائدة تشبيهاً بالمدودة ، فتقول : حُبَلَاوِي .

الثاني : ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر ، وليس على حد سواء ، بل الحذف هو المختار ، وقد صرحت به في غير هذا النظم . وكان الأحسن أن يقول : « تُحذَفْ إِذْنَ وَقَلْبُهَا وَأَوْ حَسَنْ » .

(لشبيهـا المـلـحقـ وـالـأـصـلـ مـا * لـهـ) يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للالتفاق ، نحو ذِفْرَى ، أو مقلبة عن الأصل ، نحو مَرْمَى ؛ فلها ما الألف التأنيث في نحو حُبَلَى من القلب والحدف ، فتقول : ذِفْرَى وَذِفْرَوِي ، وَمَرْمَى وَمَرْمَوِي . إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف ، فمَرْمَوِي أفعصح من مَرْمِي . وإليه أشار بقوله (للأصل قَلْبٌ يُعْتَقَى) أى يُختار . يقال : اعتماه يُعْتَقَى ؛ إذا اختاره ، واعتماته يعتمد أيضًا . قال طرفة :

١١٧٧ - أَرَى الْمَوْتَ يَغْتَامُ الْكِرَامَ وَيَصْطَفِنِي .
عَيْمَلَةَ مَالِ الْفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ

﴿نبهات﴾ الأولى : أراد بالأصل التقلب عن أصل واو أوباء ؛ لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقابلة إلا في حرف وشبهه .

الثانية : تخصيصه الأصلي بترجيع القلب يومً أن ألفاً الإلحاد ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث في ترجيع الحذف ؛ لأنه مقتضى قوله « ماماً » ، وقد صرخ في السكافيه وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاد الرابعة أجود من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاد أشبه من الحذف في الأصلية ؛ لأن ألف الإلحاد شبيهة بألف حبلى في الزيادة .

الثالث : لم يذكر سيبويه في ألف الإلحاد والمتقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين . وزاد أبو زيد في ألف الإلحاد ثالثاً ، وهو الفضل بالألف كافي حبلاوى ، وحكى أزطلاوى ، وأجزاء السيرافي في الأصلية ، فتقول : مرماوى .

(والألف الجائز أربما أزل) أي : إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعداً حذفت مطلقاً . سواء كانت أصلية ، نحو مُضطَّنى ومسْتَدِعى ، أو للتأنيث ، نحو حبَّارى وحَلْيَطَى ، أو للإلحاق أو التكثير ، نحو حبَّزَگَى وقَبْغَرَى ؛ فتقول فيها : مُضطَّنى ، ومسْتَدِعى ، وحبَّارى ، وحَلْيَطَى ، وحبَّزَگَى ، وقَبْغَرَى .

﴿نبه﴾ : إذا كانت الألف المتقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مُشَدَّد ، نحو مُعلَّى ، فذهب سيبويه والجمهور الحذف ، وهو المفهوم من إطلاق النظم ، وذهب يونس إلى جملة كملته ؛ فيجوز في القلب ، وهو ضعيف ، وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضييف اللام والمضف ياد GAM في حكم حرف واحد . فكأنها رابعة ، وسيأتي بيان حكم الألف إذا كانت ثلاثة .

(كذلك يا المنقوص خامساً عَزِيزاً) أي إذا كانت ياه المنقوص خامسة فصاعداً وجوب حذفها عند النسب إليه ؛ فتقول في مُفْتَدِي ومسْتَفَلِي : مُفْتَدِي ومسْتَفَلِي .

«تنبيه» : إذا نسبت إلى محَيَّي اسم فاعلَ حَيَا مُحَيِّي ؟ قلت : مُحَوَّى ، بمحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث يا آت ، وكانت أولى بالمحذف لأنها ساكنة تُشَبَّه ياء المددة ، فتَلَقَّلَ الفتحة الياء التي كانت الياء المدورة مدغمة فيها ، فتقابَلَ أَلْفًا لتحررها وافتتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لاتقاء الساكنين ، وتُنْقَلِّبُ الألف واوا فيصير مُحَوَّيَا ، قال الجرجي : وهذا أجود كما تقول : أَمْوَى ، وفيه وجه آخر ، وهو مُحَيَّى كأن يقول : أَمِيَّ . قال المبرد : وهو أجود ؛ لأنَّا نمحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى مُحَيَّى كَأَمِيَّ ، ثم تصيف ياء النسبة فتقول : مُحَيَّى فيجتمع أربع يا آت لسكون الأولى والثانية :

(والمحذف في الآية) من المنقوص حالَ كون الياء (رَأِبَّا أَحَقُّ من قلبِ) قوله ذلك في النسب إلى قاضٍ قاضٍ أجود من قاضوى ، ومن القلب قوله :

١١٧٨ - فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا

درَاهِمٌ عِنْدَ الْحَانِيَّةِ

جعل اسم الموضع حَانِيَّة ، ونسب إليه . قال السيداني : والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخضر حَانَة بلا ياء .

﴿تنبيه﴾ : ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مُطْرَد ، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب . قيل : ولم يسمع إلا في هذا البيت .

(وَحَمَّ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعْنِي) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عَمْ وَقَتِي فتقول فيما : عَوَى وَقَوَى ، وإنما قبضت الألف في فَتَى واوا وأصلها الياء كـ هَمَ اجتماع الكسرة والياء آت .

(وَأَوْلِ ذَالْقَلْبَ افْتِحَاهَا) أي أن ياء المنقوص إذا قبضت واوا فُتُّوحَ ما قبلها ، والتحقيق أن الفتح سابق للقلب ، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو شَجَر فتح عينه كـ افتتاح عين عَمْ ، وسيأتي ، فإذا فتحت اقتبضت الياء أَلْفًا لتحررها وافتتاح

ما قبلها ؟ فيصير شجّعَي مثل فَتَى ، ثم تقلب ألفه واوا كَا تقلب في فتى .
 (وَفِيلْ * وَفِيلْ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفُيلْ) يعني أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثة مكسور العين وجب فتح عينه ، سواء كان مفتوح الفاء كثير ، أو مكسورها كثيل ، أو مضمومها كدُلْ ؟ فتقول فيها : نَبَرِيَّ ، وَأَبَلِيَّ ، وَدُوَلِيَّ ، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهُم في النسب إلى الصيغ : صَيْفِي ، بـكسر الفاء والعين ، وذلك لأنهم كسرروا الفاء إتباعا للدين ، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذًا .

三

(وقيلَ فِي الْمَرْجِعِ مَرْتَمُوَىٰ وَأَخْتِيرَ فِي اسْتِغْفَالِهِمْ مَرْجِعِيَّ)

هذه المسألة تقدمت في قوله « ومثله مما حواه الحذف » لكن أعادها هنا للتبني على أن من العرب من يفرق بين ما ياءه زائدتان كالشافعى ، وما إحدى ياءيه أصلية كمزءوجى ؟ فيوافق في الأول على الحذف ؛ فيقول في النسب إلى الشافعى :

شافعى ، وأما الثاني فلا يحذف ياءه ، بل يحذف الزائدة منها ويقلب الأصلية واوا ؟ فيقول في النسب إلى مرمى : مرموى ، وهي لغة قليلة ، المختار خلافها ، قال في الارشاف : وشد في مرمى مرموى .

﴿تنبيه﴾ هذا البيت متعلق بقوله « ومثله مما حواه احذف » فـ كان المناسب تقدیمه إليه كما فعل في الكافية ، ولعل سبب تأخيره ارتباط الآيات التقدمة بعضها بعض ؟ فلم يكن إدخاله بينها ، بخلاف الكافية .

(وَتَخْوُّ حَتَّى فَتَحُّ ثَانِيَه يَجِب) أي إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة ؟ فإذاً أن تكون مسبوقة بحرف ، أو بحرفين ، أو بثلاثة فأكثر ؟ فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ، ولكن يفتح ثانية ويعامل معاملة التصور الثلاثي ؟ فإن كان ثانية ياء في الأصل لم تزد على ذلك ، كقولك في حـىـ ؟ حـيـوىـ ، فتحت ثانية قلبت الياء الأخيرة أفالا لتحرـكـها وافتتاح ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب ، وإن كان ثانية في الأصل واوا ردتها إلى أصله ؟ فقول في طـىـ ؟ طـوىـ ؟ لأنـهـ من طـويـتـ ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَازْدُدْهـ وَأَوـاـ إـنـ يـكـنـ عـنـهـ قـلـبـ) وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها ، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها .

(وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ اخْذِفْ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَاهِي جَمْعٌ تَضْعِيفٌ وَجَبْ)

فتقول في النسب إلى مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَاتِ : مُسْلِمَيْ ، وفي النسب إلى تمرات تمرى بالإسكان ، وحكم ما سمي به من ذلك على لغة المسكابة كذلك ، وعلى هذا يقال في النسب إلى نصيبيـنـ : نصـيـبيـ ، وإلى عـرفـاتـ : عـرـفـ ، ولما من أجرى الشـىـ مجرـىـ تـحدـانـ ، والجمع المذكر مجرـىـ غـسلـينـ ؟ فإنه

لا يحذف ، بل يقول في النسب إلى من اسمه مسلمان : **مُسْلِمَانِي** ، وفي النسب إلى نصيبين : **نَصِيبِيِّي** ، ومن أجرى الجمّ المذكر مجرى هارون ، أو مجرى عربون ، أو أزمه الواو وفتح النون ، قال فيمن اسمه مسلمون : **مُسْلِمُونِي** ، ومن منع صرف الجمّ المؤنث نزل تاء منزلة تاء مكة وألف منزلة ألف جهزى خذفهما ؛ فيقول فيمن اسمه تمرات : **تَمَرَّاتِي** بالفتح ، وأما نحو صخمات ؛ ففي ألفه القلب والحدف ؛ لأنها كألف خبلى ، وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات إلا الحذف .

وحكى ما ألحق بالثنى والجمع تصحيحا حكمها ؛ فتقول في النسب إلى اثنين : **أَثْنَيْ وَثَنَوْيِ** ، وإلى عشرين عشري ، وإلى أولات أولى .

(وَتَأْثِيثٌ مِنْ تَحْنُونِ طَيِّبٍ حُذِيفَةً) أي إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة ؛ فتقول في طيّب : طيّبي ، وفي ميّت : ميّتي ، كراهة اجتماع الياءات والمكسرة (وشد) في النسب إلى طيّب (طائِيْ مَقُولًا بِالْأَلْفِ) إذ قياسه طيّبي بسكون الياء كطيني ، فقلبوها ألفاً على غير قياس لأنها ساكنة ، ولا تقلب ألفاً إلا المتحركة ؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُغْنِيل ، أو مُشدّدة مفتوحة نحو هَبَيْغَن ، أو فصل بينها وبين المكسور نحو مُهَمَّيم — تصغير مهيمام مفعّال من هام — لم تحذف ، بل يقال في النسب إلى هذه مُغْنِيل ، وهَبَيْغَن ، ومُهَمَّيمِي ، لنقص التسلق بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمد .

{تنبيه} : دخل في إطلاق الناظم نحو غَرَبَّيل — تصغير غَرَّال — فتقول فيه : **غَرَبَّيلِي** ، وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ، ودخل فيه أيضاً **أَيْمَ** ؛ فيقال فيه : **أَيْمِي** ، وهو مقضي إطلاق سيبويه والنحاة ، وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى : وتقول في **أَيْم** : **أَيْمِي** ؛ لأنك لو حذفت الياء

المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل : وليس بتعليل واضح ، ولو عَلَّ بالالتباس بالنسبة إلى أين لكان حسنا .

(وَفَعْلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ التُّزِّمِ) أى التزم في النسبة إلى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين ، كقولهم في النسبة إلى حنفيَّة : حنفيَّة ، وإلى بحريَّة : بحريَّة ، وإلى صحيفَة : صحيفَة ، حذفوا تاء التأنيث أولاً ، ثم حذفوا الياء ، ثم قلبوا الكسر فتحا ، وأما قولهم : في سليمة : سليميَّة ، وفي عميدة كلب : عميرى ، وفي السليقة : سليميَّة ، والسليقى : الذي يتكلم بأصل طبيعته مُغْرِبا ، قال الشاعر :

١١٧٩ - وَأَنْتَ بِنَحْوِيَّةِ يَلْوُكُ لِسَانَهُ

ولَكَنْ سَلِيقِيٌّ أَفُولُ فَأَعْرِبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شادةً للتبنيه على الأصل المرفوض ، وأشدَّ منه قولهم عبدِيُّ وجذَّميُّ بالضم في بني عميدة وجذيمة .

{ تبنيه } : الحق سيبو به فمولة بفعيلة ، صحيح اللام كان أو معتها ؛ فتقول في النسبة إلى فرقفة وعدوة : فرقَيْ وعَدَوَيْ ، وبحته في ذلك قولُ العرب في النسبة إلى شنوة : شَنْيَّة ، وهذا عند المبرد من الشاذ ؟ فلا يقاس عليه ، بل يقول في كل ماءواه من فمولة فعوليَّ ، كما يقول الجميع في فمول صحبيها كان كسلول أو معتلاً كعدو ؟ إذ لا يقال فيما باتفاق إلا سلولي وعدوئي ، وإنما قاس سيبو به على شنئي ولم يسمع في ذلك غيره لأنَّه لم يرد ما يخالفه .

(وَفَعْلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ حُزِّيمِ) أى حزم في النسبة إلى فعيلة حذف الياء والتاء أيضا ، كقولهم في النسبة إلى جهينة : جهنيَّة ، وإلى فريظة : فُرَظِيَّة ، وإلى مزيينة : مُزَيِّنَة ، حذفوا تاء التأنيث ، ثم حذفوا الياء ، وشذ من ذلك قولهم في ردينة : رُدَيْنَيَّة ، وفي حزينة : حُزَيْنَيَّة ، وخزينة من أسماء البصرة .

﴿تنبهان﴾ : الأول : لو **سُمِّيَ** باسم شذت العربُ في النسب إليه لم ينبع إلى
إلا على ما يقتضيه القياس .

الثاني : ما تقدم من أنه يقال في فعيلة فعلٍ ، وفي فعيلة فعلٍ له شرطان : عدم
التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسيأتي التنبية على هذين الشرطين ،
وهما معتبران أيضاً في فمولة على رأى سيبويه .

(وَلَخْفُوا مُعْلَمَ لَامَ عَرِيَا) من الناء (من المثنى) أي فعيلة وفعيلة (بما التا
أولياً) منها في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ؛ فقالوا في النسب إلى عدى
وقصىٰ : عَدَوَى وَقُصَوَى ، كما قالوا في النسب إلى غنوة وأمية : غَنَوَى وَأَمَوَى ،
وظاهر كلامه أن هذا الإلحاد واجب ، وقد صرخ بذلك في السكافية ، وصرح به
أيضاً قوله ، وذكر بعضهم فيما وجهين : الحذف كما مثل ، والإبات نحو قصيٰ وعدىٰ
وهو أثقل ؛ لكسرة الدال . وتناول كلامه نحو كسى تصغير ركاء ، وفيه وجهان ،
قال بعضهم : بحسب فيه الإبات ، فيقال فيه : كُسَيٰ بياءين مشددين ، وأجاز
بعضهم كسوىٰ .

فإن كانا صحيحي اللام اطرد فيما عدم الحذف ، كقولهم في عقيل وعفیل :
عقلٌ وعشنٌ ، هذا مذهب سيبويه ، وهو منهوم قوله «معل لام» وذهب المبرد إلى جواز
الحذف فيما ؟ فالوجهان عنده مطردان قياساً على ما سمع من ذلك ، ومن المسنون بالحذف
قولهم في تقيين : ثقني ، وقولهم في سليم : سلميٌّ ، وفي قويمٌ قوميٌّ ، وفي قربش قرشىٌ ،
وفي هذيلٌ هذلىٌ ، وفي قييمٌ كنانةٌ : فقىٌ ، ليفرقوا بينه وبين قفييمٌ في قييمٌ ، وفي
ملحٍ خزانة ملحٍ ؟ ليفرقوا بينه وبين ملحيٍ في مليح بن ربيعة ، ومليح بن
المون بن خزيمة . ووافق السيرافي للبرد ، وقال : الحذف في هذا خارجٌ عن الشذوذ ،
وهو كثير جداً في أمة أهل الحجاز ، قيل : وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بمحيدة ،

إذ سمع الحنف في فعيل كثيراً، ولم يسمع في فعيل إلا في تقييف، فلو فرق بينهما لكان أسد بالنظر.

(وَتَمُوا) أي لم يحذفوا (ما كان) من فعيلة معتل العين صحيح اللام (كالظرفية) أي ما هو صحيح اللام، فقالوا: طَوِيلٌ ؟ لأنهم لوحذفوا الياء وقالوا طَوِيلٌ لزم قلب الواو ألفاً لتحرركها وتحرر ما بعدها وافتتاح ما قبلها، والحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لُوَيْزَة ونُوَيْرَة، فقالوا: لُوَيْزَى ونُوَيْرَى، ولم يقولوا لُوَزِى ونُوَرِى لينبئ . والطويلة: هي ، والاحتراز ب الصحيح اللام من نحو طَوِيلَة وحَيَّة فإنه يقال فيما: طَوِيلَة وحَيَّة (وهكذا) تموا (ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجملة) والقليلة، فقالوا: جَلِيلٌ وقَلِيلٌ ، ولم يقولوا جَلَّى وقَلَّى ، كراهة اجتماع المثلين .

{تنبيه}: ومثل فعيلة فيما ذكر فمولة نحو قَوْلَة وصَرُورَة ؟ فيقال فيما: قَوْلَى وصَرُورَى ، لا قَوَلَى وصَرَرَى ؟ لما ذكر .

(وَهَمْزَى مَدَّ يُنَالُ فِي النَّسْبِ مَا سَكَانٌ فِي تَثْنِيَةِ لِهِ اندَسَبْ)

أي حكم همزة المدود في النسب كحكمها في الثنوية القياسية ؟ فإن كانت بدلا من ألف الثنوية قلبت وأوأ كقولك في صحراء: صَحْرَاءِ ، وإن كانت أصلية سَلِتَ ، تقول في قَرَاءَة: قَرَاءَى ، وإن كانت بدلاً من أصل أو للاحراق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب وأوأ ؛ فتقول في كَسَاء وعِلْمَاء: كَسَائِي وعِلْمَائِي ، وإن شئت قلت: كَسَائِي وعِلْمَائِي ، وفي الأحسن منها ما سبق .

وإنما قيدت الثنوية بالقياسية احترازاً من الثنوية الشاذة نحو كَسَا بَيْن ؟ فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرخ به في شرح الكافية ، فلا يقال: كَسَائِي ؟ .

{نبهات} : الأول : مقتضى كلامه هنا وفي شرح السكافية أن الأصلية تتعين
 سلامتها ، وصرح بذلك الشارح ، فقال : وإن كانت أصلاً غير بدل وجوب أن تسلم ،
 وذكر في التسوييل فيها الوجهين ، و قال : أجودهما التصحيح .
 الثاني : إذا لم تسكن المزة للتأنيث ، ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وحراء
 وقباء ، إذا أردت البُقْة ، ففيه وجهان : القلب ، والإبقاء ، وهو الأجود ؛ للفرق بينه
 وبين صَحْرَاء ، وإن جعلت حراء وقباء مذكرين كانوا كرداً وكساء .
 الثالث : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالسموع قلب المزة واواً ، نحو ماوي وشاوي ،
 ومنه قوله :

١١٨٠ - لَا يَنْفَعُ الشَّاوِيُّ فِيهَا شَكَّةٌ

وَلَا حَمَارٌ وَلَا أَدَانٌ

فُلُوسٍ مِّنْ عِمَاءٍ أَوْ شَاءَ لَجْرَى فِي النَّسْبِ إِلَيْهِ عَلَى الْقِيَاسِ قَفِيلٌ : مَائِينَ وَمَائِينَ^٤ وَشَائِينَ وَشَائِينَ .

(وَانْسُبَتِ الصَّدِرِ) ماسِيَّ بِهِ مِنْ (جُمْلَةِ) وَهُوَ الْمَرْكُبُ الإِسْنَادِيُّ ، نَحْوُ بَرَقَ نَحْرُهُ ، وَتَابَطَ شَرَّاً ؛ فَتَقُولُ : بَرَقٌ ، وَتَابَطٌ ، وَأَجَازَ الْجُزْءِيُّ النَّسْبُ إِلَى الْعَجَزِ ؛ فَيَقُولُ : نَحْرٌ وَشَرٌّ ، وَشَذَّ قُولُمُ فِي الشِّيْنِ الْكَبِيرِ : كَنْتُ ، نَسْبَةُ إِلَى كَنْتُ ، وَمِنْهُ قُولُهُ :

١١٨١ - فَاصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَاصْبَحْتُ عَاجِنًا

[وَشَرِّ خَصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ]

والقياس كوني (و) انسب إلى (صدر ما * ركب مزجاً)، نحو
بعلبك وحضرهون، فقول: بعل وحضرى . وهذا الوجه مقيس اتفاقاً ، ووراءه
أربعة أوجه :

الأول : أن يناسب إلى عجزه ، نحو : بَكَىْ ، أجزاء الجرى وحده ،
ولا يحيزه غيره .

الثاني : أن يناسب إليهما معاً مِنَ الْمُرْكَبِ معاً ، نحو : بَغَلَ بَكَىْ ، أجزاء
قوم منهم أبو حاتم قياساً على قوله :

١١٨٢ — تَزَوَّجُهُمَا رَأِيسَةً هُرْمُزِيَّةً
[بِفَضْلِهِ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنِ الرِّزْقِ]

الثالث : أن يناسب إلى مجموع المركب ، نحو بَغَلَبَكَىْ .

الرابع : أن يعني من جزأى المركب اسمه على فَتْلِي ، ويناسب ، نحو حَضَرَتِي ،
وهذان الوجهان شاذان لا يقياس عليهما .

﴿تنبيهان﴾ الأول : حكم لَوْلَا وَحِينَا مُسْتَقِيَّ بهما حكم المركب الإسنادي في
النسب إليهما ، فنقول : لوَيْ بالتفخيف وَحِينِي ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب
المَزْجِي ، فنقول : خَمْسِي .

الثاني : قوله « وانسب لصدر جملة » أجود من قوله في التسهيل : « ويحذف لها
— يعني ياء النسب — عجز المركب » لأنَّه لا يقتصر في الحذف على العجز ،
بل يحذف ما زاد على الصدر ؟ فلو سميت بخَرَاجَ الْيَوْمَ زيد ، قلت : خَرَاجِي ؟
(وَأَنْسَبَ لِشَانِيَّ تَمَّا) (إضافة مبتدءة يابن أوَاب أو ماله التغريف
بالثانية وجَبَن) .

هذا الأخير من عطف العام على الخاص ، أى يجب أن يكون النسبُ إلى الجزء
الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين ،
وسيذكر الثالث .

الأول : أن تكون الإضافة كُنية كأنى بكر وأم كلثوم .

والثاني : أن يكون الأول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير .

فتقول : بَكْرِيٌّ ، وَكَلْثُومِيٌّ ، وَعَبَّاسِيٌّ ، دَرْبِيرِيٌّ .

{نبهـ} : كان الأحسن أن يقول :

إضـافة من الـكـنى أو اـشـهـرـ

مـضاـفـهـا غـلـبـةـ كـابـنـ حـمـزـ

لأن عبارته تفهم أن ماله التعرـيف بالثانـي قـسـمـ برـأـسـهـ ؛ فـشـيلـ تـخـوـ
غـلامـ زـيدـ ، وـلـيـسـ كـذـلـكـ .

قال في شرح السكافية : وإذا كان الذي ينسب إليه مضافاً وكان معروفاً صدره بمجهزه ، أو كان كُنية ، حذف صدره ونسب إلى عجزه ، كقولك في ابن الزبير : زَبِيرِي ، وفي أبي بكر : بَكْرِي ، هذا كلامه ، وكذا قال الشارح ، إلا أنه زاد في المثل غلام زيد ، وعلى هذا قول الناظم : « أو ماله التعرـيف بالثانـي » من عطف العام على المضاف ؟ لأن دراج المصدر بابـنـ فيه ، وهو تمثيل فاسد ؟ لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً ، لا مثل غلام زيد ؟ فإنه ليس بجـمـوعـهـ معـنـىـ مـفـرـدـ يـنـسـبـ إـلـيـهـ ، بل يجوز أن يـنـسـبـ إـلـيـ غـلامـ وإـلـيـ زـيدـ ، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف ، وإن أراد غلام زيد بمحـمـولاـ عـلـمـاـ فـلـيـسـ مـنـ قـبـيلـ مـاـ تـعـرـفـ فـيـهـ الـأـوـلـ بـالـثـانـيـ ، بل هو من قـبـيلـ مـاـ يـنـسـبـ إـلـيـ صـدـرـهـ مـاـ لـيـخـفـ لـبـنـسـ .

(فيما سـوىـ هـذـاـ) المـذـكـورـ أـنـهـ يـنـسـبـ فـيـهـ إـلـيـ الجـزـءـ الثـانـيـ مـنـ المـركـبـ الإـضـافـيـ

(اـنـسـبـ لـلـأـوـلـ) مـنـهـماـ ، نـحـوـ عـبـدـ الـقـيـسـ وـأـمـرـىـ الـقـيـسـ ، وـهـاـ قـيـلـتـانـ ، تـقـولـ :

أـنـرـىـ ، وـعـبـدـىـ ، وـإـنـ شـتـتـ قـلـتـ : مـرـىـ ، قـالـ ذـوـ الرـمـةـ :

١١٨٣ - وَبَسْقُطُ بَيْنَهَا التَّرَثِيُّ لَفَوْا

كَمَا أَفْتَتَ فِي الدِّيَةِ الْمُوَارَا^(١)

وهذا (مالٌ يخفى) بالنسبة إلى الأول (لبسٌ) فإن خيف ليس نسب إلى الثاني (كمبدي الأشمئل) عبد مناف، حيث قالوا فيما : أشمئل ، ومناف ، ولم يقولوا عبدى .

{تنبيه} : شذ بناء فقليل من جزء الإضافي منسوباً إليه ، كما شذ ذلك في المركب المزجي ، والمحظوظ من ذلك تيميلٌ ، وعبدريٌ ، ومرقيٌ ، وغبقيٌ ، وعبيسيٌ ، في تيم الآلات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس بن حجر السكندي ، وعبد القيس ، وعبد شمس ، وإنما فعلوا ذلك فراراً من اللبس ، وقالوا : تعبشـ ، وتبغـ ، وأما عبـشـ ابن زيد مـنا ، فقال أبو عمرو بن العلاء : أصله عـبـ شـمـسـ أـيـ حـبـ ، والـيـنـ مـبـدـلـةـ منـ الـحـاءـ ، وـحـبـ الشـمـسـ : ضـوـفـهـ ، وـقـالـ اـبـنـ الـأـعـرـابـيـ : أـصـلـهـ عـبـ شـمـسـ ، وـالـمـبـ وـالـمـدـ وـالـدـلـ وـالـدـ ، أـيـ هوـ نـظـيرـ شـمـسـ .

(وَاجْتَزَرَ بَرَدُ الْلَّامِ مَا) الْلَّامُ (مِنْهُ حُذِفَ * جَوَازًا أَنْ لَمْ يَكُرَدْهُ)

(١) هذا بيت الذي الرمة من أبيات بهجو فيها قبيلة من تميم اسمها أمرؤ القيس ، وقبله :

يَعْدُ النَّاسِبُونَ إِلَى مَعْدَةٍ بُيُوتُ الْمَجْدِ أَزْبَقَةُ كَبَارَا

يَعْدُونَ الْرَّبَابَ وَآلَ سَعْدٍ وَعُمْرَا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الْخَيَارَا

وَبَسْقُطُ بَيْنَهَا التَّرَثِيُّ لَفَوْا كَمَا أَفْتَتَ فِي الدِّيَةِ الْمُوَارَا

والموار - بزنة التراب أو الكتاب - ولد الناقة ساعة يولد ، وهو لا يُؤخذ في الديمة

عن القتيل ، وقد التبس قراءة البيت على الملاحة الصبان ، فذكر مالا حصل له ، والله ينفر له ويرضى عنه .

أى اللام (ألف) في جنئي التضريح أو في الثنوية (وحق تجبر) برد لامه إليه (بهذى) الموضع الثلاثة ، أى فيها (توفيقية) بردتها إليه في النسب إليه ، ويحصل أن يكون «هذا» إشارة إلى اللام ، أى حق المجبور بهذى اللام أى بردتها إليه في الموضع المذكورة التوفيقية بردتها إليه في النسب .

اعلم أنه إذا نسب إلى الثاني المذوق منه شيء فلا يخلو إما أن يكون المذوق الفاء أو العين أو اللام ؛ فإن كان مذوق الفاء أو العين فسيأتي ، وإن كان مذوق اللام ؛ فاما أن يجبر في ثنوية أو جمع تصحيح أولاً : فإن جبر كاف أب وأخ - فإنهما يجبران في الثنوية ، وكمة وستة ؛ فإنهما يجبران في الجمع بالألف والباء - وجب جبره في النسب ؛ فتقول : أبوى ، وأخوى ، وعضوى ، وستوى ، أو عضهى ، وستهنى ، على الخلاف في المذوق ؛ لأنك تقول : أبوان وأخوان ، وعصورات وسنوات ، أو عضهات وستهات ، على الوجهين ، وإن لم يجبر لم يجب جبره في النسب ، بل يجوز فيه الأمران ، نحو حزير ، وغدى ، وشنة ، وتبة ؛ فتقول فيها : حيرى ، وغدى ، وشنى ، وتبى ، بالخلاف ، وحرجى وغدوى وشفعى وتبوى ، بالجبر برد المذوق ، وهو من حير الحاء ، ومن غدى الواو ، ومن شفة الماء ، ومن ثبة الياء .

﴿نبهات﴾ : الأول : لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر ، وقد اقتصر في التسهيل وشرح السكافية على الثنوية والجمع بالألف والباء .

الثاني : أطلق قوله : «جوازاً أن لم يك رده ألف» وهو مقيد بأن لا تكون العين مفتعلة ؛ فإن كانت عينه مفتعلة وجب جبره كما ذكره في السكافية والتسهيل ، وإن لم يجبر في الثنوية وجع التصحيح ؛ احترازاً من نحو شاة ، وذى بعفى صاحب ؛ فتقول في شاة : شاهى ، وعلى أصل الأخفش الآنى ييانه شونهى ، وفي ذى : ذوى اتفاقاً؛ لأن وزنه عند الأخفش فَمَل بالفتح .

الثالث : إذا نسب إلى يَدِي وَدَمِ جاز الوجهان عند من يقول : يَدَانِ وَدَمَانِ ، وجوب الرد عند من يقول : يَدَيَانِ وَدَمَيَانِ .

الرابع : إذا نسب إلى ما حُذفتْ لَأْمَهُ وَعُوْضَنَ منها همزة الوصل جاز أن يُخْبَرَ وتحذف المهمزة ، وأن لا يُخْبَرَ وتستصحب ، فتقول في ابنِ وَائِمَّ وَائِسِيَّةَ : بَنَوَى ، دَمَوَى ، وَسَهَوَى ، وَسَهَيَّ ، على الأول ، وَأَبْنَى وَأَسَى وَأَسَيَّ ، على الثاني .

الخامس : مذهب سيبويه وأكثر النحوين أن الجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون ، وذهب الأخفش إلى تسْكِين ما أصله السكون ؛ فتقول في يَدِي وَدَمِي وَحِيرِ على مذهب الجمهور : يَدَوِي ، وَدَمَوِي ، وَغَدَوِي ، وَجِرَحِي بالفتح ، وعلى مذهب الأخفش : يَدَيِّي ، وَدَمَيِّي ، وَغَدَيِّي ، وَجِرَحَيِّي بالسكون ؛ لأنه أصل العين في هذه الكلمات ، والصحيح مذهب سيبويه ، وبه ورد المباع ، قالوا في غدِّ : غَدَوِي ، وَحَكِي بعضهم عن الأخفش أنه راجع إلى مذهب سيبويه ، إه .

* * *

(وَبَأْخَرِ أَخْنَا وَبِابْنِ بِنْتَانَا الْحَقْ وَبِيُونْسِ أَبِي حَذْفَ التَّانِ)

أي اختلف في النسب إلى بنتٍ وأختٍ ، فقال سيبويه : كالنسب إلى أخ وابن ، بمحذف التاء ورد المخدوف ؛ فتقول : أَخْوَى وَبَنَوَى ، كَا يقال في المذكر ، وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ؛ فتقول : أَخْتَى وَبَنْتَى ، وألزمَهُ الخليل أن ينسب إلى هنت ومتْ بِإثباتِ التاء ، وهو لا يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ؛ لأن التاء في هنت في الوصل خاصة ، وفي متْ في الوقف خاصة ، وحكم نظائرِ أخت وبنَتْ حكمهما وهي : ثِنْتَانِ ، وَكَلْتَانِ ، وَذَبَتَ ، وَكَيْتَ ؛ فالنسبُ إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها ؛ فتقول : ثِنَوَى ، وَكَلَوَى ، وَذَبَوَى ، وَكَيَوَى ، وعنده يونس تقول : ثِنْتَى ،

وِكْلَتِيْ اوِكْلَتَوْيِيْ ، وَذَبَّيْتِيْ ، وَكَنْتِيْ ، وَذَكْرِ بعْضِهِمْ فِي النَّسْبِ إِلَى كَلْتَا عَلَى مُذَهَّبِ يُونُسِ كَلْتِيْ وَكَلْتَوْيِيْ وَكَلْتَنَاوِيْ ، كَالنَّسْبِ إِلَى خَنْلِيْ بِالْأُوْجَهِ الْثَّلَاثَةِ ، وَذَهَبِ الْأَخْفَشِ فِي أَخْبَتْ وَبَنْتْ وَنَظَارُهَا إِلَى مُذَهَّبِ ثَالِثْ ، وَهُوَ حَذْفُ التَّاءِ وَإِقْرَارُ مَا قَبْلَهَا عَلَى سَكُونِهِ وَمَا قَبْلَ السَّاْكِنِ عَلَى حَرْكَتِهِ ؛ فَقَوْلُ : أَخْوَيِ وَبَنْتُوِيْ وَكَلْوَيِ وَبَنْتُوِيْ ، وَقِيَاسُ مُذَهَّبِهِ فِي كَيْتَ وَذَبَّيْتَ - إِذَا رَدَ الْمَحْذُوفُ - أَنْ يَنْسَبْ إِلَيْهِمَا كَا يَنْسَبْ إِلَى حَتِّيْ ؛ فَقَوْلُ : كَيْوَيِ وَذَبَّوِيْ .

﴿تبنيهان﴾ : الأول : قد اتَّضَحَّ ما سبق أن أَخْنَا وَبِنَتَا حذفت لامُها ؛ لأنَّ
النحوين ذكروها فيها حذفت لامه ؛ فالتساء إذنَّ فيما عوضٌ من اللام المذوقة ،
وابنما حذفت في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث وإن لم تكن
مُتمَّحَضَةً للتأنيث ، وظاهر مذهب سيبويه أنَّ تاءِ كُلُّتَا كتاءِ بِنَتِي وأختِي ، وأنَّ
الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبعى ما سبق ، وذهب الجرمى إلى أنَّ التاء زائدة ،
والألف لامُ الكلمة ، وزنه فَقْتَلَ ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ التاء لا تزداد وسطاً ؛
فإذا نسب إليه على مذهب قيل : كَلْتَوْيِ ، والمشهور في النقل عن جمهور البصريين ،
وَقَلَّهُ ابنُ الحاجب في شرح الفصل عن سيبويه ، أنَّ التاء في كَلْتَأَ بدلٌ من الواو
التي هي لامُ الكلمة ، وزنُها يقْلِي أبدلت الواو تاء إشعاراً بالتأنيث ، وإذا كان هذا
مذهب الجمهور فالذى ينبعى أن يقال في النسب إليه : كَلْسِتِي ، وأيضاً لا ينبعى على هذا
القول أن يُعدَّ فيها حذفت لامه ؛ لأنَّ ما أبدلت لامه لا يقال فيه محفوظ اللام
في الاصطلاح ، وبلا لزم أن يقال في « ماء » محفوظ اللام ، والذى يظهر من
مذهب سيبويه ومن واقته أن لامَ كُلُّتَا محفوظة كلامُ أختِي وبنَتِي ، والتاء في الثلاثة
عوض من اللام المذوقة كما قدمته أولاً ، ولا يقتضي أن يقال : هي بدل من الواو ،
إذا قصد هذا المعنى ، كما قال بعض النحوين في تاءِ بنت وأخت : إنها بدل من لامُ
الكلمة ، وأما إن أردَّ البدل الاصطلاحي فلا ؛ لأنَّ بين الإبدال والتعويض فرقاً
يذكر في موضعه .

الثاني : النسبُ إلى ابنةِ أبْنِي وَبَنْوِي كالنسبة إلى ابن اتفاقاً ؛ إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت ، انتهى .

(وَضَاعِفَ الْتَّابِعُ مِنْ ثَنَائِي ، ثَانِيَهُ ذُو لِينٍ گلَّا وَلَانِي)

إذا نسب إلى الثنائي وضاعفاً ، فإن كان ثانية حرفًا صحيحًا جاز فيه التضمين وعَدَمُه ، فتقول في كم : كَيْمٌ وَكَيْمٌ ، وإن كان ثانية حرفًا ضعيفًا مثله إن كان ياه أو واواً ، فتقول في كمَّيْنَ ولَوْنَ : كَيْمَيْيٰ وَلَوْنَيْيٰ ؛ لأنَّ كمَّيْنَ لَا ضعف صار مثل حَيَّ ، ولوْنَ لَا ضعف صار مثل دَوَّ ، وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزةً ، فتقول فيمن اسمه لا : لَانِي ، وإن شئت أبدلت الممزة واواً فقلت : لَاوِي .

(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيهِ) مُتعلِّل اللام (ما الفَأَعْدَمْ * فَجَبِرَهْ) بِرَدْ فَانَهُ إِلَيْهِ (وفَتَحَ عَيْنِهِ التَّزِيمْ) عند سبيوه ؛ فتقول على مذهبه في شِيهَةِ وَدِيهَةَ : وَشَوِيَّ وَوَدَوِيَّ ؛ لأنَّه لا يرد العينَ إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقاً ، ويعامل اللام معاملة القصور ، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون فتقول على مذهبه : وَشِيهِيَّ وَوَدِيهِيَّ ؛ فإن كان المذدوفُ الفاء صحيح اللام لم يجبر ، فتقول في النسبة إلى عِدَّةَ : عِدِيَّ ، وإلى صِفَةَ : صِيفِيَّ .

﴿تنبيه﴾ : بقى من المذدوف قسمٌ ثالث لم يبين حكمه ، وهو ممحض المد ، وحكمه أنه إن كانت لأمه صحيحة لم يجبر ، كقولك في سِهِّ وَمَذِي مسْمَى بهما : سِهِّيَّ وَمَذِيَّ ، وأصلهما سته ومنذ ، كذا أطلق كثير من النحوين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف ، نحو رُبَّ الحففة بمحض الباء الأولى إذا سمى بها ونسب إليها ، فإنه يقال : رُبِّيَّ بِرَدْ المذدوف ، نص عليه سبيوه .

ولا يعرف فيه خلاف . وإن كانت لامة متعللة نحو اللري ويرى مسمى بها جُبر ، فتقول فيما : المُرْتَفِعُ والمُنْزَلُ ، برد المذوف ، وفي فتح العين وسكونها المذهبان .

(والواحد أذْكُرْ ناسِبًا للجُمْعِ * إنْ لَمْ يشَابِهِ) الجُمْعُ (وَاحِدًا بِالوَضْعِ)
الواحد : مفعول بأذْكُرْ ، وناسِبًا : حال من الضمير المستتر في اذْكُرْ .

يعني أملك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي — وهو معنى قوله : « إنْ لَمْ يشَابِهِ واحِدًا بِالوَضْعِ » — جيء بواحدة وانسُبْ إليه ؛ فتقول في النسبة إلى فرائض ، وكتُب ، وقلَّانِس : فرَاضِي ، وكتَابِي ، وقلَّانِسي . وقول الناس « فرائضي ، وكتبي ، وقلَّانِسي » خطأ .

فإن شابه الجُمْعُ واحدًا بِالوَضْعِ نسب إلى لفظه ، وشمل ذلك أربعة أقسام :
الأول : مالا واحد له كعَبادِيد ؟ فتقول فيه عَبادِيدِي ؟ لأن عباديد بسبب إهال
واحدة شابة نحو قَوْمٍ ورَهْطٍ مالا واحد له .

والثاني : ماله واحد شاذ كلامح فإن واحده لمحة ، وفي هذا القسم خلاف ؛
ذهب أبو زيد إلى أنه كال الأول ينسب إلى لفظه ، فتقول : ملَامِحِي ، وحتى أن العرب
قالت في المحسن : مَحَاسِنِي ، وغيره ينسب إلى واحدة وإن كان شاذًا فيقول في
النسبة إلى ملامح : لَمْحِي ، وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه ، وعباراته في التسهيل:
ودُو الوَاحِد الشاذ كذى الواحد القياسي لا كالمُهْمَلِ الواحد ، خلاًنا لأبي زيد ، وقد
يتحمله كلامه هنا .

والثالث : ماسمي به من الجموع نحو كلامب وأئمار ومدان ومهافر ؟ فتقول فيه :
كلاَبِي ، وأنمارِي ، ومدانِي ، ومهافِري . وقد يرد الجُمْعُ السمي به إلى الواحد إذا
أمينَ اللبس ، ومثال ذلك الفَراهيد علم على بطنه من أسد ، قالوا فيه :

الفرَّاهِيدِيُّ ، بالنسبة إلى لفظه ، والفرُّهُودِيُّ ، بالنسبة إلى واحده لأنَّه لِمَن الْبَسْ ؟ لأنَّه ليس لنا قبيلة تسمى^(١) بالفرُّهُود ، وإنما قالوا في النسبة إلى الرَّبَابِ : رَبَّي ؟ لأنَّ الرَّبَابَ ليس باسمٍ لواحد ، وإنما الرَّبَابَ ضَبْطٌ وعُكْلٌ وَتَيْمٌ وَقَوْزٌ وَعَدْيٌ ، والرَّثْبَةُ الفِرْقَةُ ، فلما اجتمعوا وصاروا يَدًا واحدة قيل لهم : الرَّبَابُ .

والرابع : ما غَلَبَ فَجَرَى مجرى الاسم الْقَلْمَ ، كَعُولَمْ في الأنصارِ : أَنْصَارِي ، وفي الأنبارِ — وهم قبائل من بني سعد بن عبد منافَة بن ثيم — أَنْبَارِي .

﴿تَنْبِيه﴾ : إذا نسب إلى تمرات وأَرْضِين وَسِينِين باقيةً على جمعيتها قيل : تَنْبِيَّ ، وأَرْضِيَّ ، وَسِينِيَّ أو سَنْوَى ، على الخلاف في لامه ، وإذا نسب إليها أعلاماً التَّزم فتح العَيْنِ في الأوَّلين ، وكسر الفاء في الثالث .

(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَمِلْ . فِي نَسْبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا قَبِيلَنْ)

أى يُسْتَفَنَى عن ياه النسبة غالباً بصوغ فاعل مقصوداً به صاحب الشيء ، كقوله :

١١٨٤ - وَغَرَّ زَتَنِي وَرَأَمْتَ أَنْكَ لَائِنْ فِي الصَّيْفِ تَأْمِرْ
قال سيبويه : أى صاحب لبن وتمر . وقالوا : فلان طَاعِمْ كَاسِ ، أى ذو طَعامَ وَكُسْنَوَة ، ومنه قوله :

١١٨٥ - [دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِيُغْنِيَّهَا]
وَاقْعُدْ فَإِنَكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِ

(١) قيل إن فرهودا كصفور بطئ من نجد وهي من الأزد ، فلم يتم لهم ادعاء عدم الْبَسْ في هذه الكلمة .

وقوله :

كُلِيفِ لَمَّا يَا أُمِيَّةَ نَاصِبِ بِـ
[وَأَنِيلٍ أَفَاسِيَّهُ بَطْنِ الْكَوَاكِبِ]

أى ذى نَصَب ، وبصَوْغَ فَعَال مقصوداً به الاحتراف ، كقولهم : بَرَّاز ، وعَطَار .
وقد يقوم أحَدُهَا مقام الآخر ؛ فن قيام فاعل مقام فعَال قوله : حَائِثَك في معنى حَوَّالَك ،
لأنه من الحِرَف ، ومن العَكَس قوله :

١١٨٦ - وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِـ
وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِذِي إِبَالٍ

أى وليس بذى نَبِيل .

قال المصنف : وعلى هذا حل المحققون قوله تعالى : « وَمَا رَبَّكَ بِظَلَامٍ لِّغَيْبِدِ »
أى بذى ظُلم .

وقد يُؤْتِي بيان النَّسْب في بعض ذلك ، قالوا لبياع العِطر ولبياع الْبُوتُوت وهي
الأَكْسِيَة : عَطَار وعَطَري ، وَبَتَاتٍ وَبَتَّى .

وبصَوْغَ فَعَال مقصوداً به صاحبُ كذا ، كقولهم : رَجُل طَعِيمٌ وليسْ وَعِيلٌ ،
بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل . أنشد سيبويه :

١١٨٧ - * لَسْتُ بِذِيلٍ وَلَكْنِي نَهَارٌ *
[لَا أُذْلِجُ الْأَنِيلَ وَلَكِنْ أَبْكِرْ]
مَتَى أَرَ الصُّبْحَ فَإِنِّي أَنْتَشِرُ]

أراد ولَكْنِي نهارى ، أى عامل بالنهار .

﴿ تنبِيات ﴾ : الأولى : قد يستغني عن ياء النَّسْب أيضاً بفعَال كقولهم : امرأة

ِمِطَار ، أى ذاتُ عِنْطَر ، وِمِفْعِيل كَوْلَمْ : ناقَةٌ مُخْضِبَر ، أى ذاتٌ حُضِير ، وهو الجرى .

الثانى : هذه الأبنية غير مقيسة ، وإن كان بعضها كثيراً ، هذا مذهب سيبويه . قال : لا يقال لصاحب الدقيق دَقَّاق ، ولا لصاحب الفاكهة فَكَاه ، ولا لصاحب الْبَرْبَار ، ولا لصاحب الشعير شَعَّار ، والمبرد يقياس هذا ، انتهى .

(وَكَيْدُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقْرَأً عَلَى الَّذِي يُنْفَلُ مِنْهُ أَقْتُصَرًا)

يعنى أن ماجاء من النسب مخالف لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وبغضنه أشد من بعض ، فمن ذلك قولهم في النسب إلَى الْبَعْرَةِ : بِصْرِي ، بِكَسر الباء ، وإلى الدَّهْرِ : دُهْرِي ، بضم الدال ، وإلى مَرْوَةِ : مَرْوَزِي ، وإلى الرَّىِ : رَازِي ، وإلى خُرَاسَانِ : خَرْسِي وخرامي ، وإلى جَلُولَةِ وحرُورَاءِ - موضعين - جَلُولِي وحرُورِي ، وإلى البحرينِ : بِحَرَّانِي ، وإلى أمَّةِ : أَمْوَى ، بفتح المهمزة ، وإلى السَّهْلَ : سَهْلِي ، بضم السين ، وإلى بَنِي الْحَبَيلِ - وهم حَتَّى من الأنصار منهم عبد الله بن أبي ابن سَلْوَلَ المَنَافِقُ وسيِّدُ أَبْوَامِ الْحَبَيلِ لعظم بطنه - حَبَيلِي ، بضم الحاء وفتح الباء ، ومنه قولهم : رَقَبَانِي ، وشَعَرَانِي ، وَجْمَانِي ، وَاحْمَانِي ، لعظيم الرقبة والشعر والجلمة واللحية ، وقولهم في النسب إلى الشَّامِ واليمَنِ وتهامةِ : رَجُلُ شَامِ ، وَيَمَانِ ، وتهاماً ، وكلها مفتوحة الأولى ، وقد تقدم من ذلك ألفاظ في أئمَاءِ البابِ .

﴿خاتمة﴾ : ألحوا آخرَ الاسمِ ياءً كياءَ النسب لفرقِ بين الواحدِ وجنسه ؟ فقالوا : زَنج وزَنجِي . وَرُوك وَرُوكِي ، بمثابة تمُر وتمرة ونخل ونخلة ، وللمبالغة قيلوا

فَأَنْجَرَ وَأَشْقَرَ : أَنْجَرِي وَأَشْقَرِي ، كَمَا قَالُوا : رَاوِيَةً وَسَابَةً ، وَزَانِدَةً
زِيادَةً لَازْمَةً ، نَحْوَ كُرْبَيْتِي وَبَرْزَيْتِي ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ أَجْوَدِ الْفَرْقَ ، وَنَحْوَ بَرْزِدِي
بِالْفَتْحِ وَهُوَ نَبْتٌ ، وَهُذَا كَإِدْخَالِ التَّاءِ فِيهَا لَا مَعْنَى فِيهِ لِلتَّأْنِيَثِ كَفُرْفَةً وَظُلْمَةً ،
وَزَانِدَةً زِيادَةً عَارِضَةً ، كَمَا قَوْلُهُ :

١١٨٨ - أَطْرَبَاهَا وَأَنْتَ فِنْسِرِي
وَالْمَهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي

أَيْ دَوَارٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الصَّلَتَانَ :

١١٨٩ - أَنَا الصَّلَتَانُ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ
إِذَا مَا تَحَكَّمْتُمْ فَهُوَ بِالْحُكْمِ صَادِعٌ

وَاللهُ أَعْلَمُ .

الوقف

(تَنْوِينًا أَنْ فَتْحِي اجْعَلْنَا أَنْفَانَا وَقَنَانَا ، وَتَنْلُو غَيْرِ فَتْحِي أَخْذَنَا)

الوقف : قطع النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختياري ، وهو غير الذي يكون استبانتا وإنكارا وتذكرة وترثما ، وغالباً يلزمها تغييرات ، وترجم إلى سبعة أشياء : السكون ، والرُّؤُم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والمحذف ، والنقل ، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن وال محل ، وستأنف مفصلة .

واعلم أن في الوقف على المثنىين ثلاثة لغات ؛ الأولى — وهي الفصحى — أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة ، وبمحذفه إن كان بعد ضمة وكسرة بلا بدل ، تقول : رأيت زَيْدَنَا ، وهذا زَيْدَة ، ومررت بَرْزَيْذَة ، والثانية : أن يوقف عليه بمحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً ، ونسبها المصنف إلى ربيعة ، والثالثة : أن

يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأزد .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : شمل قوله « أثر فتح » فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيداً ، وفتحة البناء نحو : أَيْهَا وَوَبِهَا ، فكلا النوعين يُبدل تنوينه ألفاً على الشهور .

الثاني : يستثنى من اللون المتصوب ما كان مؤنثاً بالباء نحو قائلة ؟ فإن تنوينه لا يبدل ، بل يمحذف ، وهذا في لغة من يقف بالباء وهي الشهيدة ، وأما من يقف بالباء فبعضهم يمحظها مجرّى المذوف ؛ فيبدل التنوين ألفاً ؛ فيقول : رأيت قائمة ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المُنْوَن يوقف عليه بالألف ، نحو رأيتُ فتىً ، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب ؛ الأول : أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً ، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني ، وهو لفهمه من كلام الناظم هنا ؛ لأنه تنوين بعد فتحة ، والثاني : أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاث ، وأن التنوين حُذِف ؛ فلما حذف عادت الألف ، وهو مَرْزُوِي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي ، ونقله ابن البادش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف في السكانية ، قال في شرحها : وَيُقَوِّيُّ هَذَا الْمَذَهَبْ ثَبَوتُ الرَّوَايَةِ بِيَامَةِ الْأَلْفِ وَقَفَا وَالْاعْتِدَادُ بِهَا رَوِيًّا ، وببدل التنوين غير صالح لذلك ، ثم قال : ولا خلاف في المقصور غير الملون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل ، وأن ألفه لا تمحذف إلا في ضرورة ، كقول الراجز :

١١٩٠ - [وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَنِيزْ شَاهِدٌ]

رَفَطْ أَبْنِ مَرْجُومٍ وَرَفَطْ أَبْنِ الْمَعْلُ

أَرَادَ أَبْنَ الْمَعْلُ ، انتهى ، ومثال الاعتداد بها رويًا قول الراجز :

١١٩١ - إِنَّكَ يَا بْنَ بَعْقَلَيْ نِعْمَةَ الْفَتَى
[وَنِعْمَةَ مَأْوَى طَارِقٍ إِذَا أُتَى]

إِلَى قُولِهِ :

وَرَبُّ طَيْفٍ طَرَقَ الْحَنْيَ سُرَى
[صَادَفَ زَادًا وَحَدَّيْنَا مَا اشْتَهَى]

والثالث اختباره بال الصحيح ؛ فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثراهم ، قيل : وهو مذهب معظم النحوين ، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني .

(واحدِيَّةِ الْوَقْفِ فِي سَوَى اضْطِرَارِ صِلَةِ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْتَارِ)

يعني إذا وقف على هاء الضمير ؛ فإن كانت مضمومةً أو مكسورة حذفت صانها ووقف على الماء ساكنة ، تقول : لَهُ وَبِهِ ، بمحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيَتُهَا وقف على الألف ولم تحذف ، واحترز بقوله « في سوى اضطرار » من وقوع ذلك في الشعر ، وإنما يكون ذلك آخر الآيات ، وذكرف التسهيل أنه قد يمحذف ألف ضمير الغائبة من قوله فتحه إلى ما قبله ، اختياراً كقول بعض علمي : « وَالسَّكِّرَةُ مَذَمُومٌ اللَّهُ بِهِ » يريدها ، واستشكل قوله « اختياراً » فإنه يقتضي جواز القياس عليه ، وهو قليل .

(وَأَشَهَتْ إِذَا مَنَّا نُصِبْ فَإِنَّا فِي الْوَقْفِ نُؤْهَى قُلْبَنَا)

اختلاف في الوقف على إذا ؛ فذهب الجمورو إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المتصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالغون لأنها بمنزلة أن ،

ونقل عن المازني والمبرد ، واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنها تكتب بالألف ، قيل : وهو الأَكْثَر ، وكذلك رسمت في المصحف ، والثاني : أنها تكتب بالتون ، قيل : وإليه ذهب المبرد والأَكْثَرُون ، وصححه ابن عصفور ، وعن المبرد : أشَّرَّى أن أَكْنُوَيَ يَدَّهَ مَنْ يَكْتُبْ إِذْنَ الْأَلْفِ ؛ لأنَّهَا مُثْلَّةً لِأَنَّهَا مُثْلَّةً ولَمْ يَدْخُلْ التَّنْوِينَ فِي الْحُرُوفِ ، والثالث : التفصيل فَإِنَّ الْغِيَّمَ كَتُبَتْ بِالْأَلْفِ لِضَعْفِهَا ، وَإِنْ أَعْلَمْتَ كَتُبَتْ بِالْتَّوْنِ لِقُوَّتِهَا ، قَالَهُ الْفَرَاءُ ، وَيَبْنِي أَنَّ يَكُونُ هَذَا الْخِلَافُ مُفَرَّعًا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقْفَ بِالْأَلْفِ ، وَأَمَّا مَنْ يَقْفَ بِالْتَّوْنِ فَلَا وَجْهٌ لِسَكَنَاتِهَا عَنْهُ بِغَيْرِ التَّوْنِ .

* * *

(وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوشِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا) أَيْ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْمَنْقُوشِ التَّوْنَ ؛ فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا أَبْدَلَ مِنْ تَنْوِيْهِ أَلْفَ ، نَحْوَ رَأْيِتْ قَاضِيَا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْصُوبًا فَالْمُخْتَارُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ ؛ فَيَقُولُ : هَذَا قَاضِيٌّ ، وَمَرَرَتْ بِقَاضِيٍّ ، وَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِرُدُّ الْيَاءِ ، كِفْرَاءُ ابْنِ كَثِيرٍ : « وَلِكُلٌّ قَوْمٌ هَادِيٌّ » وَ« مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِيٍّ » وَ« مَا عِنْدَهُ أَقْبَاقٌ » وَمُحِلٌّ مَا ذَكَرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمَنْقُوشُ مَحْذُوفَ الْعَيْنِ ؛ فَإِنْ كَانَ تَعْبِيْنَ الرَّدَ كَمَا سِيَّاسَيَّ فَقَوْلُهُ « وَفِي نَحْوِ مِرْلَزُومِ رَدِ الْيَاءِ اقْتَنَى » .

وَأَنَّا غَيْرَ التَّوْنِ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ) أَيْ الْمَنْقُوشُ غَيْرُ التَّوْنِ بِالْعَكْسِ مِنْ التَّوْنَ ؛ فَإِثْبَاتُ الْيَاءِ فِيهِ أَوْلَى مِنْ حَذْفِهَا ، وَلَيْسَ الْحَذْفُ مُخْصُوصًا بِالْمُرْضِرَةِ بِهِ خَلْفًا لِبَعْضِهِمْ ، وَقَدْ دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ : « غَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ » أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ :

الْأَوْلَى : لِلْقَرْوَنِ بِأَلٍ ، وَهُوَ إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَهُوَ كَالصَّعْبِيْنِ نَحْوَ رَأْيِتِ الْقَاضِيِّ ؛ فَيُوقَفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَجْهًا وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مُجَرَّدًا فَكَذَّبَ ذَكْرَهُ ؛ فَالْمُخْتَارُ « جَاءَ الْقَاضِيِّ » ، وَمَرَرَتْ بِالْقَاضِيِّ « بِإِثْبَاتِهِ » ، وَيَجُوزُ « الْقَاضِيِّ » بِالْحَذْفِ .

والثاني : ما سقط تنوينه للنداء نحو « يا قاض » فالخليل يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجح سيبويه مذهب يونس ؛ لأن النداء محل حذف ، ولذلك دخل فيه الترميم ، ورجح غيره مذهب الخليل ؛ لأن الحذف مجاز ، ولم يكثر فيرجع بالكثرة .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو « رأيت جواري » نصبا ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المتصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو « قاضى مكة » فإذا وقف عليه جاز فيه لوجهان الجائزان في المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببيها وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز في المنون .

فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجوهين ؛ أحدهما : أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربع ، وليس حكمها واحدا ، والآخر أنه لم يستثن المتصوب وهو متبع الإثبات كما ذكر ذلك في السكافية .

(وَفِي نَحْوِ مُرْ لَزُومُ رَدِّ الْيَاقْنَى) يعني إذا كان المقصود مخدوف العين نحو مُرِّ اسمَ فاعل من أرأى ^(١) يرى أصله مُرْ على وزن مفعول ، فاعل إعلال قاضٍ وحذفه عينه وهي المهمزة بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وُقف عليه لزمَ ردَ الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء ، وذلك إجحاف بالكلمة ، ومثله في ذلك مخدوف الفاء كيَفِ عَلَمَا فتقول : هذا مُرِّي وَيَفِي ، ومررتُ بِمُرِّي وَيَفِي .

(وَغَيْرَهَا التَّائِبَاتِ مِنْ حُرَّكٍ سَكْنَةً أَوْ قِفْ رَأْمَ التَّحْرِكِ)
في الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والرَّوْم ، والإشام ، والتضييف ، والنقل ، ولكل منها حَدَّ وعلامة .

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل في هذا الفعل المستعمل هو أرى يرى باسم المضارعة

فإلا سكان : عدم الحركة ، وعلامة خ فوق الحرف ، وهي الخاء من خف أو خفيف

والإشمام : حسم الشفتين بعد الإسكان في المرفع والمضوم ، للإشارة للحركة من غير صوت ، والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف ، وعلامة نقطية قدام الحرف هكذا .

والرُّوْم : وهو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها ، والغرض به هو الغرض بالإشمام ، إلا أنه أئم في البيان من الإشمام ؟ فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام لا يدركه إلا البصير ؟ ولذلك جعلت علامته في الخط أتم ، وهو خط قدام الحرف هكذا —

والتضعيف : تشديد الحرف الذي يوقف عليه ، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل ، والحرف المزید للوقف هو الساكن الذي قبله وهو اللدغم ، وعلامة شين فوق الحرف ، وهو الشين من شديد .

والنقل : تحويل الحركة إلى الساكن قبلها ، والغرض إما بيان حركة الإعراب ، أو الفرار من النقاء الساكنين ، وعلامة عدم العلامة ، وسيأتي تفصيل ذلك .

فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب في غيره ، ولذلك قدم استثناءها ، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل ، وبالرُّوْم مطلقاً ، أعني في الحركات الثلاث ، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة خلفة الفتحة ، ولذلك لم يجزه أكثر القراء في المفتوح ، وواو قهم أبو حاتم . ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل ، لكن بالشروط الآتية ، وقد أشار إلى الإشمام بقوله : (أو أشيم الصمة) أي إعرابية كانت أو بنائية ، وأما غير الصمة وهو الفتحة والنكسرة فلا إشمام فيها ، وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحظوظ على الروم ؟

لأن بعض الكوفيين بسم الروم إشماماً، ولا مشاحة في الاصطلاح، ثم أشار إلى التضييف بقوله (أوقف مُضيقاً - ما ليس هنزاً أو عليلاً إن فناً): أي تبع (محرّكاً) كفولك في جمفر: جمفر، وفي وعل: وعل، وفي ضارب: ضارب. واحذر بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضييفه؛ لأن العرب اجتنبت إدغام المدّة ما لم تكن عيناً، وبالشرط الثاني من نحو سرّو وبقى والقاضي والفتى؛ فلا يجوز تضييفه، وبالثالث من نحو بـكـر؛ فلا يجوز تضييفه. ثم أشار إلى النقل بقوله:

أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين: أحدهما أن يكون ساكناً، والآخر أن يكون تحريراً لـ يُحَذِّل، أى لن يُمْنَع، فقول في نحو بكر: هذا بكر، ومررت بـ بَسِكْرٍ، ومنه قوله:

١١٩٢ - عَجَبَتْ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبَهُ

مِنْ عَزَّىٰ سَبَبَنِي لَمْ أَضْرِبَهُ

أراد لم أضر به ، فقل ضمة الماء إلى الباء ، فإن لم يكن التقول إلية ساكناً أو
كان ولكن غير قابل للتحريك : إما لكون تحريكه متعدراً كاف نحو نَاب وبَاب
أو متعرضاً كاف نحو قِنْدِيل وعُصْفُور وزَيْد ونَوب لنقل الحركة على الباء والواو ،
أو متساماً لفك إدغام ممتنع الفك في غير الضرورة كاف نحو جَدْ وعَمَّ -
امتنع النقل .

التيهان } : الأول : يجوز في لغة نَحْم الوقف' بِنَقْلِ الحركة إلى التحرك كقوله:

١١٩٣ - مَنْ يَأْتِمْ لِلْخَيْرِ فَهَا قَصَدُهُ

تَعْمَدْ مَسَاعِيْهِ وَيُفْلِمْ رَشَدَهُ

م - رسیده

ومن لفظهم الوقف على هذه النائمة بحذف الألف ونقل فتحة الماء إلى المتحرّك قبلها، كقوله: كنت في لحم أخافه، أراد أخافه فأفعل ما ذكر

الثاني: أطلق الحركات، وهو شامل للإعرابية والبنائية، والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب؟ فلا يقال: من قبْل ، ولا من بعْد ، ولا مضى أمِن ؛ لأن حِرْصَهُم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء، وقال بعض المتأخرین: بل الحرص على حركة البناء آكِد ؛ لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل ، اهـ .

وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله:

(وَنَقْلُ فَتْحِ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا بَرَاهُ بَصَرِيُّ ، وَكَوْفِ نَقْلًا)

يعني أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان النقول عنه غير همزة؛ فلا يجوز عندهم: رأيتُ بَكَرْ ، ولا ضربتُ الضَّرَبَ ؛ لما يلزم على النقل حينئذ في المنون من حذف ألف المنون ، وحُل غير المنون عليه . وأجاز ذلك الكوفيون ، ونقل عن التجزيّي أنه أجازه، وعن الأخفش أنه أجازه في المنون على لغة من قال: رأيتُ بَكَرْ ، وأشار بقوله «من سوى المموز» إلى أن المموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة، فيقال: رأيتُ الْخَبَأُ الرَّدَأُ الْبَطَأُ ، في رأيت الْخَبَأُ الرَّدَأُ الْبَطَأُ ، وإنما اختلف ذلك في الممزة لشقاها ، وإذا سكن ما قبل الممزة الساكنة كان النطق بها أصعب .

(وَالنَّقْلُ إِنْ يَعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة إلى مسبوق بضمة ؛ فلا يجوز النقل في نحو «هذا بِشْر» بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فَعْلٍ ، ولا في نحو «انتفعت بِقُلْ» خلافاً للأخفش ؛ لما يلزم عليه من بناء فَعِيلٍ ، وهو مهمل في الأسماء أو نادر : هذا في غير المموز ، وأما المموز فيجوز فيه ذلك

كما أشار إليه بقوله : (وَذَاكَ فِي الْمُهُمْ وَرِلَيْسَ يَمْتَنِعُ) ؛ فقول « هَذَا رِدَّهُ ، وَرَرَتْ كَفْهُ » لامر التنبية عليه من نقل المهمزة ، وهذه لغة كثير من العرب ، منهم تميم وأسد ، وبعض تميم يَفِرُون من هذا النقل الواقع في عدم الفظير إلى إتباع العين للفاء ؛ فيقولون : هذا رِدَّهُ مع كَفْهُ ، وبعضهم يتبع ويبدل المهمزة بعد الإتباع ، فيقولون : هَذَا رِدَّهُ مع كَفْهُ .

﴿ تَنْبِيهَانِ ﴾ : الأول : جلواز النقل شرط رابع ، وهو أن يكون المنقول منه صحيحًا ؛ فلا ينقل من نحو ظني ودللي .

الثاني : إذا نقلت حركة المهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدًا بها ؛ فيقولون « هَذَا النَّبْهُ » بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشرطه ، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها ، بل منهم : مَنْ يَشْبِهُ ساكنة ، نحو « هَذَا الْبُطْوُنُ » ، ورأيت الْبُطْأَ ، ومررت بالبُطْيِنِ ؛ ومنهم من يبدلها بمحاجنس الحركة المنقوله ؛ فيقول : « هَذَا الْبُطْوُنُ ، ورأيت الْبُطْأَ ، ومررت بالبُطْيِنِ » ، وقد تبدل المهمزة بمحاجنس حركتها بعد سكون باقي ، نحو هذا البطو ، ومررت بالبطي ، وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقوله ؛ فيقولون : « هَذَا الْكَلَّا » ، ومررت بِالْكَلَّا ؛ وأهل الحجاز يقولون : « الْكَلَّا » في الأحوال كلها ؛ لأنهم لا يبدلون المهمزة بعد حركة إلا بمحاجنسها ، ولذلك يقولون في أكمؤ : أَكْمُؤُ ، وفي مُمْتَلِئٍ : مُمْتَلِي .

* * *

(فِي الْوَقْفِ تَأْتِي نِسْخَةُ الْإِسْمِ هَا جُعِلَتْ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يُسَارِكَنْ صَحِحَّ وَصِلٌ)

نحو فاطمة ، وجزة ، وقائمة .

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره ؛ فإنها لا تغير ، وشذ قول بعضهم : قعدنا على

الفُرَاءُ ، وبالاسم من تاءُ الفعل نحو قَامَتْ فِيهَا لَا تَغِيرُ ، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاءٍ يُسْتَأْخِتُ ومحوها فِيهَا لَا تَغِيرُ .

وشمل كلامه ما قبله متحركٍ كما مثل ، وما قبله ساكن غير صحيح ، ولا يكون إلا ألفاً — نحو الحَيَاةِ والْفَتَّةِ — والأَغْرَفُ في هذين النوعين إبدال التاء هاء في الوقف ، وإنما جمل حكم الألف حُكْمُ التحرك ؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك .

(وقَلَ ذَاهِنًا فِي جَمْعِ تَضْجِيجٍ وَمَا * ضَاهِي) أى قَلَ جَمْعُ التاءِ هاءُ في جمع تصحيح المؤنث نحو مُسْنَمَاتٍ ، وما ضاهاه — أى شابهه — وأراد بذلك هَيَّهَاتٍ وأَوْلَادٌ كما صرَحَ به في شرح السكافية ؛ فالأَغْرَفُ في هذا سلامَةُ التاءِ ، وقد سُمِّيَّعُ إبْدالُهَا هاءُ في قول بعضهم : دَفَنَ الْبَيْتَةَ مِنَ الْمَكْرُمَاءِ ، يريدها البناء من المكرمات ، و « كَيْفَ بِالْإِخْوَةِ وَالْأَخْوَاءِ » وسمِّيَّهَا هاءُ وأَوْلَادٌ ، ونقل بعضهم أنها لغة طيء ، وقال في الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

{تنبيه} : إذا سمى رجل هَيَّهَاتٍ على لغةٍ منْ أَبْدَلَ فهى كطلاحة تمنع من الصرف للعلمية والتائيت ، وإذا سمى به على لغةٍ منْ لم يبدل فهى كمرفات يجري فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به

(وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْمَكْنُسِ اِنْتَهَى) الإشارة إلى جمع التصحيح ومُضاهيه . يعني أن غيرها يقلُّ فيه سلامَةُ التاءِ بعكسهما سواه كان مفرداً كمسلة ، أو جمع تكسير كفِلْمة ، ومن إقرارها تاءً قولُ بعضهم : يا أَهْلَ سورة البقرَةِ ، فقال مجيبٌ : ما أحْفَظُ منها ولا آيَةً ، وقولُه :

١١٩٤ - اللَّهُ أَنْجَاكَ يَكْفُنُ مُسْنَمَاتٍ
مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا

كَادَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَةِ
وَكَادَتِ الْخَرَّةُ أَنْ تُذْعَى أَمَّةً

وأَكْثَرُ مَنْ وَقَفَ بِالثَّاءِ يُسَكِّنُهَا وَلَوْ كَانَتْ مَنْصُوبَةً ، وَعَلَى هَذِهِ الْلُّغَةِ بِهَا
كَتَبَ فِي الْمَصْحَفِ « إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقْوُمْ » وَ « امْرَاتُ تَوْحَ وَامْرَاتُ لَوْطٍ » ،
وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ ، فَوَقَفَ عَلَيْهَا بِالثَّاءِ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَزَّةٌ ، وَوَقَفَ عَلَيْهَا بِالْمَاءِ
ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عُمَرٍ وَالْكَسَائِيُّ ، وَوَقَفَ الْكَسَائِيُّ عَلَى « لَاتَّ » بِالْمَاءِ ، وَوَقَفَ
الْبَاقِونَ بِالثَّاءِ ، قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ : وَيُحَوَّزُ عِنْدِي أَنْ يَوَقَفَ بِالْمَاءِ عَلَى رُبْتَّ
وَنُمَّتَّ ، فَيَسَا عَلَى قَوْلِمِ فِي لَاتَّ : لَاتَّ .

وَقَفَ بِهَا السَّكْتَتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ
بِحَذْفِ آخِرِ كَاعِنٍ مِنْ سَأْلَنْ)

يُعْنِي أَنَّ هَاهُ السَّكْتَتِ مِنْ خَواصِ الْوَقْفِ ، وَأَكْثَرُ مَا تَزَادُ بَعْدَ شَيْئَيْنِ :

أَحَدُهَا : الْفِعْلُ الْمُعَلِّ الْمُخْدُوفُ الْآخِرُ جَزْمًا نَحْوُ « لَمْ يُعْطِهِ » أَوْ وَقْفًا
نَحْوُ « أَعْطَاهُ ». .

وَالثَّانِي : « مَا » الْاسْتِفَاهَامِيَّةِ إِذَا جَرَّتْ بِحَرْفٍ نَحْوُ « عَلَى مَهْ » وَلِمَهْ » أَوْ بِاِسْمِ

وَ « أَتَفِضَّأَ مَهْ » . .

وَلَحَافَهَا لَكُلَّ مِنْ هَذِينَ النَّوْعَيْنِ وَاجْبٌ وَجَائزٌ ؛ أَمَّا الْفِعْلُ الْمُخْدُوفُ الْآخِرُ

فَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

(وَلَيْسَ حَقَّمَا فِي سَوَى مَا كَعَ أَوْ كَيْعَ بَحْزُومَا فَرَاعَ مَا رَعَوْ) .

يُعْنِي أَنَّ الْوَقْفَ بِهَا السَّكْتَتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ بِحَذْفِ الْآخِرِ لَيْسَ وَاجِبًا فِي غَيْرِ
مَا بَقَى عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ حَرْفَيْنِ أَحَدُهَا زَانِد ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ « عَنْهُ » أَمْرٌ مِنْ
وَعَى يَبْعِي ، وَنَحْوُ « رَاهْ » أَمْرٌ مِنْ رَأَى يَرَى ، وَالثَّانِي « لَمْ يَمِهْ » ، وَلَمْ يَرَاهْ »

لأن حرف المضارعة زائد ؛ فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقاءه على أصل واحد ،
كذا قاله الناظم ، قال في التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف
على « لم أَكُ » ، ومن تَقَى بترك الماء .

{تنبيه} : مقتضى شيله أن ذلك إنما يجب في المذوف الفاء ، وإنما أراد بالتشيل
التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كا سبق ؛ فمذوف العين
ذلك كا سبق في التشيل بنحو « رَأَهُ وَلَمْ يَرَهُ » وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر
من ذلك نحو « أَعْطَاهُ » ، ولم يُفْطِهُ جائز ، لا لازم .
(وما في الاستئناف إن جرئت حذف ألفها) وجوباً، سواء جرت بحرف أو اسم ،
وأما قوله :

١١٩٥ - طَلَّ مَا قَامَ يَشْتَمِنِي لَشِمْ [كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ]

ضرورة

واهتز بالاستئناف عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو « مَرَّأَتْ يَمَا مَرَّأَتْ
بِهِ ، وبِمَا تَفَرَّخَ أَفْرَخَ ، وعَجِبَتْ مَا تَضَرَّبَ » فلا يحذف ألف شيء من ذلك ، وزعم المبرد
أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ، ونقله أبو زيد أيضاً ، قال أبو الحسن
في الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون : « سَلَّ عَمَ شِئْتَ » كأنهم
حدفوا الكثرة استعمالهم إياها .

وفهم من قوله « إن جرئت » أن المرفوعة والمنصوبة لا تتحذف ألفها ، وهو
ذلك ، وأما قوله :

١١٩٦ - الْأَمْ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ الْأَمَّةُ أَلَا فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَةِ^(١)

ضرورة

(١) « ألا » في أول هذا البيت وفي « الأم » استفتاحية ، ولaim هي « ما » الاستئنافية ،
وهي منصوبة بتقول ، وحذفت ألفها ضرورة .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : أهل الصنف من شروط حذف ألفها أن لا ترکب مع ذا ؛ فإن رکبت معه لم تحذف الألف ، نحو « على ماذا تلُومونى » وقد أشار إليه في التسهيل ، تله المرادي .

الثاني : سبب هذا الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها ، بخلاف الشرطية ؛ فإنه متصلة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد .

الثالث : قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف ، كقوله :

١١٩٧ - يَا أَسْدِيَا لِمَ أَكْلَمْتَهُ يَهُ ؟

[لَوْ حَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرْفٌ]

(وَأَوْلَمَا الْهَا إِنْ تَقِنْ) أى جوازاً إنْ جُرِّتْ بحرف نحو « عَمَّةً » ووجوباً إن جرت باسم نحو « اقتضاء مَهَّ » ولهذا قال :

(وَلَيْسَ حَتَّمًا فِي سَوَى مَا أَنْخَفَصَ) ياسن ، كقوليك « اقتضاء مَ اقتضى ») أى وليس بإلاؤها الماء واجباً في سوى المجرورة بالأسم ، وقد مثله ، وعلة ذلك أن الجار الحرف كالجزء ؛ لاتصاله بها لفظاً وخطا ، بخلاف الاسم ؛ فوجب إلحاد الماء للجرورة بالأسم لبقائهما على حرف واحد .

﴿تنبيه﴾ : اتصال الماء بالمجرورة بالحرف - وإن لم يكن واجباً - أجباد في قياس العربية ، وأكثر ، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء أبناعاً للرسم .

* * *

(وَوَضَلَّهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكٍ بِنَا أَدِيمَ شَدَّ ، فِي الْمُدَامِ اسْتُخْسِنَا) يعني أن هاء السكت لا تتصل بحركة الإعراب ولا شبيهة بها ؛ فذلك لا تتحقق اسم « لا » ولا المنادى المضموم ، ولا ما بني لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد ، ولا العدد المركب نحو خمسة عشر ؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب ، وأما قوله :

١١٩٨ - يَكُبْ يَوْمٍ لَا أَظْلَلَهُ

أَرْمَضْ مِنْ تَحْتُ وَاضْعَى مِنْ عَلَهُ

فـشـاذـ ؛ لأنـ حـرـكةـ «ـعـلـ»ـ حـرـكةـ بـنـاءـ عـارـضـةـ لـقـطـعـهـ عـنـ الإـضـافـةـ ؟ـ فـهيـ كـفـقـلـ وـبـعـدـ .ـ وـإـلـىـ هـذـاـ أـشـارـ بـقـولـهـ :ـ «ـ وـوـصـلـهـاـ بـغـيرـ تـحـرـيـكـ بـنـاـ أـدـيمـ شـذـ»ـ حـرـكةـ عـلـ غـيرـ حـرـكةـ بـنـاءـ مـدـامـ ،ـ بـلـ حـرـكةـ بـنـاءـ غـيرـ مـدـامـ ،ـ وـأـشـارـ بـقـولـهـ :ـ «ـ فـمـدـامـ اسـتـخـسـنـاـ إـلـىـ أـنـ وـصـلـ هـاـ السـكـتـ بـحـرـكةـ الـبـنـاءـ المـدـامــ أـىـ الـلـتـزـمــ جـائزـ مـسـتـحـسـنـ ،ـ وـذـكـرـ كـفـتـحةـ هـوـ وـهـيـ وـكـيـفـ وـتـمـ ؟ـ فـيـقـالـ فـيـ الـوقـتـ :ـ «ـ هـوـهـ ،ـ وـهـيـهـ ،ـ وـكـيـفـهـ ،ـ وـتـمـهـ»ـ

﴿تنبيهان﴾ :ـ الـأـولـ :ـ اـقـضـىـ قـوـلـهـ :ـ «ـ وـوـصـلـهـاـ بـغـيرـ تـحـرـيـكـ بـنـاـ أـدـيمـ شـذـ»ـ أـنـ وـصـلـهـاـ بـحـرـكةـ الـإـعـرـابـ قـدـ شـذـ أـيـضاـ ؟ـ لأنـ كـلـامـ بـشـملـ نـوـعـيـنـ :ـ أـحـدـهـاـ تـحـرـيـكـ الـبـنـاءـ غـيرـ المـدـامـ ،ـ وـالـآـخـرـ تـحـرـيـكـ الـإـعـرـابـ ،ـ وـلـيـسـ ذـلـكـ إـلـاـ فـالـأـولـ .ـ

الـثـانـيـ :ـ قـوـلـهـ «ـ فـمـدـامـ اـسـتـحـسـنـاـ»ـ يـقـضـىـ جـواـزـ اـتـصـالـهـاـ بـحـرـكةـ الـماـضـيـ ؛ـ لأنـهاـ منـ التـحـرـيـكـ الـمـدـامـ ،ـ وـفـذـلـكـ ثـلـاثـةـ أـفـوـالـ ؛ـ الـأـولـ :ـ الـنـعـ مـطـلـقاـ ،ـ وـالـثـانـيـ :ـ الـجـواـزـ مـطـلـقاـ ،ـ وـالـثـالـثـ :ـ الـجـواـزـ إـنـ أـمـنـ الـلـبـسـ حـوـوـ «ـ قـدـدـةـ»ـ وـالـنـعـ إـنـ خـيـفـ الـلـبـسـ نـحوـ «ـ ضـرـبـ»ـ^(١)ـ وـالـصـحـيـحـ الـأـولـ ،ـ وـهـوـ مـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ وـالـجـهـورـ ،ـ وـاـخـتـارـهـ الـمـصـنـفـ ؟ـ لأنـ حـرـكـتـهـ وـإـنـ كـانـتـ لـازـمـ فـهـىـ شـيـهـةـ بـحـرـكـةـ الـإـعـرـابـ ؛ـ لأنـ الـماـضـيـ إـنـماـ بـنـىـ عـلـىـ حـرـكـةـ لـشـبـهـ بـالـمـضـارـعـ الـعـرـبـ فـيـ وـجـوـهـ تـقـدـمـتـ فـيـ مـوـضـعـهـاـ ؛ـ فـكـانـ مـنـ حـقـ الـمـصـنـفـ أـنـ بـسـتـنـيهـ كـافـلـ فـيـ الـكـافـيـةـ قـيـالـ فـيـهـاـ :

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزَّ بِكُلِّ مَا
حَرَكَ تَحْرِيكَ بِنَاءَ لِزِمَّا
* مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِعْلًا مَاضِيًّا *

(١) الـلـبـسـ فـيـ «ـ ضـرـبـ»ـ «ـ لأنـ الـهـاءـ عـتـيـلـةـ لأنـ تـكـونـ هـاـ السـكـتـ وـلـأنـ تـكـونـ ضـمـيرـاـ مـنـصـوبـ الـحـلـ ،ـ لأنـ الـفـعـلـ مـتـعـدـ ،ـ بـخـلـافـ «ـ قـعـدـ»ـ فـإـنـهـ فعلـ لـازـمـ .ـ

(وَرِبْمَا أُغْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْتِ أَثْرًا ، وَفَشَّا مُنْتَهِلًا)

أى قد يُخْكِم للوصل بمحكم الوقف، وذلك في النثر قليل كَا أشار إِلَيْهِ بِقوله «وربما» ومنه قراءة غير حزنة والكسائي « لَمْ يَتَسْتَهِنْ وَانْظُرْ » ، « فَيَهْدِهِمُ افْتَدِهِ قُلْ » وَمِنْهُ أَيْضًا « مَالِيَّةْ هَلَكَ عَنْ سُلْطَانِيَّةِ حُذْوَهْ » ، « مَاهِيَّةْ نَارِ حَامِيَّةْ » ، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ طَيِّبِي « هَذِهِ حُجَّلُو يَا فَتِي » لَأَنَّهُ إِنَّمَا تُبَدِّلُ هَذِهِ الْأَلْفَ وَأَوْا فِي الْوَقْتِ ، فَأَجْرَى الْوَصْلَ بِحَرَاءٍ ، وَهُوَ فِي النَّظَمِ كَثِيرٌ ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

١١٩٩ - * مِثْلُ الْخَرِيقِ وَأَنَقَ الْقَصَبَا^(١)

فَشَدَّ الْبَاءُ مَعَ وَصْلِهَا بِحَرْفِ الْإِطْلَاقِ ، وَقَوْلُهُ :

أَتَوْا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنْتُونَ أَثْمُ ؟

[فَقَالُوا : الْجِئُ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامًا]

وَقَدْ تَقْدَمَ فِي الْحَكَايَا .

﴿ خَاتَمَةً ﴾ : وَقَفَ قَوْمٌ بِتَسْكِينِ الرُّؤْيِّ الْمُوَصَّلِ بِعَدَّةِ ، كَقَوْلُهُ :

أَفْلَى اللَّوْمَ عَادِلٌ وَالْعِتَابُ

[وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَ] .

وَأَنْتَهَا الْمَجَازِيُّونَ مَطْلَقاً ، فَيَقُولُونَ الْعَتَابَا ، وَإِنْ تَرْتَمِ التَّمَيِّيُّونَ فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا

عَوَضُوا مِنْهَا النَّتْوَيِّينَ مَطْلَقاً ، كَقَوْلُهُ :

(١) صواب إِنْشادِهِ « أَوْ كَالْخَرِيقِ » وَهُوَ مِنْ أَرْجُوزَةِ تَنْسِبُ لِرُؤْبَةِ ، وَتَنْسِبُ إِلَى

رَبِيعَةَ بْنَ ضَبْيَعَ ، وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ :

إِنَّ الدَّبَى فَوْقَ الْمَتَوْنِ دَبَا وَهَبَتِ الرِّيحُ بِعَوْرَبَا

تَرَكَ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبِبَا كَاهَ السَّلِيلُ إِذَا أَسْلَجَبَا

١٢٠٠ - [مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طَلَوْحٍ]
سُقِيتِ الْفَيْثَ أَيْتَهَا الْخِيَامُ]

وكقوله:

١٢٠١ - يَا صَاحِبَ مَا هَاجَ الْعَيْوُنَ النَّذِيرَفَنَ
[مِنْ طَلَلٍ أَمْتَى يُحَاكِي الْمُضْحَفَنَ]

وكقوله :

* لَمَّا تَرَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدْنَ *

وَاللهُ أَعْلَمْ .

الإمامنة

وتسمى السكّن ، والبُطْطُع ، والاضطجاع .

وقدّمتها في التسهيل والكافية على الوقف ، وما هنا أنسُب ؟ لأن
أحكامه أهنم .

والنظر في حقيقتها ، وفائتها ، وحكمها ، ومحملها ، وأصحابها ، وأسبابها .

أما حقيقتها فأن ينبع بالفتحة نحو السكّرة ؛ فتميل الألف إن كان بعدها ألف
نحو الياء .

وأما فائتها فاعلم أن الغرض الأصلّ منها هو القناص ، وقد ترد للتنبيه على أصل
أو غيره كاسياً .

وأما حكمها فالجلواز .

وأسبابها الآتية مُحَوَّرَة لها ، لا موجبة ، وتعبر أبي على ومن تبعه عنها بالوجبات
لسماع ، فـ كل مُعَالٍ يجوز فتحه .

وأما محلها فالأسماء المتراكمة والأفعال ، هذا هو الفالب ، وسيأتي التنبية على ما أميلَ من غير ذلك .

وأما أصحابها فتقيم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كاستر وقينس ، وأما أهل الحجاز فيُفتحُون بالفتح ، وهو الأصل ، ولا يُمْيلُون إلا في مواضع قليلة .

وأما أسبابها فقسمان : لفظي ، ومعنوي ، فاللفظي : الياء والكسرة ، والمعنى : الدلالة على ياء أو كسرة .

وجلة أسباب إملأة الألف - على ما ذكره المصنف - ستة ؛ الأولى انقلابها عن الياء ، الثاني : مَا لَهَا إِلَى الْيَاءِ ، الثالث : كُوْنُهَا بَدْلَ عِنْ مَا يُقَالُ فِيهِ قَلْتُ ، الرابع : ياء قبلها أو بعدها ، الخامس : كسرة قبلها أو بعدها ، السادس : التناسب . وهذه الأسباب كما راجحة إلى الياء والكسرة . واختلف في أيهما أقوى ؟ فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأذعى إلى الإملاء ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال في الياء : لأنها بمنزلة الكسرة ؛ فجعل الكسرة أصلا ، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة ، والأول أظهر لوجهين ؛ أحدهما : أن اللسان يتسللُ بها أكثر من تسفله بالياء ، والثاني أن سيبويه ذكر أن أهل الججاز يُمْيلُونَ الألف للكسرة ، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يُمْيلُونَ للياء ، فدلّ هذا من جهة التقل أن الكسرة أقوى .

وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله : (الألف المبدل من ياء في طرف * أَمِلْ) أي سواء في ذلك طرف الاسم نحو مَرْمَى ، والفعل نحو دَرَمَى . واحترز بقوله « في طرف » من الكائنة عينا ، وسيأتي حكمها .

وأشار إلى السبب الثاني بقوله : (كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَافَ * دُونَ مَزِيدٍ

أو شُذُوذٌ) أي تمامَ الألف إذا كانت صارمةً إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ ، وذلك ألف نحو « مغزى وملئى » من كل ذي ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ، ونحو « حُبلى وسَكْرى » من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمام لأنها تؤل إلى الياء في التثنية والجمع ، فأشبّهت الألف المقلبة عن الياء .

واحتز بقوله « دون مزيد » من رجوع الألف إلى الآباء بسبب زيادة كفولهم في تصغير قفافٍ، وفي تكسيره قفيّ؛ فلا يمال قفاماً لذالك.

واحتذر بقوله : « أو شذوذ » من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل ؛ فإنهما يقولون في عصماً وقفها : عصىٰ وَقَفَ ، ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيء نحو عصىٰ وَقَفَ ؛ فلا ثسـوغ الإمالة لأجل ذلك .

و «خلف» في كلامه حال من الياء، ووقف عليه بالسكون لأجل النظم، ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة .

﴿ تنبیهات ﴾ : الأول : هذا السبب الثاني هو أيضاً في الألف الواقع
طرفًا كالأول .

الثاني : قد علم مما تقدم أن نحو فَمَا وعَصَّا من الاسم الثلاني لَا يُعَالَ ؛ لأن الله عن
واو ولا يَؤْلِ إلَى اليماء إلا في شُدُوذ أو بزيادة ، وقد سمعت إماملة القشَا مصدر الأعشى
وهو الذي لا يبصر ليلاً ويبصر نهاراً ، والـكَـا بالفتح وهو جُـحـر التعلب والأرنب ،
والـكـيـبا بالكسر الكناسة ، وهذه من ذوات الواو ؛ لقولهم « ناقـة عـشـوـاء » وقولهم
« الـمـكـنـوـة والـمـكـنـوـة » يعني الـكـا ، وقولهم « كـبـوـتـ الـبـيـتـ » إذا كـنـسـته ، والأنفاظ
الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ .

لا يقال لعل إمامـة «الـكـبـا» لأـجل الـكـسـرـة ، فـلـا تـكـوـن شـاذـة ؛ لأنـ السـكـسـرـة لا تـؤـثـرـ فيـ المـقـلـبـةـ عـنـ وـاـوـ ، وـأـمـاـ «الـرـبـا» فـإـمـاـتـهـمـ لـهـ — وـهـوـ مـنـ

رَبَا يَرْبُو — لأجل السكسترة في الراء ، وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به السكاني وحزة .

الثالث : يجوز إملالة الألف في نحو « دَّا وَغَرَّا » من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو ؛ لأنها تؤول إلى الياء في نحو « دُعِيَ وَغُزِيَ » من المبني للمفعول ، وهو عند سيبويه مطرد ، وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو . وقال أبو العباس وجاءة من النحاة : إملالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بعد ، انتهى .

وأشار بقوله : (ولما * تَلَيَّهُ هَذِهِ التَّائِنِيَّةِ مَا أَنْهَا عَدِمًا) إلى أن للألف التي قبل هاه التائنيت في نحو « مَرَّةً وَفَتَّةً » - من الإملاء ؛ ليكونها منقلبةً عن الياء - ما للألف المتطرفة ؛ لأن هاه التائنيت غير معترضة بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديرًا .

وأشار إلى السبب الثالث بقوله : (وَهَذِهِ كَذَا بَدَلَ عَيْنَ الْفِقْلِ إِنْ * يَؤُولُ إِلَى فِلْتُ) أي تمام الألف أيضًا إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير ، سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة (كافٍ خَفَ) وكذا وهو خاف وكاد ، أم عن ياء نحو ماضي بضم (وَدَنْ) وهو باع ودان ؟ فإنك تقول فيها خفت ، كدت ، بعثت ودنت ، فيصيران في اللفظ على وزن فلت ، والأصل فعلمت ، حذفت العين وحركت الفاء بحركتها . وهذا واضح في الأولين ، وأما الآخرين فقيل : يقدر تحويله إلى فعل بكسر العين ، ثم تنقل الحركة ، هذا مذهب كثير من النحوين ، وقيل : لما حذفت العين حُرِّكت الفاء بكسرة مُجْتَهَلَةً للدلالة على أن العين ياء ، ولبيان ذلك موضع غير هذا .

واختبر بقوله « إِنْ يَؤُولُ إِلَى فِلْتُ » من نحو « طَالَ وَقَالَ » فإنه لا يؤول إلى فلت بالكسير ، وإنما يؤول إلى فلت بالضم نحو طلت وقلت .

والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمَّال إن كانت عن ياه مفتوحة نحو دَانَ ، أو مكسورة نحو هَابَ ، أو عن واو مكسورة نحو خَافَ ، فإنْ كانت عن واو مضمومة نحو طَالَ أو مفتوحة نحو قَالَ لم تُمَلَ .

﴿تبنيهات﴾ : الأول : اختلف في سبب إملأة نحو خافَ وطَابَ ، فقال السيرافي وغيره : إنها لالكسرة العارضة في فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإملأة كسرة تعرِضُ في بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسي ، قال : وأمانوا « خافَ وطَابَ » مع المستعمل طلباً للكسر في خفتُ ، وقال ابن هشام الخضراوى : الأولى أن الإملأة في « طَابَ » لأن الألف فيه منقلبة عن ياء ، وفي « خافَ » لأن العين مكسرة ، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثاني : نُقلَّ عن بعض المُحاجِزَيْن إِمَالَةٌ نَحْوُ « خَافَ ، وَطَابَ » وَفَاقَا لِبْنِي تَمِيمَ ، وَعَامِتْهُمْ يَفْرَقُونَ بَيْنَ ذَوَاتِ الْوَاءِ نَحْوُ « خَافَ » فَلَا يَمِيلُونَ ، وَبَيْنَ ذَوَاتِ الْيَاءِ نَحْوُ « طَابَ » فَيَمِيلُونَ

الثالث: أفهم قوله «بدل عين الفعل» أن بدل عين الاسم لاتصال مطلقاً، وفصل صاحب المفصل بين ما هي عن ياء نحو «نَابِ وعَابِ» بمعنى العتيب فيجوز، وبين ما هي عن واو نحو «بَابِ ودَارِ» فلا يجوز، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة «عَابِ»، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي، وهو ظاهر كلام سيفويه، وصرح ابن إياز في شرح فصول ابن محيط بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة، كقولهم «رَجُلٌ مَالٌ» أي كثير المال، و «نَالٌ» أي عظيم العطية، والأصل مَوْلٌ ونَوْلٌ، وما من الواوى؟ لقولهم: أَمْوَالٌ، وَتَمَوْلٌ، وَالنَّوَالٌ^(۱)، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنیتان للمبالغة، والغالب على ذلك كسر العين .

(١) في نسخة صحيحة « والنول » وكلامها صحيح

وأشار إلى السبب الرابع بقوله : (كَذَّاكَ تَالِيَ الْيَاءُ ، وَفَصْلُ اغْتَفَرْ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجِيْهَا أَدْرَ) .

أى تَالِيَ الأَلْفَ الَّتِي تَتَلوُ يَاءً أَيْ تَتَبَعُهَا : مَتَّصَلَةً بِهَا نَحْو « سَيَال » بِفَتحِتَيْنِ لِضَرْبِ مِنْ شَجَرِ الْعَضَاهُ ، أَوْ مَنْفَصَلَةً بِحَرْفٍ نَحْو « شَيْبَانَ » أَوْ بِحَرْفَيْنِ مَا نَبَاهَا هَاءُ نَحْو « جَيْهَا أَدْرَ » فَإِنْ كَانَتْ مَنْفَصَلَةً بِحَرْفَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا هَاءُ ، أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ ؛ امْنَعَتِ الْإِمْلَةُ .

﴿ تَنْبِيهَاتٌ ﴾ : الْأُولُّ : إِنَّا اغْتَفَرْ الفَصْلُ بِالْمَاءِ نَخْفَاثُهَا فَلَمْ تَعْدَ حَاجِزاً .

الثَّانِي : قَالَ فِي التَّسْهِيلِ « أَوْ حَرْفَيْنِ مَا نَبَاهَا هَاءُ » وَقَالَ هُنَا « أَوْ مَعْ هَا » فَلَمْ يَقِيدْ بِكُونِ الْمَاءِ ثَانِيَّةً ، وَكَذَّافِلُ فِي السَّكَافِيَّةِ ، وَالظَّاهِرُ جَوَازُ إِمَالَةِ « هَاتَانِ شُوْبِهَتَاكَ » لَمَّا سَيَّأَتِ مِنْ أَنْ فَصَلَّ الْمَاءَ كَلَّا فَصَلَّ ، وَإِذَا كَانَتِ الْمَاءَ سَاقِطَةً مِنَ الْاعْتِبَارِ فَشُوْبِهَتَاكَ مُسَاوِيًّا لِنَحْوِ شَيْبَانَ .

الثَّالِثُ : أَطْلَقَ قَوْلَهُ « أَوْ مَعْ هَا » وَقِيَدَهُ غَيْرُهُ بِأَنَّ لَا يَكُونَ قَبْلَ الْمَاءِ نَسْمَةً نَحْو « هَذَا جَيْهَا » ؟ فَإِنَّهُ لَا يَحُوزُ فِيهِ الْإِمْلَةَ .

الرَّابِعُ : الْإِمْلَةُ لِلْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ فِي نَحْو « بَيَاعَ » أَقْوَى مِنْهَا فِي نَحْوِ سَيَالَ ، وَالْإِمْلَةُ لِلْيَاءِ السَّاَكِنَةِ فِي نَحْو « شَيْبَانَ » أَقْوَى مِنْهَا فِي نَحْوِ « حَيَوانَ » .

الخَامِسُ : قَدْ سَبَقَ أَنْ مِنْ أَسْبَابِ الْإِمْلَةِ وَقْعُ الْيَاءِ قَبْلَ الْأَلْفِ أَوْ بَعْدُهَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ هُنَا إِمَالَةَ الْأَلْفِ لِيَاءَ بَعْدُهَا ، وَذَكَرَهَا فِي السَّكَافِيَّةِ وَالتَّسْهِيلِ ، وَشَرَطَهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ أَنْ تَكُونَ مَتَّصَلَةً نَحْو « بِأَيْمَنَهُ » ، وَسَائِرَتُهُ » وَلَمْ يَذْكُرْ سَيِّبُو يِهِ إِمَالَةَ الْأَلْفِ لِلْيَاءِ بَعْدُهَا ، وَذَكَرَهَا ابنُ الدَّهَانِ وَغَيْرُهُ .

وَأَشَارَ إِلَى السَّبِبِ الخَامِسِ بِقَوْلِهِ : (كَذَّاكَ مَا يَلِيهِ كَسْنَرْ أَوْ يَلِيَ * تَالِيَ كَسْنَرْ أَوْ سُكُونِ) أَيْ أَوْ يَلِي تَالِي سَكُونٍ (قَدْ وَلِي كَسْنَرًا ، وَفَصْلُ الْمَا كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ * فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمْلِهُ لَمْ يُصَدَّ) أَيْ كَذَّاكَ تَالِي الْأَلْفِ إِنَّهُ وَلِيْهَا كَسْرَةً نَحْو « عَلْمَ »

ومساجد»؛ أو وقت بعد حرف يلى كسرة نحو «كتاب»، أو بعد حرفين ولها كسرة أولهما ساكن نحو «شِنْلَال»، أو كلامها متحرك ولكن أحد هما هاء نحو «هَذَانِ يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا»، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانية هاء نحو «هَذَانِ دِرْهَمَكَ»، وهذا والذى قيله مأخوذان من قوله: «وفصل الها كلا فصل بعد» فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوي «أن يضر بها» نحو «كتاب» و«درهمك» نحو «شِنْلَال». وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإملالة.

﴿تنبيه﴾: أطلق في قوله «وفصل الها كلا فصل»، وقيده غيره بأن لا ينضم ما قبلها، احترازاً من نحو «هُوَ يَضْرِبُهَا»؛ فإنه لا يحال، وقد تقدم مثله في الأيام.

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإملالة شرع في ذكر مواطنها فقال: (وَحَرْفُ الْاسْتِنْلَا يَكْفُرُ مُظْهِرًا) أي يمنع تأثير سبب الإملالة الظاهر (من كسر أو ياء، وكذا تكفل راء) يعني أن مواطن الإملالة ثمانية أحرف، منها سبعة تسمى أحرف الاستثناء، وهي ماقبلي أولى هذه الكلمات: قد صاد ضرر ار علام خالي طلحة ظليها، والثامن الراء غير المكسورة؛ وهذه الثمانية تمنع إملالة الألف، وتكشف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي.

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعمل إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجازة، وأما الراء فشيء بالمستعملية؛ لأنها مكررة.

وقيد بالظاهر للاحتراز من السبب المنوي فإنها لا تمنعه؛ فلا يمنع حرف الاستثناء إملالة الألف في نحو «هذا قاض» في الوقف، ولا «هذا ماص» أصله ماص، ولا إملالة باب «خاف وطاب» كما سبق.

﴿تنبيهات﴾ : الأول : قوله «أو يـ» تصرـحـ بـأنـ حـرـفـ الـاستـعـلـاءـ والـراءـ غـيرـ المـكـسـورـةـ تـمـنـعـ الإـمـلـةـ إـذـاـ كـانـ سـبـبـهاـ يـاءـ ظـاهـرـةـ ، وـقـدـ صـرـحـ بـذـلـكـ فـيـ التـسـهـيلـ والـكـافـيـةـ ، لـكـنـهـ قـالـ فـيـ التـسـهـيلـ : الـكـسـرـةـ وـالـيـاءـ الـمـوـجـودـتـيـنـ ، وـفـيـ شـرـحـ الـكـافـيـةـ : الـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ وـالـيـاءـ الـمـوـجـودـةـ ، وـلـمـ يـمـثـلـ لـذـلـكـ ، وـمـاـقـالـهـ فـيـ الـيـاءـ غـيرـ مـعـرـوفـ فـيـ كـلـامـهـ ، بـلـ الـظـاهـرـ جـواـزـ إـمـلـةـ نـحـوـ طـفـيـانـ وـصـيـادـ وـعـرـيـانـ وـرـيـانـ ؛ وـقـدـ قـالـ أـبـوـ حـيـانـ : لـمـ نـجـدـ ذـلـكـ ، يـعـنـىـ كـفـ حـرـفـ الـاسـتـعـلـاءـ وـالـراءـ فـيـ الـيـاءـ ، وـإـنـماـ يـمـنـعـ مـعـ الـكـسـرـةـ فـقـطـ .

الثـانـيـ : إـنـمـاـ يـكـفـ الـمـسـتـعـلـ إـمـلـةـ الـاـسـمـ خـاصـةـ . قـالـ الـجـزـوـلـ : وـيـمـنـعـ الـمـسـتـعـلـ إـمـلـةـ الـأـلـفـ فـيـ الـاـسـمـ ، وـلـمـ يـمـنـعـ فـيـ الـفـعـلـ ، مـنـ ذـلـكـ نـحـوـ طـابـ وـبـنـيـ ، وـعـلـتـهـ أـنـ إـمـلـةـ فـيـ الـفـعـلـ تـقـوـيـ مـاـ لـمـ تـقـوـيـ فـيـ الـاـسـمـ ، وـلـذـلـكـ لـمـ يـنـظـرـ إـلـىـ أـنـ أـلـفـهـ مـنـ الـيـاءـ أـوـ مـنـ الـوـاـوـ ، بـلـ أـمـيـلـ مـطـلـقاـ .

الثـالـثـ : إـنـمـاـ لـمـ يـقـيـدـ الـرـاءـ بـغـيرـ الـمـكـسـورـةـ لـلـعـلـمـ بـذـلـكـ مـنـ قـولـهـ بـعـدـ «وـكـفـ مـسـتـعـلـ وـرـأـيـنـكـفـ ، يـكـسـرـاـ» .

وـأـشـارـ بـقـولـهـ : (إـنـ كـانـ مـاـ يـكـفـ بـعـدـ مـتـصـلـ) * أوـ بـعـدـ حـرـفـ أوـ بـحـرـقـينـ فـصـلـ) إـلـىـ أـنـهـ إـذـاـ كـانـ الـسـانـعـ الـمـشارـ إـلـيـهـ — وـهـوـ حـرـفـ الـاسـتـعـلـاءـ أـوـ الـرـاءـ — مـتـأـخـراـ عـنـ الـأـلـفـ؛ فـشـرـطـهـ أـنـ يـكـونـ مـتـصـلـاـ نـحـوـ «فـاقـدـ ، وـنـاصـحـ ، وـبـاطـلـ ، وـبـاخـلـ» وـنـحـوـ «هـذـاـ عـذـارـكـ» ، وـرـأـيـتـ عـذـارـكـ» أـوـ مـنـفـصـلـ بـحـرـفـ نـحـوـ «مـنـافـقـ ، وـنـافـيـخـ ، وـنـاشـطـ» وـنـحـوـ «هـذـاـ عـاذـرـكـ» ، وـرـأـيـتـ عـاذـرـكـ» ، أـوـ بـحـرـفـينـ نـحـوـ «مـوـائـيقـ ، وـمـنـافـيـخـ ، وـمـوـاعـيـظـ» وـنـحـوـ «هـذـهـ دـنـاـنـيرـكـ» ، وـرـأـيـتـ دـنـاـنـيرـكـ» . وـأـمـاـ لـمـ لـتـصـلـ وـلـمـنـفـصـلـ بـحـرـفـ فـقـالـ سـيـبـوـيـهـ : لـاـ يـمـلـهـ مـاـ أـحـدـ إـلـاـ مـنـ لـاـ يـؤـخـذـ بـلـغـتـهـ . وـأـمـاـ الـمـنـفـصـلـ بـحـرـفـينـ فـنـقـلـ سـيـبـوـيـهـ إـمـلـةـ عنـ قـوـمـ مـنـ الـعـربـ لـتـرـاثـيـ الـسـانـعـ ، قـالـ سـيـبـوـيـهـ : وـهـىـ لـهـ قـلـيـلـةـ ، وـجـزـمـ الـبـرـدـ بـالـمـنـعـ فـيـ ذـلـكـ ، وـهـوـ مـحـجـوجـ بـنـقـلـ سـيـبـوـيـهـ .

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلا، أو الراء لو فُصلَ بأكثُر من حرفين لم يمنع الإملأة ، وفي بعض نسخ التسهيل المؤتوف بها « وربما غالب المتأخر رابعاً » ومثال ذلك « يريدُ أن يضرِّ بها يسْوَطِي » فبعضُ العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلا، وإنْ بعْدَ .

وأشار بقوله : (كَذَا إِذَا قَدِمَ مَالَمَ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنْ أَثْرَ الْكَسْرِ كَأَلْمَطْوَاعَ مِنْ) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ، ولا ساكنًا بعد كسرة ؛ فلا تجوز الإملأة في نحو « طَالِبُ ، وصالحُ ، وغالبُ ، وظالمُ ، وقاتلُ ، وراشدُ » بخلاف نحو « طَلَابُ ، وغَلَابُ ، وقِتَالُ ، ورَجَالُ » ونحو « إِصْلَاحُ ، وِمَقْدَامُ ، وِمَطْوَاعُ ، وِإِرْشَادُ » .

﴿ تنبهان ﴾ : الأول : من أصحاب الإملأة من يمنع الإملأة في هذا النوع ، وهو الساكن إثر الكسر ؛ لأجل حرف الاستعلا ، ذكره سيبويه ، ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الإملأة فيه وتركها على السواء ، وعبارة الكافية :

كَذَا إِذَا قَدِمَ مَالَمَ يَنْكَسِرْ وَخَيْرٌ أَنْ سُكَنْ بَعْدَ مُنْكَسِرْ
وقال في شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ، نحو إصلاح ، وهو يخالف ما هنا .

الثاني : ظاهر قوله « كَذَا إِذَا قَدِمَ » أنه يمنع ولو فصل عن الألف ، والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح .

(وَكَفَتْ مُشْتَغِلٍ وَرَا يَنْكَسَرْ يَكْسِرِ رَأْ كَفَارِمَا لَا أَجْفَنُو)

يعني أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفتْ مانع الإملأة ، سواء

كان حرف الاستعلاء ، أو راء غير مكسورة ؛ فَيُمَالَ نحو « قَلَ أَبْصَارِهِمْ » ، و « غَارِم ، وضارب ، وطارق » و نحو « دَارَ الْقَرَارِ » ، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ، ولا للراء غير المكسورة ؛ لأن الراء المكسورة غلت المانع وكفته عن النعْ . فلم يبق له أثر .

﴿ تنبهات ﴾ : الأول : من هنا علم أن شرطَ كون الراء مانعة من الإمامية أن تكون غير مكسورة ؛ لأن المكسورة مانعة المانع ؛ فلا تكون مانعة .

الثاني : فهم من كلامه جواز إماملة نحو « إِلَى حِمَارِكِ » بطريق الأولى ؛ لأنه إذا كانت الألف تمثل لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمامية — وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة — فيماتها مع عدم المقتضى لتركها أولى .

الثالث : قال في التسهيل : وربما أثَرتْ — يعنِي الراء — منفصلةً تأثيرَها متصلة ، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إماملة في نحو « بِقَادِيرِ » أى لا تكفي مانعها وهو القاف ، ولا تخفى في نحو « هَذَا كَافِرٌ » ومن العرب من لا يعتقد بهذا التباعد ؛ فيميل الأول ويُفَحِّمُ الثاني ، ومن إماملة الأول قوله :

١٢٠٣ - عَسَى اللَّهُ يُفْنِي عَنْ إِلَادِ ابْنِ قَادِيرِ

[يَمْتَهِنُهُمْ بِجَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ]

قال سيبويه : والذين يميلون « كافر » أَكثَرُ من الذين يميلون « قادر » .

(ولَا تُمِلِّنْ لِسَبَبِ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلا ، أى من كلة أخرى ؛ فلا تمَالُ ألف « سَابُورِ » للباء قبلها في قوله : « رَأَيْتُ يَدَى سَابُورِ » ولا ألف « مَالِ » للكسرة قبلها في قوله « لَمَّا الرَّجُلِ مَالِ » وكذلك لو قلت :

١٢٠٣ - هـ إِنْ ذِي عَذْرَةٍ [إِنْ لَا تَسْكُنْ بَقْمَتْ
فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلْدَةِ]
لَمْ يُعْلَمْ أَلْفُ «هـ» لِكَسْرَةِ إِنْ؟ لِأَنَّهـ مِنْ كَلْمَةِ أُخْرَى.

وَالحاصل أَنْ شَرْطَ تَأْثِيرِ سَبْبِ الإِمَالَةِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكَلْمَةِ الَّتِي فِيهَا الْأَلْفُ.

﴿تَنْبِيهَانِ﴾ : الْأَوْلَى : يَسْتَشْتَى مِنْ ذَلِكَ أَلْفُ «هـ» الَّتِي هـ ضَمِيرُ الْمُؤْتَهَنَةِ فِي نَحْوِ «لَمْ يَضْرِبْ بِهَا، وَادِرْ جَبِيَّهَا»؛ فَإِنَّهـ قَدْ أَمْيَلَتْ، وَسَبَبَهـ مِنْفَصِلٌ، أَى
مِنْ كَلْمَةِ أُخْرَى.

الثَّانِي : ذَكَرَ غَيْرُ الصِّنْفِ أَنَّ الْكَسْرَةَ إِذَا كَانَتْ مِنْفَصِلَةً عَنِ الْأَلْفِ فَإِنَّهـ
قَدْ تَمَالَ الْأَلْفَ لِهـ، وَإِنْ كَانَتْ أَضَعَفَ مِنَ الْكَسْرَةِ الَّتِي مَعَهـ فِي الْكَلْمَةِ .
قَالَ سَيِّدُوْيَهـ : وَسِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ «لَزِيدِ مَالٍ» فَأَمَالُوا لِلْكَسْرَةِ؛ فَشَمُوهـ بِالْكَلْمَةِ
الْوَاحِدَةِ؛ فَقَدْ بَأَنَّ لَكَ أَنَّ كَلَامَ الصِّنْفِ لَيْسَ عَلَى عَمُومِهـ؛ فَكَانَ الْلَّاْنِقُ أَنْ يَقُولَ :
«وَغَيْرُهـ لِيَا اِنْفَصَالَ لَا تَغْلِ» وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ دُونَ الْكَسْرَةِ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ
الْكَسْرَةَ أَفْوَى مِنَ الْيَاءِ .

(وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ) مِنَ الْوَانِعِ، كَافِ نَحْوِ «يَرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهـ قَبْلَ»
فَلَا تَمَالَ الْأَلْفُ لِأَنَّ الْقَافَ بَعْدَهـ، وَهـ مَانِعَةٌ مِنَ الإِمَالَةِ، وَإِنَّمَا أَنْزَلَ الْمَانِعَ مِنْفَصِلًا ،
وَلَمْ يُؤْثِرْ السَّبْبُ مِنْفَصِلًا لِأَنَّ الْفَتْحَ - أَعْنَى تَرْكَ الإِمَالَةِ - هـ الْأَصْلُ؛ فَيَصَارُ إِلَيْهِ لِأَدْنَى
سَبْبٍ، وَلَا يَخْرُجُ عَنِهِ إِلَّا لِسَبْبٍ مُحَقَّقٍ .

﴿تَنْبِيهَاتِ﴾ : الْأَوْلَى : فَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ «قَدْ يَوْجِبُهُ» أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَنِـهـ
كُلَّ الْعَرَبِ؛ فَإِنْ مِنَ الْمَرْبِ مِنْ لَا يَعْتَدُ بِحَرْفِ الْاسْتِعْلَاءِ إِذَا وَلَى الْأَلْفَ مِنْ
كَلْمَةِ أُخْرَى فَيَمْبَلِ، إِلَّا أَنَّ الإِمَالَةَ عَنْهـ فِي نَحْوِ «مَرَرَتْ بِعَالَ مَلْفَ» أَفْوَى مِنْهَا فِي نَحْوِ
«بِعَالٍ قَاسِمٍ» .

الثاني : قال في شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب المفع قد يؤثر منفصلا ؛ فيقال «أني أحمد» بالإمالة ، و «أني قاسم» بترك الإمالة ، وتبعه الشارح في هذه العبارة ، وفي التمثيل بأنني قاسم نظر ؟ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلام يمنع إمالة ألف المنقلة عن ياء ، وليس كذلك ؟ فعلم التمثيل بأيّاً التي هي حرف نداء ؟ فصحّتها الكتاب بأنني التي هي فعل .

الثالث : في إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لـكلام غيره من النحوين ، قال ابن عصفور في مقربه : وإذا كان حرف الاستعلام منفصل عن الكلمة لم يمنع الإمالة ، إلا فيما أميل لـكسرة عارضة نحو «بِمَالْ قَاسِمٍ» أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمير ، نحو «أَرَادَ أَنْ يَعْرُفَهَا قَبْلَ اه» ، ولو لا ما في شرح الكافية تحدث قوله في النظم «وَالكِفْ قَدْ يُوجَبَ إِلَيْهِ» على هاتين الصورتين ؛ لإشعار قَدْ بالتقليل .

(وَقَدْ أَمَلُوا لِتَنَاسُبِهِ يَلَا دَاعِ سِوَاهِ كُمِادًا وَتَلَا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة ، وهو التناسب ، وتسنم الإمالة للإمالة ، والإمالة بــاوردة المال ، وإنما آخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة .

ولإمالة ألف لأجل التنااسب صورتان ؛ إحداهما : أن تمال لـجاورة ألف ثمانية كــإمالة ألف الثانية و «رأيْتُ عِمَاداً» فإنها لــمناسبة ألف الأولى ؟ فإنها عــمالــة لأجل الكسرة ، والآخر : أن تمال لــكونــها آخرــ مــجاــورــ ماــأــمــيلــ آخرــ ، كــإــمالــة ألفــ « تَلَا » من قوله تعالى : « وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاهَا » ؟ فإنها إنما أــميــلتــ لــمنــاســبةــ ماــبــعــدهــاــ مــاــأــلــفــهــاــ عنــ يــاءــ ، أــعــنىــ « جَلَاهَا » و « يَغْشَاهَا » ..

﴿تنبيهان﴾ : الأول : ليس بمخالف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالميرد وطائفة ، أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثي وإن كانت ألفه عن واو ؛ لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول ؛ فإمالته عنده لذلك لا للتناسب . وقد مثل في شرح الكافية بذلك بإمالة ألقى . « والضَّحْيَ وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى » فأما سجى فهو مثل تلا ؛ ففيه ما تقدم ، وأما الضحى فقد قال غيره أيضاً : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا « وَالشَّمْسُ وَضَحَاهَا » ، والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أنَّ مِنَ الْعَرْبِ مِن ينتفي ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسورة بالياء ، نحو الضَّحْيَ وَالرَّبَّنِ ؛ فيقولون : ضَحَيَانِ وَرِبَّانِ ، فأميلت الألفُ لأنها قد صارت ياء في الثنوية ، وإنما فعلوا ذلك استثنالا للواو مع الضمة والكسرة ؛ فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : « شَدِيدُ الْفُوَىِ » .

الثاني: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاسُ على إمالة الألف الثانية في نحو « رأيت عماراً » لمناسبة الأولى ؛ فإنه قال : وقالوا مغزاناً في قول من قال « عِمَادًا » فأمامهما جمعياً ، وهذا قياس .

(وَلَا تُمِلِّنْ مَا لَمْ يَتَلَنْ تَمَكَّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا)

أى الإمالة من خواص الأفعال والأسماء التمكنة ؛ فذلك لا يطرد إمالة غير التمكן ، نحو إذا وما ، إلا هاونا ، نحو « مَرَّ بِهَا وَنَظَرَ إِلَيْهَا ، وَمَرَّ بِنَا وَنَظَرَ إِلَيْنَا » ، فهذان تطرد إمالتهما ؛ لكثرتها استعمالها .

وأشار بقوله « دون سماع » إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير التمكنا ، وهو « ذا » الإشارية و « متى » و « أنى » ، وقد أميل من الحروف : بلي ، ويا في النداء ، ولا في

قولهم «إِمَالَا»؛ لأن هذه الأحرف نابت عن الجل، فصار لها بذلك مَزِيَّة على غيرها، وحُكِي قطُرُب إِمَالَة «لا» لِكونها مستقلة، وعن سبويه ومَنْ وافقه إِمَالَة حَتَّى، وحُكِيت إِمَالَتها عن حزة والكسائي.

﴿تنبيهات﴾: الأول: لا تمنع الإملاء فيها عرض بناؤه نحو «يَا فَتَى» و«يَا حُبَّلَ» لأن الأصل فيه الإعراب.

الثاني: لا إِشْكَالَ في جواز إِمَالَة الفعل الماضي وإن كان مبنياً، خلاف ما أوهنه كلامه، قال البرد: وإِمَالَة عَسَى جيدة.

الثالث: إنما لم تُتعلَّم الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء، ولا تجاور كسرة، فإن سُمِّي بها أميلات، وعلى هذا أميلت الراء من أَمْرٍ، وأَرَ، والماء والطاء والهاء في فوائح السور؛ لأنها أسماء ما يُلفظُ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف، كما أن «غَاقِ» اسم لصوت الغراب، و«طَيْغِ» اسم لصوت الصاحك، فلما كانت أسماء لهذه الأصوات، ولم تكن كما ولأَرَادُوا بالإِمَالَة فيها الإشارة بأنها قد صارت من حيز الأسماء التي لا تمنع فيها الإملاء. وقال الزجاج والكتوفيون: أميلت الفوائح لأنها مقصورة، والمقصود يغلب عليه الإملاء، وقد ردَّ هذا بأن كثيراً من المقصور لا تجوز إِمَالَته، وقال الفراء: أميلت لأنها إذا ثُنيت ردَّت إلى الياء؛ فيقال: طيان وحيان. وكذلك إِمَالَة حروف المعجم نحو با ونا ونا، اه.

(الفتح قبل كسر راء في طَرَفْ * أَمِلْ) كا تَمَالِ الْأَلْفِ؛ لأن الفرض الذي لأجله تَمَالِ الْأَلْفِ - وهو مشكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض - موجود في الحركة، كا أنه موجود في الحرف، وإِمَالَة الفتحة سببان؛ الأول: أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كَلِلَائِسِرِ).

مِنْ تُكَفَّ السَّكَلَ) . « تَرْزِمِي يَشَرِّرِ » ، « غَيْرَ أَوْلِي الضَّرِّ » ،
وَالثَّانِي سِيَّانِي .

﴿نبهات﴾ : الأول : فُهُمْ من قوله « والفتح » أَنَّ الْمُمَالَ فِي ذَلِكَ الْفَتْحِ ،
لَا الْمُفْتَوْحُ ، وَقُولُ سِيَّبُو يِه « أَمَالُوا الْمُفْتَوْحَ » فِيهِ تَبْحُوزٌ .

الثَّانِي : لَا فَرَقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْفَتْحَةُ فِي حِرْفٍ اسْتَعْلَاهُ نَحْوَ مِنَ الْبَقَرِ ، أَوْ فِي
رَاءٍ نَحْوَ يَشَرِّرِ ، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا نَحْوَ مِنَ الْكَبِيرِ .

الثَّالِثُ : فُهُمْ من قوله « قَبْلَ كَسْرِ الرَّاءِ » أَنَّ الْفَتْحَةَ لَا تَمَالُ لِكَسْرَةِ رَاءٍ قَبْلَهَا نَحْوَ
رِيمٍ ، وَقَدْ نَصَ غَيْرُهُ عَلَى ذَلِكَ .

الرَّابِعُ : ظَاهِرٌ صَنْعِيٌّ أَنَّ الْفَتْحَةَ لَا تَمَالٌ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَتَصَلَّةً بِالرَّاءِ ؛ فَلَوْ فَصَلَ
بَيْنَهُمَا لَمْ تَمَلَّ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَهُوَ أَنَّ الْفَاصِلَ
بَيْنَ الْفَتْحَةِ وَالرَّاءِ إِنْ كَانَ مَكْسُورًا أَوْ سَاكِنًا غَيْرَ يَاءٍ فَهُوَ مُفَقَّرٌ ، وَإِنْ
كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ إِمَالَةٍ ؛ فَتَمَالُ الْفَتْحَةِ فِي نَحْوِ « أَشِيرَ » ، وَفِي نَحْوِ
« عَزَرُو » ، لَا فِي نَحْوِ بَجِيرٍ ، نَصَ عَلَى ذَلِكَ سِيَّبُو يِه ، وَنَبَهَ عَلَيْهِ الْمَصْنُوفُ فِي بَعْضِ
نَسْخِ التَّسْوِيلِ .

الخَامِسُ : اشْتَرَاطُ كُونِ الرَّاءِ فِي الْطَّرْفِ هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْفَالِبِ ، وَلَيْسَ
ذَلِكَ بِالْلَّازِمِ ؛ فَقَدْ ذَكَرَ سِيَّبُو يِه إِمَالَةَ فَتْحِ الطَّاءِ فِي قَوَاهِمْ : « رَأَيْتَ خَبْطَ
رِيَاحَ » ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ يَحُوزُ إِمَالَةَ فَتْحَةِ الْعَيْنِ فِي نَحْوِ « الْمَرَدَ » وَالرَّاءِ فِي ذَلِكَ
لَيْسَ بِلَامٌ .

السَّادِسُ : أَطْلَقَ فِي قَوَاهِمْ « أَمَلَ » فَعْلَمَ أَنَّ إِمَالَةَ فِي ذَلِكَ وَصَلَا وَوَقْفًا ،
بِخَلَافِ إِمَالَةِ الْفَتْحَةِ لِلْسَّبْبِ الْآتِيِّ ؛ فَإِنَّهَا خَاصَّةٌ بِالْوَقْفِ ، وَقَدْ صَرَحَ بِهِ فِي
شَرْحِ السَّكَافِيَّةِ .

السابع : هذه الإملاء مطردة كما ذكره في شرح الكافية .

الثامن : بقى لإملاء الفتحة لـ كسرة الراء شرطان غير ما ذكر ؛ أحدهما : أن لا تكون على ياء ؛ فلأنما فتحة الياء في نحو « من الغير » نص على ذلك سيبويه ، وذكره في بعض نسخ التسهيل . والآخر : أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاه نحو « من الشرق » فإنه مانع من الإملاء ، نص عليه سيبويه أيضاً ، فإن تقدّم حرف الاستعلاه على الراء لم يمنع ؛ لأن الراء المكسورة تقلب المستعلى إذا وقع قبلها ؛ فلهذا أميل نحو « من الضر » .

التاسع : منع سيبويه إملاء الألف في نحو « من الخادر » إذا أميلت فتحة الذال . قال : ولا تقوى على إملاء الألف ، أي : ولا تقوى إملاء الفتحة على إملاء الألف لأجل إماتتها ، وزعم ابن خروف أن من أمال ألفاً « عماداً » لأجل إملاء الألف قبلها أمال هنا ألفاً « الخادر » لأجل إملاء فتحة الذال ، وضعف بأن الإملاء للإملاء من الأسباب الضعيفة ؛ فيبني أن لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع ، وهو إملاء الألف لأجل إملاء الألف قبلها أو بعدها .

* * *

(كَذَا) الفتح (الَّذِي يَلْبِي هَذَا التَّأْنِيثُ
وَقَفْ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ)

هذا هو السبب الثاني من سببي إملاء الفتحة ؛ فتى كل فتحة تليها هاء التأنيث ، إلا أن إماتتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه . والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الماء أحد خمسة عشر حرفاً ، يجمعها قوله : فَجَعَتْ زَيْنَبُ لِذَوْدَ شَمْسٍ ، وفصل في أربعة يحتج بها قوله : أكهر ، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات ، وشمل قوله

« هاء التأنيث » هاء المبالغة نحو علامة ، وإيماتها جائزة ، وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو « كتايية » ؟ فلا تزال الفتحة قبلها على الصحيح ، واحترز بقوله « إذا ما كان غير ألف » عما إذا كان قبل الهاء ألف ؟ فإنها لا تزال نحو « الصلاة ، والحياة » .

﴿ تنبیهات ﴾ : الأول : الضمیر ف قوله « يليه » راجح إلى الفتح ؛ لأنه الذى يمال لا الحرف الذى تاليه هاء التأنيث ، وإذا كان كذلك فلا وجہ لاستثنائه الألف بقوله « إذا ما كان غير ألف » ؟ إذ لم يندرج الألف في الفتح ، وهو إنما فعله لدفع توم أن هاء التأنيث توسع إمالة الألف كما سوغرت إمالة الفتحة ؟ فكان حق العبارة أن يقول عاطفًا على ما تقدم :

وقبل هاء التأنيث أيضًا إن تتف . ولا تتمل هذه الهاء الألف

الثاني : إنما قال « هاء التأنيث » ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء ، فإن الفتحة لا تزال قبلها .

الثالث : ذكر سبب هن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف ، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سببويه بأى ألف شبهت ، والظاهر أنها شبهت بـألف التأنيث .

﴿ خاتمة ﴾ : ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير مسبق ؛ أحدهما : الفرق بين الاسم والحرف ، وذلك في « را » وما أشبهها من فوائم السور . قال سببويه : وقالوا راويا وتا ، يعني بالإمالة ؛ لأنها أسماء ما يلقط به ، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحرروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخره ألف فنم من يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح ، والآخر : كثرة الاستعمال ، وذلك إنما لهم « الحجاج » علمًا في الرفع

والنصب ، وكذلك « المجاج » في الرفع والنصب ، ذكره بعض المعاوين ، وإمالة « الناس » في الرفع والنصب .

قال ابن برهان في آخر شرح اللع : روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة « الناس » في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومحروراً ، قاله في شرح الكافية ، قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمر الدورى عن السكأنى ، ورواية نصر وقبيبة عن السكأنى ، انتهى .

يعلم أن الإمالة لذين السببين شاذة لا يقاس عليها ، بل يقتصر في ذلك على ما سمع ، والله أعلم .

التصريف

يعلم أن التصريف في اللغة التغيير ، ومنه « تصريف الرياح » أي تغييرها ، وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئاً : الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جزءٌ عادة المصنفين بذلك قبل التصريف كأفعال الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف ، والآخر : تغيير الكلمة لغير معنى طار عليها ، ولكن لغرض آخر ، وينحصر في الزيادة ، والحدف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام ، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ، وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريف الكلمة هو تغيير ^{بتنيتها} بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى الثنوية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول ، وهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها ^{تسمى} علم التصريف ؟ فالتصريح إذن : هو العلم بأحكام ^{بتنيتها} الكلمة بما لحروفها من أصلية وزيادة وصحمة وإعلال وشبه ذلك ، اه .

ولايتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفه ، وأما الحروف وشبيهها فلا تعلق لعلم التصريف بها ، كما أشار إلى ذلك بقوله :
 (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِىٰ وَمَا سِوَاهُ يَتَصَرِّفُ حَرْفٌ حَرْفِىٰ)
 أي حقيق ، والراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ، وذلك عَسَى وليس نحوهما ؛ فإنها تشبه الحرف في الجمود .
 وأما لخوق التصغير ذا والذى ، والحدف سَوْفَ وَإِنْ ، والحدف والإبدال لعل ؟ فشاذ يوقف عند ما سمع منه

﴿تنبيه﴾ : التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال ، إلا أنه للأفعال بطريق الأصلة ؛ لكثره تغيرها ، ولظهور الاشتغال فيها .

(وَلَيْسَ أَذَنَ مِنْ ثَلَاثَيْنِ يُرْسَى قَابِلٌ تَصْرِيفٌ سِوَى مَا غَيْرًا)
 يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف ، إلا أن يكون ثلاثة في الأصل وقد غير بالحدف ؛ فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف .
 وقد فهم من ذلك أمران ؛ أحدهما : أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف ؛ لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ، ولا على حرفين ، والآخر : أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحدف ، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين ، بمحذف لامه نحو يَدَ ، أو عينه نحو سَهَّ ، أو فائه نحو عِدَّة ، وقد يرد على حرف واحد نحو « مُ اللَّهُ » عند من يجعله محذوفاً من « أَيْنَ اللَّهُ » ، وكقول بعض العرب : شربت مَا ، وذلك قليل ، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قَلْ وَبَعْ وَسَلْ ، وقد يرد على حرف واحد نحو « عَ كَلَّا » ، وفِنْفَسْكَ » وذلك فيما أعلت فاؤه ولا مه فيعذفان في الأمر .

(وَمُنْتَهَى أَسْمِّ خَسْنَ أَنْ تَجْرِيَهَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبَقَهُ عَدَا)

أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيد فيه وهو فرعه ؛ فإذا ما يصل إليه المفرد خمسة أحرف نحو سفر جل ، وغاية ما يصل إليه المزيّد فيه بالزيادة سبعة أحرف ؛ فالثلاثي الأصول نحو الشهيباب مصدر اشتهاه ، والرابعى الأصول نحو آخر نجاح مصدر آخر شجنت الإبل ، أى اجتمعت ، وأما الخامسى الأصول فإنه لا يزيد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضرفوط وهو العظاءة الذكر ، وقبمشترى وهو البير الذى كثرة شعره وعظم خلقه ، والمشفوع نحو قبة شرابة ، وندر فرغبة لانه زيد فيه حرفان وأحدهما نون ، قيل : إنما لم يسمع إلا من كتاب الدين ؛ فلا يلتفت إليه ، والفرغبة : دوبيتية عريضة عظيمة البطن محبنطية ، وقالوا في تصفيتها : فرجبة ، وذكر بعضهم أنه زيد في الخامسى حرف مد قبل الآخر نحو مفناطيس ، فإن صح ذلك وكان عربياً جعل نادرا ، وقد حكاه ابن القطاع ، أعني مفناطيس .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتى الثنائية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل — فقال : والمزيد فيه إن كان اسمها لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتى الثنائية أو جمع التصحيح — لما علم من أن هذه الزوائد غير مقدرة لها لكونها مقدرة الانفصال .

الثانى : إنما قال خمس وسبعا ، ولم يقل خمسة وسبعة ؛ لأن حروف المجامىء تذكر وتؤثر ؛ فباعتبار تذكيرها ثبت الماء فى عددها ، وباعتبار تأثيرها تسقط القاء من عددها .

* * *

(وَعَيْدَ اخِرِ الثَّلَاثَى افْتَخَ وَصُمْ وَأَكْيَرْ وَزِدْ تَسْكِينَ تَانِيهِ تَنْعِمْ)

تقدّم أن المفرد ثلاثي ورابعى وخامسى ؛ فالثلاثي تقتضى القسمة العقلية

أن تكون أبنته اثنتي عشرَ بناءً؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ، ولا يقبل السكون ؛
إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، وثانية يقبل الحركات الثلاث ، ويقبل السكون أيضاً ،
والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشرَ ؟ فهذه جملة أوزان الثلثي المفرد كما أشار
إلى ذلك بقوله « تعم » .

(وَفِعْلٌ) بكسر الفاء وضم العين (أَهْمِلَ) من هذه الأوزان ؛ لاستنقاهم
الانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم « وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْحِبْكَتِ » بكسر الحاء
وضم الباء ؟ فوجّهَتْ على تقدير صحتها بوجهين ؛ أحدهما : أن ذلك من تداخلِ
اللغتين في جزأِ الكلمة ؛ لأنَّه يقال حُبِك بضم الحاء والباء ، وحِبِك بكسرهما .
فرَكَبَ القاريءَ منها هذه القراءة ، قال ابن جنِي : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء ؟
فبعد نطقه بالباء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة ؛ فنطق بالباء مضمة ،
قال في شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترض به من عَزِيزَتْ هذه القراءة له الدليل
على عدم الضبط ورداة التلاوة ، ومنْ هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه ؛ لإمكان
عرض ذلك له ، والآخر : أن يكون كسر الحاء إتباعاً لـكسر ثاء ذاتِ ، ولم يعتد
باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجزٌ غيرُ حصينٍ ، قيل : وهذا أحسن (وَالْمَكْنَسُ)
وهو فِعلٌ بضم الفاء وكسر العين (يَقِلُّ) في لسان العرب (يَقْصِدُهُمْ تَخَصِّصُ
فِعلٌ يَقْعِلُ) فيما لم يَسْمَ فاعله نحو ضُربَ وَقُتْلَ ، والذى جاء منه دُثُلِ اسم دُوَيْنة
سميت بها قبيلة من كنانة ، وهى التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي ، وأنشد الأخفش
لـكعب بن مالك الأنصارى :

١٢٠٤ — جاءوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُغَرَّسُهُ

مَا كَانَ إِلَّا كَمْغَرَسِ الدُّثُلِ

والثُّمُّ نَامَ لِلْأَسْتَ ، وَالوُعْلَ لِفَتَنَ الْوَعِيلَ ، حَكَاهُ الْخَلِيلُ ؛ فَبَثَتْ بِهَذِهِ الْأَنْفَاظِ

أن هذا البناء ليس بِمُهْمَلٍ ، خلافاً لمن زعم ذلك ، نعم هو قليلٌ كما ذكر .

﴿تنبيه﴾ : قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً ، أى ليس بهم ولا نادر ، وهى عشرة أوزان :

أولها : فَعْل ، ويكون اسمًا نحو فَلْس ، وصفة نحو سَهْل .

وثانيةها : فَعَل ، ويكون اسمًا نحو فَرْس ، وصفة نحو بَطْل .

وثالثها : فَعِيل ، ويكون اسمًا نحو كَبِد ، وصفة نحو حَذِير .

ورابعها : فَعَلْ ، ويكون اسمًا نحو عَضْد ، وصفة نحو يَقْظَ .

وخامسها : فِعْل ، ويكون اسمًا نحو عِدْل ، وصفة نحو نِسْكَنْ .

و السادسةها : فِعَل ، ويكون اسمًا نحو عِنَب ، قال سيبويه : ولا نعلم جاء صفة إلا في حرف معتدل يُوصَف به الجم وهو قوله : عِدَى ، وقال غيره : لم يأت من الصفات على فِعَل إلا زِيم بمعنى متفرق ، وعِدَى اسم جم . وقال السيرافي : استدرك على سيبويه قِيَّما في قراءة من قرأ « دِينَارِيَّا » ولعله يقول : إنه مصدر بمعنى القيام ، اهـ . واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظاً آخرـ ، وهي سِوَى في قوله تعالى : « مَكَانًا سِوَى » ورجل رِضَى ، وماء رِوَى ، وماء صِرَى ، وسيَّى طَيِّبة ومنهم من تأولها .

السابعة : فِعِيل ، ويكون اسمًا نحو إِبْل ، ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إِبْلـ ، وقال : لا نعلم في الأسماء والصفات غيره . وقد استدرك عليه ألفاظ ؟ فمن الأسماء إِطْلـ - وهي الخاصرة - ذكره المبرد ، وروى قول امرىء القيس :

١٢٠٥ - لَهُ إِطْلَاظَبِي [وَسَاقَ نَعَامَةٍ]

[وَإِذْخَاهُ سِرْحَانٍ وَتَفْرِيبُ تَفْقُلٍ]

بالـكسـر . وـقـيل : كـسرـ الطـاءـ إـتـبـاعـ ، وـوـتـدـ ، وـمـيـشـطـ ، وـدـبـسـ ، لـغـةـ فـيـ الإـطـلـ

والوَتِدُ وَالْمِشْطُ وَالدَّبْسُ، وقالوا : بأسنانه حِبَّة أَى قَلَحَ ، وقالوا لِلعبة الصبيان : حِلْجَعْ
بِلْجَعْ . وجِلنْ بِلْنْ ، وقالوا حِبَّك لغة في الحِبَّك كَا تَقْدِمْ ، وعِيلْ اسْمَ بلد ، ومن
الصفات قولهم : أَنَانْ إِيدْ وَأَمَة إِيدْ أَى وَلُودْ ، وامرأة بِلْزْ أَى ضَخْمة ، قال
نَعْلَبْ : وَلَم يَأْتَ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى فِعْلٍ إِلَّا حِرْفَانْ : امْرَأَة بِلْزْ ، وأَنَانْ
إِيدْ ، وأَما قَوْلَهُ :

١٢٠٦ - عَلَمَهَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجَلْ

شُرْبَ النَّبِيْذِ وَاصْطِفَافًا بِالرِّجْلِ

فهو من التقل للوقف ، أو من الإتباع ؟ فليس بأصل .

وَنَامَهَا : قُفلْ ، ويكونُ اسْمًا نَحْوُ قُفلْ ، وَصَفَةٌ نَحْوُ حُلُونْ .

وَتَاسَعَهَا : قُفْلْ ، ويكونُ اسْمًا نَحْوُ صُرَدْ ، وَصَفَةٌ نَحْوُ حُكْمَرْ .

وَعَاشَرَهَا : قُفْلْ ، ويكونُ اسْمًا نَحْوُ عَنْقَ ، وَصَفَةٌ وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَالْمَحْظُوظُ مِنْهُ جُنْبُ
دُشْلُلْ ، وَاقْتَه سُرْحَ ، أَى سَرِيعَةٍ .

(وَافْتَحْ وَضْمُ وَأَكْسِيرُ الثَّانِيَ مِنْ * فِعْلٍ ثَلَاثِيَ) أَى لِلْفَعْلِ الْثَّلَاثِيَ الْمُجَرَّدِ
ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٌ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِلَا مَفْتُوحَ الْأَوَّلُ ، وَثَانِيَهُ يَكُونُ مَفْتُوحًا وَمَكْسُورًا
وَمَضْمُومًا ، وَلَا يَكُونُ سَاكِنًا ؛ إِثْلَاهُ يَلْزَمُ التَّقَاءَ السَّاكِنَيْنِ عِنْدَ اتِّصَالِ
الضمير المرفوع :

الْأَوَّلُ : فَعَلَ ، وَيَكُونُ مَتَعْدِيَا نَحْوَ ضَرَبْ ، وَلَازِمًا نَحْوَ ذَهَبَ ، وَيَرِدُ لِمَعَانِي
كَثِيرَةٍ ، وَيَخْتَصُ بِيَابِ الْمُفَالَةَ ، وَقَدْ يَجْعَلُ فَعَلَ مَطَاوِعاً لِفَعَلَ ، بِالْفَتْحِ فِيهِما ،
وَمِنْهُ قَوْلَهُ :

١٢٠٧ - * قَدْ جَبَّ الدِّينَ الْإِلَهُ فَجَبَّرْ *

والثاني : فَعْلَ ، ويكون متعدياً نحو شِرِبَ ، ولا زما نحو فَرِحَ ، وزومه أَكْثَرُ من تعديه ؛ ولذلك غالب وضعيه للنحوت الالزمة والأعراض والألوان وكثير الأعضاء ، نحو شَيْبَ وفَلَاجَ ، نحو بَرِيٌّ ومرِضٌ ، نحو سَوَدَ وشَهِبَ ، نحو أَذِنَ وعَيْنَ . وقد يطابق فَعْلَ بالفتح ، نحو خَدَعَه فَخَدِعَ .

والثالث : فَعْلَ نحو ظَرْفَ ، ولا يكون متعدياً إلا بتضمين أو نحو يل ؛ فالتضمين نحو « رَحْبَةٌ كُمُ الدَّار » ، وقول على : « إِنْ بَشَرًا قَدْ طَلَمَ الْيَمَنَ » ، ضمن الأول معنى وَسِعٌ ، والثاني معنى بَلَغٌ . وقيل : الأصل رَحْبَةٌ بكم ، خذف الخافض توسيعاً . والتحويل نحو سُدُّته ؛ فإن أصله سَوَادُته بفتح العين ثم حُوَّل إلى فَعْلَ بضم العين ، وقللت الضمة إلى فإنه عند حذف العين ، وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوى العين ؛ إذ لو لم يحول إلى فَعْلَ وحذفت عينه لاتقاء الساكنين عند انقلابها أفالاً لأنتبس الوادي باليائى . هذا مذهب قوم منهم السكاني ، وإليه ذهب في التسهيل ، وقال ابن الحاجب : وأما باب سُدُّته فالصحيح أن للضم لبيان بثات الواو ، لا للنقل .

ولا يرد فَعْلَ إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به ، نحو كَرْمٌ و لَوْمٌ ، أو كمطبوع نحو فَقَهَ و خَطَبَ ، أو شبهه نحو جَنْبَ ، شبه بتجسس ، ولذلك كان لازماً لخصوص معناه بالفاعل .

ولا يرد يائى العين إلا هَيْزُ ، ولا متصرفاً يائى اللام إلا هَيْزُ لأنه من النهائية وهو المثل ، ولا مضاعفاً إلا قليلامشروع نحو لَبْبَ و شَرِرَ ، وقالوا : لَبِبَ و شَرِرَ بكسر العين أيضاً ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لفتيين كما في كَدْتَ تَكَادَ ، وللاضي من لغة مضارعه تَكُود حَكَاه ابن خَالَوَيْه ، والمضارع ماضيه كَدْتَ بالكسر فأخذ الماضي من لغة والمضارع من أخرى .

وأشار بقوله : (وَزِدْ نَحْوَ ضِعْنَ) إلى أن من أبنية الثلاثي المجرد الأصلية فعلٌ مالم يُسمَّ فاعله نحو ضِعْنَ ؟ فعل هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة ، وإلى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلاً ذهب المبرد وابن الطراوة والـكوفيون ، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني ، وذهب البصريون إلى أنها فرعٌ مُقيمة عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيبويه ، وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها .

﴿ تنبهات ﴾ : الأول : لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة ، وأنها فتحة ؛ لأن الفتح أخف من الضم والـكسر ؛ فاعتباره أقرب .

الثاني : ما جاء من الأفعال مكسورة الأولى أو ساكن الثاني فليس بأصل ، بل هو مغير عن الأصل ، نحو شَهَدَ وشَهِدَ وشَهَدَ .

الثالث : يذهب البصريين أن فعل الأمر أصلٌ برأيه ، وأن قسمة الفعل ثلاثة ، وذهب الـكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من للضارع ؛ فالقسمة عندهم ثنائية ؛ فعل الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل مالم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر ، أو يتركهما معاً كفعل في الكافية . قال في شرحها : جرأت عادة النحوين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ، ولا فعل مالم يسم فاعله ، مع أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتُقَّ من المصدر ابتداءً كاشتقاق الماضي والمضارع منه . ومذهب سيبويه والمازني أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضاً ، فـكان ينبغي على هذا إذا عُدَّتْ صيغة الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرابعى ثلاث صيغ : صيغة الماضي المصوّغ للفاعل كـخرجَ ، وصيغة له مصوّغاً للمفعول كـدَخْرَجَ ، وصيغة للأمر كـدَخْرَجَ ، إلا أنهم استغنوا بالماضي الرابعى المصوّغ للفاعل عن الآخرين بجريانها على سَنَن مطرد ، ولا يلزم من ذلك

انتفاء أصالتها كا لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها ، هذا كلامه .

(وَمُنْتَهَاهُ) أي الفعل (أزبَعَ إِنْ جُرِّدَا) وله حينئذ بناء واحد ، وهو قَتَلَ ، ويكون متعديا نحو دُخْرَجَ ، ولازما نحو عَزَبَ . وقال الشارح : له ثلاثة أبنية ، واحد الماضي للبني للأفعال ، نحو دُخْرَجَ ، واحد للماضي للبني للمفعول ، نحو دُخْرَجَ ، واحد للأمر نحو دُخْرِجَ ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحوين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضي للبني للأفعال كاسبق .

(وَإِنْ يُرَدْ فِيهِ فَمَا سِيَّعَدَا) أي جاوز ؛ لأن التصرف فيه أكثـرـ من الاسم ، فلم يحتمل من عـدـةـ الحروف ما احتمله الاسم ؟ فالثالثـيـ يبلغـ بالـزيـادـةـ أـرـبـعـةـ نحوـ أـكـرـمـ ، وـخـسـنةـ نحوـ اـقـتـدـرـ ، وـسـتـةـ نحوـ اـسـتـخـرـجـ ، والـرـابـعـيـ يبلغـ بـالـزيـادـةـ خـسـنةـ نحوـ تـدـخـرـجـ ، وـسـتـةـ نحوـ اـخـرـجـمـ .

﴿تبنيهان﴾ : الأول : قال في التسهيل : وإن كان فعلاً لم يتتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التأكيد ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء ، وهو أحسن ؛ لأن هذه في تقدير الأنفصال .

الثاني : لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال ؛ لكنـتها ، وأنـتهـيـ سـيـذـ كـرـ ماـبـ يـعـرـفـ الزـائـدـ .

أما الأسماء فقد بلـفتـ بـالـزيـادـةـ - في قول سـيـبوـيـهـ - ثـلـاثـةـ بنـاءـ وـنـمـانـيـةـ أـبـنـيـةـ ، وزـادـ الزـيـادـىـ عـلـيـهـ تـيـقـنـاـ عـلـىـ التـمـانـينـ ، إـلـاـ أـنـ مـنـهـ مـاـ بـصـحـ ، وـمـنـهـ مـاـ لـيـصـحـ .

وـأـمـاـ الـأـفـالـ فـلـمـ زـيـدـ فـيـهـ مـنـ ثـلـاثـيـهاـ خـسـنةـ وـعـشـرـونـ بـنـاءـ مـشـهـورـةـ ، وـفـيـ بـعـضـهاـ خـلـافـ ، وـهـيـ : أـفـلـ نحوـ أـكـرـمـ ، وـفـلـ نحوـ فـرـجـ ، وـتـفـعـلـ نحوـ تـعـلـ ، وـفـاعـلـ نحوـ ضـارـبـ ، وـتـقـاعـلـ نحوـ تـضـارـبـ ، وـفـتـعـلـ نحوـ اـشـتـمـلـ ، وـفـاعـلـ نحوـ اـنـكـسـتـرـ ،

واشْتَقَّـلَ نَحْوَ اشْتَقَّـرَ ، وَفَعَلَ نَحْوَ اخْمَرَ ، وَفَعَلَـلَ نَحْوَ اشْهَابَ الْفَرْسُ ، وَفَعَوَّلَـلَ نَحْوَ اغْدُوَّدَنَ الشَّعْفُ ، وَفَعَوَّلَـلَ نَحْوَ اعْلَوَّطَ فَرَسَـهِ إِذَا اعْرُواهُ ، وَفَعَوَّلَـلَ نَحْوَ احْشَوْشَـنَ ، وَفَعَمِيلَـلَ نَحْوَ اهْبَيَّـخَ ، وَفَوَّلَـلَ نَحْوَ حَوْقَلَ إِذَا أَدْبَرَ عَنِ النِّسَاءِ ، وَفَمَوَّلَـلَ نَحْوَ هَرَوَّلَ ، وَفَعَلَـلَ نَحْوَ شَمَلَ إِذَا أَسْرَعَ ، وَفَيَعَلَـلَ نَحْوَ بَيْطَرَ ، وَفَمَيِيلَـلَ نَحْوَ طَشَيَّـاً رَأْيَهُ ، وَرَهَيَّـاً إِذَا غَلَطَ ، وَفَقَلَـلَ نَحْوَ سَلْفَاهُ إِذَا أَلْقَاهُ عَلَى قَفَاهُ ، وَفَعَنْلَـلَ نَحْوَ اشْلَنْقَـيَّ ، وَفَقَنْلَـلَ نَحْوَ اخْبَنْطَـا لَنْفَـةٌ فِي اخْبَنْطَـيِّ إِذَا نَامَ عَلَى بَطْنِهِ ، وَفَقَنْلَـلَ نَحْوَ اخْرَنْطَـمَ إِذَا غَضَبَ ، وَفَنَمَـلَ نَحْوَ سَنْبَلَ الزَّرْعُ ، وَفَمَعَلَـلَ نَحْوَ تَمَنْدَلَ إِذَا مَسَحَ يَدَهُ بِالْمَدِيلِ ، وَالكَثِيرُ تَمَدَّلَـلَـلَ .

ويجيء كل واحد من هذه الأوزان معانٍ متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا.

والمرزيد من رباعيها ثلاثة أبنية : تَفَعَّلَـلَ نَحْوَ تَدَّخَرَـجَ ، وَفَعَمَلَـلَ نَحْوَ اخْرَنْجَـمَ ، وَفَعَمَلَـلَ نَحْوَ اقْشَـرَ ، وهي لازمة ، واختلف في هذا الثالث ؛ فقيل : هو بناء مقتضب ، وقيل : هو ملحق باخر نجم ، زادوا فيه المزة ، وأدغموا الأخير فوزنه الآن أفال ، ويدل على إلحاقه باخر نجم مجىء مصدره ك مصدره .

(الأشْمِيْـجَـرِـدِـ رُبَاعِـ فَعَـلِـ وَفِـعَـلِـ وَفِـعَـلِـ وَفِـعَـلِـ)

(وَمَعَ فَعَـلِـ فَعَـلِـ) أي للرابع المفرد ستة أبنية :

الأول : فَعَـلِـ بفتح الأول والثالث ، ويكون اسمًا نحْوَ جَمْـفَـرَ وهو التبر الصغير ، وصفة ومثلوه بـسَهَـلَـبَ وـشَجَـعَـمَ ، والـسَّهَـلَـبَ : الطويل ، والـشَّجَـعَـمَ : الجرى ، وقيل : إن الماء في سهلب والميم في شجم زائدتان ، وجاء بالتابع عجوز شَمَـرَـبَةَ وـشَهَـبَـرَةَ لـالـكـبـيرـةَ ، وبـهـكـنـةَ لـالـضـخـمـةَ الـحـسـنةَ .

الثاني : فَعَـلِـ بـكـسـرـ الأول والـثـالـثـ ، ويكون اسمًا نحْوَ زِـنـرـجـ وهو السحاب

الرقيق ، وقيل : السحاب الأحر ، وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو خِرْمَل ، قال الجرمي : انخْرِمَل المرأة الحفاء مثل الخِذْعَل ، ونحو ناقة دِلْقَم ، قال الجوهرى : هي التي أكلت أسنانها من السُّكْبَر .

المالث : فَقْلَل بـكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسمها نحو دِرْزَهَ ، وصفة نحو هِنْبَلَع لـلاَّكُول .

الرابع : فَقْلَل بضم الأول والثالث ، ويكون اسمها نحو بُرْتَنْ ، وهو واحد برائِنِ السابع ، وهو كالخلب من الطير ، وصفة نحو جُرْشُع العظيم من الجمال ، ويقال الطويل .

الخامس : فَقْلَل بـكسر الأول وفتح الثاني ، ويكون اسمها نحو قَمْطَر وهو وعاء السكتب ، وفِطَحْل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس ، قال أبو عبيدة : والأعراب تقول : هو زمن كانت الحجارة فيه رَطْبة ، قال المجاج :

١٢٠٨ — وَقَدْ أَتَاهُ زَمْنَ الْفِطَحْلِ
وَالصَّخْرُ مُبْقَلٌ كَطِينٍ الْوَخْلِ

وقال آخر :

١٢٠٩ — * زَمْنَ الْفِطَحْلِ إِذِ السَّلَامُ رِطَابُ *

وصفة نحو سِبَطَر وهو الطويل المتدق ، وجمل قَمْطَر أي صَلْب ، ويوم قَمْطَر ، أى شديد :

الـادس : فَقْلَل بضم الأول وفتح الثالث ، ويكون اسمها نحو جُخْدَب لـذكر المَرَاد ، وصفة نحو جُرْشُع بمعنى جُرْشُع بالضم .

﴿نبیهات﴾ : الأول : مذهب البصريین غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس بناءً أصلی ، بل هو فرع على فَقْلَل بالضم ، فتح تحقیقا؛ لأن جميع ما يُسمیع

فيه الفتح سمع فيهضم نحو جُحْدَب وطُحْلَب وبرْقَع في الأسماء ، وجُرْشَع في الصفات ، وقالوا للخلب جُرْمَن ، ولشجر البادية عُرْفَط ، ولكساء مخطاط بُرْجَد ، ولم يسمع فيها قُفلَل بالفتح ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي ، واستدلوا لذلك بأسرى ؛ أحدهما : أن الأخفش حكى جُوْذَرًا ولم يحيك فيهضم ؛ فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود ؛ فإنضم فيه منقول أيضًا ، وزعم القراء أن الفتح في جُوْذَر أكثر ، وقال الزيدي : إنضم في جميع ما ورد منه أفصح . والآخر : أنهم قد ألحقو به ؛ فقالوا : عُندَد ، يقال : مالي عن ذلك عُندَد ، أى بُدَّ ، وقالوا : عاطت الناقة عُومَطَا إذا اشتهر الفحل ، وقالوا : سُودَد ؛ فجاءوا بهذه الأمثلة مفسكورة ، وليس من الأمثلة التي استثنى فيها ذلك المثلين لغير الإلحاد ؛ فوجب أن يكون للإلحاد ، وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن ذلك الإدغام للإلحاد بنحو جُحْدَب ، وإنما هو لأن قُفلَلا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفلك كما في جُدُد وظُلل وحُلَل ، وإن سلمنا أنه للإلحاد فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ؛ فإنه قد الحق بالزيد فيه فقالوا : أقْعَنْسَسَ فألحقوه باخر نجمَ ؛ فكما ألحق بالفرع باز يادة ؛ فكذا يلحق بالفرع بالتحفيف .

الثاني : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصلية قُفلَل ، وقال في التسهيل : وتتربيع قُفلَل على قُفلَل أظهر من أصلته .

الثالث : زاد قوم من النحويين في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان : وهي قُفلَل بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد : خِرْفَع ، ويقال أيضًا لزuber الثوب : زِبَر ، والضليل وهو من أسماء الدهنية : ضِلَّل ، وقُفلَل بضم الأول وفتح الثاني نحو خَبَفَث ودَلَّمَر ، وقُفلَل بفتح الأول وكسر الثالث نحو طَحَرِبة ، ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان ، وما صبح ثقله منها فهو عندم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال : وربما استعمل أيضًا قُفلَل ، والمشهور في الزِّبَر والضليل كسر الأول والثالث .

الرابع : قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانية أو ثالثة ، ولا يتواли أربع حركات في كلة ، ومن ثم لم يثبت قُتيل ، وأما علَّبْط للضخم من الرجال ، وناقة علَّبْطَةُ أى عظيمة ؟ فذلك مذوق من فعالٍ ، وكذلك دُودم ، وهو شيء يشيد الدم يخرج من شعر السُّمُر ، ويقال حينئذ : حاضت السُّمُرَةُ ، وكذلك لبن عَثَلَطُ وعَجَلَطُ وعَكَلَطُ : أى ثخين خاير ، ولا فَعَلَلُ ، وأما عَرَثَنْ لبَتْ يَدُبَغْ به فاضله عَرَثَنْ مثل قَرَنْفُلِ ، ثم حذفت منه النون كا حذفت الألف من عَلَّابِطُ ، واستعملوا الأصل والفرع ، وكذلك عَرَقُصَانْ أصله عَرَقُصَانْ ، حذفوا النون وبقي على حاله وهو بنت ، ولا فَعَلَلُ وأما جَنَدِلْ فإنه مذوق من جَنَادِل ، والجَنَادِل : الموضع فيه حجارة ، وجمله الفراء وأبوا على فرعا على فَعَلَلِيل ، وأصله جَنَدِيل ، واختاره الناظم : لأن جَنَدِلاً مُفَرَّدٌ فتَفَرِّيْعَه طَى المفرد أولى ، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليس مذحوفة ، وليس بصحيح لما سبق

(وَإِنْ عَلَا) الاسمُ المجرد عن أربعة ، وهو الخامس (فَعَمْ فَعَلَلِ حَوَى
عَمَلَلَا كَذَا فَعَلَلُ وَفَعَلَلُ).

فالأول من هذه الأبنية : فَعَلَلُ ، وهو بفتح الأول والثاني والرابع ، ويكون اسمها نحو سَفَرْ جَل ، وصفة نحو شَمَرْ دَل للعلوين .

والثاني ، وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع ، قالوا : لم يجيء إلا صفة نحو جَحَمَرْ ش لعظيمة من الأفاعي ، وقال السيراف : هي العجوز المسنة ، وقَهَمَلِس المرأة العظيمة ، وقيل : لحشة الذكر ، وقيل : لعظيم الكمرة فيكون اسمها .

والثالث ، وهو بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع ، يكون اسمها نحو خُزَعِيلْ للباطل وللأحاديث المستطرفة ، وقَذَعِيل ، يقال : ما أعطاني قَذَعِيلًا ، أى شيئا ،

وصفة يقال : جل **قَدْعِيل** للضخم ، والقدعيلة من النساء القصيرة ، وجل **خُبْقَشْ** وهو الضخم أيضا ، وقيل : الشديد الخلق العظيم ، وبه سمي الأسد .

والرابع ، وهو بكسر الأول وفتح الثالث ، يكون اسمها نحو **قَرْطَفْ** وهو الشيء الحقير ، وصفة نحو **جِرْدَحْل** ، وهو الضخم من الإبل ، و**جِنْزَفْر** وهو التصير .

{تنبيه} : زاد ابن السراج في أوزان الخاسى **فُقلَّال** نحو **هُنْدَلِع** اسم بقلة ، ولم يثبته سيبويه ، وال الصحيح أن نونه زائدة ، وإلا لزم عدم النظير ، وأيضا قد **حَسَكَى** **كَرَاعَ** في **هُنْدَلِع** كسر الماء ؟ فلو كانت النون أصلية لزم كون الخاسى على ستة أوزان ؟ فيقوت تفضيل الرباعي عليه ، وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصلة نون **كَنْبَلِي** ؟ لأن زينتها لم تثبت إلا لأن الحركم بأصالتها موضع في عدم النظير ، مع أن نون **هُنْدَلِع** ساكنة ثانية ؟ فأثبتت نون **عَنْبَرَ** و**حَنْظَلَ** و**مَحْوَهَا** ، ولا يكاد يوجد نظير كنهيل في زيادة نون ثانية متحركة ؟ فالحركم على نون **هُنْدَلِع** بالإضافة الأولى ، وزاد غيره للخاسى أوزاناً أخرى ، لم يثبتها إلا كثرون لدورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها .

(وما * غَارَ) من الأسماء التمكنته ما سبق من الأمثلة (**الرَّيْنِدُ أو النَّقْصِ**
النَّقْصِ) نحو **يَدِي وَجَنَدِيل** واستئخاراج ، وكان ينبغي أن يقول : أو الدور ؟ لأن نحو **طَحْرِي** به مغایر للأوزان المذكورة ، ولم يفهم إلى الزيادة ولا النقص ، ولكنه نادر كما سبق ، ولماذا قال في التسهيل : وما خرج عن هذه المثل فشاذ ، أو مزيد فيه ، أو مخدوف منه ، أو شبه الحرف ، أو مركب ، أو أعمى .

(وَالْحُزْفُ إِنْ يَلْزَمُ) الكلمة في جميع تصارييفها (فأفضل *والذى * لا يلزم) بل يمحض في بعض التصارييف فهو (**البَائِدُ مِثْلُ تَأْخُذِي**) لأنك تقول : حذا

حَذْوَهُ ؟ فعلم بسقوط الناء أنها زائدة في اختدَى ، يقال : اختدَى به أى اتفدى به ، ويقال أيضاً « اختدَى » أى انتعمل ، قال :

* كُلُّ الْحِذَاءِ يَحْتَذِي الْخَافِيَ الْوَاقِعَ *

والخداء : التَّقْلُ ، وأما الساقط لعلة من الأصول كواوَيَعِدُ ؟ فإنه مقدر الوجود ، كما أن الزائد اللازم كنون قَرَنْقُلُ وواوَكَوْكَبُ في تقدير السقوط ، ولذا يقال : الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحييناً أو تقديرًا .

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفعولة ، وللإلحاق كواوَكَوْتَرَ وجَدَوْل ، وباءِ صَيْرَفِ وعَثِير ، وألف أزْطَى ومُغَزَّى ، وينون جَحَنْقُلُ ورَغْشَن ، وللمد كألف رسَّالَة ، وباءِ صَحِيفَة ، وواوَحَلْوَة ، وللعوض كناءِ زَنَادِقَةِ وإِقامَة ، وسين بَسْطِيع ، ويم اللَّهُمَّ ، وللتكتير كيم سَهْمُ ورَزْقُمْ وآبَنْمُ ، زيدت لتفخيم المعنى وتكتيره ، ومن هذا المعنى ألف قَبْثَرَى وكَمْثَرَى ، وللامكان كألف الوصل ؛ لأنَّه لا يمكن أن يبتداً بساكن ، وهاء السكت في نحو عَهْ وَقَهْ ؛ لأنَّه لا يمكن أن يبتداً بحرف ويوقف عليه ، ولبيان كناه السكت في نحو مَالِيَّة ويازِيدَاه ، زيدت لبيان الحركة ، وبيان الأنف .

﴿تبیهان﴾ : الأول : الزائد نوعان :

أحدها : أن يكون تكريرًا أصلٍ لإلحاق أو لغيره ؛ فلا يختص بأحرف الزيادة ، وشرطه أن يكون تكريرًا عَيْنِ إما مع الانصال نحو قَتْلُ ، أو مع الانفصال بزائد نحو عَقْنَقُلُ ، أو تكريرًا لامٍ كذلك نحو جَلْبَتْ وجلْبَاب ، أو فاءً وعين مع مباینة اللام نحو مَرْجِسٍ وهو قليل ، أو عين ولام مع مباینة الفاء نحو صَمَمْحَجِ .

أما مُكَرَّر الفاء لوحدها كفَرْقَفْ وسُندُس ، أو العين المفصولة بأصل كحدَرَد فأصلي .

والآخر : أن لا يكون تكريرًا أصل ، وهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة بمحومية في « أمان وتسهيل » ، وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة ، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدًا ؛ لأنها قد تكون أصولا ، وذلك واضح . وأسقطت للبرد من حروف الزيادة الماء ، وسيأتي الرد عليه .

الثاني : أدلة زيادة الحرف عشرة :

أولها : سقوطه من أصل ، كسقوط ألف ضارب في أصله أعلى المصدر

ثانيها : سقوطه من فرع ، كسقوط ألف كتاب في جمجمة على كتب .

ثالثها : سقوطه من نظيره كسقوط ياء أينطال في إطل ، والأينطال : الخاصرة .

وشرط الاستدلالة بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظيره على زيادة أنه يكون سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعَدَ في يَعِدُ أو في عِدَة لم يكن دليلا على الزيادة .

رابعها : كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادة مع الاشتقاق ، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورَنْتَلٍ وهو الشر ، وشَرَنْثٌ وهو الفليط السفين والرجلين ، وعَصَنْصَرٌ وهو جبل ؟ فالنون في هذه ونحوها زائدة ؛ لأنها في موضع لا تتكون فيه مع الشتق إلا زائدة ، نحو جَحَنَّفَل من الجحفلة ، وهي لذى الحافر كالشفة للإنسان ، والجحفل : العظيم الشفة ، وهو أيضًا الجيش العظيم .

خامسها : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يذكر فيه زيادة مع الاشتقاق ، كالمزنة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف ، فإنها يحكم عليها بزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق ؛ فإنها قد كثرت زيادة إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه ، وذلك نحو آرَنْبٌ وإفِسْكِلٌ ، يحكم بزيادة همزته حلا على ما عرف اشتقاقة نحو آنْمَرٌ ، والإفِسْكِل : الرُّعْدَة

سادسها : اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كِتَأْوٍ و نحو حِنْطَأْوٍ و سِنْدَأْوٍ و قِنْدَأْوٍ ، فالكتأو : الواو في اللحمة ، والخطأو : العظيم البطن ، والسنداو والقنداؤ : الرجل الخفيف .

سابعها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصلة في تلك الكلمة ، نحو تَنْفُل بفتح التاء الأولى وضم الفاء ، وهو ولد التعلب ، فإن تاء زائدة ؛ لأنها لو جعلت أصلاً لكان وزنه قَنْدَلٌ وهو مفقود .

ثامنها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصلة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تَنْفُل على لغة مَنْ ضم التاء والفاء ، فإن تاء أيضاً زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصلتها عدم النظير ؛ فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه قَنْدَلٌ وهو موجود نحو بُرْتُنْ ، لكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعني لغة الفتح ، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضاً ؛ إذ الأصل انحدار المادة .

تاسعها : دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل .

عاشرها : الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك في كَتَهْبُل ، فإن وزنه على تقدير أصلة النون قَنْدَل كَسَفَرَ جَل بضم الجيم وهو مفقود ، وعلى تقدير زيادتها قَنْدَل وهو مفقود أيضاً ، ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ، ومن أصولهم المصير إلى السكير . ذكر هذا ابن باز وغيره ، وقال المرادي : هو مندرج في السابع ، اهـ .

(يَضِئُنْ قَلِيل الأصْوَلَ في * وَزْنِ) يعني إذا أردت أن تزن كفة لتعلم الأصل منها والزيادة قابلين أصولها بأخر فعل : الأول بالفاء ، والثانية بالعين ، والثالث باللام ، مسوياً بين الميزان والموزون في الحركة والسكنون ؛ فتقول في فلس قَل ، وفي

ضرَبَ فَعَلَ بفتح الفاء والعين ، وكذاك في قام وشدَ لأن أصلها قوَمَ وشدَدَ ، وفي عَلَمَ فَعَلَ ، وكذاك في هَابَ وَهَلَ ، وفي ظَرُفَ فَعَلَ ، وكذاك في طَالَ وَحَبَ (وزائدٌ يلفظُهُ الْكُتُنِي) عن تضييف أصله من الميزان ؛ فتقول في أَكْرَمَ وَبَيْنَطَرَ وَجُونَمَرَ وَانْقَطَعَ وَاجْتَمَعَ وَاسْتَخْرَاجَ وَانْقِطَاعَ وَاجْتِمَاعَ وَاسْتِخْرَاجَ : أَفْعَلَ وَقَيْمَلَ وَفَوْعَلَ وَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ وَاسْتَفَعَلَ وَانْفِعَالَ وَافْتِعَالَ وَاسْتِفَعَالَ .

وأنتهى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلغتهمما :

أحدهما : المُبَدَّل من تاء الافتعال ؛ فإنه يعبر عنه بالباء التي هي أصله ؛ فيقال في وزن اصْطَبَرَ: افْتَعَلَ ، وذلك لأن المقتضى للابدال مفقود في الميزان .

والآخر المُسْكَرُ لِلْحَاقِ أو غيره ؛ فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأنى بيانه .

(وَضَاعِفِ اللَّامِ) من الميزان (إِذَا أَصْلُهُ يَقِي) من الموزون ، لأن يكون رباعياً أو خاصياً (كَرَاءَ مَجْعُورٍ وَقَافَ فُسْتُقِي) ، وجيم ولام سَفَرْجَل ، ويم ولام قدْعِيل ؛ فتقول في وزن الأول فَعَلَلَ ، وفي الثاني فَعَلَلَ ، والثالث فَعَلَلَ ، والرابع فَعَلَلَ .

(وَإِنْ يَكُنْ الزَّائِدُ ضِيقَ أَصْلِهِ * فَاجْتَمَلَ لَهُ فِي الْوَزْنِ) من أحرف الميزان (مَا لِلْأَصْلِ) الذي هو ضعفه منها ؛ فإن كان ضعف الفاء قوبلا بالفاء ، وإن كان ضعف المين قوبلا بالعين ، وإن كان ضعف اللام قوبلا باللام ؛ فتقول في حِلْتِيتِ فِعْلِيل ، وفي سُحْنُونُ فُعْلُول ، وفي مَزْمَرِيسَ فَفَعِيل ، وفي اغْدُونَنَ افْعُوَلَ ، وفي جَلْتِيبَ فَعَلَلَ . وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله ؛ فتقول في حِلْتِيتِ فِعْلِيتَ ،

وفي سُجْنُونْ قُلُونْ ، وفي مَرْمَيْس فعمريل ، وفي اغْدَوْدَنْ افْمُوذَلْ ، وفي جَلْبَبْ فَلْبَ . ويلزم من هذا اللذهب أمران مكروهان؛ أحدهما : تكثير الأوزان مع إمكان الاستفناه بواحد في نحو صَبَرْ وَقَتْرُوكَنْ ، فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فَمَلْ ، وزنها على القول المرغوب عنه فَمِيلْ ، وَفَمَلْ ، وَفَمَلْ ، وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستئقال منفرا . والآخر : التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعلة ، وذلك أن الثنائي المعنل العين قد تصطف عينه للإلحاق وإن غير الإلحاد ، ويتحدد اللفظ به كيبين مقصوداً به الإلحاد ومقصداً به التعدية ؛ فعلى القصد الأول مصدره تبيينة مشاكل دَحْرَجَة ، وعلى القصد الثاني مصدره تَبَيِّن ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزني الفعلين ، واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدره ليس إلا على اللذهب المشهور .

﴿تبنيهات﴾ : الأول : إذا لم يكن الزائد من حروف « أمان وتسهيل » فهو ضف أصل كالياء من جلبت ، وإن كان منها فقد يكون ضعفاً نحو سأل ، وقد يكون غير ضف بل صورته صورة الضف ولكن دل الدليل على أنه لم يقصد به تصميف ؟ فيقابل في الوزن بالقطع نحو سمنان — وهو ماء لبني ربيمة — فرزه فقلان لا فقلال ؛ لأن فعلاً بناه نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزَّلَزَال إلا خز عَال وهو ناقة بها ظلم ، وفقار للحجر . وأما بَهْرَام وشَهْرَام فمجميان .

الثاني : المعترض في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير ؛ فيقلل في وزن ردَّه وبرَّدَه فعَلَّ وفَعَلَّ ؛ لأنَّ أصلَّهما بَرَّدَه وبرَّدَه .

الثالث : إذا وقعت الموزون قلب مُتقلب الزنقة ؟ لأن "غرض من الوزن التنبية"

على الأصول والزوائد على ترتيبها ؛ فنقول في وزن آدُرِ أَعْفُلْ ؛ لأن أصله آذُورُ، قدمت العين على الفاء ، ونقول في نَاءَ فَلَعَ ، لأنَّه من النَّائِ ، وفي الحادى عالِف ، لأنَّه من الوحدة ، وكذلك إذا كان في الموزون حذفَ وُزِنَ باعتبار ما صار إليه بعد الحذف ؟ فنقول في وزن قَاضِي فَاعِ ، وفي بَعْضِ فَلِ ، وفي بَعْدِ بَعْلِ ، وفي عِدَةِ عِلَّةَ ، وفي عِهْ أمر من الوعْنَى عِهْ ، إلا إذا أردت بيانَ الأصل في المقلوب والمذوف ؟ فيقال : أصله كذا نَمِ أَعِلَّ ، اهـ .

(وَأَخْسِمُ بِبَاقِي صِرَاطِ) أصول (حُرُوف) الرباعي التي تكررت فأوه وعينه ، وليس أحد المكررين فيه صالحًا للسقوط ، كحروف (سِنِسِمْ * وَنَحْوِهِ) لأنَّ أصلة أحد المكررين فيه واجبة تسميلًا لأقلِّ الأصول ، وليس أصلة أحد هما أولى من أصلة الآخر ، فحكم بأصالتهما معاً (وَأَخْلَفَ فِي) الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كَلَمِنِيمِ) أمر من لَئِمَ وَكَفِيكَفِ أمر من كفِيكَفِ ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحة كف وَلَمْ ، فقيل : إنه كالنوع الأول حروفة كلها محكوم بأصالتها ، وإن مادة لم وَكَفِيكَفِ غير مادة لم وَكَفِ ؛ فوزن هذا النوع فعمل كالنوع الأول ، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط زائد ؟ فوزن كفِيكَفِ على هذا فعَـكَلَ ، وهذا مذهب الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط بَدَلٌ من تضييف العين ، فأصل لم لم ، فاستبدل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره الشارح ، ويردُه أنهم قالوا في مصدره : فَعَلَةَ ، ولو كان مضاعفاً في الأصل جاء على التفعيل .

فإن تذكر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلٍ كـصـمـخـمـحـ وـسـمـقـمـ حـمـ في بـزيـادـةـ الضـعـفـينـ الـآـخـرـينـ ؟ لأنَّ أَقْلَى الأصول محفوظ بالأولين ، والسابق ، كذا قاله

في شرح السكافية . وقال في التسهيل : فإن كان في الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثانية للثانيات وثالثها في نحو صَمَحْمَح ، وثالثها ورابعها في نحو مَرْمَرِيس ، انتهى ؛ فاتفاق كلامه في نحو مرمريس ، واختلف في نحو صَمَحْمَح ؛ فوزنه في كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه قَلْمَح ، وفي كلامه الثاني فَمَحْمَل . واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صَمَحْمَح والميم الثانية في نحو مَرْمَرِيس بمذنبهما في التصغير ، حيث قالوا : صَمَيْمَح ، وَمُرْيَرِيس ، ونقل عن الكوفيين في صَمَحْمَح أن وزنه قَلْمَل ، وأصله صَمَحْمَح أبدلوا الوسطى ميا .

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصل شرع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة ، فقال :

(فَأَلْفٌ أَكْثَرٌ مِنْ أَصْلِيْنِ صَاحِبٌ زَائِدٌ يَغْيِرُ مِنْيِنِ)

ألف : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وزائد : خبره ، والميم : الكذب .

أى إذا صحت ألف أكثراً من أصلين حكم بزيادتها ؛ لأن أكثر وقت ألف فيه كذلك دل الاشتراق على زيادتها فيه ، فيحمل عليه متساويا ، فإن صحت أصلين فقط لم تكن زائدة ، بل بدلاً من أصل ياه أو واو ، نحو رَمَى وَدَعَا وَرَحَّا وَعَصَا وَبَاعَ وَقَالَ وَنَابَ وَبَابَ ، وما ذكره إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال ، أما المبنيات والحرروف فلا يوجه للحكم بزيادتها فيها ؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق ، وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحاق .

واعلم أن ألف لا تزيد أولا ؛ لامتناع الابتداء بها ، وتزداد في الاسم ثانية نحو ضارب ، وثالثة نحو كتاب ، ورابعة نحو حُلْيٍ وسِرْدَاح ، وخامسة نحو اِنْطِلَاق

وَحِلْبَلَابٌ ، وَسَادِسَةٌ نَحْوُ قَبَّشَرِيٍّ ، وَسَابِعَةٌ نَحْوُ أَزْبَعَوْيِيٍّ ، وَتَزَادُ فِي الْفَعْلِ ثَانِيَةٌ نَحْوُ
قَاتِلٍ ، وَثَالِثَةٌ نَحْوُ تَفَاقَلٍ ، وَرَابِعَةٌ نَحْوُ سَلَقٍ ، وَخَامِسَةٌ نَحْوُ أَجَاؤِيٍّ ، وَسَادِسَةٌ
نَحْوُ أَغْرَنَّدَىٍّ .

﴿تَبَيَّنَاهُ﴾ : الْأُولُّ : يَسْتَشْفِي مِنْ كَلَامِهِ نَحْوُ عَاءَعَ وَضَوْضَىٍّ مِنْ مَضَاعِفِ الرَّبَاعِيِّ ،
إِنَّ الْأَلْفَ فِيهِ بَدْلٌ مِنْ أَصْلٍ ، وَلَيْسَ زَانِدَةً

الثَّانِي : إِذَا كَانَتِ الْأَلْفُ مَعْصِبَةً لِأَصْلِينَ وَلِثَالِثٍ يَحْتَمِلُ الْأَصْلَةَ وَالْزِيَادَةَ ،
إِنَّ قَدْرَتِ أَصْلَتِهِ فَالْأَلْفُ زَانِدَةٌ ، وَإِنْ فُدَرَتِ زَيَادَتِهِ فَالْأَلْفُ غَيْرُ زَانِدَةٍ ، لَكِنْ إِنْ
كَانَ الْحَتَّمِلُ هَرَزَةً أَوْ مِنْهَا مَصْدِرَةً أَوْ نُونًا ثَالِثَةً سَاكِنَةً فِي خَاسِيٍّ كَانَ الْأَرْجَعُ الْحَكْمُ
عَلَيْهِ بِالْزِيَادَةِ وَعَلَى الْأَلْفِ بِأَمْهَا مُنْقَلَّةٌ عَنِ الْأَصْلِ ، نَحْوُ أَفَّىٍ وَمُؤَسَّىٍ وَعَقْنَقَىٍ إِنْ وَجَدَ
فِي كَلَامِهِمْ ، مَا لَمْ يَدْلِلْ عَلَى أَصْلَةِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ كَمَا فِي
أَرْطَىٍ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ أَدِيمَ مَأْرُوطَ أَىٍ مَذْبُوغَ بِالْأَرْطَىٍ ، وَكَافِ مِغْرَىٍ لِقَوْلِهِمْ
مَعْزٌ وَمَعْزٌ ، وَإِنْ كَانَ الْحَتَّمِلُ غَيْرُ هَذِهِ الْثَّلَاثَةِ حَكَمْنَا بِأَصْلَتِهِ وَزِيَادَتِهِ
الْأَلْفِ ، اتَّهَىٍ .

(وَالْيَآ كَدَا وَالْوَآ وَالْوَآ) أَىٍ مِثْلُ الْأَلْفِ فِي أَنْ كَلَامَهُمَا إِذَا صَبَحَ أَكْثَرَ مِنْ
أَصْلِينَ حَكْمٌ بِزِيَادَتِهِ (إِنْ لَمْ يَقُمَا) مَكْرَرِينَ (كَمَا هُمَا فِي يُؤْمِنُو) اسْمٌ طَائِرِيٌّ مُخْلِبٌ
يُشَبِّهُ الْبَاشِقَ (وَوَعْوَعَآ) إِذَا صَوَّتْ ؛ فَهَذَا النَّوْعُ يَحْكُمُ فِيهِ بِأَصْلَةِ حِرْفَهِ كُلُّهَا ، كَمَا حَكَمَ
بِأَصْلَةِ حِرْفَهِ سَمْسَمٌ .

وَالتَّقْسِيمُ السَّابِقُ فِي الْأَلْفِ يَأْتِي هَنَا أَيْضًا ؛ فَنَقُولُ : كُلُّ مِنْ الْيَاءِ وَالْوَاءِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ
أَحْوَالٌ : إِنَّ صَبَحَ أَصْلِينَ فَهُوَ أَصْلٌ كَبَيْتٌ وَسَوْطٌ ، وَإِنْ صَبَحَ ثَلَاثَةً فَصَاعِداً
مَقْطُوعًا بِأَصْلَتِهَا فَهُوَ زَانِدٌ إِلَّا فِي الثَّانِي لِلْكَرْرَ كَمَا تَقْدِمُ فِي الْمُنْتَنِ ، وَإِنْ صَبَحَ
أَصْلِينَ وَثَالِثًا حَتَّمِلًا ، فَإِنْ كَانَ الْحَتَّمِلُ هَرَزَةً أَوْ مِنْهَا مَصْدِرَةً حَكْمٌ بِزِيَادَةِ الْمُصْدَرِ مِنْهَا

وأصالة الياء والواو ، نحو أَيْدَعْ وَمَرْزُودْ ، إِذَا أَنْ يَدِلُ دَلِيلُ عَلَى أَصَالَةِ الْمُصْدَرِ وَزِيادَتِهَا كَافِيْ أَوْنَاقَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ « أَيْقَنْ فَهُوَ مَأْلُوقٌ » أَيْ جُنْ فَهُوَ مَجْنُونٌ ، وَكَافِيْ أَيْنَطَلُ لَمَّا تَقْدَمْ مِنْ قَوْلَهُمْ فِيهِ إِنْطَلُ ، أَوْ أَصَالَةُ الْجَمِيعِ كَافِيْ مَرْبِمْ وَمَدِينَ ؟ فَبَانَ وَزِيادَتِهَا فَقَلَلُ ، لَا فَقِيلُ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ ، وَلَا فَقَمَلُ وَلَا وَجَبُ الْإِعْلَالُ ، وَإِنْ كَانَ الْحَتَّمِلُ غَيْرَهَا حَكْمٌ بِأَصَالَتِهِ وَزِيادَتِهِ وَالْوَاوِ ، مَالِمْ يَدِلُ دَلِيلُ عَلَى خَلَافَ ذَلِكَ كَمَا فِي نَحْوِ
يَهِيَّرَ وَهُوَ الْحَجَرُ الْصَّلْبُ ، وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : الْهَيْرُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْبَاطِلِ ، قَالَ : وَرَبِّا زَادَهُ أَلْفًا قَاتَلُوا يَهِيَّرَيِّ ، وَقَيْلُ : هُوَ السَّرَّابُ ، يَقَالُ : أَكَذَبُ مِنْ
الْيَهِيَّرِ أَيْ مِنَ السَّرَّابِ ؟ فَإِنَّهُ قَضَى فِيهِ بِزِيادَتِهِ الْيَاءَ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ
فِي الْكَلَامِ فَقِيلَ ، لَا خَفَاءَ فِي زِيادَتِهَا فِي نَحْوِ يَحْمَرَ ، وَكَافِيْ عِزْوَيْتُ وَهُوَ اسْمٌ
مُوضِعٌ ، وَقَيْلُ : هُوَ الْقَصِيرُ أَيْضًا ؛ فَإِنَّهُ قَضَى فِيهِ بِأَصَالَةِ الْوَاوِ وَزِيادَةِ الْيَاءِ وَالثَّانِيَةِ ؛
لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَزْنَهُ فَقْوِيًّا ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ ، وَلَا فَقْلِيلًا لَأَنَّ الْوَاوِ
لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي بُنَاتِ الْأَرْبَعَةِ ، وَلَا فَمْوِيَّتًا لَأَنَّ الْكَلَمَةَ تَصِيرُ بَغْرِيْلَامِ ؛ فَتَعْنَى
أَنْ يَكُونَ وَزْنَهُ فَقْلِيمِيَّتًا مِثْلَ عَفْرَيْتِ .

وَاعْلَمُ أَنَّ الْيَاءَ تَزَادُ فِي الْاسْمِ أُولَى نَحْوِ يَلْمَعَ ، وَثَانِيَةً نَحْوِ ضَيْقَمَ ، وَثَالِثَةً
نَحْوِ قَضِيبَ ، وَرَابِعَةً نَحْوِ حِذْرِيَّةَ ، وَخَامِسَةً نَحْوِ سُلَاحَفَيَّةَ ، قَيْلُ : وَسَادِسَةً
نَحْوِ مِفْنَاطِيَّسَ ، وَسَابِعَةً نَحْوِ حُسْنَزَوَانِيَّةَ ، وَتَزَادُ فِي الْفَعْلِ أُولَى نَحْوِ يَضْرِبَ ،
وَثَانِيَةً نَحْوِ بَيْنَطَرَ ، وَثَالِثَةً عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَ فَمِيقَلَ فِي أَبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ نَحْوِ رَهْيَّا ، وَرَابِعَةً
نَحْوِ قَلَسَيَّتُ ، وَخَامِسَةً نَحْوِ تَقْلَسَيَّتُ ، وَسَادِسَةً نَحْوِ اسْلَنَقَيَّتُ .

وَالْوَاوِ تَزَادُ فِي الْاسْمِ ثَانِيَةً نَحْوِ كَوْثَرَ ، وَثَالِثَةً نَحْوِ عَجَّوزَ ، وَرَابِعَةً نَحْوِ عَرْقَوَةَ ،
وَخَامِسَةً نَحْوِ قَلَنْسُوَةَ ، وَسَادِسَةً نَحْوِ أَرْبَمَائِيَّ ، وَتَزَادُ فِي الْفَعْلِ ثَانِيَةً نَحْوِ حَوْقَلَ ،
وَثَالِثَةً نَحْوِ جَهْوَرَ ، وَرَابِعَةً نَحْوِ اغْدَوَدَنَ .

﴿تَبَيَّهَان﴾ : الْأَوْلُ : مَذَهَبُ الْجَمِيعِ أَنَّ الْوَاوِ لَا تَزَادُ أُولَى ، قَيْلُ : لِتَقْلِيلِهَا ،
(١٧) — الْأَشْمُونِيَّ (٢)

وقيل : لأنها إن زيدت مضمومة اطْرُد هزّها ، أو مكسورة فكذلك ، وإن كان هرُّ
المكسورة أَفْلَ ، أو مفتوحة فينطرق إِلَيْها المهزُ ؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير ،
وال فعل يضم أوله عند بنائه المفعول ؟ فلما كانت زياستها أولاً تؤدي إلى قلبها هزة
رفضوه ؛ لأن قلبها هزة قد يوقع في اللبس ، وزعم قوم أن واو وَرَتَّل زائدة على
سبيل الندور ؛ لأن الواو لا تكون أصلًا في بنات الأربع ، وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدى
إلى بناء وَرَتَّل وهو مفقود ، وال الصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها
في فَحِيجَل بمعنى فجَّ ، وهذِيل بمعنى هدم ؛ فإن لزيادة اللام آخرًا نظائر ، بخلاف
زيادة الواو أولاً .

الثاني : إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهى زائدة كما سبق في يَلْمَع
وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهى أصل كالياء في يَسْتَعُور ،
وهو اسم مكان بالحجاج ، وهو أيضًا اسم شجر يُشتَاك به ؛ لأن الاشتراك لم يدل
على الزيادة في مثله إلا في المضارع ، اه .

(وَهَكَذَا هَرْزٌ وَمِيمٌ سَبَقاً ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحْقِيقًا)

أى المزءة والميم متساويان في أن كلاً منها إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف
مقطوع بأصولتها فهو زائد ، نحو أَتَمَد وَمَسْجِد ؛ لللة الاشتراك في أكثر الصور على
الزيادة ؟ فحمل عليه ما سواه .

فخرج بقيد التصدر الواقع منها حشوًا أو آخرًا ؛ فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل
كاسياتي بيانه .

وبقيد الثلاثة نحو أَكَلْ وَمَهْد وَنحو إِضْطَبَل وَمَرْزَجُوش .

وبقيد الأصلية نحو أَمَان وَمِغْزَى .

وبقيد التحقق نحو أَرْطَلَى ؛ فإنه سمع في المدبوغ به تأْرُوط ، وَسَرْنِطِي ؛ فلن قال مأْرُوط جمل الممزة أصلية والألف زائدة ، ومن قال سَرْنِطِي جمل الممزة زائدة والألف بدلًا من ياءً أصلية ؛ فوزنه على الأول قَفْلَى وأنه زائدة اللاقح ؛ فلو سمي به لم ينصرف العلمية وشبه التأنيث ، وزونه على الثاني أَفْعَلُ ؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية وزون الفعل ، والقول الأول أظهر ؛ لأن تصاريقه أكثر ؛ فإنهم قالوا « أَرْطَتُ الأَدْبَمَ » إذا دَبَّة ، بالأَرْطَلَى ، و « أَرْطَتُ الإِبْلَنَ » إذا كَانَتْه ، و « أَرْطَتُ الْأَرْضَ » إذا أَبْنَتْه . وقيل أيضًا « أَرْطَتُ الْأَرْضَ » إذا أَبْنَتَتِ الْأَرْطَلَى ، وكذا الأَوْلَاقُ ؛ لأنَّه قيل : هو من أَقَى فهو مأْلُوق إذا جُنَّ ، فالممزة أصل والواو زائدة ، وقيل : هو من « وَلَقَ ». إذا أَسْرَاعَ ؛ فالممزة زائدة والواو أصل ، وزونه أَفْعَلُ ، والأول أرجح . وكذا الأوتوكى لنوع من التبردي ، دأْر بين أن يكون وزنه أَفْعَلَ كَاجْفَلَى ، وفُؤْقَلَى كَحْوَلَى . ويخرج به أيضًا نحو مُوسَى فَإِنْ مِيمَه مُحْتَمَلَةُ الْأَصْلَةِ وَالْزِيَادَةِ ، ولَكِنْ الأَرْجَحُ الْزِيَادَةُ كَامِسٌ .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : محلُ الحكم بزيادة ما استكمل القيد المذكورة من الحرفين المذكورين مالم يعارضه دليل على الأصلة من اشتقاد ونحوه ، فإن عارضه دليل على الأصلة عمل بقتضى الدليل ، كاف ميم يرْجَل وَمُفْقُور وَمِنْعِزَى ، حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول .

أما يرْجَل فذهب سيبويه وأكثر التحويين أن ميمه أصل ؛ لقولهم « تَرْجَلَ الحَاثِكُ التَّوْبَ » إذا نسجه مُوشَّى بِوَشَّى يقال له المراجل ، قال ابن خروف : أَمْرَجَل توب يعمل بدارات كالمراجل وهي قدور النحاس ، وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم يرْجَل اعتمادًا على الأصل المذكور ، وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تَسْكُنَ من المسكنة ، وَتَنَدَّلَ من التنديل ، وَتَمَدَّرَعَ إذا لبس المِدَرَعَة ، والميم فيها زائدة ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأنَّ الأَكْثَرَ فِي هَذَا تَسْكُنَ ، وَتَنَدَّلَ ، وَتَمَدَّرَعَ ، قال أبو عثمان : هو الأَكْثَرُ فِي كلامِ العرب .

وأما مُفْعُور فعن سيبويه فيه قوله : أحدها أن اليم زائدة ، والآخر أنها أصل ، لقوله « ذَهَبُوا يَتَمَغَّرُونَ » أي يجمعون المففور ، وهو ضرب من الستنة .

وأما مِرْعَزٌ فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة ، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل ؛ لقولهم كسام نُمَرَّعْ ، دون مُرْعَزٍ .

وكاف همزة « إِمَّة » وهو الذي يكون تبعاً لغيره لضعف رأيه ، والذى يجعل دينه تبعاً لـ الدين غيره ويقلده من غير برهان ، حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول ؛ فوزنه فَقْلَة لا إِفْعَلَة لأنـه صفة ، وليس في الصفات إفعـلة ، وإمرة مثل إمـعة وزناً ومعنى وحـكـما ، وهو الذي يأمر لـكـلـ من يأـمرـه لضعف رأـيه ، ويقال أيضـاً : إـمـعـ ، وـإـمـ .

الثاني : أفهم قوله « سـبـقاـ » أنهـما لا يـحـكـمـ بـزـيـادـهـماـ مـتوـسـطـيـنـ وـلاـ مـتأـخـرـيـنـ إلاـ بـدـلـيلـ .

ويستنقـىـ من ذلكـ المـهـمـةـ التـأـخـرـةـ بـعـدـ أـلـفـ وـقـبـلـاـ أـكـثـرـ مـنـ أـصـلـيـنـ ، كـمـ سـيـائـىـ فـكـلامـهـ .

فنـالـ ماـ حـكـمـ فـيـ بـزـيـادـهـ المـهـمـةـ وـهـيـ غـيرـ مـصـدـرـةـ شـمـالـ ، وـاحـبـنـطاـ .
ومـثالـ ماـ حـكـمـ فـيـ بـزـيـادـهـ الـيـمـ وـهـيـ غـيرـ مـصـدـرـةـ دـلـامـيـصـ وـزـرـقـمـ ، وـبـابـهـ .

أما الشـمـالـ فـالـدـلـيلـ عـلـىـ زـيـادـهـ هـمـزـتهاـ سـقـوـطـهاـ فـبـعـضـ لـغـاتـهاـ ، وـفـيـهاـ عـشـرـ اـغـاتـ :
شـمـالـ ، وـشـمـالـ ، بـتـقـدـيمـ المـهـمـةـ عـلـىـ الـيـمـ ، وـشـمـالـ عـلـىـ وزـنـ قـذـالـ ، وـشـمـولـ بـفـتـحـ الشـينـ ،
وـشـمـلـ بـفـتـحـ الـيـمـ ، وـشـمـلـ يـاـسـكـانـ الـيـمـ ، وـشـمـيلـ عـلـىـ وزـنـ صـيـقـلـ ، وـشـمـالـ عـلـىـ وزـنـ
ـكـتابـ ، وـشـمـيلـ عـلـىـ وزـنـ طـوـيـلـ ، وـشـمـالـ بـتـشـدـيدـ اللـامـ ، وـاستـدـالـ اـبـنـ عـصـفـورـ وـغـيرـهـ
عـلـىـ زـيـادـهـ هـمـزـةـ شـمـالـ بـقـوـلـمـ « شـمـلتـ الرـيـعـ » إـذـاـ هـبـتـ شـمـالـاـ ، وـاعـتـرـضـ بـأـنـ يـحـتـملـ
أـنـ يـكـونـ أـصـلـهـ شـمـالـاتـ فـنـقـلـ ؟ فـلـاـ يـصـحـ الـاسـتـدـلـالـ بـهـ .

وأما اخْبَيْنَا فَالدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ هَمْزَتِهِ سَقْطُهَا فِي الْحَبْطِ ، يَقُولُ « حَبَطَ بَطْنَهُ »
إِذَا اتَّفَغَ :

وأَمَّا دُلَامِصُ وَيَقُولُ فِيهِ دُمَالِصُ وَدُمَلِصُ وَدُمَيْلِصُ ، وَهُوَ الْبَرَاقُ — فَلَقُولُهُم
« دِرْنَعٌ دِلَاصٌ ، وَدَلِيْصٌ ، وَدَلَصَتِهُ أَنَا » وَذَهَبَ أَبُو عَمَانَ إِلَى أَنَّ الْيَمِّ فِي دُلَامِصٍ
أَصْلٌ وَإِنْ وَاقَ دِلَاصًا فِي الْمَعْنَى ؟ فَهُوَ عَنْدَهُ مِنْ بَابِ سَبِيطٍ وَسِبَاطٍ
وَأَمَّا زُرْقُمُ وَبَاهٍ — نَحْوُ سَيْمٍ ، وَدُلْقُمٍ ، وَضُرْزُمٍ ، وَفُشْحُمٍ ، وَدُرْدُمٍ — فَلَأَنَّهَا
مِنَ الْزَرْقَةِ وَالسَّتَهِ وَالْأَنْدَلَاقِ وَهُوَ الْخَرْوَجُ ، وَالضَرْزُ وَهُوَ الْبَخِيلُ — يَقُولُ نَافَةً
ضَرْزَةً أَئِ قَلِيلَةُ الْبَنِ — وَالْأَنْسَاحُ ، وَالْأَرْدَ وَهُوَ عَدَمُ الْأَسْنَانِ ، وَالْوَصْفُ مِنْهُ
أَذْرَدُ ، وَدَرِيدٌ .

الثالث : أَفْهَمُ قَوْلَهُ « تَأْصِيلُهَا تَحْقِيقًا » أَنَّهَا إِذَا سَبَقَتْ نَلَاثَةً لَمْ يَتَحَقَّقْ تَأْصِيلُ
جُمِيعِهَا ، بَلْ كَانَ فِي أَحَدِهَا احْتِمَالٌ ، أَنَّهَا لَا يُقْدَمُ عَلَى الْحُكْمِ بِزِيَادَتِهَا إِلَّا بَدِيلٌ ،
وَهُوَ خَلَافُ مَا جَزِمَ بِهِ فِي التَسْهِيلِ — وَهُوَ الْمَعْرُوفُ — مِنْ أَنَّ الْهَمْزَةَ وَالْيَمِّ إِذَا سَبَقَتْ
نَلَاثَةً أَحَرْفَ أَحَدِهَا يَحْتَمِلُ الْأَصْلَةَ وَالزِيَادَةَ ؛ أَنَّهَا بِحُكْمِ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالْيَمِّ
وَأَصْلَةِ ذَلِكَ الْمُحْتَمِلِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ دَلِيلٌ بِخَلَافِ ذَلِكَ ، وَلَذِكَ حُكْمُ بِزِيَادَةِ
هَمْزَةِ أَفْمَى وَأَيْذَعِ ، وَيَمِّ مُومَى وَمِزْنَوْدِ ، وَجَاءَ فِي يَمِّ مَجَنَّ عنْ سِيَبوِيِّهِ قُولَانِ
أَصْحَّهُمَا أَنَّهَا زَانِدَةٌ ؛ فَإِنْ دَلَ الدَّلِيلُ عَلَى أَصْلَةِ الْهَمْزَةِ وَالْيَمِّ وَبِزِيَادَةِ ذَلِكَ الْمُحْتَمِلِ
حُكْمُ بِعَقْتَضَاهُ ، كَمَا حُكِمَ بِأَصْلَةِ هَمْزَةِ أَرْنَطَى فِيمَنْ قَالَ : أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ ، وَهَمْزَةٌ
أَوْأَقٌ فِيمَنْ قَالَ : أَلِقَ فَهُوَ مَأْلُوقٌ كَمَا سَبَقَ ، وَبِأَصْلَةِ يَمِّ مَهَدَدٌ وَمَاجِعٌ ، وَبِزِيَادَةِ
أَحَدِ الْمَثَلَيْنِ ؛ إِذَا لَوْ كَانَتْ مِيمُهَا زَانِدَةً لَكَانَ مَفْعَلًا فَكَانَ يُجَبُ إِدْغَامُهُ ،
وَأَجَازَ السِيرَافِيُّ فِي مَهَدَدٍ وَمَاجِعٍ أَنْ تَكُونَ الْيَمِّ زَانِدَةً ، وَيَكُونُ فَكَهُمَا شَادِّا كَمَا فَلَكَ
الْأَجَلَ فِي قَوْلِهِ :

١٢١ - الحَمْدُ لِلَّهِ الْمَمْلِكُ الْأَجْلَلُ

[الوايسي الفضل الوهوب المجزيل]

الرابع : تزداد الهمزة في الاسم أولى كأَنْجَرَ ، وثانية كشَانِلَ ، وثالثة كشَنَالَ ، ورابعة كحَطَاطَنْ وهو القصير ، الخامسة كحَمْزَاءَ ، وسادسة كفَرَبَاءَ وهي بَلَدَ ، وسابعة كبَرَنَاسَاءَ ، والبرناسة : النَّاسُ .

واليم تزداد أولى كمَحَبَ ، وثانية كدُمْلَصَ ، وثالثة كدُلْمَصَ ، ورابعة كزُرْقُمَ ، الخامسة كضَبَارِمَ ؛ لأنَّه من الضَّبَرِ وهو شدة الخلق ، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضَبَارِمَ أصلية ، قال في الصحاح : الضَّبَارِمَ بالضم الشديد الخلق من الأسد ، اهـ .

(كذلك هَمْزٌ آخر بَنْدَ الِفِنِّ أَكْنَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا وَرِدْفُهَا)

أى يُخْكِمَ بزيادة الهمزة أيضاً باضطراد إذا وقعت آخراً بعد ألف ، قبل تلك الألف أَكْنَرُ من حرفين ، نحو حَمْزَاءَ وعِلْبَاءَ وقُرْفُصَاءَ ؛ خرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة في الحشو ، وبقيد قبلها ألف الواوقة آخراً وليس بعد ألف ؟ فإنه لا يُقْضى بزيادة هاتين ، إلا بدليل كذا سبق في حَطَاطَنْ واحْبَنَطَأَ ، وبقيد أَكْنَر من حرفين نحو مَاه وشَاه ورِدَاءَ ؛ فالهمزة في ذلك ونحوه أَعْذَلُ أو بدلٌ من أصلٍ ، لا زائدة .

﴿تنبيه﴾ : مقتضى قوله « أَكْنَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ » أن الهمزة يمحكم بزيادتها في ذلك ، سواء قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمل الثالث ، وليس كذلك ؟ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلَاءَ وحَوَاءَ ، أو حرفان أحدهما لين نحو زِيَاءَ وقوَاءَ ؛ فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلدين ، أو اللين ، والعكس ؟ فإن جملت الهمزة أصلية كان سُلَاءَ فَعَلَا وحَوَاءَ فَعَلَا من الحواية ، وإن جعلت زائدة كان سُلَاءَ فَعَلَا وحَوَاءَ فَعَلَا من الحُوَّة ؟ فإن تأييداً أحد الاحتمالين بدليل حكم به وأنني الآخر ، ولذلك حكم على

حواء لأن هزته زائدة إذا لم يصرف ، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذى يُعنى الحيات ، والأولى في سلامة أن تكون هزته أصلاً؛ لأن فعالاً في النبات أكثر من فعلاء ؟ فلو قال الناظم « أكثر من أصلين » لكان أجود ، اهـ .

(والثون في الآخر كالهمزة) أي فيقضي بزيادةها بالشريطين المذكورين في المعرة ، وهما : أن يسبقها ألف ، وأن يسبق تلك الألف أكثر من أصلين ، نحو عثمان وغضبان ، بخلاف نحو أمان وزمان ومكان .

ويشرط لزيادة النون — مع ما ذكر — أن تكون زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضييف أصل ؛ فالنون في نحو جنحان أصل لا زائدة ، وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقاً « واجكم بتأصيل حروف سسم » وقد اتفق إطلاقه أنه يُقضى بزيادة النون عيناً فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو حسان ورمان ، أو حرف لين نحو عقيان وعوان ، وهذا الإطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور ؟ فإنهم يحكون بزيادة النون في مثل حسان وعيان إلا أن يدل دليلاً على أصالتها ، بدلاً منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر :

١٢١٢ — أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَانٌ عَنِ مُفَلْفَلَةٍ تَدِبُّ إِلَى عَكَاظٍ

لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك كالهمزة في تساوى الاحتمالين ؟ فلا يُلْعَم أحدُها إلا بدليل ؟ فكان ينبغي له أن يقييد إطلاقه بذلك ، وهذا مذهب بعض المقدمين .

وزاد بعضهم لزيادتها آخر شرطاً آخر ، وهو أن لا تكون في اسم مضموم الأول مضعن الثاني اسم النبات نحو رمان ؟ فجعلها في ذلك أصلاً؛ لأن فعالاً في أسماء النبات أكثر من فعلان . وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال :

فِلَنْ عَنِ الْفَعْلَانِ وَالْفَعْلَاءِ فِي النَّبْتِ لِلفَعْلِ كَالسُّلَّاءِ

ورُدًّا بأن زِيادةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ آخِرًا أَكْثَرُ مِنْ بَعْضِ النَّباتِ عَلَى فَعْلَاءٍ . وَمَذَهَبُ الظَّلِيلِ وَسَبِيبُهُ أَنَّ نُونَ رُمَانَ زَايَةً ، قَالَ سَبِيبُهُ : بُو سَأْلَتْهُ — يَعْنِي الظَّلِيلَ — عَنِ الرُّمَانِ إِذَا سَمِيَّ بِهِ ، قَالَ : لَا أَصْرَفُ فِي الْمَرْفَةِ ، وَأَحْلَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى يَعْرُفُ بِهِ . وَقَالَ الْأَخْفَشُ : نُونُهُ أَصْلِيَّةٌ مِثْلُ قَرَاصٍ وَحَمَاضٍ ؟ لَأَنَّ فَعْلَاءً أَكْثَرُ مِنْ فَعْلَانَ ، يَعْنِي فِي النَّباتِ ؟ وَالصَّحِيفَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، لَمَّا ذَكَرَهُ بِلِنْبُوتِهَا فِي الْاشْتِقَاقِ . قَالُوا : أَرْضٌ مَرْمَأَةٌ لِكَثِيرِ الرُّمَانِ ، وَلَوْ كَانَتِ النُّونُ زَايَةً لَقَالُوا مَرْمَأَةٌ .

(وَ) النُّونُ (فِي نَحْوِ غَصَّنْفَرِ) وَعَقَنْقَلِ ، وَفَرَنْقُلِ ، وَجَبَنْطَأُ ، وَوَرَنْتَلَ — مَا هُوَ فِي مَوْسِطٍ ، وَتَوْسِطُهُ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ بِالسُّوْبِيَّةِ ، وَهُوَ سَاكِنٌ ، وَغَيْرِ مَدْعُومٍ — (أَصَالَةٌ كُفُّ) كُفُّ : مَجْهُولٌ ، فِيهِ ضَمِيرُ النُّونِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ نَابٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَأَصَالَةٌ : نَصْبٌ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي ، أَيْ اطْرَادٌ زِيادةُ النُّونِ فِيهَا تَضْمِنُ الْقِيُودَ الْمُذَكُورَةَ لِثَلَاثَةِ أَمْوَرٍ : أَوْلَاهُ أَنَّ النُّونَ فِي ذَلِكَ وَاقِعَةُ مَوْقِعِ مَاتِيقْنَتْ زِيادَتِهِ كِيَاهَ سَمِيدَعَ^(١) وَوَوَوَفَدَوْكَسْ ، وَالْأَلْفُ عَذَّافِرُ ، وَجُبَّخَادِبُ . ثَانِيهَا : أَنَّهَا تَعْاقِبُ حَرْفَ الْلَّيْنِ غَالِبًا ، كَقُولُمْ لِلْفَلِيظِ الْكَفِينِ : شَرَنْبَتْ وَشَرَابِتْ ، وَلِلضَّغْمِ جَرَنْفَشْ وَجَرَانْشُ ، وَلِنَبْتِ عَرَنْقَشَانَ وَعَرَنْقِصَانَ . ثَالِثَهَا : أَنَّ كُلَّ مَا عُرِفَ لَهُ اشْتِقَاقٌ أَوْ تَصْرِيفٌ وَجَدَتْ فِي زَايَةٍ فِي حِمْلِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ، وَقَدْ خَرَجَ بِالْقِيُودِ الْأَوَّلِ النُّونُ الْوَاقِعَةُ أَوْلًا فِيهَا أَصْلُ ، نَحْوَنَهْشَلَ ، إِلَّا أَنَّ يَقْبِضِي بِزِيادَتِهِ دَلِيلٌ كَافِ نَحْوَنَرْجِسِنْ ؛ لَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَصْلًا لِكَانَ وَزْنُهُ فَعْلِلَ

(١) السَّمِيدَعُ بِالذَّالِ الْمُهَمَّلَةِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَمِثْلُهُ فِي صِحَاجِ الْجَوَهِرِيِّ ، وَيَقَالُ : بِالذَّالِ الْمُجْمَعِ ، وَهُوَ الْكَرِيمُ الْوَطَأُ الْأَكْنَافُ ، وَالْخَفِيفُ فِي حَوَانِجِهِ ، وَالسَّيْفُ ، وَالذَّبَبُ . وَالْفَدُوكَسْ — بِزَنَةِ سَفِرِ جَلَّ — الْأَسَدُ ، وَالرَّجُلُ الشَّجَاعُ . وَالْمَعَادِرُ — بِضمِّ الْعَيْنِ بَعْدِهَا ذَالٌ مُعْجمَةً وَبَعْدَ أَلْفِهِ فَاهُ فَرَاهُ — الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ مِنَ الْإِبْلِ ، وَالْأَسَدُ أَيْضًا . وَالْجَنَادِبُ — بِجَمِيمٍ مُضْمَوَّمَةٍ خَاءٍ مُعْجَمَةً — هُوَ الْعَظِيمُ الْخَلْقُ .

وهو مفقود . وبالقید الثاني نحو قنطرار و قندیل و عنقود و خندریس و عندليب ، فإنها اصل إلا أن يقضى دليل بالزيادة كما في نحو عنبس — لأنه من المبعوس — و حنظل لقولم : حظلت الإبل ، و عنسل لأنه من المسلان ، و عرناد لأنه من قولم : شى عردأى صلب ، و كنهبل لقولم فيه : كهبل ، ولعدم النظير على تقدیر الأصالة . وبالقید الثالث نحو غزَّيق وهو السيد الرفيع ، و خرُّوب ، و كنَّايل ، فالنون أصلية ؟ إذ ليس في الاسلام فعنيل ولا فعنول ولا فعنيل . وبالرابع نحو عجنس فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضييف ؛ فغلب التضييف لأنه الأكتر ، و جمل وزنه فعمل كعذبي قال أبو حيان : والذى أذهب إليه أن النونين زائدتان وزنه قتيل . والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتراق نحو ضفت و زونك ، ألا ترى أنه من الصفة والزوك ؛ فيحمل مالا يعرف له اشتراق على ذلك .

(تنبيهات) : الأول : بقى مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع : المضارع كضرِّب ، والانفعال وفروعه كالإنطلاق ، والافتلال كالآخرنجام ، وإنما سكت عنها لوضوحها الثاني : إنما لم يذكر التنوين ، ونون التثنية والجمع ، وعلامة الرفع في الأمثلة الخامسة ، ونون الواقية ، ونون التوكيد ؛ لأن هذه زيادة متيبة ، ومقصود الباب تمييزُ الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزأ منها .

الثالث : أعلم أن النون تزاد أولى نحو ضرب ، وثانية نحو حنظل ، وثالثة نحو عضفر ، ورابعة نحو رغش ، وخامسة نحو عمان ، وسادسة نحو زعفران ، وسابعة نحو عبَّوْمران .

(والناء) تزداد في أربعة مواضع : (في النائنيث) كضرَّبت ، وضرَّبة ، وضرَّبة وأنت وفروعه على المشهور^(١) ، (و) في (المضارعه) كتضرب ، (و) في (تحنون

(١) هذا المشهور هو أن الضمير من « أنت » هو أن ، والناء حرف دلله على تأثير الخطاطب المفرد أو المثنى أو الجمع ، ويقابله قولهن آخران ، أولئك أن الضمير هو الناء وأن حرف عمام كا قيل في « إياك » ونحوه ، وثانيهما أن الضمير هو مجموع أن والناء .

الاستفعال) من المصادر ، وذلك الافتعال كالاستخراج والاقتدار ، وفروعهما ، والتعميل والتفعيل كالتردد والتزداد ، دون فروعهما ، (وَ) في نحو (المُطَاوِعَة) كتعلّم تعلمًا ، وتدخُّرَجَ تَدَخُّرُجًا ، وتفاَلَ تَفَاعُلًا ، ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل .

واعلم أنه قد زيدت التاء أولاً وآخرها وحشوا ؛ فاما زياتها أولاً فنه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنفس ، وتنفل ، وتذرأ ، وتحنلي ، وأما زياتها آخرًا فـ كذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء في نحو رغبَوت ورَحْمَوت وملَكُوت وجَبَرُوت ، وفي تَرْمُوت وهو صوت القوس عند الرَّمَي ؛ لأنَّه من الترم ، وزنه تَفْتَلُوت ، وفي عَنْكَبُوت ، ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل ؛ لقولهم في معناه **العنكبَب** ؛ فهو عنده رباعي ، وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثة ونونه زائدة ، وأما زياتها حشوا فلا تطرد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما ، وقد زيدت حشوا في ألفاظ قليلة ، ولقمة زياتها حشوا ذهب الأكثرون إلى أصالتها في **بَسْتَمُور** ، وإلى كونها بدلاً من الواو في **كَلَّتَا** .

(والهاء وقفًا كَلِمَةً وَلَمَ تَرَةً) أي الهاء من حروف الزيادة كاسبق ، إلا أن زياتها قليلة في غير الوقف ، ولم تطرد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو «لِمَةً» ، وعلى الفعل المخدوف اللام جزماً أو وقفاً ، وعلى كل مبني على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناؤه في باب الوقف ، وهي واجبة في بعض ذلك ، وجائزه في بعضه ، على ما تقدم في باه ، وأنكر المبرد زياتها ، وقال : إنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان ، كما في نحو «مَالِيَةً» ، و«يَا زَيْدَاه» والإمكان ، كما في نحو «عِيَةً ، وَقِيَةً» كما قدمته ؛ فهى كالتونين وباء الجر ، وال الصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زياتها قليلة ، والدليل على ذلك قوله في أمات : **أَمَّاتٍ** ،

وزنه فعلهاك ؛ لأنه جمع أم ، وقد قالوا : أمات ، والباء في الفالب فيما يعقل ، وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا في أم : أمته ، وزنها فعلها ، وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة ، ويقوى قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم : تأمة أم ، بمعنى اخندت ، ثم حذفت الباء ، فبقى أم ، وزنه فع ؟ فإذا نبت هذا فام وأممة أصلان مختلفان ، كسبط وسبطر ، ودمث ودمثر ؛ ففسكون أمات على هذا جمع أمته ، وأمات جمع أم ، وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكایة صاحب العين فلا يحتاج بها ؛ لما فيه من الخطأ والاضطراب ، قال أبو الفتح : ذاكرت بكتاب العين يوماً شيخنا أبو علي ؟ فأعرض عنه ، ولم يرضه ؛ لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد .

وزيدت الباء في قولهم : « أهرافت الماء ؛ فأنما أهريقه إهرافه » والأصل أراق يُرِيق إراقة ، وأنف أراق مقلبة عن اليماء ، وأصل يُرِيق يُورِيق ، ثم أبدلو من الهمزة هاء ، وإنما قالوا : يُهْرِيقه ، وهم لا يقولون : أَرِيقه ؟ لاستقالتهم المزتين ، وقالوا أيضاً : أهرق الماء يُهْرِقه إهرافاً ، ولا جواب للبرد عن زيادتها في أهراق إلا دعوى الفلط من قائله ؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها ظاء الكلمة ؛ فأخذوا الهمزة عليها وأسكنها ، وادعى الخليل زيادة الباء في هر كولة وأنها هفعولة ، وهي العظيمة الوركين ؛ لأنها تزكي كل فمشيها ، والأكثرون على أصلتها ، وأنها فقلولة .

وقال أبو الحسن : إنها زائدة في هبلع وهو الأكول ، وهجرع وهو الطويل ، فهما عنده هفلع ؛ لأن الأول من الجلعم ، والثاني من الجرع وهو المكان السهل ، وحجج الجماعة أن العرب تقول في المجرعين : هذا أفحجر من هذا ، أى أطول ، وكذلك تقول في هلقامة وهو الأسد والضخم الطويل أيضاً ، ويجوز أن تكون زائدة

ف سلب^(١) وهو العوويل لأن السليب أيضا الطويل ، يقال : قَرْنٌ سَهْبٌ^(١)
و سلَبْ أى طَوِيل ، ويجوز أن يكون من باب سَبَطْ و سَبَطْ .

﴿تبنيه﴾ : التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم .

(واللام في الإشارة المشتهرة) أى من حروف الزيادة اللام ، والقياس يقتضى أن لا تزاد بعدها من حروف المد ؛ فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زياتها إلا في الإشارة ، نحو ذَلِكَ و تِلْكَ و هَنَالِكَ و أُولَالِكَ ، وما سواها فبابه السماع ، وقد سمع من كلامهم قولهم في عَبْدَلْ ، وفي الأفعَجْ – وهو التباعد الفخذين – : فَخَجَلْ ، وفي المَيْقَ – وهو الظليم – : مَيَّقَلْ ، وفي الفَيْشَةَ – وهي الكرة – : فَيَشَلَّةَ ، وفي الطَّلِيسَ – وهو الكَثِير – : طَبَيْسَلْ ، وقل عن أبي الحسن أن لام عَبْدَلْ أصل ، وهو مركب من عبد الله كما قالوا : عَبْشِيَّ ، ويبعده قولهم في زيد : زَيَّدَلْ ، على أنه قال في الأوسط : اللام تزاد في عَبْدَلْ وحده ، وجده عبادلة ؟ فيكون له قولان ، نعم الباقي يتحمل أن تكون من مادتين كَسْبِطْ و سَبَطْ .

﴿تبنيه﴾ : الأول : حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة ؛
لما قلناه في هاء السكت من أنها كلها برأسها .

الثاني : ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعه ، وسكت عن السين ، وهي تزاد باطراً مع التاء في الاستعمال وفروعه ، قيل : وبعد كاف المؤنة وقفنا نحو أَكْرَمْتُكِشنْ وهي الكَسْكَسة ، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكَسْكَسة نحو أَكْرَمْتُكِشنْ ،

(١) هكذا في هذين للأوضاعين بتقديم الهاء على اللام ، والذى في القاموس وهو ما تقدم ذكره في مواضع من الباب تقديم اللام على الهاء .

والفرض من الإنيان بما بيان كسرة الكاف ؛ فحكمها حكم هذه السكت في الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها في غير ذلك ، بل تحفظ كلين قدموس بمعنى قديم ، وأسقطاع يُستطيع بقطع المهمزة وضم أول المضارع ، فإن أصله عند سيبويه أطاع يُطيع ، وزيدت السين عوضاً عن حركة عين الفعل ؛ لأن أصل أطاع أطوع . والعذر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد ، وقد مثل به في زيادة الناء ؛ إذ قال « نحو الاستعمال » فكانه أكثري بذلك ، ولو هذا قال في الكافية في ذكره زيادة الناء :

وَمَعَ سِينٍ زِيدَ فِي اسْتِفْلَالٍ وَفَرْعَهِ كَاسْتَفْصِ دَأْسْتِكْلَالٍ، إِهِ

* * *

(وامض زِيادة بِلَأْقِيَنْ ثَبَتْ) أي متى وقع شيء من هذه الحروف المشتركة خالياً عمما قيدت به زيادته فهو أصل (إن لم تَبَيِّنْ حُجَّةً) على زيادته (كَحِيلَاتْ) الإبل ، إذا تآذت من أكل الحنظل ؛ فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل ، مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرأ بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غَضَنْفَرَ كما سبق بيانه . وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجية مع خلوه من قيد الزيادة ، فليراجع .

فصل في زيادة همزة الوصل

هو من تنمية الكلام على زيادة الهمزة ، وإنما أفرده لاختصاصه بأحكام ، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله :

(لِوَصْلٍ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَاسْتَبِتُوا)

أى همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدّرْج ، وما يثبت فيما فهو همز قطع ، وقد اشتمل كلامه على فوائد ؛ الأولى : أن همة الوصل وضعت همة لقوله « للوصل همز » وهذا هو الصحيح ، وقيل : يحصل أن يكون أصلها الألف ، إلا ترى إلى ثبوتها ألقاً في نحو « آكِرَّ جَلْ ؟ » في الاستفهام لم يضطر إلى الحركة . الثانية : أن همة الوصل لا تكون إلا سابقة ؛ لأنها إنما جرى بها وصلة إلى الابتداء بالسakan ، إذ الابتداء به متذر . الثالثة : أنها لاختص بقبيل ، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف ،أخذ ذلك من إطلاقه ، والمثال لا يختص . الرابعة : امتناع إباتها في الدّرْج إلا لضرورة قوله :

١٢١٣ — أَلَا أَرَى إِنْتَنِينِ أَخْسَنَ شِيمَةَ عَلَى حَدَّتَانِ الدَّهْرِ مِنْ وَمِنْ جُنْلِ

واختلف في سبب تسميتها بهمة الوصل مع أنها تسقط في الوصل ، قبيل : أتساعاً ، وقيل : لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : لوصول للتكلم بها إلى النطق بالسakan ، وهذا قول البصريين . وكان الخليل بسميتها سلّم اللسان .

ثم أشار إلى مواضعها مبتدئاً بالفعل لأنه الأصل في استحقاقها لما سأذكره بعد ، فقال : (وَهُوَ لِفَعْلٍ مَاضِيٍّ أَحْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ) إما بها (نحو انجل) وانطلق ، أو سواها نحو استخرج (والأنْزُ وَالْمَعْنَدُرُ مِنْهُ) أى من المحتوى على أكثر من أربعة نحو انجل انجلاء ، وانطلق انطلاقاً ، واستخرج استخرج اجاً . (وَكَذَّا وَأَنْزُ التَّلَافِي) الذي يسكن ثانى مضارعه لفظاً ، سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كاخش وامض وانفذـا) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتاج إلى

همزة الوصل ولو سكن تقديرًا ، كقولك في الأمر من يَقُولُ : قُولُ ، ومن يَعِدُ : عِدُ ، ومن يَرْدُدُ : رُدُّ ، ويستثنى خُذُّ و كُلُّ و مُزُّ ؟ فإنهما يسكن ثانٍ مضارعاً لها لفظاً ، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستثناء عن همزة الوصل .

* * *

(وفي اسمِ أَسْتَ إِنْ بِنْ بِنْمَ سَمْعٌ وَأَنْثَيْنِ وَأَمْرَى وَتَأْنِيْتَ تَبِعَمْ ، وَأَيْمَنْ)

فهذه عشرة أسماء ؛ لأن قوله « وتأنثت تبع » عني به أبنة ، وأئتنين ، وأمرأة . وتأبه بقوله « سمع » على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس ، وإنما طريقة السماع ، وذلك أن الفعل لأصالة في التصريف استأثر بأمور : منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون ؛ فإذا انفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان ، ثم حلت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أولئكها واحتلاط المهز ، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك ؟ فسكن مقتضى القياس أن تُبني أولئكها على الحركة ، ويستثنى عن همزة الوصل ، وإنما شئت عن القياس لما سأذكره .

أما « اسم » فأصله عند سيبويه سِمْوٌ كفِنْوٌ ، وقيل : سِمْوٌ كَفْلٌ ، لحذف لامه تخفيفاً ، وسكن أوله . وقيل : نقل سكون الياء إلى السين ، وأنى بالهمزة توصلأً وتعويضاً ، ولهذا لم يجمعوا بينهما ، بل أبنتوا أحدَهَا فقالوا في النسبة إليه : أَسْمَى ، أو سِمْوِي ، كما عرف في موضعه ، واشتقاقه عند البصريين من الشِّمْوَ ، وعند الكوفيين من الوَسْمَ ، ولكنه قُلب ، فأخترت فاءً فحملت بعد اللام ، وجاءت تصاريشه على ذلك . والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل بذكره .

وأما « أَشْتَ » فأصله ستَهَ ؛ لقولهم : سُنْيَهَ ، وَأَسْتَهَ ، و « زِيدَ أَسْتَهَ من عَرَوَ » حذفت اللام — وهي الهاء — تشبهاً بمحروف العلة ، وسكن أوله ، وجئ بالهمزة لما ذكر ، وفيه لفستان آخر يَانِ : سَهَ بمحذف العين فوزنه فَلَ ، وَسَتَ بمحذف اللام فوزنه فَعَ .

والدليل على كون الأصل سَتَّة بفتح الفاء فَتَحُهَا في هاتين اللقتين . والدليل على التحرير يكُون في العين ما يُذَكَّر في ابنِ .

وأما «ابن» فأصله بَنُوْ كَلَم ، فُعِلَّ به ماضياً في اسم واست . ولدليل فتح فائه قوله في جمهه بَنُوْن ، وفي النسب بَنُوْيَ بفتحها . ولدليل تحرير العين قوله في جمهه : أَبْنَاء ، وأفعال إيماناً هو جمع فَلَي تحرير العين . ولدليل كونها فتحة كُونُ أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كمضاد وأضداد ، ومكسورها ككَبِد وأَكَبَاد ، وال محل على الأكثر ولدليل كون لامه وأواً لا ياء ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن العالب على ما حُذِف لامه الـ يـ أو لاـ يـاء . والثاني : أنهم قالوا في مؤنة بـنـتـ فأبدوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من بـنـتـ الـ يـ أو أكثر من إبدالـهاـ منـ الـ يـاءـ كماـ سـتـعرـفـهـ فيـ مـوـضـعـهـ . والثالث : قوله : الـ بـنـوـةـ ، ونقل ابن الشحرى في أماله أن بعضـهمـ ذهبـ إلىـ أنـ المـذـوقـ يـاءـ ، وانتـقـهـ منـ : « بـنـىـ بـأـمـارـاتـهـ يـبـنـىـ بـهـاـ » ، ولا دليلـ فيـ الـ بـنـوـةـ ؛ لأنـهاـ كـالـ فـتـوـةـ وهيـ منـ الـ يـاءـ ، ولوـ بـنـيـتـ منـ حـيـثـ فـؤـلـةـ لـقـلـتـ : حـمـوـةـ ، وأـجـازـ الزجاجـ الـ وجـيـنـ .

واما «ابنُم» فهو ابن زيدت فيـهـ الـ يـيمـ للـ بـالـ فـافـةـ ، كـماـ زـيـدـتـ فيـ زـرـقـمـ .

قالـ الشـاعـرـ :

١٢١٤ - وَهَلْ لِيْ أَمْ غَيْرُهَا إِنْ ذَكَرْتُهَا
أَبْنَ اللَّهِ إِلَّا أَنْ كُونَ لَهَا أَبْنَاءَ

وليس عوضاً من المذوق ، وإنـ لـكانـ المـذـوقـ فيـ حـكـمـ الثـابـتـ وـلمـ يـحـتـجـ لمـزـةـ الـ وـصـلـ .

واما «أَنَانِ» فأصله ثَنَيَانَ بفتح الفاء والعين ؛ لأنـهـ منـ نـيـدـتـ ، ولقولـهـ فيـ النـسـبـ إـلـيـهـ تـنـوـيـ ، خـذـفـتـ لـامـهـ ، وـسـكـنـ أـوـلـهـ ، وـجـيـهـ بـالـ هـمزـ .

وأما « افْرُو » فأصله مَرْءَة ؟ فخفف بنقل حركة المهمزة إلى الراء ، ثم حذفت المهمزة ، وعوض عنها همزة الوصل ، ثم ثبتت عند عَوْد المهمزة لأن تخفيفها سانع أبدا ؛ فجمل المتوقع كالتالي .

وأما تأنيث ابن واثنتين وامرئ ؟ فالكلام عليها كالكلام على مُذَكَّرِاتها ، والثاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف الثاء في بنت ونِسْنَتين فإنها فيما يبدُّل من لام الكلمة ؛ إذ لو كانت التأنيث لم يسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قول سيبويه : لو سميت بهما رجلا نصرفهما ، يعني بنتا وأختا ، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة ، لا من الثاء .

وأما « أَيْمُنُ » الخصوص بالقسم فالله للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين ؛ لأنَّه عندهم جمع يَمِنٍ ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمِنِ وهو البركة ؛ فلما حذفت نونه فقيل : « أَيْمَ الله » أعضوه المهمزة في أوله ، ولم يحذفوها لما أعادوا النون ؛ لأنَّها بضدَّ الحذف كما قلنا في امرئ ، وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين :

هَمْزَ أَيْمَ وَأَيْمَنْ فَاقْتَنَخَ وَأَكْنِيرَ أَوْ إِمْ قَلْ
أَوْ قَلْنَ مُ أَوْ مُنْ بِالتشييث قَدْ شُكْلَا
وَأَيْمُنْ أَخْتَ بِعْدَ ، وَالله كُلَا أَضِفْ
إِلَيْهِ فِي قَسَمِ تَسْتَوْفِ مَا نُقْلَا

نُمْ أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (هَمْزَ أَلْ گَذَا) أي همز وصل ، مُعرَفةً كانت أو موصولة أو زائدة ، ومذهبُ الخليل أن همزة القطع وصلت لكتلة الاستعمال ، واختاره الناظم في غير هذا الكتاب ، ومثل ألم في لغة أهل اليمن .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا في حرفٍ غيرِ أَلْ ، ولا في ماضٍ ثلاني ولا رباعي ، ولا في اسم إلا مصدر المخاسي والسداسي والأسماء العشرة المذكورة .

الثاني : كان ينبغي أن يزيد «أيم» لغة في أيم ؟ فـ تكون الأسماء غير المصادر اثنـى عـشر ؟ فإن قيل : هي أيم حذفت اللام ، يقال : وأـيم هو ابن وزـيدـتـ الـيمـ ، انتـهىـ .

(وَبِيُنْدَلُ) هـمـ الوصل المفتوح (مـدـاـ فـيـ الـاسـتـفـهـامـ) وهو الأرجح (أو بـسـهـلـ) بين الهمزة والألف مع القصر ، ولا يـحـذـفـ كما يـحـذـفـ المـضـمـومـ منـ نحوـ قولـكـ : اـضـطـرـ الرـجـلـ ، وـكـماـ يـحـذـفـ المـكـسـورـ فـنـحوـ «اـتـخـذـنـاهـمـ سـيـخـرـيـاـ» «اـشـقـعـرـتـ لـهـمـ» لـثـلـاثـ يـلـتـبـسـ الـاسـتـفـهـامـ بـالـحـبـرـ ، وـلـاـ يـحـقـقـ ؟ لأنـ هـمـ الوـصـلـ لـاـ يـبـتـ فـالـدـرـجـ إـلـاـ لـفـرـوـرـةـ كـمـاـ مرـ ، فـتـقـولـ : آـلـحـسـنـ عـنـدـكـ ، وـآـيـمـ اللـهـ يـعـيـنـكـ ، بـالـلـدـ رـاجـحاـ ، وـبـالـتـسـبـيلـ مـرـجـواـ ، وـمـنـهـ قـوـلـهـ :

١٢١٥ - الـلـخـقـ إـنـ دـارـ الرـبـابـ تـبـاعـدـتـ

أـوـ اـنـبـتـ حـبـلـ - أـنـ قـلـبـكـ طـاـئـرـ

وـقـدـ قـرـىـ بالـجـهـيـنـ فـمـاـضـعـ مـوـاصـعـ مـنـ الـقـرـآنـ ، نـحـوـ «آـلـذـ كـرـبـيـنـ» «آـلـآنـ» .

﴿خـاتـمة﴾ : في مـسـائـلـ ؛ الـأـوـلـيـ : أـعـلمـ أـنـ هـمـزـةـ الوـصـلـ بـالـنـسـبةـ إـلـىـ حـرـكـتـهاـ سـبـعـ حـالـاتـ : وجـوبـ الفـتـحـ ، وـذـلـكـ فـيـ الـبـدوـءـ بـهـاـ أـلـ . وجـوبـ الضـمـ ، وـذـلـكـ فـيـ نـحـوـ اـنـطـلـقـ وـاسـتـخـرـجـ مـبـنـيـنـ لـمـفـعـولـ ، وـفـيـ أـمـرـ الـثـلـاثـيـ المـضـمـومـ العـيـنـ فـيـ الـأـصـلـ نـحـوـ اـقـتـلـ وـاـكـتـبـ ، بـخـلـافـ أـمـشـوـ وـأـمـضـوـ . وـرـجـحـانـ الضـمـ عـلـىـ الـكـسـرـ ، وـذـلـكـ فـيـاـ عـرـضـ جـعـلـ ضـمـةـ عـيـنـهـ كـسـرـةـ نـحـوـ اـغـزـىـ ، قـالـهـ اـبـنـ النـاظـمـ ، وـفـيـ تـسـكـلـةـ أـبـيـ عـلـىـ أـنـهـ يـجـبـ إـشـامـ ماـ قـبـلـ يـاءـ الـخـاطـبـةـ وـإـخـلاـصـ ضـمـةـ الـهـمـزـةـ ،

وفي التسليم أن همزة الوصل تُسمَّى قبل الضم المضمون . ورجحان الفتح على الكسر ، وذلك في أئِمْنُ وأيْمُ . ورجحان الكسر على الضم ، وذلك في كلامه أسم . وجواز الضم والكسر والإشمام ، وذلك في نحو اختارَ وانقاد مبنيين للفعل . ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقى ، وهو الأصل .

الثانية : قد علم أنت همزة الوصل إنما جرى بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن ؛ فإذا تحرك ذلك الساكن استفني عنها ، نحو استقرَ ، إذا قصد إدغام تاء الأفعال فيها بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل : ستر^(١) ، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الآخر فأرجحُ إباتِ الهمزة ، فنقول : « أحَمَّرْ قَائِمْ » ويضمن « لَحَمَّرْ قَائِمْ » والفرق أن النقل للإدغام أكْثَرُ من النقل لغير الإدغام .

الثالثة : إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيحة أو جاري مجرأه جاز كسره وضمها ، نحو « أَنْ افْتَلُوا » « أَوْ افْقُنْ » .

الرابعة : مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر ، وإنما فتحت في بعض الواضع تخفيفا ، وضمت في بعضها إباعا ، وذهب الكوفيون إلى أن كثراً في « اضْرَبْ » وضمهما في « اشْكَنْ » إباعا للثالث ، وأورد عدم الفتح في « اغْلَمْ » وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لاتبس الأمر بالخبر ، والله أعلم .

(١) يلتبس هذا الماضي بعد النقل ومحذف همزة الوصل بقولك « ستر » مضعنف العين ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن هذا الماضي المحذف همزة وصله وزنه أفعال ، والآخر وزنه فعل – بشدید العين – والثاني : أن مضارع هذا الماضي يستفتح ياء المضارعة كيستتر التي هو أصله ، ومضارع الآخر يستفتح بضم ياء المضارعة كيقتل بشدید التاء مكسورة ، والثالث : أن مصدر هذا الماضي المحذف همزة الوصل ستاراً ومصدر المضعنف العين تستير مثل تقتيل ، وسينص الشارح على هذه الفروق في مباحث الإدغام

الإبدال

الفرض من هذا الباب بيانُ الحروف التي تُبدلُ من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام ؛ فإن إبدال الإدغام لا يُنظر إليه في هذا الباب ؛ لأنّه يكون في جميع حروف المجمّع إلا الألف ، كما أن الزائد للتضييف لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك ، وأراد بالإبدال ما يشمل القلب ؟ إذ كل منها تغيير في الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة ، ومن ثم اختص بحروف العلة والممزة ؛ لأنّها تقاربُ حروف العلة بكثرة التغيير ، وذلك كافٍ قَامَ أصله قَوْمٌ ؛ فالفه مقلبة عن واو في الأصل ، وموسيٌ ألقه عن الياء ، وراس ألقه عن الممزة ، وإنما لَيَتَ ثبوتها ؛ فاستحالَت ألقاً ، والبدل لا يختص كاستراه .

ويخالفهما التمويض ؛ فإن المِوَضَّـ يَكُونُ في غير موضع المِوَضَّـ منه ككتاء عِدَةٍ ، وهزة أَبْنَـ ، وباء سُـفَـيْـجـ ، ويكون عن حرف كذا ذكر ، وعن حركة كسین أسطاع كـاـ تـقـدـمـ .

وقد ضمّـ من الناظم هذا الباب أربعة أحكامـ من التصريف : الإبدال ، والقلب ، والنقل ، والمحذف .

وأشار إلى حصر حروف البدل الشائع في التصريف بقوله : (آخرُ الـإـبـدـالـ هـدـأـتـ مـوـطـيـاـ) وخرج بالشائع البدل الشاذ ، نحو إبدال اللام من نون « أصْنِيلَانْ » تصغير أصيل على غير قياس كـافـ مـفـرـبـ وـمـعـيـرـ بـاـنـ في قوله :

١٢١٦ - وَقَفْتُ فِيهَا أَصْنِيلَانَأَسَائِلَهَا

أَغْيَتْ جَوَابَأَ ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

ومن ضد اضطجع في قوله :

١٢١٧ — [يَارُبُّ أَبَارِ مِنَ الْعُفْرِ صَدَعْ

تَقْبِضَ الدَّثْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعْ]

[لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَيْءَ]

مَالَ إِلَى أَرْزَاطَةِ حِفْرٍ فَالْطَّمَعَ

وَالقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف ، كقوله :

١٢١٨ — خَالِي عُونِيفُ وَأَبُو عَلِيجُ

الْمُطْعَمَانِ الْخَسَمَ بِالْقَشْيُجُ

وَبِالْفَدَاءِ كُتَلَ الْبَرْنَجُ

يُقْلَمُ بِالْوَادِ وَبِالصَّيْصَحُ

وربما أبدلت دون وقف ، كقولهم في الأيل : أَجْلُ ، دون تشديد ، كقوله :

١٢١٩ — لَا مُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتَ حَجَّتْجَنْ

فَلَا يَرَالْ شَاحِجُ يَأْتِيكَ بَنْجُ

* أَفْمَرْ نَهَاتُ مِنْزَى وَفَرَنْجُ *

وتسمى هذه عجمجة قضاة .

ومعنى « هدأت » سكت ، و « موطيا » من أوطأنه جملته وطينا ؛ فالباء فيه بدل من المزة ، وذكره الماء زيادة على ما في التسهيل ؛ إذ جمعها فيه في « طَوَيْتَ دَائِمًا » ثم إنه لم يتكلم عليها هنا مع عده إياها ، ووجهه أن إبدالها من الناء إنما يطرد في الوقف على نحو « رَحْمَة وَنِعْمَة » وذلك مذكور في باب الوقف ، وأما إبدالها من غير الناء فسموه كقولهم « هِيَاكُ » ، و « لَهُنَّكَ قَائِمُ » ، و « هَرَقَتْ الْمَاءُ ، وَهَرَدَتْ الشَّيْءُ ، وَهَرَخَتْ الدَّاهِيَةُ » .

﴿ تنبهات ﴾ : الأول : ذكر في التسهيل أن حروف البدل الشائع — يعني

في كلام العرب — اثنان وعشرون حرفا ، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف

الإبدال الضروري في التصريف ؟ فقال : يجمع حروف البدل الشائم في غير إدغام قوله : لِحَدَّةٍ صُرِفَ شَكِيسٌ آمِنٌ طَيٌّ ثَوْبٌ عَزَّتِهِ ، والضروري في التصريف هيجة طَوَيْتُ دَائِمًا ، هذا كلامه . فأفهم أن باق حروف المعجم — وهي الحاء والخاء وال DAL والظاء والصاد والقاف — قد تبدل على وجه الشذوذ ، وقد قال ابن جنى في قراءة الأعمش « فَشَرَذَ بِهِمْ » بالDAL المعجمة : إن DAL بدل من DAL ، كما قالوا : لحم خَرَادِل وخرَادِل . وللمعنى الجامع لهما أنها ـجَمِيعُهُـا ومتقاربان ، وخرجهما الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قوله : « شَدَرَ مَذَرَ ». وأفهم أيضًا أن من الشائم ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الصاد ، ومن إبدال الجيم من الياء ، وكذا إبدال النون من اللام ، كقولهم في « الرَّفَلُ » وهو الفرس الذيال : رَفَنَ ، ومن الياء كقولهم في « أَمْفَرَتِ الشَّاهَ » إذا خرج لبنيها أحمر كالغرفة : أَنْفَرَت ، ويبقى أن لا يسمى ذلك شائمًا ، بل الشائم في ذلك ما طرد أو كثُر في بعض اللغات كالجمعية في لغة قضاعة ، والعنئنة كقولهم : « ظَنَفَتُ عَنْكَ ذَاهِبٌ » ، أي أنه ، والكسكسة في لغة تميم ، كقولهم في خطاب المؤنث « ما النَّدِي جَاءَ بِشَيْءٍ » يريدون بذلك ، وقراءة بعضهم « قَدْ جَعَلَ رَبِّي تَحْتَنَسْ سَرِيَاً » والكسكسة في لغة بكر ، كقولهم في خطاب المؤنث « أَبُوسِ ، وَأَمْسِ » يريدون أبوكِ وأمكِ .

قلل في شرح السكافية : وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة ، لا في كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين ؛ لأن إدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم ، ويسمى ذلك عنئنة ، وكان يلزم أيضًا أن يذكر الكاف لأن إدالها من تاء الضمير مطرد ، كقول الراجز :

١٢٢٠ - يَا أَبْنَاءَ الرُّبُّيْرِ طَالَمَا عَصَنِيْكَأَ
وَطَالَمَا عَنِيْتَنَا إِنِيْكَأَ

أراد عَصَنِيْتَ ، وأمثالُ هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة . وإنما ينبغي أن يُعَدَّ في الإبدال التصريف مالو لم يُعَدْ أَوْقَعَ في الخطأ أو مخالفة الأكثَر ؟ فالموقعُ في الخطأ كقولك في مال مَوْلَ ، والموضع في مخالفة الأكثَر كقولك في سَقَاءَةَ : سَقَائِيَةَ . هذا كلامه .

الثاني : عَدَ كثيرةً من أهل التصريف حروفَ الإبدال اثنتَ عشرَ حرفًا ، وجموها في تراكيب كثيرة : منها طَالَ يَوْمُ أَنْجَدَتَهُ ، وأسقط بعضُهم اللامَ ، وعددها أَحَدَ عَشَرَ ، وجموها في قوله : أَجِدُ طويت منها ، وزاد بعضُهم الصاد والزاي ، وعددها أربعة عشرَ ، وجموها في قوله : أَنْسَتَ يَوْمَ زَلَ طَاهَ جَدَّ ، وعددها الرُّخْشَري ثلاثة عشرَ ، وجموها في « اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ » قال ابن الحاجب : هو وهم ؛ لأنَّه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال ، كقولهم : زِرَاطٌ وَزَقْرٌ ، في صراطٍ وَصَفْرٍ ، وزاد السين وليس من حروف الإبدال ، فإنْ أورد « اسْمَعَ » وَرَدَ « اذْ كَرَ وَاظْلَمَ » ؛ لأنَّه من باب الإدغام ، لا من باب الإبدال المجرد . هذا كلامه ، قلت : قد أجاز النحاة في « اسْتَخَذَ » أن يكون أصله اتَّخَذَ ، فأبدلوا من التاء الأولى السين ، كما أبدلوا التاء من السين في « سِتَّ » إذ أصله سِدْسٌ ، فلعله نظر إلى ذلك . والذى ذكره سيبويه أَحَدَ عَشَرَ حرفًا : ثمانية من حروف الزيادة ، وهى مَساوِي اللام والسين ، وثلاثة من غيرها ، وهى الدال والطاء والجيم .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصارييف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة ؟ فالأول نحو جَدَفَ ، فإنْ قاَه بدل من ثاءَ جَدَثَ ؛ لأنَّهم قالوا في الجم : أَجَدَاتَ ،

بالناء فقط، والثاني نحو «أَفْلَطَ» أى أفلت، فإن طاء بدل من الناء؛ لأن الناء أغلب في الاستعمال، وكذا قولهم في لصّ : لِصْتُ ، الناء بدل من الصاد؛ لأن جمه على لصوص أكثر من لصوت.

فإذ لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصلين، نحو أَرْخَ وَوَرْخَ، وَوَكَدْ وَأَكَدْ؛ لأن جيم التصاريف جاءت بهما، فليس أحدهما بدلًا من الآخر.

وقال ابن الحاجب : يعرف البدل بكثرة اشتراقه كثُرات؛ فإن أمثلة اشتراقه ورثَ ووارثَ ومَوْرُوثَ، وبقلة استعماله كقولهم «الشَّعَالِي» في الشعالب، و«الأَرَانِي» في الأرانب، وأنشد سيبويه :

١٢٢١ - لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ نَحْمٍ تُتَمَّرِهُ
مِنَ الشَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

قال ابن جني : ويحتمل أن يكون الشعال جمع ثعلة ثم قلب؛ فيكون كقولهم «شَرَاعِي» في شرائع، والذى قاله سيبويه أولى؛ ليكون كأنانيها، وأيضاً فإن ثعلة اسم جنس، وجمع أسماء الأجناس ضعيف، يعني بقوله اسم جنس عَلَمَ جنس.

وبكونه فَرْعَاعَا والحرف زاند كضُوئِرِب تصغير ضارب؛ لأنه لا علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف.

وبكونه فَرْعَاعَا وهو أصل كَمُونِيَة؛ فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مُويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء.

وبلزم بناء مجهول نحو «هَرَاق» يُحْكَم بـأَنْ أصله أراق؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفْعَلَ وهو بناء مجهول.

(فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوِ وَيَا آخِرًا أُثْرَ أَلِفِ زِيدَ) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبًا في أربع مسائل :

الأولى : هذه ، وهى : إذا تطرف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو : كِتَابَ وَسَمَاءَ وَدُعَاءَ ، ونحو بِنَاءَ وظِيَاءَ وقَضَاءَ ، بخلاف نحو قَوْلَ وَبَاعَ ، وتعاونَ وَتَبَانَ ، لعدم التطرف ، ونحو غَزَّوَ وظِيَّى لعدم الألف ، نحو « وَاوِ ، وَايِ » لعدم زيادة الألف ؛ لأنها أصلية فيما فلا إبدال ، وإلا لتوالي إعلان ، وهو منوع .

﴿ تَبَيَّنَاتٍ ﴾ : الأول : تُشارِكُهما في ذلك الألف في نحو « حَمْرَاءَ » فإن أصلها حَمْرَى كَسْكُرَى ، فزيادة الألف قبل الآخر للعد كألف كِتَابَ وَغُلَامَ ، فأبدلت الثانية همزة ، فـكان الأحسنُ أن يقول كما قال في الكافية :

مِنْ حَمْرَفِ لِينِ آخِرِ بَعْدَ أَلِفِ
مَزِيدٍ أَبْدِلْ هَمْزَةَ وَذَا أَلِفَ

الثاني : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو « بَنَاءَ وَبَنَاءَ » فإن كانت هاء التأنيث غير عارضةً امتنع الإبدال نحو : « هِدَاءِيَةَ ، وَسَقَاءِيَةَ ، وَإِدَاؤَةَ ، وَعَدَاؤَةَ » ؛ لأن الكلمة بُنيت على الناء ، أى أنها لم تُبنَ على مذكر . قال في التسهيل : وربما صاح مع العارضة وأبدل مع اللازمة ؟ فالأول كقولهم في المثل « أَنْقِ رَفَاشِ فَانِهَا سَقَاءَةَ » ؛ لأنه لما كان مثلاً — والأمثال لا تغير — أشبهَ ما بني على هاء التأنيث ، ومنهم من يقول « فَانِهَا سَقَاءَةَ » بالهمز كحاله في غير المثل . والثاني كقولهم « صَلَادَةَ » في صلاحية .

وحكم زيدتي الثانية حكم هاء التأنيث في استصحابه لهذا الإبدال ، نحو « كِسَاءِينَ وَرَدَاءِينَ » فإن بنيت الكلمة على الثنائيه امتنع الإبدال ، وذلك كقولهم « عَقَلَتَهِ بِنَنَائِينِ » وهذا طرفة العقال .

الثالث: قد أورد على الضابط المذكور مثل «غَاوِي» في النسب^(١) إذا رَخْمَتْه على لغة من لا يَنْتَوِي؛ فإنك تقول «يَا غَاوِي» بضم الواو من غير إبدال، مع اندراجه في الضابط المذكور، وإنما لم يبدل لأنه قد أَعْلَى بمحذف لامه؛ فلم يجمع فيه بين إعلالين، فلو أتى موضع قوله آخرًا بلا ما قال «لَامَا يَا زِيْرُ الْفَزِيدَ» لاستقام.

الرابع: اختلف في كيفية هذا الإبدال؟ قيل: أبدلت الياء والواو همزة، وهو ظاهر كلام المصنف، وقال حُدّاقٌ أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل كساً ورداً تحركت الواو والياء بعد فتحة، ولا حاجز بينهما إلا ألف الزائدة وليس بمحاجز حصين لسكنها وزياحتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفا — حملًا على باب عَصَّا ورَحَّا — فالتقى سا كنان، فقلبت ألف الثانية همزة؛ لأنها من مخرج الألف، انتهى.

نم أشار إلى الثانية بقوله (وَفِي * فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا اقْتِنِي) أي اتبع، بما : إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة .

أي يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقفت عيناً لاسم فاعل أعملت عينه فله، نحو «قائل، وبائع» الأصل قاول وبائع، خلافاً على الفعل في الإعلال، بخلاف نحو عَوَرَ فهو عَوَرٌ وعَيْنَ فهو عَيْنٌ .

» تنبهات) : الأول : هذا الإبدال جاري فيما كان على فاعل وفاعلة ، ولم يكن اسم فاعل ، كقولهم « جائز » وهو البستان ، قال :

(١) ظاهره أن قوله « في النسب » قيد في الكلام ، وليس الأمر على هذا الظاهر؛ فإن « غاوياً » إذا نودي بعد صيورته علماً ورخم قبل فيه ذلك على لغة من ينتظر ، على أن الواو في « ياغاو » ليست متطرفة ، بل هي حشو؛ وذلك لأن الحذف عارض ، والمحذوف مراعي .

صفدَةٌ فَابْتَعَثَهُ فِي جَاهْزٍ أَوْ إِلَّا الرَّبِيعُ تُمْكِلُهَا تَمْلِهِ^(١)

وكوالم « جائزة » وهى خشبة تجعل فى وسط السقف ، وكلام الناظم هنا وف
الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه فى التمهيل .

الثاني : اختلف في هذا الإبدال أيضاً ؟ فقيل : أبدلت الواو والياء همزة كا قال
المصنف ، وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفا ، ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في كسراء
وردياء ، وكسرت المهمزة على أصل التقاء الساكنين ، وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل
قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأشباهاهما ، فالمعنى ألفان وهو ساكنان ، فحركت العين
لأن أصلها حركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة .

الثالث: يكتب نحو «فائل ، وبائع» بالياء على حكم التخفيف ؛ لأن قياس الممزة في ذلك أن تُسْتَهِل بـ«الممزة» والياء ، فلذلك كتبت «ياء» ، وأما إبدال الممزة في ذلك ياء بـ«حصة فنصوا على أنه لحن» ، وكذلك تصحيح الياء في «بائع» . ولو جاز تصحيح الياء في بائع جاز تصحيح الواو في «فائل» ، ومن ثم انتفع بـ«نقطة الياء» من «فائل ، وبائع» . قال المطرزى : «نقطة الياء» من فائل وبائع عامى . قال : وعمرى في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنى أن أباً على الفارسى دخل على واحد من المتسوين بالعلم ، فإذاً بين يديه جزء مكتوب فيه «فائل» بـ«نقطتين» من تحت ، فقال أبو على لذلك الشيخ : هذا خط متن؟ فقال : خطى ، فالتفت إلى صاحبه ، وقال : قد أضمننا خطواننا في زيارة مثله ، وخرج من ساعته ، اهـ .

ثم أشار إلى الثالثة بقوله : (وَأَدْ زِيدَ نَالِثًا فِي الْوَاحِدِ * هُمْ زَارِيَّ مِثْلِ

(١) المذكور في نسخ هذا الكتاب هنا «جاڑ» بالحليم في أوله والزاي في آخره ، وهو الذي ضبطه الشيخ خالد في التصريح ، المعروف في رواية هذا البيت «جاڻ» بحاء مهملة أوله ، وراء مهملة آخره ، وقد سبق إنشاد هذا البيت في باب جوازم المضارع .

كَلْقَلَانِدٍ) أى يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة ، إذا جمع على مثال مفأعلى ، نحو «رَعُوفَة ورَعَائِفَ ، وقلَادَة وقلَانِدَ ، وصَحِيفَة وصحَافَ ، وعَجُوز وعَجَافَ ، وسَلِيقَ وسلَانِقَ ، وشِمال وشَمَائِلَ » ، بخلاف نحو «قَسْوَرَة وقَسَّاوِرَ » لعدم المد ، وبخلاف نحو «مَفَازَة وَمَفَازَ ، وَمَعِيشَة وَمَعَائِشَ ، وَمَثُوبَة وَمَثَابَ » لعدم الزيادة ، وشذ «مَصَائِبَ ، وَمَنَارَ » والأصل مصاوب ومناور ، وقد نطق فيما بهذا الأصل ، وبخلاف نحو «صَبَرَفَ وعَوْسَاجَ وحَائِطَ وَمِفَتَاحَ وَقِنْدِيلَ وَمَكْوَكَ » لعدم كونه ثالثا . ثم وأشار إلى الرابعة بقوله : (كَذَاكَ ثَانِي لَيْنَينِ اكْتَنَفَاهُ مَدَ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ لَيْنَا) نيفا : نصب على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع ، وأضافه في الكافية للفاعل فقال « كَجَمْعِ شَخْصٍ لَيْنَا » .

أى يجب أيضاً إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفأعلى ، سواء كان اللينان ياءين كنيايف جمع نيف ، أو واوين كأواينل جمع أول ، أو مختلفين كسيائند جمع سيد وأصله سينود ، وصوائند جمع صائد ، والأصل سيايد وصواید .

واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبوه ومن واقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ، ولا يهمز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء ، فيقول : نيايف وسيايد وصواید ، على الأصل ، وشبّهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لنقولهما ، ولأن ذلك نظيرا ، وهو اجتماع الواوين أول كلمة ، وأما إذا اجتمعت الياء آن أو الياء والواو فلا إبدال ؛ لأنه إذا التفت الياء آن أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو «لَيَنَ وَبَوْمَ » اسم موضع^(١) .

(١) اسم موضع : هذا راجع إلى «لين» بفتح كل من الياءين ، وهو اسم قرية باللين ، واسم واد بين صالح وضريحك ، وأما «بوم» فهو - بفتح الياء وكسر الواو - وصف من لفظ اليوم ، يقولون : يوم أيوم ، ويوم - بزنة فرح - كما يقولون : ليل أليل وشعر شاعر ، وما أتبه ذلك .

واحتاج أيضاً بقول العرب في جمع ضيَّوْنَ - وهو ذكر السنانيـر - ضيَّاًوْنَ من غير همز ، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع؛ أما القياس فلأن الإبدال في نحو «أوايْنَ» إنما هو بالحِلْمٍ على كـسـاء ورـدـاء؛ لشـبـهـهـ بهـ منـ جـهـةـ قـربـهـ منـ الـطـرفـ، وهو في «كـسـاءـ، وـرـدـاءـ» لا فـرقـ بـيـنـ الـيـاءـ وـالـوـاـوـ، فـكـذـلـكـ هـنـاـ. وأـمـاـ السـمـاعـ فـكـيـ أـبـوـزـيـدـ فـيـ سـيـفـةـ سـيـائـقـ، بـالـهـمـزـةـ، وـهـوـ قـيـلـةـ^(١) مـنـ سـاقـ يـسـوـقـ وـحـكـيـ الجـوـهـرـيـ فـتـاجـ اللـغـةـ جـيـدـ وـجـيـاـنـدـ، وـهـوـ مـنـ جـادـ، وـحـكـيـ أبوـعـمـانـ عـنـ الـأـصـمـىـ فـيـ جـمـ عـيـلـ عـيـائـلـ. وأـمـاـ ضـيـاـوـنـ فـشـاذـ مـمـ أـنـهـ لـمـ صـحـ فـيـ وـاحـدـهـ صـحـ فـيـ الـجـمـ فـقـالـوـاـ : ضـيـاـوـنـ كـاـفـالـوـاـ: ضـيـوـنـ، وـكـانـ قـيـاسـهـ ضـيـنـ، وـالـصـحـيـحـ أـنـهـ لـاـ يـقـاسـ عـلـيـهـ.

﴿تبنيهات﴾ : الأول : فهم من قوله « مد مفأعْل » اشتراط اتصال المد بالطرف ،
فلو فصل بهذه الشائعة ظاهرة أو مقدمة فلا إيدال ؛ فال الأولى نحو طَوَّا بِس ، والثانية
نحو قوله :

١٢٢٢ - [غرّكِ أنْ تَبَاءَدَتْ أَبَا عِرَى
وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّفَرَ ذَا الدَّوَافُرَ]

[**حَفَ عِظَامِي وَأَرَاهُ نَاغِرِي**] **وَكَحْلَ الْقَيْنَينِ** **بِالْمَاءِ وَأَورَ**

أراد بالمعواير؛ لأنّه جمع عُوَارٌ ، وهو الرّمَد ، حذفت الياء ضرورة ؟ فهى في تقدير الموجودة . أما الفَصْلُ بهذه غير شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

١٢٢٣ - [فِي أَشْبَابِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفِّ الْحَفْرُ]
فِيهَا عَيْنَاهُ لَهُ أَسْوَدُ وَنَمُرُ

(١) كذا ، والصواب أنه على وزن فِي ملَة بفتح فسكون .

• الأصل عيائِل ، لكنه أشبع الهمزة اضطرارا فنشأت الياء ، كقوله :
 [تَنْفِي يَدَاهَا الْهَمْزَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفَى الدَّرَاهِمْ] تَنْفَادُ الصَّيَارِيفِ
 لأنَّه جمع عيَيل واحد العيال . قال الصفاني : واحد العيال عيَيل ، والجمع عيائِل مثل جيَيد
 وجِيَاد .

الثاني : لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع ، كما أوره كلامه ، بل لو بنيت
 من القَوْل مثل عوَارض قلت « قُوائِل » بالمعنى ، هذا مذهب سيبويه والجمهور ،
 وعليه مشى في التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبوا إلى منع الإبدال في
 المفرد لخلفته .

الثالث : حكم هذه الهمزة في كتابتها ياء ومنع النقطة كاسبق في قائل وبائع .
 ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم في المهز المبدل بما بعد ألف مفاعل في
 النوعين المذكورين - أعني ما استحق المهز لكونه مذماً مزيداً في الواحد ، وما استحق
 المهز لكونه ثانٍ لينين اكتتفاً مدًّا مفاعلاً - بقوله (وافتتح ورُدَّ الْهَمْزَى يَا فِيهَا أَعِلَّ *
 لَأَمَّا) فالآلف واللام في الهمزة للغمد ، أى يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لأهمها أن
 يتحققها بإبدال كسرة الهمزة فتحة ، ثم بإبدالها ياء فيما لا مهمزة أو ياء أو و لم تسلم في الواحد .
 فالنوع الأول مثال مالامه همزة منه خطيئة وخطايا ، ومثال مالامه ياء منه هدىءة
 وهدائا ، ومثال مالامه او منه لم تسلم في الواحد مطيبة ومتطايا .

فأصل خطايا خطائي ياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ، ثم
 أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف فصار خطأي بهمزتين ، ثم أبدلت
 الثانية ياء ؛ لما سيراني من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد
 مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم فتحت الأولى تحفيقا ، ثم قلبت الياء ألفا
 لتعبر كما وافتتاح ماقبليها ، فصار خطاما بالعنين بينهما همزة ، والهمزة تشبه الآلف ،
 فاجتمع شبيه ثلاثة ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا ، بعد خمسة أعمال .

وأصل هَذَا يَا هَذَا في بِيَادِنَ الْأُولَى يَاءُ فَعِيلَةُ وَالثَّانِيَةُ لَامُ هَدِيَّةُ ، نَمْ أَبْدَلَتِ الْأُولَى هَمْزَةً كَمَا فِي صَحَافَ ، نَمْ قَلْبَتِ كَسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتْحَةً ، نَمْ قَلْبَتِ الْيَاءَ أَلْفَـاً ، نَمْ قَلْبَتِ الْهَمْزَةِ يَاءَ فَصَارَ هَذَا يَا ، بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَعْمَالٍ .

وأصل مَطَّاِيَا مَطَّاِيُّوْ - لأنَّ أصلَ مَفْرَدِهِ وَهُوَ مَطَّيَّةٌ مَطَّيَّوَةٌ فَعِيلَةٌ مِنَ اللَّطَّا وَهُوَ الظَّهَرُ ، أَبْدَلَتِ الْوَاوِ يَاءَ ، وَأَدْغَمَتِ الْيَاءَ فِيهَا عَلَى حَدِّ مَافْلِ بَسِيَّدٍ وَمَيَّتٍ - قَلْبَتِ الْوَاوِ يَاءَ لَطْرَفَهَا بَعْدَ كَسْرَةَ كَمَا فِي النَّازِيِّ وَالدَّاعِيِّ ، نَمْ قَلْبَتِ الْيَاءَ الْأُولَى هَمْزَةً كَمَا فِي صَحَافَ ، نَمْ أَبْدَلَتِ السَّكْرَةَ فَتْحَةً ، نَمْ الْيَاءَ أَلْفَـاً ، نَمْ الْهَمْزَةِ يَاءَ ، فَصَارَ مَطَّاِيَا ، بَعْدَ خَمْسَةِ أَعْمَالٍ .

وإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةً سَلَتْ نَحْوَ الْمِرْأَةِ وَالْمَرْأَةِ ؟ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ مُوجَودَةُ فِي الْمَفْرَدِ ؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ مِفْقَلَةُ مِنَ الرُّؤْيَةِ ، فَلَا تَنْبَهُ فِي الْجَمْعِ ، وَشَذَّ مَرْأَايَا كَمَدَّا يَا سُلُوكًا بِالْأَصْلِيِّ مَسْلَكَ الْعَارِضِ ، كَمَا شَذَ عَكْسُهُ وَهُوَ السُّلُوكُ بِالْعَارِضِ مَسْلَكُ الْأَصْلِيِّ فِي قَوْلِهِ :

فَمَا بَرِّحَتْ أَقْدَامَنَا فِي مَسْكَانِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أَزِيرُوا التَّنَانِيَّا

وَقُولُ بَعْضِ الْعَرَبِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايِّي ، بِهَمْزَتِينِ .

وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِثْلُهُ زَاوِيَّةُ وَزَوَّاهَا ، أَصْلُهُ زَوَّافِي ، يَابِدَالِ الْوَاوِ هَمْزَةُ لَكَونُهَا ثَانِيَّ لَيْنِينِ أَكْتَنَفَهَا مَدًّا مَفَاعِلٍ ، نَمْ خُفْفَ بِالْفَتْحِ فَصَارَ زَوَّاهِي ؟ نَمْ قَلْبَتِ الْيَاءَ أَلْفَـاً فَصَارَ زَوَّاهَا ، نَمْ قَلْبَتِ الْهَمْزَةِ يَاءَ ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقْدِمُ فِي هَذَا يَا .

﴿تَنبِيهٌ﴾ : أَدْرَجَ النَّاظِمُ هَنَا الْهَمْزَةَ فِي حِرْفَ الْمَلَةِ ، حَسِبَا جَمِيلَ الشَّارِخِ كَلامَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَسْكَنَهُ غَايَرَ بَيْنَهُمَا فِي التَّسْهِيلِ . وَفِي الْهَمْزَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا حِرْفٌ صَحِيحٌ ، وَالثَّانِي حِرْفٌ عَلَهُ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْفَارَسِيُّ ، وَالثَّالِثُ أَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِعِرْفِ الْمَلَةِ ، انتَهَى .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : (وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةِ جُمِيلَ وَأَوَا) إِلَى أَنَّ الْمَجْمُوعَ عَلَى مِثْلِ مَفَاعِلِ

إذا كانت لامه واوا لم تُقل في الواحد ، بل سلمت فيه كواوهـراوة ، جعل موضع
الهمزة في جمهـواو ، فيقال : هـراوى ، والأصل هـراـئـو ، بقلب ألف هـراـواهـ هـمزـة ، ثم
هـرـائـي ، بقلب الواـيـاءـ لتـطـرـفـهاـ بـعـدـ الـكـسـرـةـ ، ثم خـفـفتـ بالـقـتـحـ فـصـارـ هـرـاءـيـ ، ثم
قـلـبـتـ الـيـاءـ أـلـفـاـ لـتـحـرـكـهاـ وـانـفـتـاحـ ماـقـبـلـهاـ فـصـارـ هـرـاماـ ، فـكـرـهـواـ أـلـفـينـ يـنـهـماـ هـمـزـةـ
لـمـاـ سـبـقـ ، فـأـمـلـوـاـ هـمـزـةـ واـواـ ؟ طـلـبـاـ لـتـشـاكـلـ ؛ لـأـنـ الواـوـ ظـهـرـتـ فـيـ وـاحـدـهـ رـابـعـةـ بـعـدـ
أـلـفـ ، فـقـصـدـ تـشـاكـلـ الجـمـ لـوـاحـدـهـ فـصـارـ هـرـاءـيـ ، بـعـدـ خـسـنةـ أـعـمالـ .

﴿تبهيات﴾ : الأول : إنما تردُّ المهمزة ياء فيما أعلَّ لاما من الجم المذكور إذا كانت عارضةً كما رأيت ، فإن كانت أصليةً سلت .

الثاني : شدَّ جُمْلُ الهمزة وواوا فِي لامه ياء ، وذلك قولهم في هدايا : هَدَأَوْي ، وفيما لامه واو أعلت في الواحد ، وذلك قولهم في مطابا : مَطَأَوْي ، وفاس الأخفش على هَدَأَوْي ، وهو ضعيف ؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة .

الثالث : مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالي صحت الواء
 في هرآوى كما صحت في المفرد ، وأعلت في مطابيا كما أعلت في المفرد ، وهذا يدل على
 وزن الأصل ، وأما خطأها فإنه على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هدىه . وذهب
 البصريون إلى أنها فعائلاً ، خلافاً للمعتل على الصحيح ، ويندل على صحة مذهب
 البصريين قوله * حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَابِيَا * وأما ما نقل عن الخليل من أن خطأها وزنها
 فعالي فليس كقول الكوفيين ؛ لأن الألف عتقدهم للتأنيث ، وعندئذ بدل من اللدة
 المؤخرة ، وذلك لأنه يقول : إن مدة الواحد لا تبدل في هذا هزة ؛ لثلا يلزم اجتماع
 همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الآية ، فيصير خطأ ، ثم يعل كما تقدم ،
 انتهى .

(وَهُنَّا أَوَّلُ الْوَآوِينَ رُدٌ فِي بَدْءِهِ غَيْرُ شَبِيهٍ وَوُفِيَ الْأَشْدَدُ)

أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع في أولها وأواخره إلها مهزة ، بشرط أن لا تكون الثانية منها مدة غير أصلية .

فخرج أربع صور :

الأولى : أن تكون الثانية مدة بدلًا من ألف فاعلٍ نحو « وُوقِ الأشد » ، و « وُرِيَ عَهْمًا » .

والثانية : أن تكون مدة بدلًا من هزة ، كالْوُولَى مخففَ الْوُوْفِلِي بواو مضمومة فهزة ، وهي أنتي الأذال ، أفعى تفضيل من وآل إذا جلأ .

والثالثة: أن تكون عارضة، كأن تبني من الوعود مثل فَوْعَلَ ثم ترده إلى مالم يُسمّى فاعله.

والرابعة : أن تكون زائدة ، كأن تبني من الوعد مثلاً طومار ، فتقول : وُعَاد ؟
فهذا الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال ، بل يجوز .

وَخَالَ قَوْمٌ فِي الرَّابِعَةِ فَأَوْجَبُوا الْإِبْدَالَ؛ لِاجْتِمَاعِ وَاوْيَنْ، وَكُونِ الثَّانِيَةِ غَيْرَ مُبَدِّلَةٍ
مِنْ زَائِدٍ؛ فَإِنَّ الضَّمَّةَ الَّتِي قَبْلَهَا غَيْرَ عَارِضَةٍ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ، وَاخْتَارَ
الْمُصْنَفُ الْقَوْلَ بِجُوازِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ وَإِنْ كَانَ مَدُّهَا غَيْرَ مُتَجَدِّدَةٍ، لِكُنْهَا مَدَةٌ
زَائِدَةٌ؛ فَلَمْ تَحْلُّ عَنِ الشَّبَهِ بِالآلَفِ الْمُقْلَبَةِ.

ودخل صورتان يحب فيها الإبداع :

الأولى : أن تكون الثانية غير مدة ، نحو قوله في جمع الأولى أنتي الأولى : أول والأصل وَوْل ، وقولك في جمع وَاصِلة وَوَاقِية : أَوَاصِل وَأَوَاقِي ، والأصل وَوَاصِل وَوَوَاقِ ، بواوين : أَوْلَاهُمَا فاء السَّكْلَمَة ، والثانية بدل من ألف فاعلة ، كـ تبدل في التصغير نحو أَوْبِصِل وَأَوْيِقِ ، وكذا لو بنيت من الوعَدـ مثل كَوْكَب فاتـ : أَوْعَدـ ، والأصل وَوَعَدـ .

والثانية : أن تكون مدةً أصلية ، نحو الأولى أنتى الأول ، أصلها وُلَى ، بواوين
أولاً هما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة .

وإنما وجوب الإبدال حينئذ كراهةً مالا يكون في أول الكلمة من التضعيف
إلا نادراً كددن

وخرج بتقييده بالباء نحو هَوَوِيْ وَتَوَوِيْ .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : ظهر أن في كلام الصنف أموراً ; أحدها : أنه يوم
قصر المستنقى على نحو « وُوفِيْ » مـا مدتـه زائـدة بـدلـ من أـلـفـ فـاعـلـ ، وأن
ما سواهـ مـا مـدـتهـ زـائـدـةـ يـحـبـ فـيـهـ الإـبـدـالـ ، ولـيـسـ كـذـلـكـ كـمـاـ عـرـفـتـ . ثـانـيـهاـ : أنهـ
يـوـمـ أـيـضـاـ أـنـ الـسـتـنقـىـ عـمـتـنـعـ الإـبـدـالـ ، ولـيـسـ كـذـلـكـ ؛ لـمـاـ عـرـفـتـ أـنـ الصـورـ الـأـرـبـعـ
الـخـرـجـةـ يـجـوزـ فـيـهـ الإـبـدـالـ . ثـالـيـهاـ : أـنـ كـلـامـهـ لـيـسـ صـرـيـحاـ فـيـ وجـوبـ الإـبـدـالـ
فـيـ يـحـبـ فـيـهـ مـاـ سـبـقـ ، فـلـوـ قـالـ :

وَأَوْاً وَهَمْزَا بَدْهُ وَأَوْيَ مَبْدَا حَتَّىْ سَوَى مَا الثَّانِي طَارِ مَدَا

خلص من ذلك كله ؛ لمـاـ عـرـفـتـ .

الثاني : زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون اتصالاً
الواوين عارضاً بمحذف همزة فاصلة ، مثل ذلك أن تبني الفعل من الأولى ؛ فتقول :
إياؤأي ، والأصل أوأؤأي ، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة ، وقلبت
الياء الأخيرة ألفاً لتحرر كها وافتتاح ما قبلها ؛ فإذا نقلت حركة الممزة الأولى إلى الياء
الساكنة قبلها حُذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو
لزوال موجب قلبها ؛ فتصير الكلمة إلى وَوَأَيْ ، فقد اجتمع واوان أول الكلمة ،
ولا يحب الإبدال ، ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الممزة الثانية
إلى الواو فصارت « وَوَا » جاز الوجهان وفاما للفارسي . قيل : وذهب غيره إلى وجوب
الإبدال في ذلك ، سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقى مما تُبَدِّل منه الممزء خمسة أشياء :

أحداها : الواو المضمة ضمة لازمة غير مُشَدَّدة ، ولا موصولة بموجب

الإبدال السابق

نائتها : الياء المكسورة بين ألف و ياء مشددة .

ثالثها : الواو المكسورة المصدرة .

رابعها وخامسها : الماء والعين .

وقد ذكرهن في التسهيل^(١) ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة هنا لأن إبدال الممزء منها جائز لا واجب ، وإنما تعرض هنا للواجب ، فإن تعرض لغيره فعل سبيل الاستطراد .

فأما إبدالها من الواو المضمة المذكورة فحسن مطرد نحو أَجُوهُ جمع وجْهٍ ، وأَذُورُ جمع دار ، وأنُورُ جمع نار ، الأصل : وَجُوهٌ ، وأَذُورٌ ، وأنُورٌ ، ونحو سُوقُ جمع ساقٍ ، وغُورُ مصدر غَارَ الماء يغور غَوْرًا وغُورًا ، وليس القلب في هذا الاجتئاع الوابن ؛ لأن الثانية مدة زائدة .

والاحتراز بالمضمة عن المكسورة والفتحة ، وسيأتي الكلام عليها .

وبكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب نحو هذه دَلْمَة ، وضمة التقاء الساكنين نحو « اشْتَرُوا الصَّلَالَةَ » ، و « لَا تَنْسُوَا الْفَضْلَ » .

والاحتراز بغير مشددة من نحو التنوذ والتحوّل ؛ فإنه لا يبدل فيه .

والاحتراز بالقييد الأخير من نحو أَوَّاصِلْ وَأَوَّاقِ ؛ فإن ذلك واجب كما سر .

وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو « رَأَيْتَ وَغَائِيْتَ » في النسب إلى رأية وغاية ، الأصل رَأَيْتَ وَغَائِيْتَ ، بثلاث ياءات ؛ فخفف بقلب الأولى همزة .

وأما إبدالها من الواو المكسورة المصدرة ؛ فنحو إشَّاح و إفَادَة و إسَادَة

(١) في نسخة « وقد ذكرتَين في التسهيل » وما أنتبه أدق ؛ لأنَّه قد ذكر الجميع

في التسهيل .

فِي شَاح وِفَادَة وِوِسَادَة ، وَقَرَأ أَبُو وَابْنِ جَبَيرَ وَالتَّقْفِ « مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ » وَرَأَى
أَبُو سَهَانَ فَلَكَ مُطْرِداً مُقِيساً ، وَقَصْرَهُ غَيْرُهُ عَلَى السَّمَاع ، وَالاحْتِرَازُ بِالْمَصْدَرَةِ عَنْ نَحْوِ
وَوْ « طَوَيْلٌ » فَلَا تَقْلِبُ ؛ لَأَنَّ الْمَكْسُورَةَ أَخْفَ منَ الْمَضْمُومَةِ ؛ فَلَمْ تَقْلِبْ فِي كُلِّ
وَضْعٍ ، وَالْوَسْطُ أَبْعَدُ مِنَ التَّغْيِيرِ ، وَأَمَّا الْوَاوُ الْمَفْتُوحَةُ فَلَا تَقْلِبْ لِخَفَةِ الْفُتْحَةِ ،
لَا مَا شَذَّ مِنْ قَوْلِهِمْ « امْرَأَةُ أَنَّاهُ » وَالْأَصْلُ وَنَاهٌ ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْوَنِيَّةِ وَهُوَ الْبَطَءُ .
تَالِ ابنِ السَّرَاجِ : وَ « أَسْهَامٌ » اسْمُ امْرَأَةٍ ؛ لَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ وَسَهَامٌ مِنَ الْوَسَامَةِ وَهُوَ
الْمَحْسُنُ ، وَ « أَحَدٌ » الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْعَدَدِ أَصْلُهُ وَحْدَهُ مِنَ الْوَحْدَةِ ، بِخَلْفِ أَحَدٍ
فِي « مَا جَاءَ فِي أَحَدٍ » قَقِيلٌ : هَمْزَتْهُ أَصْلِيَّةٌ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِعُنْفِ الْوَحْدَةِ .

وَأَمَّا إِبْدَالُ الْمَهْزَةِ مِنَ الْهَاءِ وَالْعَيْنِ فَقَلِيلٌ ؛ فَنَّ إِبْدَالُهَا مِنَ الْهَاءِ قَوْلِهِمْ :
« مَاهٌ » وَالْأَصْلُ مَاهٌ ، وَأَصْلُ مَاهٌ مَاهٌ ، بَدْلِيلٌ : أَمْوَاهٌ ، وَمُؤَاهٌ ؛ فَتَعْرَكَتِ
الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلَبَتِ الْأَفْوَى ، وَإِعْلَالُ حَرْفَيْنِ مُتَلَاصِقَيْنِ مِنَ الشَّاذِ ، وَمِنْ
ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلِهِمْ « أَلْ فَعَلْتَ ؟ وَالْأَفْعَلْتَ » بِعُنْفِ هَلْ فَعَاتْ وَهَلَّا فَعَلْتَ ، وَمِنْ
إِبْدَالِهَا مِنَ الْعَيْنِ قَوْلُهُ :

١٢٤ - وَمَاجَ سَاعَاتٍ مَلَأَ الْوَدِيقِ

أَبَابُ بَخْرِيْ ضَاحِكٍ هَرُوقٍ^(١)

فَأَصْلُ أَبَابٍ عَبَابٌ . وَقَالَ بِعْضُهُمْ : لَيْسَ الْمَهْزَةُ فِيهِ بَدْلًا مِنَ الْعَيْنِ ،
وَإِنَّمَا هُوَ فُعَالٌ مِنْ أَبٌ إِذَا تَهْيَا ؛ لَأَنَّ الْبَحْرَ يَتَهْيَأُ لِلارْتِجَاجِ ؛ فَالْمَهْزَةُ عَلَى هَذَا
أَصْلُ ، وَمَا شَذَّ إِبْدَالُهَا مِنَ الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِمْ « دَأْبَةٌ ، وَشَأْبَةٌ ، وَابِيَّأَضْ »
وَمَا رُوِيَ عَنِ الدِّجَاجِ مِنْ هَمْزَةٍ « الْأَمْلُ ، وَالْخَائِمُ » وَإِبْدَالُهَا مِنَ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِمْ :
قَطَعَ اللَّهُ أَذِيَّهُ ، أَيْ يَذِيَّهُ ، يَرِيدُ يَدِهِ ؛ فَرَدَتِ الْأَلْامُ وَأَبَدَنَتِ الْيَاءُ هَمْزَةً ، وَقَالُوا :
« فِي أَسْنَانِهِ أَلَّلُ » أَيْ يَتَلَّ ، وَالْيَلِلُ : قَصْرُ الْأَسْنَانِ ، وَقَقِيلٌ : أَخْدِيدَأَبُهَا إِلَى دَاخِلِ

(١) لِلْمَعْوَفِ فِي رِوَايَةِ هَذَا النَّتَّ « هَرُوقٌ » بِأَزْنَى فِي مَكَانِ الرَّاءِ الْمُحَلَّةِ .

الفم ، يقال « رجل أَيْلُ ، وامرأة أَيْلُ » وهن بعضهم الشيئه ، وهي الخلقة ، وكذلك ربئال ، وهو الأسد ، اه .

(ومَذَا ابْدَلَ ثَانِيَ الْهَمَزَتِينِ مِنْ كَلْمَةِ أَنْ يَسْكُنَ كَآثِرًا وَأَنْتَمْنِ) أي إذا اجتمع همزتان في الكلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسيه ، وأن يتحركا معا ، وأما الرابع - وهو أن يسكننا معا - فتعذر .

فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب في غير ندور إبدال الثانية حرف مدة يحيط حركة ما قبلها ، نحو « آثَرْتُ أُوْزِرْ إِيَّاهَا » والأصل الأثُرْتُ أُوْزِرْ إِيَّاهَا ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضي الله عنها « وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ آتِرَرْ » بهمزة فألف ، وعوام المحدثين يحروفونه ؟ فيقرؤونه بألف وتأه مشددة ، وبعدهم يرويه بتحقيق الهمزتين ، ولا وجه لواحد منها ، وإنما وجوب الإبدال لغسل النطق بهما ، ومحضه بالثانوية لأن إفراط النقل حصل بها ، وشددت قراءة بعضهم « إِنْلَافِهِمْ رِخْلَةَ الشَّتَاءِ وَالصَّيفِ » بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو « أَنْتَنِ » زيد أم لا ؟ وأنت فعلت هذا ؟ والثمر بكر أم لا ؟ فإنه لا يجب فيه الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال ؟ فتقول : أنتن^(١) زيد أم لا ؟ وأنت فعلت ، وايتمر بكر أم لا ؟ لأن همزة الاستفهام كلمة ، والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى ، وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها « همزتان في الكلمة » فتقرير على المتعلمين .

(١) إذا كانت الهمزة الأولى في « أَنْتَنِ زيد ، أم لا » للاستفهام كما هو الظاهر فاللام كتابة صورة القلب هكذا « آنْتَنِ زيد » لأن همزة الاستفهام مفتوحة قلب الممزة التي تليها إلى الآلف ، ومثل هذا يقال في قوله « أَنْتَرْ بكر أَمْ لا » .

وإن سكت الأولى وتحركت الثانية ؛ فإن كانتا في موضع العين أذْغَتِ الأولى فـ الثانية ، نحو سـآل ولـآل ورـآس ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه ، وإن كانتا في موضع اللام فـسيـانـي الـكـلـامُ عليهما عند قوله : « مـلـمـ يـكـنـ لـفـقـطـ آـتـمـ ». .

وإن تحركتا مما فـيـما أـنـ يكونـ ثـانـيـماـ فيـ مـوـضـعـ الـلامـ ، أـوـ لـاـ ؛ فـهـذـانـ ضـربـانـ ، فـأـمـاـ الـأـولـ فـسـيـانـيـ بـيـاهـ ، وـأـمـاـ الثـانـيـ فـلهـ تـسـعـةـ أـنـوـاعـ ؛ لأنـ الثـانـيـ إـمـاـ مـفـتوـحةـ أـوـ مـكـسـوـةـ أـوـ مـضـمـوـنةـ ، وـعـلـىـ كـلـ حـالـ مـنـ هـذـهـ التـلـاثـةـ فـالـأـولـيـ أـيـضاـ إـمـاـ مـفـتوـحةـ أـوـ مـكـسـوـرـةـ أـوـ مـضـمـوـنةـ ؛ فـثـلـاثـةـ فـيـ تـلـاثـةـ بـتـسـعـةـ ، وـقـدـ أـخـذـ فـيـ بـيـانـ ذـلـكـ بـقـوـلـهـ :

(إـنـ يـفـتـحـ) أـيـ ثـانـيـ المـهـزـتـيـنـ (أـثـرـ ضـمـ ؛ أـوـ فـتـحـ قـلـبـ وـأـوـاـ) فـهـذـانـ اـنـثـانـ مـنـ التـسـعـةـ ، الـأـولـيـ : نـحـوـ « أـوـيـنـدـمـ » تـصـفـيـرـ آـدـمـ ، وـالـثـانـيـ : نـحـوـ « أـوـادـمـ » جـمـعـهـ ، وـالـأـصـلـ أـوـيـنـدـمـ وـأـدـمـ ، بـهـمـزـتـيـنـ ؟ فـالـلـاوـ بـدـلـ مـنـ المـهـزـةـ ، وـلـيـسـ بـدـلاـ مـنـ أـلـفـهـ ، كـمـاـ فـيـ ضـارـبـ وـضـوـيـزـبـ وـضـوـأـرـبـ ؛ لأنـ المـقـتـضـيـ لـإـبـدـالـ هـمـزـتـهـ أـلـفـاـ زـالـ فـيـ التـصـفـيـرـ وـالـجـمـعـ . وـذـهـبـ الـمـازـنـيـ إـلـىـ إـبـدـالـ المـفـتوـحةـ إـنـ فـتحـ يـاهـ ؛ فـيـقـولـ فـيـ أـفـلـ التـفـضـيـلـ مـنـ « أـنـ » ؛ زـيـنـدـ أـيـشـ مـنـ عـمـروـ ، وـيـقـولـ : الـلـاوـ فـيـ « أـوـادـمـ » بـدـلـ مـنـ الـأـلـفـ الـمـبـدـأـةـ مـنـ المـهـزـةـ ؛ لأنـهـ صـارـ مـثـلـ خـاتـمـ ، وـالـجـهـورـ يـقـولـونـ : هـوـ أـوـنـ مـنـ عـمـروـ .

(وـيـاهـ أـثـرـ كـسـرـ يـنـقـلـبـ) ثـانـيـ المـهـزـتـيـنـ المـفـتوـحـ ، وـثـانـيـهـماـ (ذـوـ الـكـسـرـ مـطـلـقـاـ گـذـاـ) أـيـ يـنـقـلـبـ يـاهـ ، سـوـاءـ كـانـ إـثـرـ فـتـحـ أـوـ كـسـرـ أـوـ ضـمـ ؛ فـهـذـهـ أـرـبـعـةـ أـنـوـاعـ ، مـثـالـ الـأـولـ أـنـ تـبـنـيـ مـنـ « أـمـ » مـثـلـ إـضـيـعـ - بـكـسـرـ المـهـزـةـ وـفـتـحـ الـبـاءـ - فـيـقـولـ : إـلـمـ ؟ - بـهـمـزـتـيـنـ مـكـسـوـرـةـ فـسـاـكـنـةـ - ثـمـ تـنـقـلـ حـرـكـةـ الـلـيـمـ الـأـولـيـ إـلـىـ المـهـزـةـ قـبـلـهـاـ لـتـقـمـكـنـ مـنـ إـدـغـامـهـاـ فـيـ الـلـيـمـ الـثـانـيـ فـيـصـيرـ إـلـمـ ؟ ، ثـمـ تـبـدـلـ الـمـهـزـةـ الـثـانـيـةـ يـاهـ فـتـصـيرـ

الكلمة «إِيمَّ» . ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبني من أم مثل أصْبِح بفتح المءونة أو كسرها أو صمها والباء فيهن مكسورة ، وتفعل ماضياً فتصير الكلمة إِيمَّ وأيْمَّ وأيْمَّ ، وأما قراءة ابن عامر والكتويفين «أَئْمَّ» بالتحقيق فيها يوقف عنده ولا يتجاوز .

(وما يضم) من ثانى المهزتين المذكورين (وَاوَا أَصِيرُ) سواء كان الأول مفتوحاً أو مكسرةً أو مضمومةً؛ فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة . أمثلة ذلك : أَوْبَ جمع أَتَ وهو المرعى ، وأن تبني من أم مثل إِصْبِح بكسر المءونة وضم الباء ، أو مثل أَبْلُم فتقول : «أَوْمَّ» بهمزة مكسورة وواو مضمومة ، و «أَوْمَّ» بهمزة وواو مضمومتين . وأصل الأول أَبْلُبَ على وزن أَفْلُس ، وأصل الثانى والثالث إِأْمُمْ وَأَوْمُمْ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلا المءونة واواً ، وأدغموا أحد للثنين في الآخر .

» (تنبيه) : خالف الأخشنُ في نوعين من هذه التسعة ، وهو المكسورة بعد ضم فأبدلها واواً ، والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء ، والصحيح ما تقدم ، اهـ .

ثم أشار إلى الفرق الأول من ضربِ اجتماع المهزتين التحركتين — وهو أن يكون ثانيةهما في موضع اللام — بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ) أي ثانية المهزتين (لَفَظًا أَئْمَّ) أَئْمَّ : فعل ماض ، ولفظاً : إما مفعول به مقدم ، والمجلة خبر يكن ، أو خبر يكن ومفعول أَئْمَّ : مخدوف ، أي أئم الكلمة ، أي كان آخرها والمجلة نعت للفظاً (فَذَكَرَ ياءً مُطْلَقاً جَاءَ) أي سواء كان إنر فتح أو كسر أو ضم أو سكون . أمثلة ذلك أن تبني من قَرَأً مثل جَعْفَرَ وَزِبْرِجَ وَبُرْثَنْ وَقَمَطْرَ ؟ فتقول في الأول قَرَأَي على وزن سَلْمَى ، والأصل قَرَأً ، فأبدلت المءونة الأخيرة ياء ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحرركها وافتتاح ما قبلها . وتقول

فِي الثَّانِي «قِرْءَ» عَلَى وزن هِنْدٍ ، وَالْأَصْل قِرْمُّى ؛ أَبْدَلَتِ الْهَمْزَةُ الْأُخْرَى يَاءً ، ثُمَّ أَعْلَمَ بِإِلَالَ قَاضٍ وَتَقُولُ فِي الثَّالِث «قِرْءَ» عَلَى وزن جُحْلٍ ، وَالْأَصْل قِرْوُفٌ ، أَبْدَلَتِ الْهَمْزَةُ الْأُخْرَى يَاءً ، ثُمَّ أَعْلَمَ بِإِلَالَ أَيْدٍ ، أَى سَكَنَتِ الْيَاءِ وَأَبْدَلَتِ الصَّمْمَةَ قَبْلَهَا كَسْرَةً ؛ فَهَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ مِنْ قُصُوصَانَ ، كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى هَذَا الْوَزْنِ رَفَمًا وَجَرًا ، وَتَمُودُ لَهُ الْيَاءُ فِي النَّسْبِ ؛ فَيَقُولُ : رَأَيْتِ قِرْمِيَا وَقِرْنِيَا . وَتَقُولُ فِي الرَّابِعِ «قِرْأَى» وَالْأَصْل قِرْأًأً بِهِمْزَتَيْنِ سَاكِنَةً فَتَحْرِكَةً ، أَبْدَلَتِ الْمُتَحَركَةَ يَاءً ، وَسَلَتْ ؛ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا أَبْدَلَتِ الْهَمْزَةُ الْأُخْرَى يَاءً وَلَمْ تَبْدِلْ وَأَوْأً ، قَالَ فِي شِرْحِ الْكَافِيَّةِ : لَأْنَ الْوَاوَ الْأُخْرَى لَوْ كَانَتِ أَصْلِيَّةً وَوَلِيتِ كَسْرَةً أَوْ صَمَمَةً لَقِيلَتْ يَاءً ثَالِثَةً فَصَاعَدا ، وَكَذَلِكَ تَقَابِ رَابِعَةً فَصَاعَدا بَعْدَ الْفَتْحَةِ ، فَلَوْ أَبْدَلَتِ الْهَمْزَةُ الْأُخْرَى وَأَوْأً فِيهَا نَحْنُ بِصَدَدَهِ لَأَبْدَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ يَاءً فَتَعْيَنَتِ الْيَاءُ .

(وَأُوْمَ * وَنَحْوُهُ) مَا أَوْلَى هَمْزَتِيَّهُ لِلْمُضَارِعَةِ (وَجَهْمَنِ فِي ثَانِيَّهِ أُمْ) أَى اقْصِدْ ، وَهَا الإِبْدَالُ وَالْتَّحْقِيقُ ؛ فَتَقُولُ فِي مُضَارِعِ أُمْ وَأَنْ : أُوْمَ وَأَيْنُ بِالْإِبْدَالِ ، وَأُوْمَ وَأَيْنُ بِالْتَّحْقِيقِ ، تَشِيهًّا لِهَمْزَةِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِمْزَةِ الْاسْتِفَاهَمِ ، نَحْوِ «أَنْذَرْتَهُمْ» لِمَعْاقِبِهَا النُّونُ وَالثَّاءُ وَالْيَاءُ .

﴿تَنْبِيَات﴾ الْأُولُّ : قَدْ فَهَمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الإِبْدَالَ فِي أَوْلَى هَمْزَتِيَّهِ لِغَيْرِ الْمُضَارِعَةِ وَاجِبٌ فِي غَيْرِ نَدْوَرِ كَامِسِقِ .

الثَّانِي : لَوْ تَوَالَى أَكْثَرُ مِنْ هَمْزَتَيْنِ حَقَّتِ الْأُولَى وَالثَّالِثَةُ وَالْخَامِسَةُ ، وَأَبْدَلَتِ الْثَّانِيَّةُ وَالْرَّابِعَةُ ، مَثَالَهُ لَوْ بَنَيْتِ مِنْ الْهَمْزَةِ مِثْلَ أُثْرُجَةِ قَلَتْ : أُوْأَةً ، وَالْأَصْل أُوْأَةً .

الثَّالِثُ : لَا تَأْنِيرُ لِاجْتِمَاعِ هَمْزَتَيْنِ بِفَصْلِ نَحْوِ «يَاءً» وَ«يَاءَةً»^(۱) يَاءً

(۱) يَاءَ : ضَرْبُ مِنْ الشَّجَرِ وَالآمَةُ : وَاحِدَةُ الْآمَةِ .

(وَيَاءُ اقْلِبِ الْفَاءِ كَسْرًا تَلَاً + أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ) أَلْفًا : مفعول أول بقلب ،
وَيَاءُ : مفعول ثانٍ قَدْمًا ، وَكَسْرًا : مفعول بتلا ، وَيَاءُ تَصْغِيرٍ : عطف عليه ،
وتلا ومعهوله في موضع نصب نعمت لـألف ، والتقدير : اقلب الْفَاءِ تَلَا كَسْرًا أو تَلَا يَاءُ
تَصْغِيرٍ يَاءً .

أى يجب قلب الألف ياءً في موضعين :

الأول : أن يعُرض كسر ما قبلها ، كقولك في جمع مِصْبَاح وَدِينَار : مَصَابِح
وَدَنَارَيْن ، وفي تصغيرها : مُصَبَّبِحٌ وَدُنَيْنِيْر .

والثاني : أن يقع قبلها ياء التصغير ، كقولك في تصغير غَزَّال : غُزِيلٌ .

(بِوَاوِ ذَا) القلب (أَفْلَالًا فِي آخِرِ) أى تفعل بالواو الواقمة آخرًا ما تفعل بالألف
من قبلها ياء إذا عَرَض قبلها كسرة أو ياء التصغير ؛ فالأول نحو رَمْيٍ وغُزِيلٍ وقوى
وغَازِيرٍ ، أصلهن رَضْوَ وغُزِيلٌ وقوَّ وغَازِرٌ ؛ لأنهن من الرضوان والغزو والقوءة ،
فقلبت الواو ياء لـكسر ما قبلها ، وكونها آخرًا ؛ لأنها بالتأخير تتعرض لـسكون
الوقف ، وإذا سكتت تعتذرَت سلامتها ، فـمـوـمـلت بما يقتضيه السكون من وجوب
إبدالها ياء توصلًا إلى الخفة وتناسب اللفظ ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالـكـسـرـة وهي غير
متطرفة كـمـوـضـنـ وـعـوـجـ ، إلا إذا كان مع السكورة ما يعوضها كـحـيـاضـ وـسـيـاطـ كـما
سيأتي بيانه ، والثاني كقولك في تصغير جَرْوٌ : جَرْيٌ ، والأصل جُرْيَوْ ، فاجتمعت
الياء والواو وبسبقت أحدهما بالـسـكـونـ وقد المانع من الإعـلـالـ فقلبت الواو ياء
وأدغمت في الياء .

﴿تَنبِيه﴾ : هذا الثاني ليس بمقصود من قوله «بِوَاوِ ذَا أَفْلَالًا فِي آخِرِ» إنما
المقصود التنبية على الأول ؛ لأن قلب الواو ياء لاجتاعها مع الياء وبسبقت أحدهما
بالـسـكـونـ لا يختص بالـوـاـوـ المتـطـرـفةـ ، ولا بما سبقها ياء التصغير ، على ما سيأتي بيانه في

موضعه ، ولذلك قال في التسهيل : تبدلُ الألف ياء لوقوعها إنَّ كسرة أو ياء تصغير ، وكذا الواء الواقعة إنَّ كسرة متطرفة ، فاقتصر في الواء على ذكر الكسرة ، فلوقال :

«بَايِّرِيَا التَّضْ—غِيرِ أَوْ كَسْرَ أَلْفِ
تُقْلَبُ يَا ، وَالْوَاءُ إِنْ كَسْرًا رَدِيفٌ»

في آخر «لطابق كلامه في التسهيل ، ١٥ .

(أَوْ قَبْلَ تَأْتِيَتِ أَوْ زِيَادَتِيْ فَعَلَان) أى نحو شجية ، وأكسيمة ، وغازية ، وعربيّة تصغير عرقّة ، الأصل شحوة وأكسورة وغازوة وعربيّة ، نحو غزيان وشجيّان من الفزو والشجو ، والأصل غزيان وشجوان ، فملأ القلب ياء هو تطرف الواء بعد كسرة ؟ لأنَّ كلامن تاء التأنيث وزيادتي فلان كلةً تامة ؟ فالواقع قبلها آخر في التقدير ، فعوامل معاملة الآخر حقيقة . وشدّ تصحيحاً من الأول مقاومة بمعنى خدام ، وسواءِ معاً جمع سواه . ومن الثاني إعلاً قوله : رجل علیان مثل عطشان من علوات ، وناقة کلیان وقولهم صیبان بضم الصاد ، وأما صینية وصیبان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواء ساكن وهو حاجز غير حصين .

ثم أشار إلى موضع ثان تقلب فيه الواء ياء بقوله : (وَذَا) أى الإعلال المذكور في الواء بعد الكسرة (أيضاً رأوا في مصدر) الفعل (المُفْتَلَ عَيْنَا) إذا كان بعدها ألف كصيام وقيام ، واقياد واعتياد ، بخلاف سواه وسوار لانتقاء المصدرية . ونحو لاَوَذَ لِوَذَا وجاؤَرِ جوَارَا ؟ لصحة عين الفعل ، وحال حِوَلَا وعاد المريض عِوَادَا ؟ لعدم الألف ، والأصل صوام وقوام وانقواد واغتواد ، لكن لما أعللت عينه في الفعل استقل بقاوتها في المصدر ، فأعلوها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف

بشبہ الیاء ، فاعلَت بقلبها یاء حَلَّا للهُصُور علی فُنْدَه ، قُبْلَهَا یاه فِي هَسْبَر
العمل فی اللفظ من وجه واحد ، وشذ تصحیحًا مع استیفاء الشروط قولُم :
« نَارِ نِوَارًا » أی نَفَر ، ولا نظیر له ، وكان الأحسن أن يقول « المُعَلَّ
عِينَةً » ؛ لأنَّ لاؤَذ يطلق علیه مفعول العین ؛ إذ كُلَّ ما عِینَه حرف علة فهو
معقول وإن لم یعنِ .

وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (والْفِعْلُ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ)
يعنی أنَّ كُلَّ ما كان علی فِعْلٍ من مصدر الفعل المعلَّ العین فالغالبُ فیه التصحیح ،
نحو الْحَوْلُ وَالْمَوْدَ ، قال فی شرح السکافیة : ونبه بتصحیح ما وزنه فَعْلٌ علی أن
إعلال المصدر المذکور مشروطٌ بوجود الأنْث فی حتی يكون علی فِعَالٍ ، انتهى .
وفی تخصیصه بفِعَالٍ نظر ؛ فإن الإعلال المذکور لا يختص به ؛ لما عرفت من مجیئه
فی الانفعال والافتعال کا سبق . واحترز بقوله « منه » أی من المصدر عن
فِعَل من الجم ; فإن الغالب فی الإعلال کا سیائی ، لكن قال فی التسهیل : وقد
يصحح ما حلقه الإعلال من فَعْل مصدرًا أو جمًا وفِعَال مصدرًا ، فسوَّی بين
هذه الثلاثة فی أن حقها الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب علی فَعْل
مصدرًا التصحیح .

ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فی الواو یاه بقوله : (وَجْمَعَ ذِي عَيْنٍ أَعْلَهُ أَوْ
سَكَنَ * فَأَخْسِكُمْ بِذِي الْأَغْلَالِ) أی المذکور ، وهو القلبُ یاه لـكسر ما قبلها (فیه
حَيْثُ عَنْ) أی إذا وقعت الواو عیناً جمع صحیح اللام ، وقبلها كسرة — وهی فی
الواحد إما مُمَلَّة ، وإما شیبه بالملل وهي الساکنة — وجب قلبها یاه ؛ فالأولی نحو
دَارِ دِیار ، وحِیله وحِیلَ ، وفِیمَة وفِیمَ ، الأصل دَوَار وحِوَل وفِوَم ؛ لأنَّ لـما
انكسر ما قبل الواو فی الجم فی نحو دِیار وكانت فی الأفراد مملة بقبلها أَنْتَأَة
ضَفَعَت ، فـسلطت الـكسرة علیها ، وقوی تسلطها وجودُ الأنْث ، وإعلال

الباقي لإعْلَال واحده ، ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذ من ذلك حاجة وجوج .

والثانية وشرطها أن يكون بعدها في الجمع ألف ، نحو سُوَّط وسِيَاط ، وحوْض وحِيَاض ، ورَوْض ورِيَاض ، الأصل سِوَاط وحِيَاض ورَوْض ورِيَاض ؛ لأنَّه لما انكسر ما قبلها في الجمع وكانت في الأفراد شبيهة بالفعل لسكنها ضمَّنَت ، فسلطت الكسرة عليها ، وقوَى تسلطها وجودُ الألف لقربها من الياء ، وحمة اللام ؛ لأنَّه إذا سحت اللام قوى إعْلَال العين .

فتلخص أن لقلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط : أن يكون جما ، وأن تكون الواو في واحدة ميَّة بالسكون ، وأن يكون قبلها في الجمع كثرة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام ؛ فالثلاثة الأولى مأخوذة من البيت ، والرابع يأتي في البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل ؛ فخرج بالأول المفرد ؛ فإنه لا يُعلَّم نحو خِيَان وسِيَار ، إلا المصدر وقد تقدم ، وشذ قولهم في الصوَان والصوَار : صِيَان وصِيَار ، وبالثاني نحو طَوِيل وطِوَال ، وشذ قوله :

١٢٢٥ — تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ
وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طَيَّالُهَا

قيل : ومنه «الصافيات الجياد» . وقيل : إنه جمع جَيَاد ، لا جَوَاد ، وبالثالثة نحو أَشْوَاط وأَخْوَاض ، وبالرابع ما أشار إليه بقوله : (وَصَحَّحُوا فِعْلَةً) أي جما ؛ لعدم الألف ، فقالوا : كُوز و كُوْزَة ، و عَوْد و عِوَدَة ، وشذ الإعْلَال في قولهم : ثَوْر و ثِيرَة . قال المبرد : أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذي هو الحيوان والثور الذي هو القطعة من الأقطَر ، فقالوا في الحيوان : ثِيرَة ، وفي الأقطَر : ثِيرَة . وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثِيرَة مقصور من فِيَالَّه ،

وأصله نِيَارَةً كـمِحْجَازَةً ، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها . وقيل : جمده على قِفْلَة بـسِكُون العين ؛ فقلبت الواو ياءً اسْكُونَهَا ، ثم حركت وبقيت الياءً . وقيل : حلاً على « نِيرَان » ليجري الجمع على سَنَنَ واحد .. وبالنِّسَامِ نحو رِوَاء في جمع رَيْبَان ، وأصله رَوْيَايَات ؛ لأنَّه لَا أَعْلَمُ اللامُ في الجمع سُلْطَنِ العينِ لِثَلَاثٍ يجتمع إعلالاً ، ومثله جِوَاء جمع جَوَاء بالتشديد ، أصله جِوَادٌ ؟ فلما اعتلت اللام سُلْطَنَ العين .

(وَفِي قِفل) جمما (وَجْهَان) الإعلال والتصحيح (وَالإعْلَالُ أَوْنَى كَالْحَيْلِ) جمع حيلة ، والقِيمَ جمع قيمة ، والدِّيَمَ جمع دِيَمة ، وجاء التصحيحُ أيضاً نحو حاجة وحاجَة .

﴿تبَيَّهَان﴾ : الأول : اتفقى تعبيره بأُولى أن التصحيح مارد ، وليس كذلك ، بل هو شاذ كما تقدم ؛ فكان اللائق أن يقول :

وَصَحَّحُوا فَمَقْلَةً ، وَفِي قِفلٍ قَدْ شَدَّ تَضْعِيفَ فَحْشَمَ أَنْ يُعَلَّمُ

وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل .

الثاني : إنما خالف قِفل فَمَقْلَة لأن فصلة لـسـا عـدـمتـ الـأـلـفـ وـخـفـتـ النـاطـقـ بـالـوـاـوـ بعد السـكـرـةـ لـقـلـةـ عـلـ الـلـاسـانـ اـنـضـمـ إـلـيـ ذـلـكـ تـحـصـيـنـ الـوـاـوـ بـعـدـ هـاـءـهـ التـائـيـتـ فـوـجـبـ تـصـحـيـحـهـ بـخـلـافـ قـلـمـ .

نم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَالْوَاءُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتَحَ يَا افْلَكْ * كَالْمَهْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) أي إذا وقعت الواو طرفاً رابطة فصاعداً بعد فتح قلب ياء وجوها ؛ لأن ما هي فيه حيـشـدـ لا يـدـمـ نـظـيرـاـ يـسـتـحـقـ الإـعـلـالـ ؟ فيحمل هو عليه ، وذلك نحو « أَعْطَيْتُ » أصله أَعْطَوْتُ ؟ لأنَّه من عَطَا يَنْظُرُ بمعنى أَخْذٍ ؟ فلما دخلت هـمـزـةـ النـقـلـ صـارـتـ الـوـاـوـ رـابـةـ ؟ فـقـلـبـ يـاءـ حـلـاـ للـمـاضـيـ عـلـيـهـ مـضـارـعـهـ ، وـقـدـ أـفـهـمـ بـالـتـقـليلـ أـنـ هـذـاـ الحـكـمـ ثـابـتـ لـهـ سـوـاءـ كـانـتـ فـيـ اـسـمـ كـقـوـلـكـ

المقطبيان ، وأصله المقطوان ؛ فقلبت الواو ياء حلا لاسم الفعل على اسم الفاعل ، أم في فعل كقولك يُرضيَان أصله يُرضوان لأنَّه من الرضوان ؛ فقلبت الواو ياء حلا لبناء الفعل على بناء الفاعل ، وأما يُرضيَان المبني للفاعل من الثالثي المفرد ؛ فقولك بـفـ ماضيه رضيَ .

﴿تَبَاهَان﴾ : الأول : يُستَعْضَحَب هذا الإعلال مع هاء التأنيث نحو «للقطاء» ومع تاء التفاعل نحو «تَنَازَّيْنَا وَتَدَاعَيْنَا» مع أن المضارع لا كسر قبل آخره . قال سيبويه : سالت الملليل عن ذلك ؛ فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله ، وهو عازِينَا وَدَاعِينَا ، حلا على تَنَازِي وَتَدَاعِي ، ثم استصحب معها .

الثاني : شذ قوله في مضارع شاؤاً بمعنى سبقَ يشأيانِ ، والقياس يشاؤان ؛ لأنَّه من الشأو ، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ، ولم تقلب في الماضي فيحمل مضارعه عليه ، نعم إن دخلت عليه هزة النقل قلتَ : يشأيان حلا على المبني للفاعل .

وأشار بقوله : (وَوَجَبَ ، إِبْدَالُ وَاوِ بَعْدَ ضَمَّ مِنْ أَلْفٍ * وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَاهَا اعترف) إلى إبدال الواو من أختيابه الألفِ والياء .

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها نحو «بُويمَ» وضُورِبَ » وفي التنزيل « ما وُرِيَ عَنْهُما ». .

وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها في أربع مسائل :

الأولى : أن تكون ساكنة مفردة أي غير مكررة في غير جمع ، نحو «مُوقِنٌ وَمُؤِسِّرٌ» أصلهما مُيَقِنٌ وَمُيَسِّرٌ ؛ لأنَّهما من أيفنَ وَأيَسَرَ ؛ فقلبت الياء واوا لأنهمان ما قيلها .

وخرج بالساكنة للحركة نحو «هُيَامٌ» فإنها تحصَّن بحركتها ؛ فلا تقلب إلا فيما سيأتي بيانه .

و بالفردة المدغمة نحو « حَيْضٌ » فإنها لا تقلب لتصنفها بالإدغام .

وبغير الجمع من أن تكون في جمع ؛ فإنها لا تقلب واوا ، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَيُنْكَسِرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَفِيمَا)
أو هَيْمَاء ؛ فأصل هِيمٌ بضم الياء ؛ لأنَّه نظير حُمْر جم أَحْمَر أو حَمْرَاء ،
فخفف بإبدال ضمة فائِهِ كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياؤه واوا كما فعل
في المفرد لأنَّ الجمع أُنقَل من المفرد ، والواو أُنقَل من الياء ؛ فكان يجتمع تقلان ،
ومثل هِيمٌ بِيَضْ جمَّ أبيض أو بيضاء .

﴿ تنبِيات ﴾ : الأول : سمع في جم عَانِطْ عُوط ، بإقرار الضمة وقلب الياء واوا ،
وهو شاذ ، وسمع عِيط على القياس .

الثاني : سيأتي في كلامه أنْ قُفلَ وصفا كالكُوسَى أنتي الأكِيس يجوز فيها
الوجهان عنده ؛ فكان ينبغي أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصلٌ ما ذكره أن الياء الساكنة الفردة المضموم ما قبلها إذا كانت
في اسم مفرد غير قُفلَ الوصف تقلب واوا ، وتحت ذلك نوعان ؛ أحدهما : ما الياء فيه
فَاه السَّكَلَمة نحو مُوقن ، وقد مر . والآخر : ما الياء فيه عين السَّكَلَمة كما إذا بنيت
من البياض مثل بُرْز ؛ فتقول : بِيَضْ ، وفي هذا خلاف ؛ فذهب سيبويه والخليل
إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء
واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ؛ فتقول على مذهبهما : بِيَضْ ، وعلى مذهبيه :
بُوض ، ولذلك كان « دِيك » عندها محتملا لأن يكون قُفلاً وأن يكون قِفلاً ،
ويتعين عنده أن يكون قِفلاً بالكسر ، وإذا بنيت مَفْعِلَة من العيش قلت على
مذهبهما : مَعِيشَة ، وعلى مذهبيه : مَمُوشَة ، ولذلك كانت مَعِيشَة عندها محتملة أن تكون
مَفْعِلَة وأن تكون مَفْعِلَة ، ويتعين عنده أن تكون مَفْعِلَة بالكسر .

واستدل لها بأوجهه؛ أحدها: قولُ العَرَبْ أَعْيَسْ بَيْنَ الْعِيْسَةِ، وَلَمْ يَقُولُوا الْمُوْسَةَ، وهو على حد آخر بَيْنَ الْحَمْرَةِ . ثانية: قوْلُمْ مَبِيعُ، وَالْأَصْلُ مَبِيعُ، نقلت الضمة إلى الباء، ثم كسرت لتصح الياء، وسيأتي بيانه . ثالثها: أَنَّ الْعَيْنَ حُكْمُهَا بِحُكْمِ الْلَّامِ، فأنبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام .

واستدل الأخفش بأوجهه؛ أحدها: قول العَرَبْ مَضْوِفَةً لَمْ يُحْذَرْ مِنْهُ، وهي من ضاف يضيف؛ إذا أشفق وحذر . قال الشاعر :

١٢٢٦ - وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضْوِفَةٍ
أَشْمَرُ حَتَّى يَنْبَلُغَ السَّاقَ مِنْزَرِي

ثانية: أن المفرد لا يقاس على الجمجم؛ لأننا وجدنا الجمجم يقلب فيه مالا يقلب في المفرد ، ألا ترى أن الواوين المتطرفين يُقْطَبُانِ يابانِ يابانِ في الجمجم ، نحو « عَيْنَ » جمع عاتٍ ولا يُقْطَبُانِ في المفرد نحو عَتُّونَ مصدر عتَّا . ثالثها: أن الجمجم أُنْقلَ من المفرد ، فهو أدعى إلى التخفيف .

وصحح أَكْنَرُم مذهبَ الخليل وسيبوه ، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين؛ أحدهما: أن مَضْوِفَةَ شاذَ فَلَا تُبْنَى عليه القواعد . والآخر أن أبا يكر الزيدى ذكره في مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر أضاف إذا أشفقَ رباعيًّا ، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل . وعن الثاني والثالث بأنهما قياسٌ معاِرضٌ للنسس ؛ فلا يلتفت إليه ، اهـ

ثم أشار إلى ثلاثة مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة ، تبدل فيها الياء واؤاً لأنفهام ما قبلها ، بقوله :

(وَوَاؤاً اثْرَ الضَّمَّ رُدَّ الْيَاءِ تَقَى
أَلْفَ لَامَ قَفْلِي أَوْ مِنْ قَبْلِ تَأْ)

(كَشَاءَ بَانَ مِنْ رَمَى مَقْدُرَةً
كَذَا إِذَا كَسْبَعَانِ صَيْرَةً)

فالأولى من هذه الثلاثة : أن تكون الياء لام قفل ، نحو : « قَضُوَ الرَّجُلُ ، وَرَمُوَ ». وهذا يختص ب فعل التمجيد ؟ فلمعنى ما أقضاه ، وما أرمأه . ولم يجيئ مثل هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قوله : « تَهُوَ الرَّجُلُ فَهُوَ نَهَىٰ » ؟ إذا كان كامل النهيّة ، وهو التقليل .

والثانية : أن تكون لام اسم محتوم بتاء بنيت الكلمة عليها ، لأن تبني من الرمي مثل مقدرة ؟ فإنك تقول : مَرْمُوَةً ، بخلاف نحو توانية ؟ فإن أصله قبل دخول الناء توانيا بالضم كـ كـاسـلـ تـكـاسـلـ ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب ؟ لأنه ليس في الأسماء المتكونة من آخره واو قبلها ضمة لازمة ، ثم طرأ تاء لافادة الوحيدة ، وبقي الإعلال بحاله ؟ لأنها عارضة لاعتقادها بها .

والثالثة : أن تكون لام اسم محتوم بالألف والنون ، لأن تبني من الرمي مثل سبعان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن أحمر :

١٢٢٧ - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَمِيِّ بِالسَّبْعَانِ

أمل علّيّاً بـ الـ بـ الـ المـ لـ اـ وـ اـ

فإنك تقول : رموان ، والأصل رميان ، فقلبت الياء وأوا وسلمت الضمة ؟ لأن الألف والنون لا يكونان أضيق حالاً من تاء اللازمة في التحصين من الطرف .

(وإن يكن) الياء الواقعية إن الضم (عيـنا لـ فعلـيـ وـ صـفاـ) فـذاـكـ بـ الـ وجـهـيـنـ عـنـهـمـ) أي عن العرب (يـلـقـيـ) أي يوجد ، كـ قولهـمـ فيـ أـنـيـ الـ أـكـيـسـ وـ الـ أـضـيـقـ : الـ كـيـسـيـ وـ الـ ضـيـقـ ، وـ الـ كـوـسـيـ وـ الـ ضـوـقـ ، بـ تـرـدـيـدـ بـيـنـ حـلـهـ عـلـىـ مـذـكـرـهـ تـارـةـ وـ بـيـنـ رـعـيـةـ الزـنـةـ أـخـرىـ .

واحترز بقوله : « وصفا » عما إذا كانت عينا لفْنَلَى إِيمَانًا كُطُولُى مصدرًا لطاب ، أو إِيمَانًا لشجرة في الجنة تظلمها ، فإنه يتبعن قلبها واوًا . وأما قراءة « طِبَّه طِبَّه » فشاذ .

﴿تنبيه﴾ : فُنْلَى الواقعه صفة على ضر بين ؛ أحدهما : الصفة الحضنة ، وهذه يتبعن فيها قلبُ الصفة كسرة لسلامة الياء ، ولم يسمع منها إلا « قِسْنَة ضِيزَى » أى جائزة ، يقال : ضازه حَتَّه بِضِيزَه ، إذا بَخَسَه وجار عليه ، و« مِشَيَّة حِيجَكَى » أى يتحرك فيها المنكبان ، يقال : حاكَ في مَشَيَّه يَعِيشُكَ ، إذا حرك منكبيه ، والآخر غير الحضنة ، وهي الجارية مجرى الأسماء ، وهي فُنْلَى أَفْمَلَ ، كالطلوبِي والڭوئي والضفُوقِي وأنلورَى ، مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخير . وهذا الضرب هو مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون ؟ فالمهم ذكروا هذا الضرب في باب الأسماء خَكْوا له بحكم الأسماء ، أعنى من إقرار الصفة ، وقلب الياء واوًا ، كما في « طُوبَى » مصدرًا ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك ، والذى يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الأسماء ، أن أَفْمَلَ التفضيل يجمع على أفعاله فيقال : أفضل وأفضل ، وأَكْبَر وأَكَبَر ، كما يقال في جمع أَفْكَل - وهي الرعدة - : أَفَاَكَل ، والمصنف ذكره في باب الصفات ، وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنهما مسموعان من العرب ؟ فكان التعبير السالم من الإيهام لللاقى لغرضه أن يقول :

وَإِنْ يَكُنْ عَيْنَا لِفُنْلَى أَفْمَلَأَ
فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُجْتَلَ

فصل

(مِنْ لَامَ قَلَ اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلَ
يَاءَ كَتَقْوَى ، غَالِبًا جَاءَ ذَا الْبَدَلَ)

أى إذا أعتلت لام فملي بفتح الفاء ، فتارة تكون لامها واواً ، وتارة تكون ياءً
فإن كانت واواً سلمت في الاسم ، نحو داعوى ، وفي الصفة ، نحو نشوى . ولم يفرقوا في
ذوات الواو بين الاسم والصفة ، وإن كانت ياءً سلمت في الصفة ، نحو خزياً وصدىً
مؤثثاً خزياناً وصديناً ، وقلبت واواً في الاسم ، نحو « تقوى ، وشروعى ، وفتوى » ؛
فرقاً بين الاسم والصفة ، وأوزر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف ، فكان أحمل للنقل ،
وإنما قال « غالباً » للاحتراز من الرّيّا للرأحة ، وطفئياً لولد البقرة الوحشية ، وسعيماً
لموضع ، كما صرّح بذلك في شرح الكافية ، وفي الاحتراز عن هذه نظر ؛ أما ريانا فالذى
ذكره سيبويه وغيره من النحوين أنها صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصل رائحة ريانا:
أى معلومة طيبة . وأما طفئياً فالأكثر فيه ضم الطاء ، ولعلمهم استصحبوا التصحيح
حين فتحوا للتخفيف . وأما سعيماً فعلم ؛ فيحتمل أنه منقول من صفة
كخزياً وصديناً .

﴿تنبيه﴾ : ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر
النحوين ، أعني في كون إبدال الياء واواً في فملي الاسم مطرداً ، وإقرار الياء فيها
شاذ ، وعكس في التسهيل فقال : وشد إبدال الواو من الياء لفملي اسمها ، وقال أيضاً
في بعض تصانيفه : من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فملي اسمها ، كالنشوى ،
والتفوى ، والعنوى ، والفتوى . والأصل فيهن الياء . ثم قال : وأكثر النحوين
يجعلون هذا مطرداً ، فألحقوا بالأربعة المذكورة الشروعى ، والطفوى ، والتفوى ،
والداعوى ، زاعمين أن أصلها الياء ، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو ،

ـدا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : وما يبين أن إبدال يائها ودوا شاذ تصحيح رَيْأِا ، وهى الراخمة ، والطُّنْيَا ، وهى ولد البقرة الوحشية ، تفتح طاؤها وتضم ، وستَّفِيَا سُم موضع ؛ فهذه الثلاثة الجائحة على الأصل ، والتتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها ، هذا كلامه ، وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامسة مسألة تبدل بها الياء ودوا .

ثم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواو ياه بقوله :

(بِالْمَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَضَفَا وَكَوْنُ قُصُوَى نَادِرًا لَا يَخْفِي)

أى إذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء ، فتارة تكون لامها ياه ، وتارة تكون ودوا ؛ فإن كانت ياه سلمت في الاسم ، نحو الفُتْيَا ، وفي الصفة ، نحو الْقُصُيَا تأنيث الأفعى ؟ فلم يفرقوا في فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة ، كما لم يفرقوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت ودوا سلمت في الاسم ، نحو حُزُوَى اسم موضع ، قال الشاعر :

أَدَارَا بِحُزُوَى هِجَنْتِ لِيمِينِ عَبْرَةَ
فَمَاهُ الْهَوَى يَرْفَعُ أَوْ يَتَرْفَعُ (١)

وقلت ياه في الصفة نحو « إنما زَيَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا » ونحو قوله : للمتين الدرجة العُليَا . وأما قول الحجازيين « القُصُوَى » فشاذ قياساً فصحيح استعمالاً نُبَّهَ به على الأصل . وتميم يقولون « القُصُيَا » على القياس ، وشد أيضاً « الْخُلُوَى » عند الجميع .

﴿تنبيه﴾ : ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ؟ فإنهما يقولون : إن فعلى إذا كانت لامها ودوا تقلب في الاسم دون الصفة ، ويحملون حُزُوَى

(١) سبق في باب النداء .

شاداً . قال الناظم في بعض كتبه : النحويون يقولون : هذا مخصوص بالاسم ، ثم لا يمثلون إلا بصفة تحفة أو بالدُّنيا ، والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حُرْزَوَى شاذ كتصحيح حَيْوَةَ ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيد بالدليل ، وموافق لآئمَةِ اللُّغَةِ ، حتى الأزهري عن الفراء وابن السكينة أثما قالا : ما كان من النُّعُوت مثل الدُّنيا والعلِيَا فإنه بالباء ، فإنهم يستثنون الواو مع ضمة أو له ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في الفضَّوى ، وبنو تميم قالوا : الفضَّوى ، انتهى . وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالفُرْزَوَى يعني تأنيث الأَغْزَى ، فقال ابن المصنف : هو تأنيث من عنده ، وليس معه نَقْلٌ ، والقياس أن يقال : الفُرْزَيَا كـيقال العُلِيَا ، انتهى .

فصل

(إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاءِ وَيَاءَ وَانْصَلَّ وَمِنْ عَرْوَضِ عَرِيَا)
 (فيَاءُ الْوَاءُ أَفْلَيْنَ مُذْعِنَا) أي هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء ، وهو أن تلتقي هي والياء في الكلمة أو ما هو في حكم الكلمة كـسُلْطَنى ، والسابق منها ساكن متصل ذاتاً وسـكونا ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سـيَّدٌ وـمـيَّتٌ ، أصلهما سـيـود وـمـيـوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طَيْ وَلَيْ ، مصدرها طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ ، وأصلهما طـوـي وـلـوـي .

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كـزـيـتون ، وكذا إن كانا من كـلـتين نحو يـندـعـوـيـاـسـيرـ ، وـيـزـيـ وـاعـدـ ، أو كان السابق منها متحركا نحو طـوـيلـ وـغـيـورـ ، أو عـارـضـ الذـاتـ نحو رـوـيـةـ مـخـفـ رـوـيـةـ ، وـدـيـوـانـ إذ أـصـلهـ دـوـانـ وـبـوـيـعـ إذ واـوـهـ بـدـلـ من أـلـفـ بـايـعـ ، أو عـارـضـ السـكـونـ نحو قـوـيـ فـيـ أـصـلهـ السـكـسرـ ثم سـكـنـ للـتـخفـيفـ كـماـ يـقـالـ فـيـ عـلـمـ : عـلـمـ .

{تنبيه} : لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم يتبه عليه هنا ، وهو أن لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل ، فتحو جدول وأسود الحية يخوض في مصفره الإعلال ، نحو جدبل وأسيد وهو القياس ، والتصحيح نحو جديبول وأسيبود حلاً للتصغير على التكسير ، أما أسود صفة فتقول فيه « أسيد » لا غير ؛ لأنه لم يجمع على أسود .

(وَشَدَّ مُفْعَلَى غَيْرِ مَا قَدْ رُمِّمَا) وذلك ثلاثة أضرب : ضرب أعلم ولم يستوف الشروط ، كقراءة بعضهم « إِنْ كُنْتُمْ لِرِئَبِّا تَفْسِرُونَ » بالإبدال ، وحكي بعضهم اطراوه على لغة ، وضرب صحيحة استيفائها نحو ضيؤن وهو السبوز الذكر ، ويوم أيام ، وعوى الكلب عوينة ، ورجاء بن خنيوة ، وضرب أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها ، نحو عوى الكلب عوينة ، وهو فهو عن المنكر .

ثم أشار إلى إبدال الألف من اختيما بقوله :

(مِنْ وَاوِ اوْ يَاهِ يَتَحَرِّيكِ أَصِيلْ أَلِفَا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحِ مُتَصِّلْ) .

أى يجب إبدال الواو والياء ألفاً بشرط أحد عشر :

الأول : أن يتعركا ؛ وذلك صحتها في القول والتبيين لسكونهما .

والثاني : أن تكون حركتهما أصلية ؛ ولذلك صحتها في جليل وتوم مخففي جيئل وتونام ، وفي « اشترُوا الصَّلَة ، واتَّبِعُونَ فِي أموالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ، ولا تَنْسُوا الفَضْلَ بِيَنِّيكُمْ » .

والثالث : أن يفتح ما قبلهما ؛ وذلك صحتها في العوض والجييل والشور .

والرابع : أن تكون الفتحة متصلة ، أى في كتمهما ، ولذلك صحتها في « إِنْ مُهَرَّ وَجَدَ يَرِيدَ » .

والخامس: أن يكون اتصالها أصلياً؛ فلو بنيت مثل **عَلَبِطٍ** من الفُروْ وَالرُّمَى قلت فيه: **غُزُو وَرُمَى** ، منقوصاً ، ولا تقلب الواو والياء ألفاً؛ لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف ، إذ الأصل **غُزَاوِيٌّ وَرُمَاتِيٌّ**؛ لأن **عَلَبِطًا** أصله **عَلَبِطٌ** .

والسادس: أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين ، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ، وإلى هذا أشار بقوله : (إن حُرَكَ التَّالِي) أي التابع (وإن سَكَنَ كَفْ) * (إِعْلَالَ غَيْرِ الْأَلْمِ ، وَهُنَّ لَا يَكْفَ) (إِعْلَامَهَا بِسَاكِنٍ غَيْرَ أَلْفَ) * أوْ ياء التَّشْدِيدِ يَدُ فِيهِمَا أَقْدَمْ أَلْفِ) ولذلك صحت العين في نحو بيان وطوبيل وغيره وخوارق ، واللام في نحو رَمَيَا وَغَزَوَا ، وفتیان وَعَصَوَانِ ، وعلوي وَفَتوَى ، وأعلنت العين في قام و باع و ناب و باب ؛ لتحرك ما بعدها ، واللام في عَزَّا و دَعَا وَرَمَى وَتَلَا ؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك يخشون و يمحون^(١) ، وأصلهما يخشيون و يمحون ، فقلبتا ألفين لتحرركهما وافتتاح ما قبلهما ، ثم حذفتا للاسكنين ، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به : قام عَصَوَنَ ، والأصل عَصَوْنَ ، فعل به ما ذكر ، وعلى هذا لو بنيت من الرَّمَى والغزو مثل عَنْكَبُوتٍ رَمَيَّوتٍ وَغَزَّوَتٍ ،

(١) الأشهر في هذه الكلمة محاه يمحوه محوا مثل دعاء يدعوه ، وليس في هذه اللغة قلب الواو ألفا في المضارع المسند لواو الجماعة؛ لأن الحاء حينئذ مضمومة ، وفيه ثلاث لغة أخرى: إحداها محاه بمحيه عمبا مثل رماه يرميه رميا ، وهذه كال الأولى في أنه ليس في مضارعها المسند لواو الجماعة قلب لامها ألفا؛ لأن ماقبل اللام مكسور ، وتزيد هذه بأن لامها ياء فلا يتافق مع قول الشارح « أصله يمحون » واللهجة الثالثة محاه يمحاه عمبا ، والكلام ليس في هذه اللغة لأنه لا يتفق مع قول الشارح « يمحون » وإن كانت اللام قد قلبت في المضارع المسند لواو الجماعة ألفا لتحرركها وافتتاح ما قبلها ، لكن أصله « يمحيون » بفتح الحاء وضم الياء ، وإنما الذي يتافق مع كلام الشارح لغة رابعة هي محاه يمحاه محوا ؛ فهذه لامها واو ، وتقلب الواو ألفا في مضارعه المسند لواو الجماعة .

والأصل رَمَيْتُ وَغَرَّوْتُ ، ثم قلباً وحذفاً لللاقة الساكن ، وسُهِّل ذلك أمنٌ للبس ؛ إذ ليس في الكلام فَمَلَوت . وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا ؛ لكون ما هو فيه واحداً .

وإنما صحووا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألقان ما كنان ، فتحذف إحداهما ، فيحصل للبس في نحو رَمَيْتَ ؛ لأنه يصير رَمَى ولا يُدْرَى للثني هو أم للمفرد ، وحمل ما لا لبسَ فيه على ما فيه ببس ؛ لأنه من بابه .

وأما نحو عَلَوِيٌ فلان واه في موضع تبَدَّل فيه الألف وواوا .

والسابع : أن لا تكون إحداهما عيناً لفَعِيلَ الذي الوصف منه على أفعَلَ .

والثامن : أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفِعل .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ) أي نحو الفَيَدِ والتحولِ (وَفَعَلَا) أي نحو غَيَدَ وَحَوْلَ (ذَا أَفْعَلَ) أي صاحب وصف على أفعَلَ (كَأَغْيَدِيٌ وأَحْوَلِيٌ) وإنما النزيم تصحيح الفعل في هذا الباب حلا على أفعَلَ ، نحو احْوَلَ واعْوَرَ لأنَّه بمعناه ، وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح .

واحتذر بقوله « ذَا أَفْعَلَ » من نحو خافَ فإنه فَعَلَ بـ كسر العين بدليل أمنٍ^(١) ، واعقل لأنَّ الوصف منه على فاعل كخافَ لا على أفعَل .

(١) لما كان « أمن » ضد خاف ، وكان من عادتهم أن يحملوا الشيء على صده كما يحملونه على نظيره ، ولذلك أمثلة في أبواب كثيرة ، لما كان الأمر جارياً عندهم على ذلك صح أن يكون الضد دليلاً على صده في بابه .

والثاسع — وهو مختص بالواو — أن لا تكون عيناً لافتئل الدال على معنى التفاعل، أي التشارك في الفاعلية والمفعولية، وإلى هذا أشار بقوله (وإنْ يَبْيَنْ) أي يظهر (تَفَاعِلُ مِنْ افْتَعَلْ * وَالْتَّيْنُ وَاوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ) أي إذا كان افتئل واوى العين بمعنى تفاعل صَحَّح ، حلا على تفاعل ؟ لكونه بمعناه ، نحو اجتَوْرُوا وازْدَوْجُوا ، بمعنى تجاوروا وتزاوجوا .

واحتذر بقوله « وإنْ يَبْيَنْ تفَاعِلْ » من أن يكون افتئل لا بمعنى تفَاعِل ؟ فإنه يجب إعلاله مطلقاً ، نحو اخْتَانَ بمعنى خَانَ ، واجْتَازَ بمعنى جَازَ .

وبقوله « واليدين واو » من أن تكون عينه ياه ؟ فإنه يجب إعلاله ، ولو كان دالاً على التفاعل ، نحو امْتَازُوا وابْتَاعُوا واستَفَاعُوا ، أي تضاربوا بالسيوف ، بمعنى تمايزُوا وتبَايِعُوا ، وتسايقُوا ؛ لأن الياء أشبةً بالألف من الواو ، فكانت أحق بالإعلال منها .

والعاشر : أن لا تكون إحداها مَتَّلِّة بحرف يستحق هذا الاعتلال ، وإلى هذا أشار بقوله : (وإنْ يَلْزِمْ فَيْنِ ذَا الإعلال استحقَ صَحَّحَ أوَّلَ) أي إذا اجتمع في الكلمة حرفان علة : واوان أو يآآن أو واو ويه ، وكل منهما يستحق أن يُقلّب ألفاً لتحرّكه وافتتاح ما قبله ، فلا بد من تصحيح إحداها ، لثلا مجتمع إعلالان في الكلمة ، والآخر أحق بالإعلال ؛ لأن الطرف محل التغيير ، فاجتماع الواوين نحو الحَوَى مصدر حَوَى إذا أَسْوَدَ ، ويدلل على أن ألف الحَوَى منقلبة عن واو قوله في مثنائه : حَوَّان ، وفي جمع الحَوَى : حُوَّ ، وفي مؤنته : حَوَاء ، واجتماع الياءين نحو الْخَيَا للغيبة ، وأصله حَيَّ ؛ لأن ثنيته : حَيَّان ، فأعللت الياء الثانية لما تقدم ، واجتماع الواو والباء نحو المَوَى ، وأصله هَوَى ، فأعللت الياء ، ولذلك صحيح في نحو حَيَّان ؛ لأن المستحق للإعلال هو الواو ، وإعلاله ممتنع لأنه لام ولها ألف .

وأشار بقوله : (وَكُسْنُ فَدْ يَحِقْ) إلى أنه ربما أعمل فيما تقدم الأول وصحح الثاني ، كاف نحو غاية ، أصلها غيبة ، أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا . ومثل غاية في ذلك ثانية ، وهي حجارة صغار يضئها الراعي عند متاعه فيشتوي عندها ، وطائة ، وهي السطح والدكان أيضا ، وكذلك آية عند الخليل ، أصلها أبيبة ، فأعلت العين شذوذها : إذ القياس إعلال الثانية ، وهذا أسهل الوجوه كما قال في التسبيب . أما من قال أصلها أبيبة بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها أبيبة على وزن فاعلة ، فيلزم حذف العين لغير موجب ، ومن قال أصلها أبيبة كثيبة فيلزم تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ، بدليل إبدال همزة أمّة ياء لا ألفا .

والحادي عشر : أن لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، وإلى هذا

أشار بقوله :

(وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ فَدْ زِيدَ مَا
يَخْصُ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)

يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحرر كهما وافتتاح ما قبلهما كونهما عينا لما في آخره زيادة تختص بالأسماء ؛ لأنه بذلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو : جَوَّلَانْ وَسَيَّلَانْ ، وما جاء من هذا النوع مملاً عدّ شاذًا ، نحو : دَارَانْ وَمَاهَانْ ، وقباهم دَوَّرَانْ وَمَوَهَانْ . وخالف المبرد ، فزعم أن الإعلال هو القياس ، وال الصحيح الأول ، وهو مذهب سيبويه .

{ تنبهات } : الأول : زيادة تاء الثانية غير معتبرة في التصحيح ؛ لأنها لا تندرج عن صورة فعل ؛ لأنها تلحق للماضي ؛ فلا يثبت بلحاقها مبينة في نحو : قَالَهُ وَبَاعَهُ ، وأما تصحيح حَوَّكَة وَخَوَّة فشاذ بالاتفاق .

الثاني : اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صَوْرَى وهو اسم ماء ، فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال؛ لاختصاصها بالاسم، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال؛ لأنها لا تخترجه عن شَبَهِ الفعل؛ لكونها في اللفظ بمثابة فَدَلَّا ، فتصحيف صَوْرَى عند المازني مُقيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ؛ فلو بني مثلها من القول لقيل على رأي المازني : قَوَّى ، وعلى رأى الأخفش : قَالَا . وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة ، فاختار في التسهيل مذهب الأخفش ، وفي بعض كتبه مذهب المازني ، وبه جزم الشارح ، واعلم أن مذهب إليه للمازني هو مذهب سيبويه .

الثالث : بقى شرطان آخران ؛ أحدهما – وذكره في التسهيل وشرح السكافية – أن لا تكون العين بدلاً من حرف لا يُعلَّ ، واحترز به عن قولهم في شجرة شَيْرَة ، فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم ، قال الشاعر :

١٢٢٨ — إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي كُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَّ

فَأَبْعَدَ كُنْ اللَّهُ مِنْ شَيْرَاتِ

والآخر أن لا تكون في محل حرف لا يعل وان لم تكن بدلًا . والاحتراز بذلك عن نحو أيسَ بمعنى يَدِئُس ، فإن ياء تحركت وافتتح ما قبلها ولم تعل لأنها في موضع المهمزة ، والمهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل ، فموملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها ، هكذا قال في شرح السكافية . قال : ويجوز أن يكون تصحيف ياء أيس انتفاء علتها ، فإنها كانت قبل المهمزة ثم أخترت ، فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران : تغيير النقل ، وتغيير الإبدال ، هذا كلامه ، وذكر بعضهم أن أيسَ إنما يُعلَّ لمروره اتصال الفتحة به ؛ لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والمهمزة قبلها في نية التأخير ، وعلى هذا فيستغني عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصلة اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن باشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون التصحيح للتبنيه على الأصل المرفوض . واحتز بذلك عن القواد والصيود والجحيد وهو طول العنق وحسنـه ، والجـحـيدـيـ، يقال : حـارـجـحـيـدـيـ ، إذا كانـجـحـيدـ عن ظله لنشاطـه ، والجـنـوـةـ وـالـجـنـوـةـ ، وهذا غير محتاجـإـلـيـهـ ؛ لأنـهـذاـمـاـذـمـعـاستـيفـانـهـ الشـروـطـ . ومـثـلـ ذـلـكـ فـالـشـذـوذـ قـوـاهـمـ رـوـحـ وـغـيـبـ جـمـ رـأـيـ وـغـائـبـ ، وـعـفـوـةـ جـمـ عـفـوـ وـهـوـ الـجـلـحـشـ ، وـهـيـوـةـ وـأـوـوـ جـمـ أـوـةـ وـهـوـ الـدـاهـيـةـ مـنـ الرـجـالـ ، وـقـرـوـةـ جـمـ قـرـوـ وـهـىـ مـيـلـغـةـ الـكـلـابـ ، اـهـ

(وـقـبـلـ بـاـقـلـبـ مـيـاـ النـونـ إـذـاـ * كـانـ مـسـكـنـاـ) أـىـ تـبـدـلـ النـونـ السـاكـنـةـ قـبـلـ الـبـاءـ مـيـاـ ، وـذـلـكـ لـمـاـ فـيـ النـطـقـ بـالـنـونـ السـاكـنـةـ قـبـلـ الـبـاءـ مـنـ الصـرـ ؛ لـاـخـلـافـ مـخـرـجـهـماـ مـعـ تـنـافـرـ لـيـنـ النـونـ وـغـمـتـهاـ لـشـدـةـ الـبـاءـ ، وـإـنـماـ اـخـتـصـتـ الـيـمـ بـذـلـكـ لـأـنـهـ مـنـ خـرـجـ الـبـاءـ وـمـثـلـ النـونـ فـيـ الـفـنـةـ ، وـلـاـ فـرـقـ فـيـ ذـلـكـ بـيـنـ الـنـفـصـلـةـ وـالـمـتـصـلـةـ ، وـقـدـ جـمـهـمـاـ فـيـ قـوـلـهـ : (كـمـ بـتـ اـنـيـدـاـ) أـىـ مـنـ قـطـمـكـ فـأـنـقـيـهـ عـنـ بـالـكـ وـاطـرـحـهـ . وـأـلـفـ (اـنـيـدـاـ) بـدـلـ مـنـ نـونـ التـوـكـيدـ الـخـفـيـفـةـ .

﴿ تـنـيـهـاتـ ﴾ : الـأـوـلـ : كـثـيرـاـ مـاـ يـعـبـرـونـ عـنـ اـبـدـالـ النـونـ مـيـاـ بـالـقـلـبـ كـاـ فعلـ النـاظـمـ ، وـالـأـوـلـىـ أـنـ يـعـبـرـ بـالـإـبـدـالـ ؛ لـمـ اـعـرـفـ أـوـلـ الـبـابـ .

الـثـالـثـىـ : قـدـ تـبـدـلـ النـونـ مـيـاـ سـاكـنـةـ وـمـتـحـرـكـةـ دـوـنـ بـاءـ ، وـذـلـكـ شـاذـ ، فـالـسـاكـنـةـ كـقـوـلـمـ فـيـ حـنـظـلـ : حـمـظـلـ ، وـالـمـتـحـرـكـةـ كـقـوـلـمـ فـيـ بـنـانـ : بـنـامـ ، وـمـنـهـ قـوـلـهـ :

١٢٢٩ - يـأـهـالـ ذـاتـ الـمـنـطـقـيـ الـقـنـتـامـ
وـكـفـكـ المـخـضـبـ الـبـنـامـ

وـجـاءـ عـكـسـ ذـلـكـ فـيـ قـوـلـمـ : أـشـوـدـ قـاـنـ ، وـأـصـلـهـ قـاتـ .

الـثـالـثـ : أـبـدـلـتـ الـيـمـ أـيـضاـ مـنـ الـوـاـفـيـ فـمـ ؟ إـذـ أـصـلـهـ فـوـهـ ، بـدـلـلـ أـفـوـاهـ ، خـذـفـواـ

الباء تخفيفاً، ثم أبدلوا اليم من الواو، فإن أضيف رجم به إلى الأصل فقيل : فُوكَ ،
وربما بقى الإبدال نحو : «لخافُ فم الصائم» .

فصل

(إِسْكَنْ صَحَّ اقْتُلِ التَّخْرِيكَ مِنْ
ذِي إِينَ آتِ عَيْنَ فَ— لَكَأْنَ)

أى : إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلها ملساً كن صحيح وجوب نقل حركة العين إليه ؛ لاستقامتها على حرف الملة ، نحو يَقُومُ وَيَبْيَسُ ، الأصل يَقُومُ وَيَبْيَسُ ، بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساً كن قبلهما ، وهو فاف يَقُومُ وباء يَبْيَس ، فسكنت الواو والياء .

نعم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها؛ فنارة تكون العين بمحانسة للحركة المنقولة، ونارة تكون غير محانسة.

فإن كانت مجانية لها لم تغير بأكثر من تسريحها بعد النقل ، وذلك مثل ما نقدم .

وإن كانت غير مجانية لها أبْدَلَتْ حرفًا يجنس الحركة ، كافٍ نحوً قَامَ وَأَبَانَ ،
أَعْلَمُهَا أَفْوَمَ وَأَبِينَ ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانية لها ،
نقلبت ألفا التحرر كما في الأصل وافتتاح ماقبلها ، ونحو يُقْيمُ أصله يُقْوِمُ ، فلما نقلت
الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانية لها فقلبت ياء ؛ لسكونها وانكسار
ما قبلها .

وأهذا النقل شروط :

الأول: أن يكون الساكن المتفوّل إليه صحيحاً، فإنّ كان حرف علة لم ينقل إليه، نحو : **قاولَ وَبَأَيْمَ وَعَوْقَ وَبَيْنَ** ، وكذا المزة لا ينقل إليها نحو **يَأْيَسُ** مضارع

أَيْسَ ؟ لأنَّها معرضة للإعْلَال بقلْبِهَا أَفَّا ، نص على ذلك في التسهيل ، وإنما لم يستثنها هنا لأنَّه قد عَدَّها من حروف العلة ؛ فقد خرجمت بقوله « صَح » .

الثاني : أن لا يكون الفعل فعل تَعْجِب ، نحو مَا أَبْيَضَ الشَّيْءَ وَأَفْوَمَهُ ، وأنَّهُ يُنْظَرُ به ، حلوه على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية ، وهو أقل التفضيل .

الثالث : أن لا يكون من المصاعف اللام ، نحو أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، وإنما لم يُعْلَمُ بهذا النوع لثلا يلتبس مثال بمثال ، وذلك أن أَبْيَضَ لو أَعْلَمَ الإعْلَال المذكور لغَيْلَ فيه باضّ وَكان يُظَنُّ أنه فاعل من البضاقة وهي نعومة البشرة .

الرابع : أن لا يكون من المعْتَل اللام ، نحو أَهْوَى ؟ فلا يدخله الفعل لثلا يتوالى إعلالان وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله :

(مَا لَمْ يَكُنْ فَعْلَ تَعْجِبُ ، وَلَا كَأْبَيَضَ أَوْ أَهْوَى ، بِلَامُ عَلَلًا)
وَزَادَ فِي التَّسْهِيل شرطًا آخر ، وهو أن لا يكون موافقاً لفَعْلِ الذِّي يُعْنِي افْعَلَ
نحو يَقُولُ وَيَضْيَدُ مُضَارِعَ عَوْرَ وَصَيْدَ ، وكذا ما تصرف منه نحو أَعْوَرَهُ اللَّهُ ، وكأنَّه
أَسْتَفَنَ عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله « وَصَحَ عَيْنُ فَعَلٍ وَفِيلٍ ذَا
فَعَلٍ » فإن العلة واجدة .

(وَمِثْلُ فَعْلٍ فِي ذَٰلِ الْأَعْلَالِ أَسْمُ ضَاهِيٍ مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ)
أى الاسم المضاهي للمضارع — وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات —
يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور ، بشرط أن يكون فيه وسْمٌ يمتاز به عن
الفعل ، فالمدرج في ذلك نوعان :

أحد هما : ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كفَّافٍ ؛ فإنه موافق للفعل في وزنه فقط

وفي زيادة تبني على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم؟ فأعلى، وكذلك نحو مُعْتَمِ وَمُبِين، وأما مَدِين وَمَرِيم فقد تقدم أن وزنها فعل لا مفعول إلا وجوب الإعلال، ولا فعيل لفقده في السكلام، ولو بنيت من البيع مفعولة بالفتح قلت مباعة أو مفعولة بالكسر قلت مبيعة أو مفعولة بالضم؛ فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضًا، وعلى مذهب الأخفش تقول مبوعة، وقد سبق ذكر مذهبها.

والآخر: ما وافق المضارع في زيادة دون وزنه، كأن تبني من القول أو البيع اسمًا على مثال تحلٍ - بكسر التاء وهمزة بعد اللام - فإنك تقول : تَقِيل وتَبِيع، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة؛ وإذا بنيت من البيع اسمًا على مثال تُرْثِي قلت على مذهب سيبويه : تُبِيع ، بضم فـسـكـر ، وعلى مذهب الأخفش : تَبُوع.

فالواسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم، وهو أن تـفـعـلـا بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل ، ولذلك أعلى.

أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته ، أو باليمن فيما معًا ، فإنه يجب تصحيحه ، فالأول نحو أبيض وأسود؛ لأنه لو أعل لتوهم كونه قولا ، وأنا نحو يزيد علما فنقول إلى العلية بعد أن أعلى إذ كان فعل ، والثاني مخيط ، هذا هو الظاهر . وقال الناظم وابنه : حق نحو مخيط أن يعل ؟ لأن زيادة خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لـتعلما بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حل على مخاط لتشبه به لفظاً ومعنى ، انتهى . وقد يقال : لورص ما قالا للزم أن لا يعل مثال تحلٍ ؛ لأنه يكون مشبهًا لـتحسب في وزنه وزيادته ، ثم لو سُلِّمَ أن الإعلال كان لازماً لما ذكر لم يلزم الجميع ، بل من يكسر حرف المضارعة فقط .

وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله (ومِفْعَلٌ صَحُّحٌ كَالْفَعَالِ) يعني أن مـفـعـالـا كان ببيانًا للفعل ، أي غير مشبه له في وزنه ولا زيادة ، استحق التصحيح ، كـسوـاـكـ ومـكـيـكـاـلـ وـحـلـ عليه في التصحيف مـفـعـلـ مشـبـهـ له في المعنى كـمـفـوـلـ وـمـقـوـالـ ، وـمـخـيـطـ وـمـخـيـاطـ

والظاهر ما قدمته ، من أن علة تصحيح نحو محيط مبaitنه الفعلَ في وزنه وزيادته ؛ لأنَّه مقصورٌ من محيط ، فهو هو ، لا أنه محول عليه ، وعلى هذا كثيرٌ من أهل التصريف .

(وأَلْفُ الْإِعْلَالِ وَاسْتِفْعَالِ * أَرْزِلْ لِذَّا الْإِعْلَالِ ، وَأَلْتَالُ الزَّمْ عَوْضُ)
أى إذا كان الصدر على إفعالٍ أو استفعالٍ ، ما أَعْلَتْ عينه ؛ حمل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب أَلْفًا لتجانس الفتحة ، فيلتقي أَلفان ، فتحذف إحداها لالتقاء الساكنين ، ثم توضّع عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو إقامة واستقامة ، أصله ما إِقْوَامُ وَاسْتِقْوَامُ ، فنعت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو أَلْفًا لتحرّكها في الأصل وافتتاح ما قبلها ، فالتقى أَلفان الأولى بـ بَدْلُ العين والثانية أَلْف إفعال واستفعال ، فوجَبَ حذفُ إحداها . واختلف النحويون أيهما المخوذة ؟ ذهب الخليل وسيبو به إلى أن المخوذة أَلْف إفعال واستفعال ؛ لأنَّها الزائدة ، ولقربها من الطرف ، وأن الاستئصال بها حصل . وإلى هذا ذهب الناظم ، ولذلك قال « وأَلْفُ الْإِعْلَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَرْزِلْ ». وذهب الأخفش والفراء إلى أن المخوذة بدلُ عين الكلمة ، والأول أظهر ، ولما حذفت الألْف عوض عنها تاء التأنيث قيل : إقامة ، واستقامة .

وأشار بقوله : (وَحَذَفْهَا بِالنَّقْلِ) أى بالسماع (رُبُّمَا عَرَضُ) إلى إن هذه التاء التي جعلت عوضًا قد تحذف ؟ فيقتصر في ذلك على ما سمع ، ولا يقاس عليه ، من ذلك قول بعضهم : أَرَاهُ إِرَاء ، وأَجَابَهُ إِجَابَا ، حكاه الأخفش ، قال الشارح : ويذكر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى « وَإِقَامِ الصَّلَاةِ » قيل : وَحَسْنَ حذفَ التاء في الآية مقارنةً لقوله بعد « وَإِبْتَاء الزَّكَاءِ » .

﴿ تنبئه ﴾ : قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ : منها أَعْوَلَ بـ أَعْوَلاً ، وأَغْيَتِ السِّمَاءِ إِغْيَاماً ، وَاسْتَحْوَذَ اسْتَحْوَاداً ، وَاسْتَفْيَلَ الصَّبِيُّ اسْتَفْيَلاً ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم

يقتضى عليها ، وحکى الجوهري عنه أنه حکى عن العرب تصحيح أفعال واستفعال^(١) تصحيحاً مطرداً في الباب كله ، وقال الجوهري في مواضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة ، وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث ، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثة ، وأراد بذلك نحو استئناف الجمل استئنافاً ، واستئنست الشاة استئنافاً ، أي صار الجمل ناقة ، وصارت الشاة تيساً ، وهذا مثل يضرب لم يخالط في حديثه ، لا فيها له ثلاثة نحو استئنافاً ، انتهى .

(ومَا لِإِفْعَالٍ) واستفعال المذكورين (مِنَ الْمُحْذَفِ وَمِنْ * نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ) أي حقيقة (نحو مبیع ومتصلون) والأصل مبیع ومتصدون ، فنكلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما ؛ فالمعنى ساكنان الأول عين الكلمة ، والثاني واو مفعول الزائدة ؛ فوجوب حذف إحداهما . وانختلف في أيهما المذكورة على حد الخلل في إفعال واستفعال المتقدم .

ثم ذوات الواو - نحو مصون ومقول - ليس فيها عمل غير ذلك .

وأما ذوات الياء نحو مبیع ومسکيل ؛ فإنه لما حذفت الواو على رأى سيبويه بقى مبیع ومسکيل بياء ساكنة بعد ضمة ؛ فجعلت الضمة المنقوله كسرة لتصبح الياء . وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت الواو كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقاً بين ذوات الواو وذوات الياء . وقد خالف الأخفش أصله في هذا ؛ فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقيه قلبتها واوا لأنضمام ما قبلها إلا في الجمجم نحو ييي ، وقد قلب ه هنا الضمة كسرة مراعاة لعين التي هي ياء مع حذفها ، ومراعاتها موجودة أجدر .

(١) في بعض نسخ هذا الكتاب «تصحيح أفعال وقام واستفعال» ياقحام كلة «وقام» مع أنه ليس فيه نقل كإفعال والاستفعال ، ولو أريد الأعم مما فيه نقل وما لا نقل فيه اقتضى ذلك أن يكون تصحيح قام وحده أو كل ثلاثة لغة من لغات العرب ، فتفطن لذلك .

(٢) - الأشمون

﴿تنبيه﴾ : وزن مَصْوُنِ عند سيبويه مَفْعُلٌ ، وعند الأخفش مَفْعُولٌ ، وظاهر فائدة الخلاف في نحو «مَسْوُّ» مخفاً . قال أبو الفتح : سأله أبو على عن تخفيف مَسْوُه ، فقلت : أما على قول أبي الحسن فأقول : رأيت مَسْوَا ، كما تقول في مَقْرُونٍ : مَقْرُونٌ ؛ لأنها عنده واو مفعول ، وأما على مذهب سيبويه فأقول : رأيت مَسْوَا كما تقول في خَبْءٍ : خَبْءٌ ؛ فتحرّك الواو ؛ لأنها في مذهبها العين ، فقال لي أبو على : كذلك هو ، اهـ .

(وَنَدَرَ * تَضْحِيَحُ ذِي الْوَاءِ) من ذلك في قول بعض العرب : نَوْبٌ مَصْوُنٌ ، وَمِنْكَ مَذْوَفٌ ، وَفَرَسٌ مَفْوُذٌ ، ولا يقاس على ذلك ، خلافاً للمبرد (وَ) التصحیح (في ذِي الْيَمَى) من ذلك (اشْتَهَرَ) لخفة الياء ، كقولهم : خُذْهُ مَطْيُوبَةَ بِهِ نَفْسًا^(١) ، قوله :

* كَانَتْ تَفَاهَةً مَطْيُوبَةً *

وقوله :

١٢٣١ — [قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَخْسِيُونَكَ سَيِّدًا]
وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ

وقوله :

١٢٣٢ — حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهَ
يَوْمُ الرَّذَادِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ

وهذه لغة تميمية .

﴿تنبيه﴾ : قالوا «مشِيب» في المختلط بغيره ، والأصل مشُوب ، ولكنهم لما قالوا في الفعل : «شِيبَ» حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا «مشِيب» ببناء على شِيبَ قالوا : «مَهْوَبٌ» ببناء على «هُوبَ الْأَمْرُ» في لغة من يقول «بُوعَ المَتَاعِ» والأصل مَهِيبٌ .

(١) لعل الأصوب «خذنه مطيوبة به نفسك» .

(وَصَحِحَّ الْمَفْوَلَ مِنْ) كل فعل واوى اللام مفتوح العين ، كا في (تَخْوِ
عَدَا) وَدَعَا ؛ فإنك تقول في المفعول منها : « مَفْدُوٌّ ، وَمَذْعُوٌّ » حلا على
فعل الفاعل ، هذا هو اختصار ، ويجوز الإعلال مرجحا ، كا أشار إليه بقوله :
(وَأَعْلَى أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ) أى لم تقصد (الأجودا) ؛ فتقول : مَدِي ، وَمَذْعُوٌّ ،
ويروى بالوجهين قوله :

١٢٣٣ - [وَقَدْ عَلِمْتُ عِزِّيَّيْ مَلِيْكَةَ أَنْسِيْ] [١]

أَنَا إِلِيْثٌ مَمْدِيٌّ عَلِيْمٌ وَعَادِيَا

أنشد المازني « مَفْدُوٌّ » بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال .

واختلف في علة الإعلال ؛ فقيل : حلا على فعل المفعول ، وهو قول الفراء
وبتبعه المصنف ، واعتراض بوجوب القلب في المصدر ، نحو عَنَّا عَيْنِي ، والمصدر
ليس مبنيا على فعل المفعول ، وقيل : أعلم تشبيها بباب أذل وأجر ؛
لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام ؛ فلم يفتقد بها حاجزا ؛
فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها ولدت الضمة ؛ فقلبت ياء على حد قلبها
في أذل وأجر .

والاحتراز بواوى اللام من يائتها ؛ فإنه يجب فيه الإعلال نحو رَمَى وَقَلَى ؛
فإنك تقول في المفعول منه : مَرِيٌّ ، وَمَقْلِيٌّ ، والأصل مَرْمُوٌّ وَمَقْلُوٌّ - قلت الواو
ياء لاجتماعها مع الياء وسبقت إحداها بالسكون ، وأدغمت في لام الكلمة ، وكسر
المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الكلام على هذا .

وبكونه مفتوح العين من مكسورها ، وهو على قسمين : ما ليس عينه واوا ،
وما عينه واو ؛ فاما الأول نحو « رَضِيَّ » فإن الإعلال فيه أولى من التصحيف ،
لأن قلته قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول ؛ فكان
إجراء ام المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له ، ولمذا جاء الإعلال

فِي الْقُرْآنِ دُونَ التَّصْحِيحِ ؟ قَالَ تَعَالَى : « ازْجِعِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَةً » وَلَمْ يَقُلْ مَرْضِيَةً مَعَ كُونِهِ مِنَ الرَّضْوَانِ ، وَقَرَا بِعِصْمِهِ « مَرْضِيَةً » وَهُوَ قَلِيلٌ ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ — أَعْنَى تَرْجِيحَ الإِعْلَالِ عَلَى التَّصْحِيحِ فِي نَحْوِ مَرْضِيَ — وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّ التَّصْحِيحَ فِي ذَلِكَ هُوَ الْقِيَاسُ ، وَأَنَّ الإِعْلَالَ فِيهِ شَاذٌ ؛ فَإِنْ كَانَ فَعْلًا بِكَسْرِ الْمِيمِ وَأَوْيَاهَا نَحْوَ قَوِيًّا تَعْبِينَ الإِعْلَالَ وَجَهًا وَاحِدًا ؛ فَنَقُولُ : « مَقْوِيًّا » وَالْأَصْلُ مَقْوُوْوًّا ؛ فَاستَنْقَلَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثَ وَاوَاتِ فِي الْطَّرْفِ مَعَ الضَّمَّةِ ؛ فَقَلَبَتِ الْأُخْرِيَّةُ يَاءً ، ثُمَّ قَلَبَتِ الْمُتوسِّطَةُ يَاءً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ يَاءُ وَوَوَ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ ، ثُمَّ قَلَبَتِ الضَّمَّةُ كُسْرَةً لِأَجْلِ الْيَاءِ ، وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ قَبْلَهُ : مَقْوِيًّا .

﴿ تَبَّهْ ﴾ : بَابُ مَرْضِيٍّ وَمَقْوِيٍّ سَابِعُ مَوْضِعٍ تَقْلِبُ فِيهِ الْوَوْ يَاءً .

(كَذَاكَ ذَا وَجْهَهُ يَنِينِي جَأَ الْفَعُولُ مِنْ
ذِي الْوَوِي لَامَ تَجْمِعٍ أَوْ فَرِزِي يَعنِي)

هَذَا مَوْضِعُ ثَامِنٍ تَقْلِبُ فِيهِ الْوَوْ يَاءً .
أَيْ إِذَا كَانَ الْفَعُولُ مَا لَامَهُ وَأَوْ لَمْ يَخْلُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَمَعاً أَوْ مَفْرَداً .

فَإِنْ كَانَ جَمِيعًا جَازَ فِي الإِعْلَالِ وَالتَّصْحِيحِ ، إِلَّا أَنَّ الْفَالِبَ الْإِعْلَالِ ، نَحْوَ عَصَماً وَرَعْمِيَّ وَقَفَّا وَقَفِيَّ وَدَلَّوْ وَدَلِيَّ ، وَالْأَصْلُ عَصُورٌ وَقَفُورٌ وَدُلُورٌ ؛ فَأَبْدَلَتِ الْوَوْ الْأُخْرِيَّةُ يَاءً سَخْلَأً عَلَى بَابِ أَدْلِيٍّ ، وَأَعْطَيْتِ الْوَوَ الَّتِي قَبْلَهَا مَا اسْتَقَرَ لِثَلَاثَةِ مِنْ إِبْدَالٍ وَإِدْغَامٍ .

وَقَدْ وَرَدَ بِالْتَّصْحِيحِ أَلْفَاظٌ ، قَالُوا : أَبُوٌ وَأَخُوٌ وَنَحْوُ جَمِيعًا لَنَحْوِهِ ، وَهِيَ الْجَهَةُ ، وَنَجْوَى بِالْجَيْمِ جَمِيعًا لَنَجْوِي وَهُوَ السَّحَابُ الَّذِي هَرَّأَقَ مَاءَهُ ، وَبُهْوَى جَمِيعًا لَبَهْوِي وَهُوَ الصَّدَرُ .

وَإِنْ كَانَ مَفْرَداً جَازَ فِي الْوِجْهَيْنِ إِلَّا أَنَّ الْفَالِبَ التَّصْحِيحَ ، نَحْوَ « وَعَنَّوا »

عَنْهُمَا كَبِيرًا» «لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا» وتقول : تَمَالَالُ نَوْمًا وَتَمَالَ زَيْدٌ سُمُومًا . وقد جاء الإعلال في قوله : عَنَّا الشَّيْخُ عَيْنِي ، وَعَسَّا عِسَيَا ، أَىٰ وَلَىٰ وَكَبِرَ ، وَقَسَّا قَلْبَهُ قَسِيسًا ، وإنما كان الإعلال في الجمع أرجحَ والتصحيحُ فِي الْمَفْرَدِ أَرْجَحٌ لِتَقْلِيلِ الْجُمْعِ وَخَفْفَةِ الْمَفْرَدِ .

﴿تَبَيَّنَاهُ﴾ : الأول : في كلامه ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن ظاهره التسوية بين قول المفرد وقول الجمع في الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت ؟ ثانيةها : ظاهره أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة ، وليس كذلك كما عرفت ، وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله :

وَرَجَحَ الْإِعْلَالُ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَىٰ مَا تَقْرَبُ

ثالثها : أطلق جواز التصحح في قول من الواوى اللام ، وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوى ؟ فلو بني من القوة قول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة ، وقد تقدم ؛ فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لفرضه أن يقول :

كَذَا الْفُعُولُ مِنْهُ مُفْرَدًا ، وَإِنْ يَبْعَدْ جَمِيعًا فَهُوَ بِالْتَّسْكُنِ يَعْنِي

والضير في « منه » برجع نحو عدًا في البيت قبله :

الثاني : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلام من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مطرد يقاس عليه ، أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه ، وإليه ذهب في التسهيل ، قال : ولا يقاس عليه خلافا للفراء ، هذا لفظه ، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده ، والذي ذكره غيره أنه شاذ .

(وَشَاعَ) أى كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت عينا لفعل جمع

تصحيح اللام (تَحْمُلُ يَمِينَ نَوْمٍ) جمع نائم ، وضميم في صوم . جمع صائم ، وجيم في جوع جمع جائع ، ومنه قوله :

١٢٣٤ - وَمَرَّ مِنْ تَفْلِي الْمَرَاجِلُ تَخْتَهُ
عَجَّلَتْ طَبَخَتْهُ لِقَوْمٍ جُمِيعٍ^(١)

ووجه ذلك أن العين شُبّهت باللام لقربها من الطرف ، فأعللت كا تعل اللام ، قلبـت الواو الأخيرة ياه ، ثم قلبـت الواو الأولى ياه ، وأدغمـت الياء في الياء ، ومع كثـرتـه التصحيح أكثـرـ منه ، نحو نـوـم وصـوـم . ويجب إن اعتـلتـ اللـام لـثـلاـ يـتوـالـى إـعـلـالـانـ ، وـذـلـكـ كـشـوـئـي وـغـوـئـي جـمـعـ شـاوـي وـغـاوـي ، أو فـصلـتـ منـ العـيـنـ كـنـوـامـ وـصـوـامـ ؛ بعدـ العـيـنـ حـيـنـذـ منـ الـطـرفـ (وـنـحـوـ نـيـامـ شـذـوـذـهـ نـيـيـيـ)ـ أـيـ رـوـىـ فـوـهـ :

١٢٣٥ - [أَلَا طَرَقَنَا مَيَةً بَنَةً مُنْذِرٍ]
فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَمَهَا

﴿نبـيهـاتـ﴾ : الأول : قوله «شـاعـ» ليس نـصـاـ في أنه مـطـردـ ، وقد نـصـ غيرـهـ منـ التـحـويـنـ عـلـىـ اـطـرـادـهـ ، وقدـ باـنـ لـكـ أـنـ قوله «شـاعـ نحو نـيـمـ»ـ هوـ باـلـنـسـبـةـ إـلـىـ نـيـامـ لاـ إـلـىـ نـوـمـ .

الثـانـيـ : يـجـوزـ فـاهـ فـعـلـ المـعـلـ العـيـنـ الضـمـ وـالـكـسـرـ ، وـالـضـمـ أـولـ ، وـكـذـلـكـ فـاهـ
مـوـدـلـيـ وـعـمـيـ دـائـيـ جـمـعـ الـوـيـ وـهـوـ الشـدـيدـ الخـصـومـةـ .

الـثـالـثـ : هـذـاـ المـوـضـعـ تـاسـمـ مـوـضـعـ تـقـلـبـ فـيـ الـواـوـ يـاهـ .

وبـقـىـ عـاـشـرـ لمـ يـذـكـرـهـ هـنـاـ ، وـهـوـ : أـنـ تـلـيـ الـواـوـ كـسـرـةـ وـهـىـ سـاـكـنـةـ مـفـرـدـةـ ،
نـحـوـ مـيزـانـ وـمـيقـاتـ ، الأـصـلـ مـوـزـانـ وـمـوـنـاتـ ، فـلـبـواـ الـواـوـ يـاهـ استـقـالـاـ لـالـخـرـوجـ
مـنـ كـسـرـةـ إـلـىـ الـواـوـ ، كـلـخـرـوجـ مـنـ كـشـرـةـ إـلـىـ ضـمـةـ ، وـلـذـلـكـ لـمـ يـكـنـ فـيـ كـلـامـهـمـ مـثـلـ

(١) المـعرـضـ - بـزـنـةـ اـسـمـ المـفـعـولـ مـنـ مـضـعـفـ الـعـيـنـ - الـأـلـجـمـ الـذـيـ وـضـعـ فـيـ الـعـرـصـ .
وـهـىـ الـفـنـاءـ بـيـنـ الدـورـ - لـيـجـفـ ، وـالـرـاجـلـ : الـقـدـورـ ، وـاـحـدـهـ مـرـجـلـ بـزـنـةـ مـنـبرـ .

فِعْلٌ ، وخرج بالقيـد الأول نحو مُـوـعـد ، وبالثـانـي نحو طـوـئـ وـعـوـضـ وـصـوـانـ وـسـوـارـ ، وـبـالـثـالـثـ نحو جـلـوـاـذـ وـاعـلـوـاطـ .

فصل

(ذُو الـلـاـينـ فـاتـاـ فـي اـفـتـعـالـ أـبـدـلـاـ) تـاـ : مـفـعـولـ ثـانـ لـأـبـدـلـ ، وـأـلـأـولـ ضـمـيرـ مـسـتـترـ ثـالـثـ عـنـ الـفـاعـلـ يـعـودـ عـلـىـ ذـيـ الـلـاـينـ ، وـفـاـ : حـالـ مـنـهـ .

أـيـ إـذـاـ كـانـ فـاءـ الـافـعـالـ حـرـفـ لـينـ — يـعـنـىـ وـاـوـاـيـاهـ — وـجـبـ فـيـ النـغـةـ الـفـصـحـىـ إـبـدـالـهـاـ تـاءـ فـيـهـ ، وـفـيـ فـرـوعـهـ مـنـ الـفـعـلـ وـاسـمـ الـفـاعـلـ وـالـمـفـعـولـ ؛ لـعـسـرـ النـطقـ بـحـرـفـ الـلـاـينـ السـاـكـنـ مـعـ الـتـاءـ لـاـ يـنـهـاـ مـنـ مـقـارـبـةـ الـخـرـجـ وـمـنـافـةـ الـوـصـفـ ؛ لـأـنـ حـرـفـ الـلـاـينـ مـنـ الـجـمـهـورـ وـالـتـاءـ مـنـ الـمـهـمـوسـ ، مـثـالـ ذـلـكـ فـيـ الـوـاـوـ اـتـصـالـ ، وـاتـصـالـ ، وـيـتـصـالـ ، وـاتـصـالـ ، وـمـتـصـالـ ، وـمـتـصـالـ بـهـ . وـالـأـصـلـ : أـوـتـصـالـ ، وـأـوـتـصـالـ ، وـيـوـتـصـالـ ، وـأـوـتـصـالـ ، وـمـوـتـصـالـ ، وـمـوـتـصـالـ بـهـ . وـمـثـالـهـ فـيـ الـيـاهـ اـتـسـارـ ، وـاتـسـارـ ، وـيـتـسـرـ ، وـاتـسـرـ ، وـمـتـسـرـ ، وـمـتـسـرـ . وـالـأـصـلـ : اـيـتـسـارـ ، وـايـتـسـرـ ، وـيـتـسـرـ ، وـايـتـسـرـ ، وـمـيـتـسـرـ ، وـمـيـتـسـرـ .

وـإـنـماـ أـبـدـلـواـ الـفـاءـ فـيـ ذـلـكـ تـاءـ لـأـهـمـ اوـ أـفـرـوـهاـ لـتـلاـعـبـتـ بـهـ حـرـكـاتـ مـاقـبـلـهاـ ؛ فـكـانـتـ تـكـونـ بـعـدـ الـكـسـرـةـ يـاهـ ، وـبـعـدـ الـفـتـحـةـ أـلـفـاـ ، وـبـعـدـ الضـمـةـ وـاـوـاـ ؛ فـلـماـ رـأـواـ مـصـيـرـهـاـ إـلـىـ تـغـيـرـهـاـ لـتـغـيـرـ أـحـوـالـ مـاـقـبـلـهاـ أـبـدـلـواـ مـنـهـاـ حـرـفـاـ يـلـزـمـ وـجـهـاـ وـاحـدـاـ وـهـوـ الـتـاءـ ، وـهـوـ أـفـرـبـ الـزوـائـدـ مـنـ الـفـمـ إـلـىـ الـوـاـوـ ، وـلـيـوـافـقـ مـاـ بـعـدـ فـيـدـغـمـ فـيـهـ . وـقـالـ بـعـضـ النـحـوـيـنـ : الـبـدـلـ فـيـ بـابـ اـتـصـالـ إـنـماـهـوـ مـنـ الـيـاهـ ؛ لـأـنـ الـوـاـوـ لـاـ تـبـتـ مـعـ الـكـسـرـةـ فـيـ اـتـصـالـ وـفـيـ اـتـصـالـ ، وـحـلـ الـمـضـارـعـ وـاسـمـ الـفـاعـلـ وـاسـمـ الـمـفـعـولـ مـنـهـ عـلـىـ الـمـصـدـرـ وـالـمـاضـيـ .

﴿ تـنـيهـهـاـ ﴾ : الـأـولـ : ذـوـ الـلـاـينـ يـشـمـلـ الـوـاـوـ وـالـيـاهـ كـاـ تـقـدـمـ ، وـأـمـا

الألف فلا مدخل لها في ذلك ؟ لأنها لا تكون فاء ولا عيناً ولا لاماً .

الثاني : من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال ، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها ، فيقولون : ايتَّصلَ يَا تَصِلُّ فهو مُوْتَصِلٌ ، واینْسَرَ يَا تَسِرُّ فهو مُوْتَسِرٌ . وحکى الجرجی أن من العرب من يقول : اتصَلَ واتَّسَرَ ، بالمعنى ، وهو غريب .

(وشد) إبدال فاء الأفعال تاء (في ذي الهمزة نحو) قولهم في (اثْسَكَلَأَ) واتَّسَرَ — افْتَعَلَ من الأَكْل والإِزَار — اتَّسَكَلَ واتَّسَرَ ، بابدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدعامها في التاء ، وكذا قولهم في أُوتِّمَ — افْتَعَلَ من الأمانة — اثْمَّمَ بابدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال ، وإلا توالى إعلالان ، وقول الجوهري في اتخاذ إنه افْتَعَلَ من الأَخْذ وَهَمْ ، وإنما التاء أصل وهو من تَخِذَ ، كاتبٌ من تَبِيعَ ، قال أبو علي : قال بعض العرب : تَخِذَ بمعنى اتَّخَذَ ، ونافع الزجاج في وجود مادة تَخِذَ ، وزعم أن أصله اتَّخَذَ وَحْدِفَ ، وصحح ماذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم : تَخِذَ يَتَخَذُ تَخِذَا ، وذهب بعض المتأخرین إلى أن اتَّخَذَ ما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحي ؛ لأن فيه لغة وهي وَخَذَ بالواو ، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن ؛ لأنهم نَصَوا على أن اتَّخَنَ لغة رديئة .

(طَائِنَا افْتَعَالِ رُدَّ إِنْرَ مُطَبِّقِ) طا : مفعول ثانٍ لردد ، والمفعول الأول «تا» إن كان ردد أسمًا ، أو ضميره إن كان رد جمهولاً .

أى إذا بني الأفتعال وفروعه ما فاؤه أحد الحروف المطبة — وهي الصاد والضاد والطاء والظاء — وجب إبدال تائنه طاء ؟ فتفقول في افعل من صبر : اصْطَبَرَ ، ومن ضرب : اصْطَرَبَ ، ومن طُمِرَ : اطْهَرَ ، ومن ظلم : اغْلَطَمَ ، والأصل : اصْتَبَرَ ، واصْتَرَبَ ، واطْهَرَ ، واظْلَمَ ، فاستثنى اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج

وتبين الصفة ، إذا التاء مهوسة مُستَقِلَّة ، والمطبق مجهر مُسْتَقِلٌ ، فأبدل من التاء حرف استحلاه من خرجها وهو الطاء .

﴿ تنبئه ﴾ : إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منها ساكن ؟ فوجب الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

١٢٣٦ — هُوَ الْجُبُوَادُ الَّذِي يُفْطِلُكَ نَائِلَهُ
عَفْوًا، وَيُظْلِمُ أَخْيَانًا فَيُظْلِمُ

روى : فيظلم ، وفقطل ، وقيطل ، وقد روى أيضاً قينظل ، بالتون ، وليس مما نحن فيه .
وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اصطبر ، واصبر ، ولا يجوز اطبر ؛ لما في الصاد من الصغير الذي يذهب في الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اضطرب ، وأضَرَّبَ ، ولا يجوز اطرب ؛ لأن الصاد حرف مستطيل ، فلو أدمغ في الطاء لذهب ما فيه من ذلك ، وقد حكى في الشذوذ اطجع ، وهو في الندور والغرابة مثل الطجع ، باللام ، وقد روى بالأوجه الأربع قوله :

[لَكَ رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَيْءٌ]

مَلَ إِلَى أَرْطَأَ حَفَفَ فَالْطَّجَعَ

(في ادانَ وازْدَدَ وَادَّ كَرَ دَالَّ بَقِي) أى إذا إذا بُني الافتعال بما قاومه دال نحو دانَ ، أو زاي نحو زادَ ، أو ذال نحو ذَكَر ، وجب إبدال تاءه دالاً ، فيقال : ادانَ ، وازْدَادَ ، وَادَّ كَرَ ، والأصل : اذنانَ ، وازْنَادَ ،

واذْتَكَرَ ، فاستقبل بمحىء التاء بعد هذه الأحرف ؛ لأن هذه الأحرف مجموّرة والتاء مهومّة ، فجيء بحرف يُوافق التاء في مخرجها ، ويوافق هذه الأحرف في الجبر ، وذلك الدال .

﴿تبينهان﴾ : الأول : إذا أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين .

وإذا أبدلت دالاً بعد الزاي جاز الإظهار ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ؛ فيقال : ازْدَجَرَ ، وازْجَرَ ، ولا يجوز ادْجَرَ ؛ لغواط الصفير .
وإذا أبدلت دالاً بعد الدال جاز ثلاثة أوجه : الإظهار ، والإدغام بوجهيه ؛ فيقال : ازْدَكَرَ ، ومنه قوله :

١٢٣٧ - [تَنْحَىٰ عَلَى الشَّوَّكِ جُرَّازًا مِفْضَبًا]

وَالْمَرْمَرُ مُتَذَرِّيٌّ أَذْدِرَاءَ عَيْجَبًا

واذْكَرَ ، واذْكَرَ بذال معجمة . وهذا الثالث قليل ، وقد قرئ شاذًا «فَهَلْ من مدْكَرٍ» بالمعجمة .

الثاني : مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربع ، ودالاً بعد الثلاثة أنها تُقرئ بعد سائر الحروف ولا تبدل ، وقد ذكر في التسهيل أنها تُبدل ثاء بعد الناء ، فيقال : ارْتَدَ بناءً مثلثة ، وهو افتعال من ثَرَدَ ، أو تدغم فيها الشاء فيقال : اترَدَ ، بناءً مثنية . قال سيبويه : والبيان عندى حيد ، يعني الإظهار ، فيقال : اشْتَرَدَ ، ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر في التسهيل أيضاً أنها قد تبدل دالاً بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا : اجْدَمُوا ، وفي اجْتَزَ : اجْدَرَ ، ومنه قوله :

١٢٣٨ - فَقَلْتُ لِصَاحِبِي : لَا تَخْبِسَا

بِسَرْزَعِ أَصُولِهِ وَاجْدَرَ شِيحاً

وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة بعض

للعرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه .

وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلّق به من أوجه الإعلال .

﴿ خاتمة ﴾ : قد عُلم مما ذكره أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه كالممزة ، وحروف العلة الثلاثة ، وكالماء ؛ فإنها تبدل من الممزة أولاً كهرأق ، وتبدل منها الممزة آخراً كاه فإن أصله مَوَه ، وإلى ما يبدل ولا يبدل منه ، وهو الميم والطاء والدال ، وإلى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء ؛ أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يُعدُّوها في باب الإبدال لعرضها .

وعُلم أيضاً أن الممزة تبدل من ثلاثة أحرف ، وهي : الألف والوا والياء ، وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف ، وهي : الممزة ، والألف ، والواو ، وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف ، وهي : الممزة ، والألف ، والياء ، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف وهي : الممزة ، والواو ، والياء ، وأن الميم تبدل من النون ، وأن التاء تبدل من حرفين ، وهذا : الواو ، والياء ، وأن الطاء تبدل من التاء ، وأن الدال تبدل من التاء ، وأن التاء تبدل من التاء ، على ما سبق مفصلاً .

وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروري في التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفاً ، وأن الإبدال قد وقع في غيرها أيضاً ، ولكنه ليس شائعاً .

وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاه الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز ، مرتبة للحروف على ترتيبها في الخارج ؛ فأقول وبالله التوفيق :

الممزة - أبدلت من سبعة أحرف ، وهي : الألف ، والياء ، والواو ، والمهاء ، والعين ، والخاء ، والفين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الآخرين .
فاما إبدالها من الخاء فقولهم في صرائح : صَرَا ، حَكَاه الأخفش عن الخليل .

ومن العين قولهم في رغنة: رأته، حكاه النضر بن شميل عن الخليل.
وابدالها من هذين الحرفين غريب جدا.

الألف - أبدلت من أربعة أحرف، وهي : الياء ، والواو ، والهمزة ، والنون
خلفية ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فاما إبدالها من النون الخفيفة
فتحوا «لَنَشَفَّعَماً» .

الهاء - أبدلت من ستة أحرف ، وهي : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والفاء ،
والخاء ، فأبدلتها من الهمزة قد تقدم أول الباب .
وأما إبدالها من الألف ففي قوله :

١٢٣٩ - قد وَرَدَتْ مِنْ أُمْكِنَةٍ
مَنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَّةٍ
فَمَنْ لَمْ أَرَوْمَا فَمَهْ

فأبدل الهاء في «هَنْهَ» من الألف ، وأما قوله «فَهُ» فيجوز أن يكون من ذلك : أي فَمَا أصنع ، أو فَا انتظاري لها ، ويجوز أن يكون «فَهُ» بمعنى الْكَفْفُ ، أي أنها قد وردت من كل جانب وكثرت ، فإن لم أروها فلا تَلْمِي واكف عنى ، ومن ذلك قوله في أنا «أَنْهَ»^(١) ، ويجوز أن تكون المخت لبيان الحركة .. وقلوا في حِيمَلَه : إن الهاء الأخيرة بدل من الألف في حِيمَلَه .

وأما إبدالها من الواو ففي قوله :

(١) ومن ذلك قول حاتم الطائي « هكذا فزدي أنه » يريد هكذا فصدى أنا ، وكان قد وقع أسيرا ، فقالت له ربة البيت : افزد لنا ، تزيد اقصد لنا ، قمام إلى نافة فدبها ، فلامته على ذلك ، فقال : هكذا فزدي أنه ؟ فقلب الصاد زايا وللألف هاء .

١٢٤٠ - وَقَدْ رَأَيْتِ قَوْلَهَا يَاهْنَأْ
هُ وَيَمْكُثُ الْمُفْتَتَ شَرًّا بِشَرْتَ

وقد اختلف في ذلك ؟ فذهب الجماعة إلى أنها مبدلة من الواو ، والأصل يا هنأو ، وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بدل من الألف المقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولهما قولاً قوياً ؛ إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو .

وإبدالها من الياء في قولهما « هذه » في هذى ، وهنيئه في هنية .

وإبدال الهاء من التاء في نحو « طلحة » في الوقف على مذهب البصريين ، وقد تقدم . وحكي قطرب عن طبي أهله يقولون : « كَيْفَ الْبَنُونَ وَالْبَنَاهُ » ، و « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاهُ » ، وهو شاذ . ومن الشاذ أيضاً قولهما في التابوت : تابوه . قال ابن جنى : وقد قرئ بها ، يعني في الشواد . قال : وسمع بعضهم يقول : فعذنا على الفراء ، يريد على الفرات .

وإبدالها من الحاء في قولهما : طهر الشيء بمعنى طهره ، أى أبعده ، ومته الدلّة بمعنى متّحها ، ومتهه بمعنى مدحه . وفرق بعضهم بين ذي الحاء وذى الهاء ، فجعل المدح في النية ، والمده في الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد ، إلا أن المدح هو الأصل .

العين - أبدلت من حرفين : الحاء ، والممزة ، فالحاء في قولهما ضبع بمعنى ضبع ، والممزة في نحو « عَنْ زَيْدًا قَائِمٌ » بمعنى أن زيداً قائم ، وهي عنة تيم ، وقد تقدم .

الغين - أبدلت من حرفين ، وما : الخاء ، والعين ، فالخاء نحو قولهما « غَطَّارٌ بِيَدِيهِ يَفْطِرُ » بمعنى خطّر يختظر ، حكاية ابن جنى . والعين في قولهما لفَنْ في لعن .

الباء - أبدلت من العين ، قالوا « رَبِيعٌ » بمعنى ربِيع ، وهو قليل .

الخاء - أبدلت من العين ، قالوا « الأَخْنَ » يريدون الأَغْنَ ، فقد وقع التكافؤ
بِنَهْمَا ، وذلك في غاية القلة

القاف - أبدلت من الكاف ، قالوا فِي وُكْنَةِ الطَّائِرِ - وهي مأواه من الجبل -
وُكْنَةِ ، حكاية الخليل .

الكاف - أبدلت من حرفين : القاف ، والباء ، فالكاف في قوله « عَرَبِي
كَحَّ » أى كُجَّ ، وفَسَرَ الأَصْمَعِي الفتح فقال : هو الخالص من اللَّوْمِ ، فقد وقع التكافؤ
بِنَهْمَا ، لكن إبدال الكاف من القاف أَكْثَرُ من عَكْسِهِ ، والباء في قوله :
يَا ابْنَ الرَّبِّ يَرِي طَالَمًا عَصَنِي كَا

وقد تقدم .

الجيم - أبدلت من الياء ، وقد تقدم .
الشين - أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التي للمؤنث ، والجيم ، والسين ،
فالكاف في نحو « أَكْرَمْتُكِ » قالوا : أَكْرَمْتُشِي ، وهي كشكشة تُعْلَمُ كا تقدم ،
والجيم كاف قوله :

١٢٤١ - إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبَلُ الْوِصَالِ مُدْمَشٌ^(١)

أى مدمج . قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسَهَّلَ ذلك كون الجيم والشين
متفتتين في الخرج . والسين قالوا : جمشوش في جمـوسـ ، وهو القـىـ الدليل ،
ويجمع بالمهلة دون المعجمة ، وبذلك علم الإبدال .

الياء - وهي أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانية عشر حرفاً : من الألف
في نحو مصابيح ، وغُلَمٌ تصغير غلام ، ومن الواو في نحو أغْزِيَتُ وما تصرف منه ، ومن

(١) حبل الوصال : رابطه ، ومدمش : مثل مدمج وزنا ومعنى ، أى موقـىـ متـينـ

المفرزة في نحو بير في بئر ، ومن الماء قالوا « دَهْدَتْ الحِجَرَ » في دَهْدَته ، وقالوا « صَهْصِيتُ بِالرَّجُلِ » أى صَهْصَيْتُ بِهِ ، إذا قلت له : صَهْصَة . ومن السين في قوله :

١٢٤٢ - إِذَا مَا عَدَ أَزْبَاتَةً فِسَالٌ

فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي

أى سادس . ومن الياء في قولهم « الأَرَافِي وَالثَّعَالَى » ، والأصل الأرابب والثعالب ، وقد مر . ومن الياء في « قِيراط ، وشِيراز » ، والأصل قِرَاط وشِيرَاز ، لقولهم في الجم : قَرَارِيط ، وشِيرَيز . وقال بعضهم في شيراز « شَوَارِيز » فيكون البدل من الواو ، والأصل شِيراز . ومن النون في أَنَاسِي وظَرَابِي ، والأصل أناسين وظَرَابِين ؛ لأنَّهما جمعا إنسان وظَرَابَان ، وكذلك تظنَّيتُ ، أصله تظنَّتُ من الظن ، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى « لَمْ يَتَسَنَّهُ » أصله يَتَسَنَّ ، أى لم يتغير من قوله تعالى « مِنْ حَمَّا مَسْنُونٍ » وكذلك « دِينَارٌ » أصله دِنَار لقولهم دَنَانِير ودُنَيْنِير ، وقالوا في إنسان : إِيْسان ، بالياء . ومن الصاد في قولهم « قَصَيْتُ أَظْفَارِي » والأصل قصصت . وقيل : إن الياء هنا أصلها الواو ، وإن المعنى تابعتُ أقصاها . ومن الضاد في قوله :

١٢٤٣ - إِذَا الْكِرَامُ أَبْتَدَرُوا الْبَاغَ بَدَرَ

تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ

أى تَقْضَى الْبَازِي ، من الانقضاض . ومن اللام في أَمْلَيْتُ وأَصْلَه أَمْلَكَتُ ؟

ومن الميم في قوله :

١٢٤٤ - تَرُورُ امْرًا أَمَّا إِلَهَ فَيَتَقْتِي

وَأَمَّا يَغْفِلُ الصَّاخِبَينَ فَيَأْتِي

قال ابن الأعرابي : أراد فياتِم ، ومن العين في قوله :

١٢٤٥ - وَتَهْلِ لَيْسَ لَهُ حَـ وَازِقُ
وَلِضَـ أَدِي جَـ نَفَاقُ

يريد واضفادع . وقالوا « تلعيت » من اللاماعه وهي بقلة ، والأصل تلعمت :
ومن الدال في التصديرية وهي التصفيق والصوت ، والأصل تصديداً؛ لأنها من صدّدت
أمسد ، قال تعالى « إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ » ومن الناء في قوله :

١٢٤٦ - قَامَ بـ يَنْشُدُ كـ مَشـ
وَابْتَصَلتَ يـ ضـنـةَ الـفـرـقـدـ

أى واتصلت . ومن الناء في قوله :

١٢٤٧ - قَدْ مـ يـوـمـانـ وـهـذاـ الثـالـيـ [وـأـنـتـ بـالـبـحـرـانـ لـأـتـبـالـيـ]

أى الثالث . ومن الجيم في قوله :

[إـذـاـ لـمـ يـكـنـ فـيـكـنـ ظـلـ وـلـأـجـنـيـ]
فـأـبـعـدـكـنـ اللـهـ مـنـ شـبـرـاتـ

أى من شجرات . وقالوا « دِيَاجِي » في جمع دَيْجُوج ، والأصل دِيَاجِيج . ومن
الكاف في قولهم : مَكَوك وَمَكَـ كـيـ ، والأصل مـكـاكـيـكـ ، وهو مـكـيـالـ .

الصاد - أبدلت من حرفين ، من السين في قولهم « مِرَاط » في السراط ،
ومن اللام في قولهم « رجل جَـصـدـ » أى جـلدـ .

اللام - أبدلت من حرفين ، وهما : الدون في أَصَنِيلَانَ ، والصاد في اضطَجَعَ ،
كـامـرـ .

الراء - أبدلت من اللام في قولهم « كـثـرـهـ » بـمعنى كـثـلـهـ ، وـرـعـلـ بـمعنى كـلـ .

النون - أبدلت من أربعة أحرف : من اللام في قولهم «أَتَنْ» في لَعَلْ، و«نَابَنْ» فعملت كذا ، في لَاـلـنـ فـعـلـتـ كـذـاـ ، وـمـنـ الـيـمـ فـوـلـهـمـ لـلـحـيـةـ : أَيـمـ، وـأـيـنـ ، وـقـالـواـ : أـسـوـدـ قـاتـمـ ، وـفـاقـنـ . وـمـنـ الـوـاـوـ فـصـنـعـانـيـ وـبـهـرـأـنـيـ نـسـبـةـ إـلـىـ صـنـعـاءـ وـبـهـرـاءـ ، وـالـأـصـلـ صـنـعـاوـيـ وـبـهـرـاوـيـ ؛ لـأـنـ هـمـزـةـ التـائـيـثـ فـيـ النـسـبـ تـقـلـبـ وـاـواـ ، كـاـنـ تـقـدـمـ فـيـ بـاـبـهـ . وـمـنـ الـمـزـنـةـ ، حـكـيـ الـفـرـاءـ حـنـنـاـ فـيـ حـنـنـاءـ ، وـهـوـ الـذـيـ بـخـصـبـ بـهـ . وـأـمـاـ قـوـلـ الـخـلـلـ وـسـيـبـوـيـهـ «إـنـ نـوـنـ فـمـلـانـ الـذـيـ مـؤـنـهـ فـمـلـ بـدـلـ مـنـ هـمـزـةـ فـعـلـاءـ كـنـونـ سـكـرـانـ وـغـضـبـانـ» فـلـيـسـ الـمـرـادـ بـهـ هـذـاـ الـبـدـلـ ، وـإـنـاـ الـمـرـادـ أـنـ الـنـوـنـ عـاقـبـتـ الـهـمـزـةـ فـيـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ كـاـعـقـبـتـ لـامـ التـعـرـيفـ التـنـوـينـ .

الطاء - أبدلت من حرفين : من التاء في الافتعال بعد حروف الإطباق ، وقد تقدم ، ومن الدال ، حكى يعقوب عن الأصمي «مَطَّ الحرف» في مَدَه ، و«الإبطاط» في الإبعاد .

الدال - أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم ، كما مر ، ومن الطاء ، قالوا المردَى في المرطَى ، وهو حيث يمرط الشعر حول السرة . ومن الذال في قولهم «ذَكَرُهُ» في جمع ذِكْرَة^(١) .

الباء - أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء في فُسْنَاطَ ، والأصل فُسْنَاطَ ، لقولهم في الجمع : فَسَاطِيطَ ، دون فساتيط . ومن الدال في قولهم «نَاقَةَ تَرَبُوتَ» والأصل در بوت ، أى مُذَلَّة ؛ لأنَّه من الدُّرْبَة . ومن الواو في «تَرَاثَ وَتُجَاهَ» ونحوها . ومن الباء في نحو اتَّسَرَ ، الأصل ايتسر كامر ، وفي قولهم «ثَنَقَانَ» الأصل ثنيان ؛ لأنَّه من ثَنَيَتَ الْوَاحِدَ ثَنِيَا ، وفي قولهم كَبَتَ وَذَنَتَ ، الأصل كَيَّةَ وَذَنَّيَةَ ، خذفت تاء التائيث ، وأبدلت من الباء الأخيرة وهي لام الكلمة تاء ؛ لقولهم : كان من الأمر كَيَّةَ وَكَيَّةَ وَذَنَّيَةَ وَذَنَّيَةَ . ومن الصاد في قولهم في لِصَّـةـ : لِصَّـتـ ، ومن السين في قولهم في طـسـ ظـسـتـ ، وقوائم في العدد : سـيـتـ ، والأصل سـدـسـ ، لقولهم : سـدـسـةـ ،

(١) ذَكَرَ الْيَتَمَ أَنَّ الدَّالَ فِي «الذَّكَرِ» قَدْ تَبَدَّلَ دَالًا ، مَقِيقًا كَانَتِ الْكَلَمَةُ مَقْرَنَةً بِالـ

نُمْ أَبْدَلَتِ الدَّالُ تَاءٌ وَأَدْغَمَتُ . وَمِنْ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِمْ «ذَعَالِتْ» فِي ذَعَالِبْ ، وَالْفَعَالِبْ وَالْذَّعَالِبْ : الْأَخْلَاقُ مِنَ الشَّيَابْ ، الْوَاحِدُ ذَعَلُوبْ . قَالَ فِي التَّسْهِيلْ : وَرَبِّا أَبْدَلَتْ مِنْ هَاءِ السَّكَتْ ، وَمِثَالَهُ مَا تَأْوَلَهُ بِعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ :

١٢٤٨ - الْمَاعَطِفُونَةَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

[نَعَمَ الدَّرَأُ فِي التَّائِبَاتِ لَنَا هُمُ]

إِنَّهُ أَرَادَ الْمَاعَطِفُونَةَ بِهَاءِ السَّكَتْ ، ثُمَّ أَبْدَلَهَا تَاءً وَحَرَّكَهَا لِلنَّفْرُورَةِ . وَمَمْلِهُ بِعَضِهِمْ بِنَحْوِ «جَنَّتْ وَنِعَمَتْ» لِأَنَّهُ جَعَلَ الْهَاءَ أَصْلًا .
الصاد - أَبْدَلَتْ مِنَ السِّينِ، نَحْوَ صِرَاطٍ .

الزَّايِ - أَبْدَلَتْ مِنْ حَرْفِينِ : مِنَ السِّينِ السَّاكِنَةَ قَبْلَ دَالِ نَحْوَ يَزَّدِلُ فِي يَسْدَلِ ، وَيَزَّدِرُ فِي يَسْدَرِ ، يَقَالُ : سَدِيرَ الْبَعِيرُ يَسْدَرَ سَدَرًا ؛ إِذَا تَحِيرَ مِنْ شَدَّةِ الْحَرِّ . وَمِنَ الصَّادِ السَّاكِنَةَ قَبْلَ الدَّالِ نَحْوَ يَزَّدِقُ فِي يَضْدُقِ، وَنَحْوَ الْقَزَّدِ فِي التَّقَصِّدِ^(١) ، فَإِنَّ تَحْرِكَتِ الصَّادِ لَمْ تَبْدِلْ ، وَفِي كَلَامِهِمْ : لَمْ يَحْرِمْ الرَّفَدَ مِنْ فُزْدَلَهُ ، أَىٰ مِنْ فُصِّدَهُ ، فَأَسْكَنَ الصَّادِ وَأَبْدَلَهَا زَایَا .

السِّينِ - أَبْدَلَتْ مِنْ مَلَانَةِ أَحْرَفٍ : مِنَ التَّاءِ فِي اسْتَخَدَّ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَأَصْلَهُ اتَّخَدَّ . وَمِنَ الشِّينِ فِي قَوْلِهِمْ فِي تَمْشِدُودْ : مَسْنَدُودْ . وَمِنَ اللَّامِ فِي قَوْلِهِمْ «اسْتَقَطَّهُ» فِي التَّقْطِهِ ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الشَّذْوَذِ .

الظَّاءِ - لَمْ أَرْ فِي إِبْدَالِهَا شَيْئًا .

الدَّالِ - أَبْدَلَتْ مِنْ حَرْفِينِ : مِنَ الدَّالِ فِي قِرَاءَةِ مِنْ قَرَأْ «فَشَرَّذَ بِهِمْ» بِالْمُعْجمَةِ ، وَمِنَ التَّاءِ فِي قَوْلِهِمْ «تَلْعَذَّمَ الرَّجُلُ» أَىٰ تَلْعَمَ ، إِذَا أَبْطَأَ فِي الْجَوابِ .

الثَّاءِ - أَبْدَلَتْ مِنْ حَرْفِينِ : مِنَ الْفَاءِ فِي مُفْتُورِ ، وَالْأَصْلُ مُفْتُورُ ، وَمِنَ الدَّالِ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْجَذْوَةِ مِنَ النَّارِ : جَنَّوَةَ

(١) قد سبق أن مثلنا في إبدال الألف من «أنا» هاء بقول حاتم «هكذا فردى أنه» يريد «هكذا فصدى أنا» وماهنا بقاف فصاد في الأصل أبدلت زايا .

الفاء — أبدلت من حرفين : من الثاء في قوله : « قام زيد فُمْ عمرو » ، أى ثمْ عمرو ، حكاه يعقوب ، وقولهم : « فُومْ » بمعنى ثُوم . ومن الباء في قوله : « خذه يِلْفَانِه » أى ياباًه .

الباء — أبدلت من حرفين : من الميم في قوله : « بَا اسْمُكَ ؟ » يريدون : مَا اسْمُكَ ؟ ومن الفاء في قوله « الْبِسْكَلِ » في الْفِسْكَلِ^(١) .

الميم — أبدلت من أربعة أحرف : من الواو في فَمْ عند الأكثر ، أصله فَوَه مثل فَوَجْ ؛ خذفت الماء تختينا ؛ لأنَّه قد يضاف إلى الضمير فيقال : فَوَهُ ؛ فیستنصل ذلك ، ثمَّ أبدلت الميم من الواو . ومن النون في نحو تَعْتَبِرِ ، والبنان في البنان . ومن الباء في قوله : بنات تَخْرِ ، في بناة تَخْرِ ، للصحاب ؛ لأنَّه من البخار ، وقولهم « مَا زَلْتُ رَاتِي عَلَى هَذَا » أى راتيا . وعن ابن السكيت : رأيته من كتب ومن كُتُمْ ، أى قُرْب ؛ فالميم بذلك من الباء ؛ لأنَّهم قالوا « كَثَبَ الْقَيْهُ الْأَمْرُ » ولم يقولوا كُتُمْ ، ومنه قوله :

١٢٤٩ — فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجْلٌ مُتَابِرَةٌ

حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ تَحْنِيَّا جِيدِهَا نَقَّا^(٢)

أراد تَفَبَّا ، والنَّفَّةَ : الجَرَعَةَ . ومن لام التعريف في اللغة اليمنية .

الواو — أبدلت من ثلاثة أحرف : الألف ، والياء ، والممزة ، وقد تقدمت ، والله أعلم .

(١) الفسكل — بزنة قنفذ أو زبرج — الفرس الذي يجيء في السباق آخر الحيل .

(٢) التَّفَبَّ — ومثله التَّفَمَّ — يابدال الباء مينا — اسم جنس جمعي ، واحده تبة ، وبكلته حرك المينا بالفتحة هنا لأنَّ حرف الماء يفتح الماء فتحا ، كما قالوا بحر ، وشعر ، بفتح الماء والعين وأصلهما السكون .

فصل

في الإعلال بالحذف

وهو على ضربين : مَقِيس ، وشاذ ؟ فالمقياس هو الذي تعرض له ذكره في هذا الفصل ، وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله : « فَأُمْرٌ أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ كَوَاعِدِ أَخْذِفْ وَفِي كَيْدَةِ ذَاكَ اطْرَادُ » أى : إذا كان الفعل ثالثياً وأوقي الفاء مفتوحة العين ؟ فإن فاءه تم حذفه في المضارع ذي الياء ، نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، والأصل يَوْعِدُ ؛ خذفت الواو استقلالاً لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وُجِّهَ على ذي الياء أخواته ، نحو أَعِدُّ وَتَعِدُ ، والأمر نحو عِدُّ ، والمصدر السكأن على فَفِيل بكسر الفاء وسكون العين نحو « عِدَةٌ » فإن أصله وَغَدُّ على وزن فَفِيل ؛ خذفت فاءه حلا على المضارع ، وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها ، وعَوْضوا منها تاء التأنيث ، ولذلك لا يحتاج معان ، وتعويض تاء هنا لازم ، وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة ، تمسكاً بقوله :

[إنَّ الْخَلِيلَيْطَ أَجَدَ الْبَيْنَ فَانْجَرَدَا] وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأُمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
يعني عِدةَ الأمر ، وهو مذهب الفراء ، وخرجه بعضهم على أن عِدَا جمع عِدَّة ،
أى ناحية ، أى وأخلفوك نواحيَ الأمر الذي وعدوا .

﴿ تنبهات ﴾ : الأول : فُهم من قوله « من كَوَاعِدِ » أن حذف الواو مشروط بشروط ؛ أو لها : أن تكون الياء مفتوحة ؛ فلا حذف من يَوْعِدُ مضارع أو عَدَ ، ولا من يَوْعِدُ مبنياً للمفعول ، وشذ من ذلك قوله « يَدْعُ ، وَيُنَذِّرُ » ^(١) في لغة .
ثانية : أن تكون عين الفعل مكسورة ؛ فإن كانت مفتوحة نحو يَوْجِلُ أو مضمومة
محو يَوْضُو لم تُحذف الواو ، وشذ قول بعضهم في مضارع وَجَدَ يَجِدُ ، ومنه قوله :

(١) هما مضارعان مبنيان للمجهول ، وشذوذهما من جهةين ؛ لأن ياء المضارعة مضمومة ، وما بعد الواو المخدوقة مفتوحة ، والواو لا تُحذف في القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة كما قال الشارح في أول الموضع .

١٢٥٠ - لَوْ شِئْتِ قَدْ فَقَعَ الْقُوَادُ بِشَرْبَةٍ
تَدَعُ الصَّوَادِيَ لَا يَجْدُنَ غَلِيلًا

وهي لغة عامرية .

وأما حذف الواو من يَقَعُ ، وَيَصْمَعُ ، وَيَهَبُ ؛ فللسکر المقدار ؛ لأن الأصل فيها كسر العين ؛ إذ ماضيها فَقَلَ بالفتح ؛ فقياس مضارعها يَفْعُلُ بالسکر ، ففتح لأجل حرف الحلق تحقيقا ؛ فكان السکر فيه مقدارا ، وَيَسْعُ كذلك ؛ لأنه وإن كان ماضيه وَسِعَ بالسکر ، وقياس مضارعه الفتح ، إلا أنه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجيء على يَفْعُلُ بالسکر نحو وَمِيقَ يَمِيقُ ، وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله : « بين ياه مفتوحة وكسرة ظاهرة كيَعِدُ أو مقدرة كيَقَعُ وَيَسْعُ » ثالثها : أن يكون ذلك في قَلٍ ؟ فلو كان في اسم لم تُحذف الواو ؛ فتفقول في مثل يَقطِين من وَعَد : يَوْعِيد ؛ لأن التصحیح أولى بالأسماء من الإعلال .

الثاني : فِيهِمْ من قوله : « كَعِدَةٌ » أن حذف الواو من فَعَلَة المضارع إليها

مشروط بشرطين :

أحدهما : أن تكون مصدراً كعِدة ، وشد من الأسماء رقة للفضة ، وحشة للأرض الملوِّحة ، ومن الصفات لَدَة بمعنى تِرْبَ ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الآني فيجمع بالألف والتاء ، قال :

١٢٥١ - رَأَيْنَ لِدَاهِنَ مُؤَزَّرَاتٍ

(١) وَشَرْخَ لِدَىِ أَسْنَانَ الْمِرَامِ

(١) هكذا وقع في جميع نسخ الشرح التي بين يدي على كثرتها ، وفي النسخة التي كتب عليها الصبان ، والذى في لسان العرب (ولد) روایة هذا البيت هكذا :

رَأَيْنَ شُرُونَ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرْخَ لِدَىِ أَسْنَانَ الْمِرَامِ

وفيها احتمال ، وهو أن تكون مصدراً وصفاً به ، ذكره الشلوبيين .
وقوله في التسهيل : « وربما أعلَّ بما الإعلال أسماء كرقَّة ، وصفاتٌ ككلدةٌ »
فيه نظرٌ ؛ لأن مقتضاه وجود أقل الجم من النوعين ؟ أما الأسماء فقد وجد رقةٌ ،
وحشة ، وجية ، عند من جملها أسماء . وأما الصفات فلا يحفظ غير لدَة ، وقد أنكر
سيبويه بجيٍّ صفة على حرفين .

ثانيهما : أن لا تكون لبيان الميَّة ، نحو الِّعْدَة والِّوِقْفَة المقصود بهما الميَّة ؟
 فإنه لا يحذف منها كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد إنعامٍ قسْلة شادا ، قالوا : وَتَرَهُ وَثَرَةَ بكسر الواو ،
حَكَاهُ أَبُو عَلَى فِي أَمَالِيَّه . قال الجرجي : ومن العرب من يخرجه على الأصل ،
فيقول : وِعْدَة ، وِوِقْفَة ، وِوِجْهَة . وذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أن وِجْهَة
اسمُ المَكَان المَتَوَجَّه إِلَيْه ؟ فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه ؟ لأنه ليس بمصدر .
وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ونُسِّب إلى المازني أيضا ،
وعلى هذا في ثبات الواو فيه شاذ ، قال بعضهم : والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره
من المصادر أنه مصدر غير جاري على فقيله ؛ إذ لا يحفظ وَجَهَ يَجِهُ ؟ فلما قدم
مضارعه لم يحذف منه ؛ إذ لا مُوجِّب لحذفها إلا حَمْلُه على مضارعه ، ولا مضارع ،
وال فعل المستعمل منه تَوَجَّهَ وَاتَّجَهَ ، والمصدر الجارى عليه التَّوَجَّه ؛ خذلت
زواياه ، وقيل : وِجْهَة . وراجح الشلوبيين القول بأنَّه مصدر ، وقال : لأن وِجْهَة
وِجْهَة بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال في جهة إنها اسم للمَكَان ؛ إذ لا يبق
للحذف وجة .

الرابع : ربما فُتحت عينُ هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سَمَّة وضَمَّة ،
وقد تضم ، قالوا في الصَّلَة : صَلَة بالضم ، وهو شاذ .

الخامس : ربما أعلَّ بهذا الإعلال مصدرٌ فَعَلَ بالضم ، نحو وَقْحَ قِحَّةَ .

السادس : فُهم من تخصيص هذا الحذف بما فاوه واو أن ما فاوه ياء لا حظ له في هذا الحذف ، إلا ما شد من قول بعضهم في مضارع يَسِرُ ، والأصل يَسِرُ ، وفي مضارع يَئِسُ ، والأصل يَئِسُ ، اه .

ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله :

(وَحَذَفَ هَذِهِ أَقْلَلَ اسْتَمَرَ فِي مُضَارِعٍ وَبِنِيَّتِي مُتَصِّفٍ)

أى مما اطرد حذفه هزنة أفعال من مضارعه ، واسناني فاعله ، ومفعوله ، وهو المراد بقوله : « وبيتني متصرف » فتقول : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ؛ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرِمٌ ، والأصل يُؤْكِرْمُ وَمُؤْكِرْمُ وَمُؤْكِرْمُ ، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة هزنة التسلكم حذفت هزنة أفعال معها ؛ ثلاثة يجتمع هزتان في كلمة واحدة ، وحيل على ذي المهزنة أخواته ، واسم الفاعل والمفعول ، ولا يجوز إثبات هذه المهزنة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة مستندارة ؛ فمن الضرورة قوله :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤْكِرْمًا *

والكلمة المستندارة قوله : « أَرْضٌ مُؤْزِنَةٌ » بكسر النون ، أى كثيرة الأرانب ، وقولهم « كِسَاء مُؤْزَنَبٌ » إذا خلط صوفه بـأبر الأرانب ، هذا على القول بزيادة هزنة أربن وهو الأظهر .

{تنبيه} : لو أبدلت هزنة أفعال هاء ، كقولهم في أراق : هـَرَاقَ ، أو عينا ، كقولهم في أنهـَلـ الـأـبـلـ : عـَنـهـَلـ - لم تمحــفـ ؛ لعدم مقتضى الحذف ، فتقول : هـَرـاقـ يـَهـرـيقـ ، فهو مـَهـرـيقـ وـَمـَهـرـاقـ ، وـَعـَنـهـَلـ الـأـبـلـ يـَعـَنـهـَلـهاـ ، فهو مـَعـَنـهـَلـ وهي مـَعـَنـهـَلـةـ ، اه .

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله :

(ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَانْتُ اسْتَفِيلَـاـ)

أى كل فعل ثلاني مكسور العين ماضٍ عينه ولا مه من جنس واحد يستعمل في إسناده إلى الضمير للتحريك على ثلاثة أوجه ؛ تاماً كَظَلْتُ ، وممحض اللام مع نَقل حركة العين إلى الفاء كَظَلْتُ ، ودون نقلها كَظَلْتُ ، وكذا تفعل في ظَلَانْ ، فإن زاد على الثلاثة تعيين الإنعام ، نحو أَفَرَزْتُ ، وشَدَّ أَحَسْتُ فِي أَحْسَنْتُ ، وكذا يتعين الإنعام إنْ كان مفتوح العين ، نحو حَلَمْتُ ، وشَدَّهَتْ فِي هَمَتْ ، حَكَاهْ ابن الأنباري .

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط ، نحو : يَقْرِزَنَ وَيَقْرِنَ ، وَاقْرِزَنَ وَقْرِنَ ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَقْرِنَ فِي أَفْرِزَنَ) أى استعمل قِرنَ في أَفْرِزَنَ ، قال تعالى : « وَقْرِنَ فِي يَوْمَكُنْ » وهو أمر من قَرَزْتُ بِالْمَكَانِ أَقْرَبْ بالفتح في الماضي والكسير في المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور ، فحسن الحذف كما فعل بالماضي . وقيل : هو أمر من الواقار ، يقال : وَقَرَّ يَقْرِرْ ، فيكون قِرنَ ممحض الفاء مثل عِدْنَ ، ورجح الأول لتوافق القراءتان .

فإن كان أول المثنين مفتوحاً كاف لغة من قال قَرَزْتُ بِالْمَكَانِ بِالْكَسِيرِ أَقْرَبْ بالفتح فالتحقيق قليل ، وإليه أشار بقوله : (وَقْرِنَ بُنْقِلاً) : أى في قراءة نافع وعاصم لأنَّه تحقيق مفتوح . وقد أفهم بقوله « بُنْقِلاً » أن ذلك لا يطرد ، وصرح به في الكافية ، وأما الذي قبله فصرح في الكافية باطراوه ، فقال :

* وَقْرِنَ فِي أَفْرِزَنَ وَقِسْ مُفَتَّضِدًا *

وذكر غيره أنه لا يطرد ، وهو ظاهر كلام النسبي . بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في ظَلَانْ ونحوه غير مطرد ، وقد صرخ سيبويه بأنه شاذ ، وأنه لم يرد إلا في لفظتين من الثنائي ، وهما ظَلَانْ وَمَنَتْ ، وفي لفظ ثالث من الزوايد على ثلاثة ، وهو أَحَسْتُ فِي أَحْسَنْتُ . وإلى الاطراد

ذهب الشوين ، وحكي في التسهيل أن الحذف لغة سلّيم ، وبذلك يُردد على ابن عصفور .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : اختلفَ كلام الناظم في المذوف ؟ ذهب في شرح الكافية إلى أن المذوف اللام ، وذهب في التسهيل إلى أن المذوف العين ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثاني : أجاز في الكافية وشرحها إلحاف المضموم العين بالكسر ، فأجاز في اغضضنه أن يقال : غضنْ قياساً على قرنَ ، واحتاج له بأن فك المضموم أنقل من فك الكسر ، وإذا كان فك المفتوح قد فُرِّ منه إلى الحذف في قرنَ المفتوح القاف ؟ ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز ، قال : ولم أره منقولا ، اهـ .

فصل

في الإدغام

يعنى اللائق بالتصريف ، كأقيده في الكافية .

وهو لغة الإدخال ، واصطلاحا : الإتيان بمحرفين ساكنين فتحرث من خرج واحد بلا فصل . والإدغام — بالتشديد — افتئال منه ، وهو لغة سيبويه . وقال ابن يعيش : الأدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيض من ألفاظ الكوفيين .

ويكون الإدغام في المثنىين ، وفي المقاربين ، وفي كلمة ، وفي كليتين ، وهو باب مُتسع ، واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثنىين في الكلمة فقال :

(أوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي * كَلْسَةِ أَدْغَمٍ) أى يجب إدغام أول المثلين المترافقين بشرط ، وهى : أحد عشر :

أحداها : أن يكونا فى كلمة ، نحو شَدَّ وَمَلَّ وَحْبٌ ، أصله شَدَّ بالفتح ، وَمَلَّ بالكسر ، وَحْبٌ بالضم .

فإن كانا فى كلمتين مثل « جَمَلَ لَكَ » كان الإدغام جائزًا لا واجبه بشرطين ؟ أن لا يكونا همزتين نحو : « قَرَأْ آيَةً » فإن الإدغام فى مثله ردىء ، وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنًا غير لين ، نحو : « شَهْرُ رَمَضَانَ » فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جهود البصريين ، وقد روى عن أبي عمرو إدغام ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة ، وأجازه الفراء .

الثانى : أن لا يتصدرا نحو « دَدَنْ » . قال المصطفى فى بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدَغَّمَ بعد مدة أو حركة نحو : « لَا تَيَمِّمُوا » ، و « تَكَادُ تَمَيِّزُ » انتهى .

ويجوز الإدغام فى الفعل الماضى إذا اجتمع فيه تآآن والثانية أصلية نحو تَتَابَعَ ، ويبقى بهمزة الوصل فيقال : اتَّابَعَ ، وسيأتي الكلام عليه .

ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه ، وقد ذكره فى السكافية وغيرها .

الثالث والرابع والخامس والسادس : أن لا يكونا فى اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانية كصنفٍ جمع صفةٍ وجُدد جمع جُذَّةٍ وهى الطريق فى الجبل ، أو فعلٍ بضمتين نحو ذُكْلٍ جمع ذُكُلٍ بالمعنى ضد الصعب ، وجُدد جمع جَدِيدٍ ، أو فعلٍ بكسر أوله وفتح ثانية نحو كَلَّ جمع كَلَّة ، وَلَمَّا جمع لَمَّة ، أو فعلٍ بفتحتين نحو لَبَبٍ وَطَلَلٍ ؛ فكل هذه يمتنع إدغامها ، وإلى ذلك أشار بقوله : (لَا كَمِثْلٍ صَفَّ وَذُكْلٍ وَكَلَّ لَبَبٍ وَلَبَبٍ) وعلة امتناع الإدغام فى هذه الأمثلة الأربعية أن الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال فى الوزن ، والإدغام فرع عن الإظهار ، خص بالفعل لفرعيته ، وطبع الفعل

فيه ما وزنه من الأسماء، دون ما لم يوازنـه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازناً لفعل إلا أنه لم يدمـغ خلفـته ، وليـكون مـنـها على فـرعـية الإـدـغـامـ في الأـسـماءـ حيثـ أـدـغـمـ موـازـنـهـ فيـ الـأـفـعـالـ نحوـ رـَدـ فيـلـ بـذـاكـ صـفـ سـبـ الإـدـغـامـ فيـ وـقـوـتـهـ فـيـ الـقـعـدـ .

﴿نبـهـاتـ﴾ : الأول : يـقـنـعـ الإـدـغـامـ أـيـضـاـ فـيـ واـزـنـ أحـدـ هـذـهـ الـأـمـثـلـةـ بـصـدـرـهـ لـأـيجـمـلـتـهـ ، نـحـوـ خـشـاءـ لـقـظـمـ خـلـفـ الـأـذـنـ ، وـنـحـوـ رـُدـانـ مـنـلـ سـلـطـانـ بـعـنـيـ سـلـطـانـ مـنـ الرـَّدـ ، وـنـحـوـ حـبـةـ جـمـ حـبـةـ ، وـنـحـوـ الدـجـاجـانـ مـصـدرـ دـجـ بـعـنـيـ دـبـ .

الثـانـيـ : كـانـ يـنـبـغـيـ أـنـ بـسـتـنـىـ مـثـلاـ خـامـسـاـ يـمـتـشـعـ فـيـ الإـدـغـامـ وـهـوـ فـعـلـ نـحـوـ إـبـلـ لـكـوـنـهـ مـخـالـفاـ لـأـوزـانـ الـأـفـعـالـ ؟ فـلـوـ بـنـيـتـ مـنـ الرـَّدـ مـثـلـ إـبـلـ قـلـتـ رـِدـدـ بـالـفـكـ ، وـلـعـلـ عـذـرـهـ فـيـ عـدـمـ اـسـتـنـيـاهـ أـنـ بـنـاءـ لـمـ يـكـثـرـ فـيـ الـكـلـامـ ، وـلـمـ يـسـمـعـ فـيـ الـضـاعـفـ ، وـقـدـ اـسـتـنـيـاهـ فـيـ بـعـضـ نـسـخـ التـسـهـيلـ .

الثـالـثـ : أـعـلـمـ أـنـ أـوزـانـ الـثـالـثـيـ الـتـيـ يـمـكـنـ فـيـهـ اـجـمـاعـ مـثـلـينـ مـتـحـرـكـينـ لـاـ تـرـيدـ عـلـىـ تـسـعـةـ ، وـقـدـ سـبـقـ ذـكـرـ خـمـسـةـ مـنـهـاـ ، وـبـقـيـتـ أـرـبـعـةـ ، مـنـهـاـ وـاحـدـ مـهـمـ فـلـاـ كـلـامـ فـيـهـ ، وـهـوـ فـعـلـ بـكـسـرـ الـفـاءـ وـضـمـ الـعـيـنـ ، وـنـلـاثـةـ مـسـتـعـمـلـةـ وـهـيـ فـعـلـ نـحـوـ كـتـيفـ ، وـفـعـلـ نـحـوـ عـضـدـ ، وـفـعـلـ نـحـوـ دـبـ ، فـإـذـاـ بـنـيـتـ مـنـ الرـَّدـ مـثـلـ كـتـيفـ أوـ عـضـدـ قـلـتـ رـَدـ أوـ رـَدـ ، بـالـإـدـغـامـ^(١) ؛ لـأـنـهـاـ مـوـافـقـانـ لـوـزـنـ الـفـعـلـ ، وـلـيـسـاـ فـيـ خـفـةـ فـعـلـ نـحـوـ لـبـ . هـذـاـ مـذـهـبـ الـجـهـورـ . وـخـالـفـ اـبـنـ كـيـسـانـ فـقـالـ : رـِدـدـ وـرـِدـدـ بـالـفـكـ ، وـوـافـقـهـ النـاظـمـ فـيـ التـسـهـيلـ فـيـ الـأـولـ دـوـنـ الـثـانـيـ . وـإـذـاـ بـنـيـتـ مـنـ الرـَّدـ مـثـلـ دـبـ قـلـتـ «ـ رـِدـدـ »ـ بـالـفـكـ ، وـتـنـ رـأـىـ أـنـ فـيـلـ أـصـلـ فـيـ الـفـعـلـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـدـغـمـ . وـقـيـاسـ مـذـهـبـ اـبـنـ كـيـسـانـ الـفـكـ ، بـلـ هـوـ فـيـ هـذـاـ أـوـلـيـ ، وـعـلـيـهـ مـشـىـ فـيـ التـسـهـيلـ ، اـتـهـىـ .

(١) كـلـامـاـ بـفـتـحـ الـرـاءـ وـتـشـدـيدـ الـدـالـ ، فـكـانـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـتـفـ بـأـحـدـ الـلـفـظـيـنـ .

السابع من الشروط : أن لا يتصل بأول المثنين مُدْغَمٌ فيه ، وإليه أشار بقوله : (ولاَ كَجَسِّسٍ) وهو جمع **جَسَّسَ** ، اسم فاعل من « **جَسَّ الشَّيْءَ** » إذا لمسه ، أو من « **جَسَّ الْخَبْرَ** » إذا فَحَصَّ عَنْهُ ، وهو الجاسوس . وإنما وجوب الفك لأنَّه لو أدْغَمَ المدْغَمَ فيه لالتقى ساكنان .

الثامن : أن لا يعرض تحريرك ثانيةً ، وإليه أشار بقوله : (ولاَ كَأَخْصُصَ أَبِي) لأنَّ الأصل أَخْصُصَنْ بالإسكان ، فنقلت حركة المءمة إلى الساكن قبلها ؟ فلم يعتد بها العروضها .

الحادي عشر : أن لا يكون ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره ، وإليه أشار بقوله : (ولاَ كَمَيْلَلَ) وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما حصل فيه الإلحاد بزائد قبل المثنين نحو « **هَيْلَلَ** » إذا أَكْثَرَ من لا إله إلا الله ، فإنَّ الياء فيه مَزِيدَة للإلحاد بدَخْرَاجَ ، والآخر ما حصل فيه الإلحاد بأحد المثنين نحو **جَلْبَبَ** ؛ فإنَّ إحدى باهيه مزيدة للإلحاد بدَخْرَاجَ ، وإنما امتنع في هذين النوعين لاستلزميه فواتَ ما فُصِّدَ من الإلحاد

العاشر : أن لا يكون مما شَذَّتْ العربُ في فكَّه اختياراً ، وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَشَذَّ فِي أَلْلَنْ * وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقَبِيلِ) أي شَذَّ الفك في ألفاظ منها قوله : « **أَلَّ السَّقَاءَ** » إذا تغير رأحته ، وكذلك الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت . وقولهم « **دِبَّ الْإِنْسَانَ** » إذا نبت الشعر في جبينه ، و « **صَكَّكَ الْفَرَسَ** » إذا اصطـكت عرقواه ، و « **ضَبَّيَتِ الْأَرْضَ** » إذا كثـر ضبابها ، و « **قَطَطَ الشَّعْرَ** » إذا اشتـدت جعودته ، و « **لَحَّتِ الْعَيْنَ** ، و **لَنَخَّتِ** » إذا التـصـفت بالرمـصـ ، و « **مَيَشَّشَتِ الدَّابَّةَ** » إذا شخصـ في وظيفـها حـجم دون صـلـابةـ العـظـمـ ، و « **عَزَّزَتِ النَّادِيَةَ** » إذا ضـافـ إـحـليلـهاـ وـهـوـ مـجـرىـ لـبـنـهاـ ؛ فـشـدوـذـ تركـ الإـدـغـامـ فـيـ هـذـهـ الـأـفـعـالـ كـشـدوـذـ تركـ الإـعـالـلـ فـيـ نـحـوـ القـوـادـ وـالـخـيـدـ وـالـصـيـدـ ، وـالـخـوـكـةـ وـالـخـوـنـةـ مـاـسـبـقـ فـيـ مـوـضـعـهـ ؟

فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفهومات ، كما لا يقام على شيء من تلك المصححات . وما ورد من ذلك في الشعر عدّ من الضروريات ، كقول أبي النجم :

الْمَدُ لِلَّهِ الْمَلِيُّ الْأَجْلَلِ

[الوايسم الفضل الوهوب المجزل]

﴿تبنيه﴾ : قد شذ الفك أيضاً في كلمات من الأسماء : منها قوله « رَجُلٌ ضَيْفٌ
الحال » ، و « تَخْبِبٌ » و حكى أبو زيد « طعام قضض » إذا كان فيه بيس .
(وَحَيَ) وَعَيَ وَخَوَهَا مَا عَيْنَهُ وَلَامَهُ يَا آن لَازِمٌ تَحْرِيكَهُمَا (افَكُكْتُ وَادْغَمْتُ
دُونَ حَذَرَ) فِي وَاحِدٍ مِنْهَا ؛ لَوْرُودَهُ ، فَنَأْدَغَمَ نَظَرًا إِلَى أَنْهُمَا مُنْلَانِ فِي كَلَةٍ وَحَرْكَةٍ
ثَانِيَمَا لَازِمَةٌ ، وَحَقُّ ذَلِكَ الْإِدْغَامُ لَا نَدْرَاجَهُ فِي الصَّابِطِ الْمُتَقْدِمُ ، وَمَنْ فَلَكَ نَظَرًا إِلَى
أَنْ حَرْكَةَ الثَّانِي كَالْمَارِضَةِ ، لَوْجُودُهَا فِي الْمَاضِي دُونَ الْمَضَارِعِ وَالْأَسْرِ ، وَالْمَارِضُ لَا يَعْتَدُ
بِهِ غَالِبًا ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَجِزِ الْإِدْغَامُ فِي نَحْوِ « لَنْ يَخْبِيَ » ، وَرَأَيْتَ تَخْبِيَّا « وَمَا قَوْلُهُ :

١٢٥٣ — وَكَانَهَا بَيْنَ النَّسَاءِ سَيِّكَةٌ

تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْتِهَا فَتَعْمَلُ

فَشَادٌ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، خَلَا فَلِلْفَرَاءِ .

﴿تبنيه﴾ : الفك أجود من الإدغام ، وإن كان كل منها فصيحاً مقوياً به في
المتواء ، ولمل الناظم أو ما إلى ذلك بتقديم الفك في النظم ، انتهى .

(كَذَاكَ) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تآآن إما في أوله أو وسطه (تَخْمُو
تَتَجَلِّي وَاسْتَتَرُ) أما الأول فقال في شرح السكافية : إذا أدمغت فيما اجتمع في أوله
تآآن زِدْتَ هَمْزَةً وصل توصل بها إلى النطق بالباء المسكونة للإدغام ، فقللت في تَتَجَلِّي .
أَجْلَلِ ، هذا كلامه ، وفيه نظر ؛ لأنَّ تَتَجَلِّي فعلٌ مضارع ، واجتلاف همزة الوصل
لا يكون في المضارع ، والذى ذكره غيره من النحاة أنَّ الفعل المفتتح بباءين إنْ كان

ماضيا نحو تَتَبَعَ وَتَتَابَعَ جاز فيه الإدغام واجتلاف همزة الوصل، فيقال: أَتَبْعَ وَاتَّبَعَ ، وإن كان مضارعا نحو تَتَذَكَّرْ لم يجوز فيه الإدغام إن ابتدأ به؛ لما يلزم من اجتلاف همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، وسيأتي في بحثنا ، وإن وُصِلَ بما قبله جاز إدغامه بعد تحرك أولين نحو « تَكَادْ تَمِيزْ » « ولا تَنْتَيْمُوا » لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاف همزة الوصل .

وأما الثاني - وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتفل اجتمع فيه تا آن - فهذا تجوز فيه الفك وهو قياسه : لبناء ما قبل الثنين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول الثنين إلى الساكن ، فتقول سَتَّ بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل .

﴿تنبيهات﴾ : الأول إذا أوتر الإدغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستتر الذي وزنه فَعْلـ بتضييف العين ، ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر ؛ لأنك تقول في مضارع الذي أصله افتفل يَسْتَرـ بفتح أوله وأصله يَسْتَتِرـ ، فعقل وأدغم ، وتقول في مضارع الذي وزنه فَعْلـ يُسْتَرـ بضم أوله ، وتقول في مصدر الذي أصله افتفل : سِتَّارا ، وأصله استيتارا ، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة ، وتقول في مصدر الذي وزنه فَعْلـ سَتَّيرـا على وزن تَفْعِيلـ .

الثاني : يجوز في استتر ونحوه إذا أَدْغَمَ وجه آخر ، وهو أن يقال سَتَّرـ بكسر فائـة ، وذلك أن الفاء ساكنة ، وحين تصد الإدغام تبكتن التاء الأولى ، فالتقـ ساكنان ، فكسر أولهما على أصل التقـ ساكنين ، ويجوز على هذه اللـة كسر التاء إتباعـ لفاء الكلمة ، فتقول فَعْلـ ، والمضارعُ واسمُ الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك ، إلا أن اسم الفاعل يشتبـه بلفظ اسم المفعول على لـة من كسر التاء إتباعـ ، فيصير مشتركـا كـمختارـ ، فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم ، انتهى .

(وَمَا بِهِنْ أَبْعُدِي قَدْ يُقْتَصِرُ فِيمَا مَلَى تَأْكِبَيْنُ الْعِزَّةِ)

الأصل تتبين ، بتعارين : الأولى تاء المضارعة ، والثانية تاء تفعل ، وعلة الحذف أنه لما تقلّ عليهم اجتماعُ المثلين ، ولم يكن سبيلاً إلى الإدغام لما يؤودي إليه من اجتلاف هزة الوصل ، وهي لا تكون في المضارع ، عدّلوا إلى التخفيف بمحذف إحدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جداً ، ومنه في القرآن مواضع كثيرة ، نحو « تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ » « لَا تَكُلُّ نَفْسًا » « نَارًا تَلَظِّي » .

﴿ تنبهات ﴾ : الأول : مذهب سيبويه والبصريين أن المذوق هو التاء الثانية؟ لأن الاستئصال بها حاصل ، وقد صرّح بذلك في شرح السكافية ، وقال في التسهيل : والمذوقة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام ، يعني أن مذهب هشام أن المذوقة هي الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين .

الثاني : قد أرشد بالمثال إلى أن هنا هو في المضارع الواقع في الابتداء ؛ لأنه الذي يتضمن فيه الإدغام ، وأما الماضي - نحو تتابع - فلا يتضمن فيه الإدغام ، وكذا المضارع الواقع في الأصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال في شرح السكافية : وقد يفعل ذلك - يعني التخفيف بالحذف - بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم « وَنُزَّلُ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا » ، وفي هذه القراءة دليل على أن المذوقة من تاءٍ « تَنْزَلَ » حين قال « تَنْزَلَ » إنما هي الثانية ؛ لأن المذوقة من نونٍ « نَزَلَ » في القراءة المذكورة إنما هي الثانية ، هذا كلامه . قال الشارح : ومنه على الأظاهر قوله تعالى « كذلك نُبَيِّنُ التَّوْمِينَ » في قراءة عاصم ، أصله نَبَيِّنُ ؛ ولذلك سكن آخره ، اهـ .

الحادي عشر من شروط وجوب الإدغام : أن لا يعرض سكون ثانى للثلين ، إما لاتصاله بضمير رفع ، وإما لجزم وشبهه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :
(وَفَكَ حَيْثُ مُذْعَنٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ يَمْضِمُ الرَّفْعَ أَفْتَرْنَ)

لتعمذر الإدغام بذلك ، والمراد بضمير الرفع تاء الضمير ، ونا ، ونون الإيماث ، نحو
(حَلَّتْ مَا حَلَّتْهُ وَحَلَّلَنَا ، والمندات **حَلَّلَنَّ** ؛ فالإدغام في ذلك نحوه لا يجب ،
 بل يجوز . قال في التسهيل : والإدغام قبل الضمير ألقية . قال سيبويه : وزعم الخليل
 أن ناسا من بكر بن وايل يقولون **رَدَّنَا وَرَدَّنَا وَرَدَّتْ** ، وهذه لغة ضعيفة . كأنهم
 قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، وأبقوا اللفظ على حاله ، وأشار إلى الثاني بقوله
(وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ) ، والمراد به الوقف (**تَخْيِيرٌ**) أي بين الفك والإدغام
(فِي) أي تبع ، نحو لم يحملنْ ولم يحملْ ، وأحملنْ وحُلْ ، الفك لغة أهل الحجاز ،
 والإدغام لغة تميم .

﴿نبهات﴾ : الأول : المراد بالتخير استواء الوجهين في أصل الجواز ، لاستواهما
 في الصاصحة ؛ لأن الفك لغة أهل الحجاز ، وبها جاء القرآن غالبا ، نحو «إِن تَمْسِكُمْ
 حَسَنَةً» ، «وَمَنْ يَمْسِلْنَ عَلَيْهِ غَصْبًا» ، «وَاغْضُضُ مِنْ صَوْتِكَ» ، «وَلَا
 تَمْنَنْ» وجاء على لغة تميم «وَمَنْ يَرْتَدَ» في المائدة «وَنَ يُشَاقِ اللَّهَ»
 في المشر .

الثاني : إذا أدمغ في الأمر على لغة تميم وجوب طرح همزة الوصل ؛ لعدم الاحتياج
 إليها ، وحكي السكسائي أنه سمع من عبد القيس أَرْدَأْ وأَغْضَنْ وأَمْرَ بهمزة الوصل ،
 ولم يمح ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتصَلَ بالمدغم فيه واوجع ، نحو رَدُوا ، أو ياه مخاطبة ، نحو رُدُّى ،
 أو نون توكيده ، نحو رُدُّنَ ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب ؛ لأن الفعل حينئذٍ
 مبنيٌ على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتحَ المدغَمَ فيه قبلَ هاءِ النائمة ، نحو « رُدْهَا وَلَمْ يَرُدْهَا » والترزموا ضمَّه قبلَ هاءِ الغائب ، نحو « رُدْهُ وَلَمْ يَرُدْهُ » لأنَّ الماءَ خفية ، فلم يعتذروا بوجودها ؟ فكأنَّ الدالَّ قد ولَّها الألفَ والواو ، وحكيَ الكوفيون « رُدْهَا » بالضمِّ والكسير ، ورُدْهُ بالفتحِ والكسير ، وذلك في المضمومِ الفاء ، وحكيَ ثعلبُ الأوجهِ الثلاثةِ قبلَ هاءِ الغائب ، وغُلطَ في تجويفِه الفتحَ ، وأما الكسر فالصحيحُ أنه لُغَيَّة ، سمعَ الأخفشَ من ناسٍ من عقبَلِ مُدَهْ وعَضَهْ ، بالكسير ، والتزمَ أكثُرُهم الكسرَ قبلَ ساكنَ ، فقالوا « رُدْ القومَ » لأنَّها حركةُ التقاءِ الساكنَينِ في الأصل ، ومنهم من يفتحُ وهم بنو أسد ، وحكيَ ابن جنِيَ الضمِّ ، وقد روَى بهنَ قوله :

١٢٥٤ - فَنَفَضَ الْطَّرْفَ ؛ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ
[فَلَا كَفَبَا بَلَغْتَ وَلَا كَلَابَا]

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاءِ الساكنَينَ : ولا يضمُ قبلَ ساكنَ ، بل يكسر ، وقد يفتح ، هذا لفظه .

فإن لم يتصل الفعل بشيءٍ مما ذكر ففيه ثلاثةُ لغاتٍ : الفتح مطلقاً ، نحو رُدْ وفِرْ وعَضْ ، وهي لغةُ أسد وناسٍ غيرِهم . والكسير مطلقاً ، نحو رُدْ وفِرْ وعَضْ ، وهي لغةُ كعبٍ ونمَيرٍ ، والإتباع لحركةِ الفاء ، نحو رُدْ وفِرْ وعَضْ ، وهذا أكثُرُ كلامِهم ، اهـ .

(وقاتَ أَفْسِلَ فِي التَّعْجِبِ التَّزِيمِ) قال في شرحِ الكافية : ياجماع ، وكأنَّه أراد جماعَ العرب ؛ لأنَّ المسنونَ الفك ، ومنه قوله :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَخْبِبُ إِيمَانًا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا
وإلا فقد حكى عن السكسائي إجازةِ إدغامِه (والتزيمِ الإدغامُ أيضاً في هَلْمٍ)
ياجماع ، كما قاله في شرحِ الكافية ؛ فلم يقل في هَلْمٍ

﴿تنبيهات﴾ : الأول : هذا البيت استدراك على ما قبله ، أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخفيه فيما : الأولى : أفعال في التمجّب ؛ فإنه ملزّم فَسْكُه ، والثانية : هَلْ في لغة تيم ؛ فإنه ملزّم إدغامه ، وقد سبق في باب أسماء الأفعال أن هَلْ عند الحجازيين اسم فعل بمعنى أخْضُرْ أو أَفْيَلْ ، وعند بني تيم فعل أَمْرٍ ، وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثاني : التزموا أيضاً فتح هَلْ ، وحکي الجرنى الفتح والكسر عن بعض تيم ، وإذا اتصل بها هاء الفائب نحو « هَلْهَةُ » لم يضم ، بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هَلْ الرجل ، وقد تقدم أن لكونها عند تيم فعلاً اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هَلْهَةُ و هَلْمُوا و هَلْمَى ، بضم اليم قبل الواو ، وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هَلْمُنَ . وزعم القراء أن الصواب هَلْمَنْ بفتح اليم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح اليم ، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير ، وحکي عن أبي عروأ أنه سمع هَلْمِينَ يا نسوة ، بكسر اليم مشددة ، وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ، وحکي عن بعضهم هَلْمَنْ بضم اليم وهو شاذ .

الثالث : مذهب البصريين أن هَلْ مركبة من « هَا » التنبيه و مَنْ لَمْ التي هي فعل أمر من قولهم « لَمْ اللَّهُ شَمَّهُ » أى جَمَّهُ ، كأنه قيل : أَجْمَعْتَ نَفْسَكَ إِلَيْنَا ، خذلت ألفها تخفيها . وقال الخليل : ركباً قبل الإدغام ؛ خذلت الهمزة للدراخ إذ كانت همزة وصل ، وخذلت الألف لانتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة اليم الأولى إلى اللام ، وقال القراء : مركبة من هَلْ التي للزجر ، وأَمْ بمعنى أَقْصِدْ ، خففت الممزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هَلْ ، ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين ، وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال في البسيط : ومنهم من يقول : إنها ليست مركبة ، انتهى .

﴿خاتمة﴾ : في المون الساكنة ، ومنها التنوين .

اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام :

أولها : الإدغام ، وهو بلا غنة في اللام والراء ، وبغنة في حروف يُنْتَهُ ، مالم تكن مواصلتها في كلة واحدة كالدنيا وصِنْوَان وأنمار ؟ فإن الفك في ذلك لازم

والثاني : الإظهار ، وهو في حروف الحلق الستة : العين والغين والخاء والخاء والماء والممزقة ؟ بعد مخرج النون من مخرجها .

والثالث : القلب ميّاً عند الباء ، ويستوى كونها في كلة نحو « أَنْبِئْهُمْ » أو كليتين نحو « أَنْ بُورِكَ » وموجب هذا القلب أن الباء بعده من النون ، وشابهت أقرب الحروف إليها وهي اليم ؛ لأن النون والميم حرفاً غنة ، فلما بعده عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ، ولما قربت بتشابه القريب منها لم يحسن إظهارها ، فأوجب التخفيف أمراً آخر ، وهو قلبها ميّا ؛ لأنها أختها في الفنة .

والرابع : الإخفاء ، وذلك إذا ولها شيء من الحروف غير المذكورة ، وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها أوائل هذا البيت :

١٢٥٥ — تَرَى جَارَ دَعْدِيْ قَذْنَوَى، زِيدَ فِي ضَنْيَ !

كَمَا ذَاقَ طَيْرَ صِيدَ سُوءَ شَبَّا طُفْرِ

وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قرباً متوسطاً ؛ لأن حروف الحلق بعدها فأظهرت ، وحروف « لم ير » قربت منها قرباً شديداً فأدغمت . وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعدها تيك ، ولم تقرب قرب هذه ؟ فأخفيت ، والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما بسر الله له إكمال ما وعده في الخطبة من قوله « مَفَاصِدُ النَّحْوِ بَهَا مَحْفُوْبَه ». أخبر بذلك فقال :

(وَمَا يَجْمِعُهُ عَنِّيْتُ قَذْ كَمَلَ نَظَمًا عَلَى جُلَّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَقَلَ)

يقال «عُنِّيَ بِكُذَا» أي اهتم به ، ويلزم بناؤه للمعمول ، وبناوته للفاعل لشيء حكماً في الواقع ، وأنشد إليها :

١٢٥٦ - عَانِي بِأَخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّفْلِ

[لَهْ جَفِيرَانْ وَأَيْ تَبِيلْ]

ونظلا : حال من الماء في جسمه ، أو تمييز محوّل عن الفاعل ، واشتمل : نت لنظلا ، وعلى جل المهايات : متعلق باشتمل ، ثم وصف نظلا بصفة أخرى فقال : (أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخَلَاصَةِ) أي جَمَعَ هذا النَّظَمُ من منظومة المصنف للسَّمَاء بالكافية الخالص الصاف ما يكدره . (كَمَا افْتَنَى) أي أخذ (غَنِيَ بِلَا خَصَاصَةً) تَشُوَّبُه ، والخصوصة : ضد الغنى ، وهو كنایة عما جمع من الحسان الظاهرة . ثم قابل بالشكر نعمة الإ تمام ، وأردفه بالصلوة على سيدنا محمد سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه الكرام ، لإحرار أجر ذلك وينتهي في البدء والختام ، فقال رحمه الله وجمعني وإياه في دار السلام :

(فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُعَسَّلِيَا حَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرٍ نَبِيِّ أَزِيْلَا)
(وَآيَهُ الْفُرُّ الْكَرَامِ الْبَرَزَةِ وَصَحْبِهِ الْمُتَخَبِّنِ الْخَيْرَةِ)

الحمد لله أولاً وأخراً ، باطنًا وظاهرًا ، وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِ النَّاسِ سَيِّدِ الْمَرْسَلِينَ ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم الدين .

والحمد لله الذي يَسِّرَ — بِعَنْهُ وَفَضْلِهِ وَعَوْنَهُ وَتَوْفِيقِهِ — إِعْمَامِ مراجعة هذا الكتاب مراجعة دقيقة ، وصلواته وأزكي نسلماته على سيد المرسلين ، وصَفْوة النَّبِيِّين ، وخير خلقه أَهْلَ أَجْمَعِين ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من هتدى بهديه وترَسَّم خطأه إلى يوم الدين .

فهرست الموصوعات الواردة في الجزء الثالث

من شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

<p>اللَّوْزُ</p> <p>٥٨٤ هذه الأدوات تقتضى شرطاً وجزاء ٥٨٥ قدر تفعيل الجزاء إذا كان الشرط ماضيا ٥٨٦ يضعف رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعاً</p> <p>٥٨٧ يجب قرن الجواب بالفاء إذا لم يصلح أن يكون شرطاً</p> <p>٥٨٩ إذا كان الجواب جملة انتية جاز اقترانها فإذا بدل الفاء</p> <p>٥٩٠ إذا عطف بالفاء أو الواو على الجزاء جاز فيه ثلاثة أوجه</p> <p>٥٩١ إذا عطف بالفاء أو الواو على الشرط جاز فيه وجهان — متى يجوز حذف الجواب، أو الشرط؟</p> <p>٥٩٣ إذا اجتمع شرط وقمة حذف جواب التأخر منها</p> <p>٥٩٦ الكلام على لو</p> <p>٦٠٥ أما، ولو لا، ولوما</p> <p>٦١١ الإخبار بالنفي وفروعه بالألف واللام العدد</p> <p>٦١٩ متى يجرد لفظ العدد من الناء، ومتى يقتربن بها؟</p> <p>٦٢١ هير الثالثة وأخواتها لا يكون إلا مجرداً</p> <p>٦٢٢ يضاف العدد الجميع التصحيح في ثلاث مسائل، وبجمع الكثرة في موضعين، وبلجع القلة فيما عدا ذلك</p> <p>٦٢٣ تمييز المائة والألف مفرد منصوب</p> <p>— الكلام على العدد المركب</p> <p>٦٢٥ تمييز العشرين وبابه والمعدل المركب مفرد منصوب</p> <p>— قد يضاف لفظ العدد إلى مستحق المعدود</p>	<p>اللَّوْزُ</p> <p>٥٤٧ إعراب الفعل</p> <p>٥٤٨ رافع الفعل المضارع ، واختلاف العلماء فيه</p> <p>٥٤٩ نواصب المضارع أربع أدوات — الناصب الأول لن</p> <p>٥٤٨ الثاني : كي ، وهى على ثلاثة أوجه ٥٥١ الثالث : أن</p> <p>٥٥٣ بعض العرب أهل أن حلا على ما</p> <p>٥٥٤ الناصب الرابع : إذن</p> <p>٥٥٦ يتلزم إظهار أن إن توسطت بين لام الجر ولا ، ويجب إضمارها بعد كون ماض منفي ، ويجوز الأمران فيما عدا ما ذكر</p> <p>٥٥٨ يتحبب إضمار أن بعداً وبمعنى إلى أو إلا</p> <p>٥٥٩ وبعد حتى إذا كان الفعل مستقبلاً ٥٦١ تتحبب حتى جارة وعاطفة وابتدائية</p> <p>٥٦٢ تضرر أن بعد الفاء في جواب طالب أو نفي ٥٦٦ وأو المعية مثل الفاء في ذلك</p> <p>٥٦٧ جزم المضارع في جواب الأمر أو النفي</p> <p>٥٧٠ الرجال كالتى ينصب المضارع في جوابه بعد الفاء</p> <p>٥٧٠ ينصب المضارع بأن مضمورة جوازاً</p> <p>٥٧٢ في أربعة مواضع غير ماسبق ٥٧٢ شد حذف أن ونصب المضارع في غير ما ذكر .</p> <p>عوامل الجزم</p> <p>٥٧٣ الكلام على «لا» واللام الطبيتين</p> <p>٥٧٤ قد تمحض لام الأمر ويبيق عملها</p> <p>٥٧٥ الكلام على لم ولما</p> <p>٥٧٨ الأدوات التي تجزم فعلين إحدى عشرة</p>
---	--

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٦٢٥	كيف يميز العدد بشيئين ؟	٦٥٤	المقصور والممدود
٦٢٧	يصاحب من لفظ العدد اسم على ذاته	٦٥٩	كيفية ثني المقصور والممدود
	فاعل كثان وثالث، وحكمه		ووجهما تصحيحا
	كم، وكأى ، وكذا	٦٦٥	إذا جمع الاسم الثلاثي جمع مؤنث
	تأكى كـ استفهامية وخبرية، وتفصيل	٦٦٦	سالماً أتبعـت عـيـنهـ فـاءـ بـخـمـسـةـ شـرـوطـ
	القول في هـذـنـ النـوعـينـ	٦٦٧	وقد يجوز وجـهـانـ غـيرـ الإـتـبـاعـ ،
	مـثـلـ كـ الخبرـيـةـ كـأـىـ وـكـذاـ، وـتـفـصـيلـ	٦٦٩	وقد يـمـتـنـعـ الإـتـبـاعـ
	الـقـولـ فـهـماـ		جمع التكـسـيرـ
	ـ كـأـىـ تـوـافـقـ كـمـ فيـ خـمـسـةـ أـمـورـ		الـصـغـيرـ
٧٠٥	وـتـخـالـفـهاـ فـيـ خـمـسـةـ آخـرـىـ		أـوزـانـ التـصـغـيرـ — شـرـوطـ التـصـغـيرـ
٧٠٦	ـ كـذـاـ تـوـافـقـ كـمـ فيـ أـرـبـعـةـ أـمـورـ		ـ فـوـانـيدـ التـصـغـيرـ
٧٠٧	ـ وـتـخـالـفـهاـ فـيـ أـرـبـعـةـ آخـرـىـ		ـ يـحـذـفـ مـنـ المـصـفـرـ مـاـ يـخـلـ بـصـيـغـةـ
	ـ يـكـنـىـ عـنـ الـحـدـفـ		ـ التـصـغـيرـ ، وـجـوـزـ تـعـويـضـ يـاهـ قـبـلـ
	ـ وـبـذـيـتـ وـذـيـتـ .		ـ الـطـرـفـ عـنـ الـحـدـفـ
٧٠٩	ـ الـحـكاـيـةـ		ـ مـتـىـ يـفـتـحـ الـحـرـفـ التـالـيـ لـيـامـ التـصـغـيرـ؟
٧١١	ـ الـحـكاـيـةـ بـأـيـ		ـ لـيـعـتـدـ فـيـ التـصـغـيرـ بـثـانـيـةـ أـشـيـاءـ
٧١٣	ـ الـحـكاـيـةـ بـمـنـ		ـ مـتـىـ يـجـبـ حـذـفـ أـلـفـ التـأـنـيـثـ
	ـ حـكاـيـةـ الـعـلمـ		ـ الـمـصـوـرـةـ عـنـدـ التـصـغـيرـ؟ـ وـمـتـىـ يـجـبـ
	ـ الـحـكاـيـةـ عـلـىـ ضـرـبـينـ :ـ حـكاـيـةـ جـلـةـ ،		ـ بـقاـواـهـ؟ـ وـمـتـىـ يـجـوزـ الـأـمـرـانـ؟ـ
٧١٤	ـ وـحـكاـيـةـ مـفـرـدـ		ـ يـرـدـ ثـانـيـ الـاسـمـ المـصـفـرـ إـلـىـ أـصـلـهـ إـنـ
	ـ التـأـنـيـثـ		ـ كـانـ لـيـنـاـ مـنـقـلـبـاـ عـنـ غـيرـهـ ، وـيـشـملـ
	ـ عـلـامـةـ التـأـنـيـثـ تـاءـ أـوـ أـلـفـ		ـ ذـلـكـ سـتـةـ أـشـيـاءـ .
٧١٦	ـ لـاتـلـحـنـ تـاءـ التـأـنـيـثـ خـمـسـةـ أـوـزـانـ		ـ مـتـىـ بـرـدـ إـلـىـ الـاسـمـ عـنـدـ التـصـغـيرـ
	ـ الـأـصـلـ فـيـ لـحـاقـ التـاءـ الـأـسـمـاءـ تـمـيـزـ المؤـنـثـ		ـ مـاـحـذـفـ مـنـهـ؟ـ وـمـتـىـ لـايـرـدـ؟ـ وـكـيفـ
	ـ مـنـ الـذـكـرـ ، وـتـأـنـىـ لـمـعـانـ غـيرـ ذـلـكـ		ـ يـصـفـرـ الثـنـائـيـ الـوـضـعـ؟ـ
٧١٨	ـ أـلـفـ التـأـنـيـثـ عـلـىـ ضـرـبـينـ :ـ مـقـصـورـةـ ،		ـ تـصـفـيـرـ التـرـخـمـ
	ـ وـمـدـرـدـةـ		ـ إـذـاـ صـفـرـ الـاسـمـ المؤـنـثـ بـغـيرـ تـاءـ
	ـ الـأـوـزـانـ الـتـيـ يـأـقـ عـلـيـهـ الـاسـمـ المـتـهـىـ		ـ خـتـمـ بـتـاءـ التـأـنـيـثـ إـذـاـ كـانـ ثـلـاثـيـ الـأـصـنـ
	ـ بـالـأـلـفـ المـقـصـوـزـةـ		ـ أوـ الـحـالـ أوـ الـمـالـ ، وـتـمـتـنـعـ هـذـهـ
٧١٩	ـ الـأـلـفـ الـمـتـهـىـ الـتـيـ يـأـقـ عـلـيـهـ الـاسـمـ		ـ التـاءـ إـذـاـ حدـثـ بـهـ لـبسـ
	ـ الـمـتـهـىـ بـالـأـلـفـ المـمـدـوـدـةـ		ـ صـفـرـ وـبعـضـ الـأـسـمـاءـ الـمـنـتـهـىـ شـذـوـذـاـ
٧٢١			

النحو	الموضوع	الموضوع
٧٤٣ على فاعل أو فعال أو فعل الوقف	٧٢٣ كيف يصفر اسم الجمجمة ، وجمع القلة ، وجمع المكثرة ؟	ص
٧٤٤ تعريفه . ويبيان ما يلزم منه من التغيرات في الوقف على المفون ثلاثة لغات	٧٢٤ يحدث عند النسب ثلاثة تغيرات :	
٧٤٥ الوقف على هاء الضمير — الوقف على «إذا»	٧٢٥ لفظي ، ومعنى ، وحكمي	
٧٤٦ الوقف على الاسم المنقوص في الوقف على المتحرك خمسة أوجه	٧٢٦ التغيير اللفظي زيادة ياء مشددة	
٧٤٧ متى يجوز نقل حركة الموقوف عليه إلى ماقبله ؟	٧٢٧ بحذف أيام التصغير أيام المشاهدة لها وناء التأنيث ومدته	
٧٤٨ الوقف على ما آخره تاء تأنيث	٧٢٨ إذا كانت ألف التأنيث أو الإلحاد رابعة سا كنا ثانى ما هى فيه جاز فيها وجها	
٧٤٩ تزداد هاء السكت في الوقف بعد الفعل المعل لللام ، وبعد ما الاستفهامية وزيدتها بعد كل واحد منها إما واجهة وإما جائزة	٧٢٩ لياء المنقوص ثلاثة أحواض :	
٧٥٠ متى تحذف ألف «ما» الاستفهامية	٧٣٠ وجوب الحذف ، ووجوب القلب واوا ، وجوائز الوجهين	
٧٥١ متى يجوز نقل حركة الموقوف عليه إلى ماقبله ؟	٧٣١ إذا كان المنسوب إليه ثالثاً مكسور العين قتحت عليه عند النسب	
٧٥٢ الوقف على ما آخره تاء تأنيث	٧٣٢ كيف ينسب إلى ما آخره ياء مشددة ؟	
٧٥٣ لا تلتحق هاء السكت بحركة إعراب ولا شبيهها بها	٧٣٣ كيف ينسب إلى ما الحق به علامه تثنية أو جمع ؟	
٧٥٤ قد يعطى الوصل حكم الوقف	٧٣٤ إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسورة حذفت أخرى أيامين	
٧٥٥ طجات العرب في الوقف على الروى	٧٣٥ النسب إلى فعيلة بفتح الفاء وفعيلة بضم الفاء ، وإلى فعيل وفعيل	
٧٥٦ الموصول بمقدمة الإمالة	٧٣٦ النسب إلى ماختم بألف ممدودة	
٧٥٧ حقيقتها ، فائتها ، حكمها	٧٣٧ النسب إلى المركب بأنواعه	
٧٥٨ محلها ، أصحابها ، أسبابها	٧٣٨ النسب إلى الثلاثي الذي حذف منه اللام	
٧٥٩ موانع الإمالة	٧٣٩ اختلف النحاة في النسب إلى بنت وأخت	
٧٦٠ لا يحال لسبب منفصل - أي في كلة أخرى - إلا ألف «ها» التي هي ضمير المؤنة	٧٤٠ النسب إلى الثنائي الوضع ، وإلى الثنائي المحنوف منه الفاء أو العين	
٧٦١ الإمالة لجاورة المثال ، وهي الإمالة للتناسب	٧٤١ النسب إلى الجمع يكون برده إلى مفرده ، إلا في أربعة مواضع فينسب فيها إلى لفظه يستغني عن ياء النسب بصوغ الاسم	

ص	الموضع	ص
٨٢٣	يم يعرف الإبدال؟	
٨٢٥	إبدال كل من الواو والياء والألف همزة	
٨٣٦	إبدال كل من الأاء والعين همزة	
٨٣٧	إبدال الممزة ألفا أو واوا أو ياه	
٨٤١	إبدال كل من الألف والواو ياه	
٨٤٦	إبدال كل من الألف والياء واوا	
٨٥٢	عود إلى إبدال الواو ياه	
٨٥٤	يحب إبدال كل من الواو والياء ألفا	
	مني اجتماع في إدحاء أحد عشر شرطا	
٨٦٠	إبدال التون منها، وإبدال الواو منها	
	الإعلال بالنقل	
٨٦١	إذا كانت عين الفعل واوا أو ياه	
	وبقليها ساكن صحيح نقلت حركة	
	العين إليه	
	— قد يكتفى بنقل الحركة من العين ،	
	وقد يستتبع ذلك إبدال حرف العلة	
	— شروط هذا النقل أربعة	
٨٦٢	يشارك الاسم المشابه للمصنوع الفعل ،	
	في وجوب هذا النقل	
٨٦٤	المصدر الذي على زنة الأفعال أو	
	الاستعمال تنقل فيه حركة العين ،	
	ثم تقلب عينه ألفا، ثم تحذف إحدى	
	الألفين وتعوض منها التامة في آخره	
٨٦٥	يعطي وزن مفعول من الحذف	
	والنقل ما لوزن الأفعال	
٨٧١	قلب فاء المثال تامة في الاقعما وفروعه	
٨٧٢	قلب تام الاقعما دالا	
٨٧٥	الكلام على الحروف التي تبدل	
	تفصيلاً بإيجاز	
٨٨٤	الإعلال بالحذف	
٨٨٩	الإدغام	

٧٧٤	الموضع	ص
	الإملاء في لغو حين الأسماء المتسلكة	
	والأفعال، وقد أمالوا بعض المبنيات	
٧٧٥	لامالة الفتحة سيدان	
	التصريف	
٧٧٩	معناه لغة وأصطلاحا	
٧٨٠	التصريف لا يلحق إلا الأفعال	
	والأسماء المتسلكة ، وهو أصل	
	في الأفعال	
	لما يكون قابل التصريف على أقل من	
	ثلاثة أحرف	
٧٨١	لا يزيد الاسم المجرد عن خمسة أحرف	
	ولا يزيد الاسم المزدوج عن سبعة أحرف	
	— أوزان الاسم الثلاثي	
٧٨٤	أوزان العمل الثلاثي	
٧٨٧	أوزان الفعل الرابع المجرد ،	
	وأوزان المزيد	
٧٨٨	أوزان الاسم الرابع الأسول	
٧٩١	أوزان الاسم الخامس الأصول	
٧٩٢	الضابط الذي يميز به الحرف الأصلي	
	من الزائد	
٧٩٣	أسباب زيادة الحروف	
	— الحرف الزائد على ضربين : تكرير	
	لأصل ، وغيره	
٧٩٤	أدلة زيادة الحرف عشرة	
٧٩٥	الميزان الصرف	
٧٩٩	بيان ما نظر زيادته من الحروف ،	
	ومواضع زيادة كل حرف منها	
٨١٣	الكلام على همزة الوصل	
	الإبدال	
٨٤٠	الفرق بين الإبدال والتقلب والتوييق	
	— أحرف الإبدال الشائع	
	(تمت الفهرس والحمد لله رب العالمين أولاً وأخيراً)	

قهرست تفصيلي للموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من «شرح الأشموني» على ألفية ابن مالك
المسمى «منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك»

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩٩	٢٩٩ تعلم «رب» الجر وهي مخدوفة ، وذلك بعد ثلاثة أحرف	٢٨٣	باب حروف الجر
٣٠٠	٣٠٠ ربما عملت «رب» مخدوفة من غير هذه الأحرف	٢٨٤	عدة حروف الجر
	— يجر بغير «رب» مخدوفا ، وذلك على ضربين : مطرد ، وغير مطرد ، والمطرد في ثلاثة عشر موضعها	— (كـ) تجر ثلاثة أشياء	— (لـ) حرف جر عند عقيل
٣٠٢	٣٠٢ لا يفصل بين حرف الجر و مجروره إلا في الضرورة	— (مـ) حرف جر عند هذيل	— ذكر حروف جر مختلف فيها
٣٠٣	٣٠٣ متعلق الجار والمجرور ، وبيان ما لا يكون له متعلق من حروف الجر	٢٨٥	حروف لا تجر إلا الظاهر
	باب الإضافة	— مذ ومنذ لا يجران إلا اسم الزمان	— (رب) لا تجر غير النكرة ، وتجر
٣٠٤	٣٠٤ ما يختلف لأجل الإضافة من المضاف — الكلام في عامل الجرف المضاف إليه	— الضمير قليلا	الضمير قليلا
	٣٠٥ فائدة الإضافة تخصيص المضاف أو تعريفه	٢٨٦	ما يشتريط في الضمير الذي تجره «رب»
	— الإضافة اللفظية	٢٨٧	ذكر معانى الحروف
٣٠٦	٣٠٦ الخلاف في إضافة المصدر إلى أحد معموليه ، وفي إضافة فعل التفضيل	— معانى «من» الجارة	— معانى «من»
	— زاد ابن مالك نوعا سماه الإضافة شبه المخصوصة ، وبيان مواضعها	٢٨٨	اللام وإلى وحتى تدل على انتهاء الفاعلة
٣٠٧	٣٠٧ تكلمة بيان ما لا يتعرف بالإضافة	— بقية معانى «إلى»	— تأني اللام لآحد وعشرين معنى
٣٠٨	٣٠٨ الموضع التي يقتصر فيها اتصال الـ بالمضاف	٢٩٠	تأني «في» لعشرة معان
	٣١٠ يكتسب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه	٢٩٢	تأني الـ لخمسة عشر معنى
		٢٩٣	تأني الـ على لعشرة معان
		٢٩٤	تجيء «علي» لعشرة معان
		٢٩٥	تجيء «عن» لعشرة معان أيضا
		٢٩٦	تجيء «الكاف» لاربعة معان
		٢٩٧	استعملت الكاف ومن وعن أسماء
		٢٩٨	منذ ومنذ يكونان اسمين ، ويكونان حرفين
		٢٩٩	تزداد «ما» بعد ثلاثة أحرف
		٣٠٠	فلا تكتفى عن العمل ، وتزداد بعد ثلاثة أخرى فتكتفى بها

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٢١	تسكن أيام التكلم أو تفتح مع ما يجب كسر آخره ، وقد تختلف أيام التكلم	٣١١	لا يضاف اسم لما اتحده به في المعنى
٣٢٢	الاختلاف في المضاف لياء ، أم عرب أم مبني ؟	٣١٢	الأسماء على ضربين : ما لا يجوز إضافته أصلاً ، وما لا يستعمل إلا مضافاً
	إعمال المصدر	٣١٣	الملازم الإضافة إلى الجمل على ضربين
٣٢٣	يلحق المصدر ب فعله تعدياً ولزوماً مخالف المصدر فعله في أمرين	٣١٤	«لما» الظرفية ملزمة الإضافة إلى الجملة الفعلية
	المصدر العامل عمل الفعل على ثلاثة أنواع ، وبين اختلاف العلماء في كل نوع منها	٣١٥	ـ «كلا» و «كنا» وشروط ما يضافان إليه
٣٢٤	شروط إعمال المصدر	٣١٦	ـ «أى» وبيان ما يضاف إليه
٣٢٥	اسم المصدر يعمل أيضاً	٣١٧	ـ الكلام على «لن» وبيان ما يضاف إليه
٣٢٦	اسم المصدر على ثلاثة أنواع للمصدر المضاف خمسة أحوال	٣١٨	ـ موازنته بين لن وعند ولدى الكلام على «مع» وبيان ما يضاف إليه
٣٢٧	يجوز في تابع معمول المصدر الجر والإتباع على حمل المعمول	٣١٩	ـ الكلام على «غير» وبيان موضع بناتها
٣٢٨	اختلاف العلماء في الإتباع على حمل المعمول	٣٢٠	ـ الكلام على «قبل وبعد» وما شبههما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه
٣٢٩	لا يتقدم معمول المصدر عليه ، ولا يفصل بينهما بأجنب ، ويؤول ما خالف ذلك	٣٢١	ـ يحذف المضاف إليه فيبيق المضاف حاله
	إعمال اسم الفاعل	٣٢٧	ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٣٣٠	تعريف اسم الفاعل	٣٣٠	ـ لا يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف ، إلا أن يكون المضاف لفظ «غير»
	ـ شروط إعمال اسم الفاعل		ـ المضاف لياء التكلم
٣٤٢	صيغ المبالغة ، وإعمالها ، وشواهد المثنى والجمع من الوصف العامل	٣٣٠	ـ يكسر آخر المضاف لياء التكلم إلا في مواضع
٣٤٣	يعملان كملفرد		
	ـ يجوز في تابع المذكور الجر والنصب ، وناعداً تابياً يجب نصبه		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٤٣	وأما الوصف غير العامل فيجب جر تاليه	٣٥٢	أسماء الزمان والمكان (المصدر المبتدئ)
٣٤٤	يجوز في تابع المعهود المجرور الجر والنصب مراعاة ل محل التبع	٣٥٣	اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ، وهذا الوزن قليل في فعل المضموم العين و فعل المكسور العين اللازم
٣٤٥	يشترط في إعمال اسم المفعول نفس الشروط التي تشرط في إعمال اسم الفاعل	-	الأوزان الغالبة في الوصف من العمل الثلاثي المضموم العين
-	قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه	٣٥٤	زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي
-	شرط إضافة اسم المفعول لمرفوعة أن يكون باقينا على وزنه الأصلي	-	زنة اسم المفعول من غير الثلاثي
-	أبنية المصادر	-	ما ينوب عن زنة المفعول من الأوزان
٣٤٦	مصدر الفعل الثلاثي المتعدى يأتي على فعل ، بفتح فسكون ، غالبا	٣٥٥	وزن فعال يمعن في مفعول مقيس أو لا الصفة المشبهة باسم الفاعل
٣٤٧	يأتي مصدر فعل المكسور العين على فعله على فمل ، بفتح الفاء والعين جميعا	٣٥٥	ماتتميز به الصفة المشبهة
-	يأتي مصدر فعل المفتوح العين على فمول غالبا كجلوس وعود وخروج ودخول ، إذا كان لازما	٣٥٦	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل بشرطه
-	تأتي مصادر الثلاثي على أوزان متعددة تبعا للسعانى التي يدل عليها الفعل	-	لا يجوز أن يتقدم معهول الصفة المشبهة عليها
-	يأتي مصدر فعل المضموم العين على فعولة كبسولة أو فعاله كجزء	٣٥٧	يشرط في معهولها أن يكون سبيلا السبى المعهول للصفة المشبهة اثنا عشر نوعا
-	يأتي مصدر الأفعال غير الثلاثية تأتي على أوزان مطردة معينة	-	لمعهول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال
٣٤٨	يأتي مصدر فعل المضموم العين على فعولة كبسولة أو فعاله كجزء	٣٩٣	معنى التعجب
٣٤٩	مصادر الأفعال غير الثلاثية تأتي على أوزان مطردة معينة	-	يدل على التعجب بالفاظ كثيرة
-	يأتي المصدر على زنة اسم المفعول، وربما جاء على زنة اسم الفاعل	-	للتعجب صيغتان قياسيتان
٣٥١	اسماء المرة والهيبة	-	الكلام على أجزاء صيغة «أفعل به»
-	ما يشرط في معهول فعل التعجب	-	ما يشرط في معهول فعل التعجب

الموضوع	ص	الموضوع	ص
ما تقول، وأصل هذا اختلاف هو الاختلاف في «ما» على ثلاثة مذاهب	٣٧٨	يجوز حذف التعجب منه لقرينة فعل التعجب جامدان	٣٦٤
المخصوص بالمدح أو النم، وإعرابه هل يتقدم المخصوص على نعم وبئس؟ يأْنِي بمعنى بئس «سام» وكل فعل تحوله إلى صيغة فعل بضم العين «حبذا» مثل نعم، وللأَحْبَدَا مثل بئس في المعنى يجب في «ذا» من حبذا الإفراد والتذكير القول في إعراب المخصوص بعد حبذا	٣٧٩	— ما يشترط في الفعل الذي تصاغ منه إحدى صيغتي التعجب طريقة التعجب عالم يستكمل الشروط لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه، ولا يفصل بينهما إلا بظرف أو جار ومحرر	٣٦٥
إذا كان فاعل «حب» غير «ذا»، جاز رفعه وجره بالياء يفارق المخصوص حبذا مخصوص نعم في أربعة أمور أفعل التفضيل	٣٨٢	أجاز قوم الفصل بالحال، وبعدهم الفصل بالنداء، وبعدهم الفصل بالمصدر، وبعدهم الفصل بـ «بلولا» ومصحوبها.	٣٦٩
أفعل التفضيل اسم له خصائص يصاغ اسم التفضيل من كل فعل تصاغ منه إحدى صيغتي التعجب يتوصل إلى التفضيل مما لم يستوف الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه مني يجب وصل أفعل التفضيل عن؟ وهي يمتنع؟ معنى «من» الذي تتصل بأفعل التفضيل متى يجوز حذف «من»؟ لا يفصل بين أفعل التفضيل ومن بأجني إلا بـ «لأفعل التفضيل من حيث مطابقتها وعدمها — ثلاثة أحوال	٣٨٣	— ينقاذه الفصل بما كان بين «ما» وفعل التعجب نعم وبئس وما يجري بعدها	٣٧٠
	٣٨٤	نعم وبئس فعلمان، جامدان	٣٧١
	٣٨٥	فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع معنى «ال» المقترنة بفاعل نعم ما يجوز من اتباع فاعل نعم، وما لا يجوز	٣٧٢
	٣٨٦	الضمير المرتفع بنعم وبئس، وأحكامه	٣٧٤
		ما يشترط في التمييز المفسر للضمير المرفوع بنعم وبئس	٣٧٥
		— الاختلاف في إعراب نحو «نعم رجل أزيد»، لا يجوز أن يجمع في الكلام بين فاعل نعم الظاهر والتبيين، وذكر اختلاف العلماء في ذلك	٣٧٦
		الاختلاف في إعراب نحو «نعم	٣٧٧

ص	الموضوع	الموضوع	صل
٤٠٠	أتبعت كلها إذا احتاج إليها ، ولا جاز الإتباع والقطع	٣٨٧ ربما جاءت صيغة أ فعل غير دالة على التفضيل	
٤٠١	يجوز في النعم المقطوع الرفع والنصب	٣٨٨ تقدم من الجارة و مجرورها إن كان الكلام استفاما ، ويندر تقديمها في غيره	
٤٠٢	يجوز حذف ما علم من النعم والنعموت	٣٨٩ الكلام على مرفوع أ فعل التفضيل	
٤٠٣	متى يجب تكرار النعم ؟	٣٩١ أ فعل التفضيل لا ينصب المفعول به ويؤول ما يوم جواز ذلك	
٤٠٤	عطف بعض النعموت على بعض هل يتقدم النعم على النعموت ؟	ـ ما يتعدى به أ فعل التفضيل المأخذو	
٤٠٥	ـ إذا نعمت بمفرد وبجملة فأيهما يقدم على الآخر ؟	ـ من فعل يتعدى ، من حروف الجر باب النعم	
٤٠٦	ـ الأسماء - من حيث نعمتها والنعم بها - على أربعة أنواع التوكيد	٣٩٢ التوابع	
٤٠٧	ـ التوكيد على ضربين : لفظي ، ومعنوي	ـ بيان معنى التابع	
٤٠٨	ـ من الفاظ التوكيد المعنوي النفس والعين ، والكلام عليهما	ـ هل يجوز تقديم التابع على التابع ؟	
٤٠٩	ـ ومن الفاظه : كل ، وكلـا ، وكـنا ، وـجـيع	ـ العامل في التابع	
٤١٠	ـ التوكيد بالفظ « عامـة »	ـ ترتيب التوابع	
٤١١	ـ يـوكـدـ بأـجـعـ وـفـرـوـعـهـ ،ـ بـعـدـ كـلـ ،ـ وـبـدـونـهـ	ـ ٣٩٣ بيان معنى النعم	
٤١٢	ـ الفاظ التوكيد المعنوى معارف هل يجوز توـكـيدـ النـكـرـهـ ؟	ـ النعم ضربان : حقيقي ، وسبي	
٤١٣	ـ هل تجوز ثانية أجمع وجماع ؟	ـ ما يعطاه النعم من أحكام النعموت	
٤١٤	ـ لا يجوز توـكـيدـ الضـمـيرـ المتـصلـ	ـ ٣٩٤ يأخذ النعم في الإفراد والتذكرة وأخواتهما حكم الفعل الذي يحل محله	
٤١٥	ـ بالنـفـسـ وـالـعـينـ إـلاـ إـذـاـ أـكـدـتـهـ	ـ ٣٩٥ لا يكون النعم إلا مشتقاً أو شبه مشتق ، وبيان أنواع الشبيه بالمشتق	
٤١٦	ـ بـضمـيرـ منـفصلـ	ـ ٣٩٦ يكون النعم جملة ، وبيان ما يشرط فيها .	
٤١٧	ـ النـعـمـ بـالـمـصـدـرـ	ـ ٣٩٧ تعدد النعموت مع تعدد النعموت	
٤١٨	ـ إذا تعددت النعموت لمنعموت واحد		

ص	الموضوع	ص
٤١٤	٤٠٨ التوكيد اللفظي	
	٤٠٩ أكثر ما يكون التوكيد اللفظي في الجمل ، وكثيراً ما يقترن بحرف عطف ، ويحب ترك العاطف إن أوم	
٤١٥	٤١٠ لا يؤكّد الضمير المتصل إلا إذا أعيد معه ما اتصل به ، ومشله الحروف ، ويستثنى من ذلك حروف الجواب	
	٤١١ يؤكّد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل	
٤١٦	٤١٢ لا يحذف المؤكّد ويقام المؤكّد مقامه	
	٤١٣ لا يفصل بين المؤكّد والتوكيد بما	
٤١٧	٤١٤ لا يلي العامل شيء من لفاظ التوكيد إلا «جيعها» و«عامة»	
	٤١٥ النعت بكل ، وما يلزم فيه	
٤١٨	٤١٦ يحب في خبر «كل» مراعاة المعنى للعاطف حتى أربعة شروط	
	٤١٧ العاطف	
٤٢٠	٤١٨ الماطف على ضربين : عطف بيان ، وعطف نسق	
	٤١٩ معنى عطف البيان	
	٤٢٠ يعامل عطف البيان معاملة النعت	
٤٢٣	٤٢١ هل يكون عطف البيان نكرة ؟	
	٤٢٢ كل ما صلح عطف بيان صلح بدلاً ، بشرط أن يصح إحلاله محل متبعه	
٤٢٣	٤٢٣ الكلام على «أم» أو «أو» تأتي «أو» بمعنى الواو	
	٤٢٤ ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع	